



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٩٤)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٣٧
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٥١
حقوق الانسان في العالم	١٨٨



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أمناء المملكة لعكاظ: استقدام شركات عالمية لتخطيط المدن ..

ووزير البلديات لعكاظ:

تأمين الخدمات للمنح قبل توزيعها على المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م العدد ٣٦٠١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110428/Con20110428415463.htm>

عبدالهادي الربيعي، محمد سعيد الزهراني، عبدالله المقاطي، عناد العتيبي - الطائف
أكد لـ«عكاظ» وزير الشؤون البلدية والقروية صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب، تبني الشؤون البلدية نهجا جديدا في شأن أراضي المنح والإسكان، يعتمد على ضرورة استقطاع مخصصات مالية من ميزانيات الجهات ذات العلاقة بهدف تأمين البنية التحتية لأراضي المنح والإسكان، لتسريع وصول الخدمات المختلفة لهذه المواقع قبل توزيعها على المواطنين، وفق ميزانيات محددة لكل جهة ضمن ميزانياتها السنوية المعتمدة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، جاء ذلك في لقاء أمناء المناطق في الطائف أمس.

وأكد الأمير منصور بن متعب، أن ما تشهده المملكة حاليا من مشاريع إسكان وتزايد كبير في عدد المنح والقروض سيكون له إسهام كبير في انخفاض أسعار الأراضي على المدى القريب، مبينا أن أسعار الأراضي في المملكة تتعرض لعملية العرض والطلب، وأن العرض المقل من خلال المشاريع التنموية للدولة في مجال الإسكان سيفوق الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار بشكل ملموس، نافيا أن يكون رجال الأعمال يمارسون نوعا من الاحتكار للمخططات والأراضي في المملكة، ومشيرا إلى أن السوق العقارية تخضع لقوانين الاقتصاد السعودي المفتوح.

وبين وزير الشؤون البلدية والقروية لـ«عكاظ» تعاقب الوزارة مع شركات عالمية بحيث يكون لكل مدينة مخطط إرشادي تحدد من خلاله أنظمة البناء وكيفية التعامل مع البناء، دون تدخل قرار شخصي من الأمين أو الوزير، ويراعي كافة الأنظمة واللوائح المتعارف عليها عالميا وفق رؤية واضحة لا تتأثر بقرار ارتجالي، وينتهي بشكل كامل كافة الأنظمة السابقة الخاضعة لنظرات مختلفة ومتفاوتة.

وحول لقائه بأمناء المناطق قال «تعرفون أننا نجتمع مرتين كل عام لمناقشة العديد من المحاور المهمة في المناطق والمحافظات، وناقشنا اليوم الاستثمار البلدي بحضور نخبة من المختصين الأكاديميين من جامعة الملك سعود، الذين قدموا تقييما حول الموضوع، وناقشنا أيضا تقييما آخر حول مكان الخل والضعف في المنهجية واللوائح قبل تقديم التوصيات التي سترفع في غضون شهر من الآن، وستتم مراجعة ما قدم من توصيات وعقبها نضع الإجراءات لتنفيذ التوصيات وهو الأهم في إعداد اللوائح والإجراءات».

عناصر نسائية

إلى ذلك، كشف لـ«عكاظ» رئيس اللجنة العامة لانتخابات أعضاء المجالس البلدية المشرف العام على مكتب وزير الشؤون البلدية والقروية عبدالرحمن بن محمد الدهمش، أن اللقاء الرابع لأمناء المناطق والمحافظات كان مخصصا للاستثمارات في القطاع البلدي، وكافة الأوراق حصرت في هذا الموضوع، مشيرا إلى أن اللجنة العامة للانتخابات لديها اجتماعات مستمرة مع اللجان المحلية، وهناك تنسيق مستمر ما بين ضباط الاتصال في اللجان المحلية، وما بين رئيس اللجنة التنفيذية في اللجنة العامة للانتخابات، وبين رؤساء اللجان وأضاف: لدينا جدول لزيارات ميدانية بدأت بعدد من الأمانات، وستستمر في الأيام المقبلة لتشمل كافة الأمانات والالتقاء باللجان المحلية والاطلاع على ما أعده ونفذه في برنامجهم العملي في الانتخابات، وأيضا للوقوف على استعداداتهم وبحث مقترحاتهم ووجهات النظر حول هذا الموضوع. وأكد الدهمش أنه من خلال زيارته لمسؤولي الأمانات فإن اللجان المحلية أعدت إعدادا جيدا للعملية الانتخابية التي كان يسبقها تهيئة وتدريب وتأهيل للكوادر التي تعمل على العملية الانتخابية، ومعظمهم عملوا في الدورة السابقة ولديهم خبرة.

وأشاد الدهمش بالدور الذي تضطلع به الكفاءات السعودية في إدارة العملية الانتخابية، مشيراً إلى مشاركة أكثر من ١٦ ألفاً من الكفاءات السعودية على مستوى المملكة في إدارة العملية الانتخابية.

وحول تقييد عناصر نسائية في الانتخابات الحالية كما حدث في المنطقة الشرقية، قال الدهمش في تصريحات خاصة لـ«عكاظ»: لم يتم تقييد أي عناصر نسائية في الانتخابات، وليس لدي خلفية عما تم من مشاركة عناصر نسائية في انتخابات الخبر وأعتقد أن ما تم هو خارج مراكز الانتخاب، لكن التوجيهات والتعليمات الموجودة لدى المراكز الانتخابية في جميع أنحاء المملكة توضح بأن مشاركة المرأة في هذه الدورة كظروف تهيئة واستعداد ووفق إجراءات يجب أن تقتصر على الشفافية والوضوح للأعمال الانتخابية؛ غير متوافرة في جميع مناطق المملكة، وبالتالي يتعذر أن تتم هذه العملية ومشاركتها في الدورة الحالية، وإن شاء الله يتم الاستعداد لمشاركة المرأة في المستقبل.

وحول اعتراض جمعية حقوق الإنسان، وعدم مشاركتها في الانتخابات الحالية، قال الدهمش: حقوق الإنسان أوضحت بأنها ستكون حاضرة وستكون جميع مكاتبها وفروعها مفتوحة لتلقي الملاحظات، وأعتقد أننا نتطلع لمشاركتها وسيكون هناك تنسيق معهم، فضلاً عن وجود عدد من الجمعيات التي أبدت تعاونها في متابعة العملية الانتخابية، منها جمعية المحامين، جمعية المهندسين، وجمعية الصحفيين.

وحول الانتخابات الحالية ومدى الإقبال عليها، قال: لم نكمل الأسبوع بعد، لكن المعلومات والمؤشرات التي تردنا جيدة قياساً بفترات التسجيل التي تمت في المرحلة الأولى، وفي الفترة نفسها الأرقام متقاربة جداً وتوقعاتنا أن العملية الانتخابية تشهد تصاعداً إذا أخذنا في الاعتبار بأن الذين سجلوا في الفترة الأولى لا يطلب منهم التسجيل لمرة أخرى، وأعتقد أن الأرقام تعطي مؤشراً جيداً.

القطاع الخاص

من جهته، شدد أمين الرياض الأمير مقرن العياف، على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في عمل الأمانات وتدعيمه، واستشهد خلال حديثه لـ«عكاظ» بعدد من الشركات، منها شركة جدة، وكذلك شركة «البلد الأمين» في العاصمة المقدسة. وقال: اجتماع الأماناء بحضور الأمير منصور بن متعب هو تجسيد لتبادل الخبرات والتجارب بين الأمانات، مشيراً إلى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى مع الاحتفاظ بالخصوصية. وأضاف: الشراكة مع القطاع الخاص موجودة من خلال مشاريع النظافة والطرق، التي تنفذها شركات متخصصة تمتلك التجربة والإدارة والخبرة بحيث يكون العمل المقدم متميزاً، إلا أنه استطراد بالقول: نحتاج إلى دعم هذا التوجه بشرط وجود الكفاءة والجودة. وفي ما يتعلق بتعاون أمانة الرياض مع القطاع الخاص، قال: نفذت شركة الرياض للتعمير سوق الجملة للخضار في الرياض، والأسبوع المقبل سيتم التوقيع مع «المعقليات» لحراج بن قاسم.

الاستثمارات البلدية

من جهته، وصف أمين أمانة العاصمة المقدسة أسامة البار، اجتماع الأماناء الرابع بالمحرك لملف الاستثمارات البلدية والسبل التي تبذل للارتقاء بالمدن والقرى والمحافظات. وبين في حديثه لـ«عكاظ» مناقشة هذا الملف في الاجتماع الذي كان متميزاً بفعل الاجتماعات المتوالية. وفي ما يخص الانتخابات، قال البار: تجربة المجالس البلدية ناجحة والإقبال في تسجيل الناخبين جيد، خاصة إذا ما علمنا أن المسجلين في الدورة الأولى لا يحتاجون لتكرار تسجيلهم. وعن قضايا المنح في العاصمة المقدسة أشار البار إلى وجود ملف كبير يتعلق بالأراضي والممتلكات البلدية، مبيناً استمرار الأمانة في تقديم العديد من الأراضي العامة التي ستستمر كمنح.

تجارب تتبلور

إلى ذلك، أكد لـ«عكاظ» أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو راس، أن شراكة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي لا تزال تجارب تتبلور وستتطور أكثر وأكثر في المستقبل، مشيراً إلى أن الأمانات والبلديات تحتاج إلى وقت، ومن نتائج توصيات الاجتماع الرابع لأماناء المناطق دراسة آليات التمويل والاستثمار، بحيث تتطور التجربة للأفضل مستقبلاً. وقال: اجتماع الطائف كان موفقاً وكانت توجيهات وزير الشؤون البلدية والقروية واضحة لكل الأمانات، وتدعو إلى بذل الجهد الممكن لتطوير آليات العمل بما يحقق خدمة المواطن.

صلاحيات أكبر

وأوضح أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم الخليل، أن الاجتماع الرابع ناقش موضوع الاستثمارات البلدية، وخرج بمجموعة من التوصيات التي تشجع على الاستثمار البلدي وترفع من قدرات البلدية لتقديم الخدمات للمواطنين. وتمنى الخليل خروج التوصيات خلال أيام وتكون إيجابية، مشيراً إلى وجود توجه لإعطاء البلديات والأمانات صلاحيات أكبر في جانب الاستثمار.

وبين الخليل أن القطاع الخاص شريك مع البلديات، وشارك مجموعة منهم في الاجتماع وقدموا رؤى وكلمات مثل؛ دور الأمناء في الطرح ومراجعة منهجية الوزارة في جانب الاستثمار. وحول تعيين رؤساء البلديات والأمانات رؤساء للمجالس البلدية، قال: لا أؤيد ذلك فستكون هناك ازدواجية، ورأيي الشخصي أن يكون رئيس المجلس ونائبه من خارج البلديات.

مشاريع الخير
من جهته، أوضح أمين الطائف المهندس محمد المخرج، أن وزير الشؤون البلدية والقروية وجه بالإعلان عن اعتماد جائزة للتميز البلدي على مستوى الأمانات. وعبر المهندس المخرج عن سعادته بنجاح الاجتماع الدوري الرابع للأمناء الذي عقد في الطائف أمس، وأعلن من خلاله لأول مرة عن جائزة التميز البلدي. وأضاف: الحمد الطائف دائما سباقا ولها الأولويات. وشدد على ضرورة تشجيع البلديات، مشيدا بالمشاريع البلدية التي تنفذ في الطائف، مبينا اعتماد أربع بلديات جديدة في الطائف في عامين، مشيدا بتعاون القطاع الخاص في الطائف، مشيرا إلى أنه شريك في التنمية.

رؤية مهمة
إلى ذلك، ذكر المهندس فهد الجبير أمين محافظة الأحساء، أن الاجتماع الرابع للأمناء استعرض عددا من المحاور المهمة، ومنها عرض محور رئيسي يهتم بالأمانات بشكل رئيسي وهو مجال الاستثمار، وهو عبارة عن تحد يجمع التعامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهناك رؤية ونقاط مهمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار وتعالج معالجة خاصة بمنظورها التنموي والاستثماري بألا يتعارض الجانبان أو يطغى أحدهما على الآخر. وأضاف: هناك أكثر من ورقة قدمت وساعدت في هذه المحاور وقدمت إضافات جديدة ستستفيد منها البلديات والأمانات في المستقبل.

انطباع جيد
من جهته، بين وكيل أمانة الجوف لـ«عكاظ» علي الرويلي، أن الانطباع بعد الاجتماع الرابع للأمناء أمس كان جيدا، ووزير الشؤون البلدية والقروية متفهم لوضع الأمانات والبلديات وما تواجهه، مشيرا إلى أن التوصيات سترفع وتعتمد من الوزير وجميعها في صالح خدمة الوطن والمواطن. وأضاف: التنسيق متواصل بين البلديات والجهات الحكومية الأخرى للخروج بصورة أفضل في مجال الشراكة مع القطاع الخاص.

توحيد الرؤى الاستثمارية
أما المهندس صالح القاضي وكيل أمانة المدينة المنورة فقال إن الاجتماع جيد، واشتمل على تبادل الآراء لتوحيد رؤى استثمارية جيدة للصالح العام ورفع كفاءة الاستثمار في كافة الأمانات، وهذا توجه جيد من الوزارة حيث جمع الاجتماع نخبة من الأمناء والمسؤولين والقطاع الخاص لمناقشة الاستثمارات البلدية واعتماد عدد من التوصيات في هذا الجانب.

تحرك مجتمعي لمواجهة انتحار نزلاء السجون

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/9860.html>

عبد العزيز مخزوم - الدمام

تعزز المديرية العامة للسجون تشكيل لجنة خاصة لدراسة أسباب حالات الانتحار بين النزلاء والتي وقعت مؤخرا وخلال الأعوام الماضية على أن تضع مقترحات للقضاء على هذه الظاهرة بعد أن أقدم العديد من النزلاء على الانتحار شنقا داخل العنابر في ظروف غامضة وباستخدام نفس الطريقة في تنفيذ عملية الانتحار عن طريق ربط العنق وإيصاله بمروحة السقف ليعلقوا ما بين السقف وأرضية الغرفة في منظر لا تشاهد إلا في الأفلام الأجنبية.

وكشفت مصادر لـ«اليوم» أن أهمية الدراسة تكمن في البحث كذلك في الطرق والوسائل التي يمكن أن تستخدم لمنع حدوث الانتحار ومحاولة علاج المشتبه في محاولته الانتحار قبل حدوثه والتعرف أيضا على الدوافع التي أدت لهذا الفعل من قبل النزلاء كما سيكون لكاميرات المراقبة الفائدة والتي بصدد تركيبها داخل العنابر في مختلف السجون والإصلاحات وذلك في الوصول للنزلاء بسرعة وإنفاذه من خلال متابعة النزلاء والتأكد من كل ما يجري داخل العنابر وتسجيله عبر أجهزة الفيديو وأرشفتها والعودة لها عند الحاجة.

أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري لـ«اليوم» أن جميع حالات انتحار السجناء داخل العنابر التي رصدت غالبا كانت إثر ضغوط أو مشاكل نفسية واكتئاب نتيجة أن البعض منهم لم يكن يتوقع أن يصل به المطاف إلى السجن بعد جريمة ارتكبتها وهذا يعتبر ليس تدخلا من إدارة السجن التي توفر له جميع الإمكانيات التي تكفل له العودة لمجتمعه بعد الإفراج عنه من خلال البرامج الإصلاحية وتوفير أخصائيين نفسيين للوقوف على بعض الحالات داخل العنابر بالإضافة لمدارس السجون، كما يلاحظ الجميع أن الأدوات التي يستخدمها النزلاء في الانتحار مثل الشراشف والشماع وبعض ملابسه هو من فعله شخصا وليست ممنوعة أصلا داخل السجون،

أهمية الدراسة تكمن في البحث كذلك في الطرق والوسائل التي يمكن أن تستخدم لمنع حدوث الانتحار ومحاولة علاج المشتبه في محاولته الانتحار قبل حدوثه والتعرف أيضا على الدوافع التي قادت النزلاء لارتكاب هذا الفعل وأضاف المستشار الفاخري أن الجمعية تلقت العديد من الشكاوي لمحاولات انتحار نزلاء ويتم اتباع الإجراءات الرسمية لجمعية حقوق الإنسان وهي إرسال وفد لزيارة السجن والوقوف على الحادث والأسباب التي أدت إلى ذلك وإثبات أنه لم يكن هناك أي انتهاكات جسدية أو نفسية ضده مما دفعه للتفكير في محاولة الانتحار ليلفت الانتباه إليه أو يستنجد بغيره بالفعل جهات أمنية تحقق رسميا في حالات الانتحار داخل عنابر السجن، يذكر أن مسؤولي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدوا خلال الأعوام السبع الماضية أكثر من ٤١١ قضية من نزلاء ونزليات في جميع سجون المملكة تنوعت بين الأزدحام داخل العنابر وغياب بعض البرامج التأهيلية لهم وغيرها وتم لقاء عدد من النزلاء والمسؤولين والوقوف على الأزدحام داخل العنابر وما يترتب عليه إصابتهم بالأمراض المعدية بالإضافة لعدم وجود برامج تأهيل وتدريب تساهم في إصلاحهم وإعادةهم للمجتمع واندماجهم فيه وتم التواصل مع وزارة الداخلية للتركيز والاهتمام بالجانب الإصلاحي داخل السجون، إلى ذلك أكد عدد من الأخصائيين النفسيين أن حالات الانتحار ليس لها علاقة ببعضها وكل حالة تأتي بشكل ودوافع منفصلة تعود لأسباب كثيرة وأولها ضعف في الوازع الديني يليه ظروف يرى فيها المنتحر نفسه أنه مضطهد مما يؤدي به لحالة من الاكتئاب الشديد ليصل بعدها إلى الانتحار أو الإقدام عليه وقد تكون أسبابا اجتماعية ونفسية وظروفا اقتصادية وعادة ما يكون مصير مدمني المخدرات إلى الانتحار

حقوق الإنسان تتحرى عن التهاون في حماية معلمة معنفة وكيلة المعلمة: زوجها يحاول إبعادي عنها.. والزوج: زوجتي مصابة بالسحر

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=51610&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-04-28 2:26 AM

كشف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف لـ "الوطن"، عن استقبال فرع الجمعية شكوى من الوكالة الشرعية للمعلمة التي لجأت لمقر الشؤون الاجتماعية بجدة الأسبوع الماضي للاحتماء بها من عنف زوجها.

وأوضح أن الوكالة الشرعية للمعلمة (غ - م)، تقدمت بشكوى تتهم فيها شرطة جدة والشؤون الاجتماعية بعدم التعاون مع موكلتها ومنع الزيارة عنها، والتهاون في حمايتها من عنف زوجها، والاستهزاء بها، وعدم اتخاذ اللازم حيال شكواها، بدءاً من عدم استدعاء الزوج، ومنعه من إلحاق الضرر بها.

وأشار إلى أن جمعية حقوق الإنسان ستخاطب شرطة جدة بشأن ما تقدمت به الوكالة، وكذلك الشؤون الاجتماعية، بالملاحظات التي أوردتها الوكالة من عدم تمكينها من زيارة وكيلتها، وسوء معاملة المعلمة المعنفة التي تقطن دار الحماية الاجتماعية حالياً، وأنه إذا صح ما تقدمت به الوكالة، فإنه ستنتم إحالة الشكوى إلى هيئة التحقيق والادعاء. وتلقت "الوطن" خطاباً من زوج المعلمة الذي تتهمه بتعنيفها، أوضح فيه أن زوجته تعاني من السحر، وأنه حاول علاجها مرات عدة دون جدوى، نافياً أن يكون هدها بالذبح أو تعاطيه أي نوع من المخدرات. ومن جانبها أوضحت الوكالة الشرعية للمعلمة المعنفة عائشة عسيري لـ "الوطن" أن زوج المعلمة سبق أن أدخلها السجن، عقب اتهامه لها بتهم باطلة، وذلك لإبعادها عن زوجها ومنعها من مساندتها في قضايا الميراث الخاصة بالمعلمة. وأكدت أنها تتابع أملاك وكيلتها المعلمة في المدينة المنورة عبر وكالة شرعية ولا علاقة لها بالزوج في القضايا التي يرفعها ضد زوجته، إلا أنها لاحظت استمرار إيداعها لإبعادها عن زوجها، ودأبه على رفع القضايا ضدها.

وكانت "الوطن" قد انفردت بنشر خبر احتماء المعلمة المعنفة بمقر الشؤون الاجتماعية بجدة، هرباً من زوجها الذي قالت عنه إنه يهددها بالذبح "الجمعة الماضية في عددها رقم ٣٨٥٧"، وأوردت خبر نقلها إلى دار الحماية الاجتماعية بعد قرابة ٥ ساعات قضتها أمام بوابة الشؤون الاجتماعية وسط حراسة الشرطة وإصابتها بغيبوبة سكر.

تطبيق المعاهدات الدولية حائر بين وزارة النقل و حماية البيئة و الموانئ

ملوثات السفن تغمر السواحل الشرقية.. الخطر لا يقبل

التأجيل

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ابريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٠٨
<http://www.alriyadh.com/2011/04/28/article627694.html>

الخبر، تحقيق - إبراهيم الشيبان
حذر خبراء في مجال البيئة من تلوث المياه في الخليج العربي؛ بسبب ما يعتبرونه تراخياً من الجهات المعنية بحماية البيئة في اتخاذ إجراءات سريعة لتفادي التلوث، خاصة فيما يتعلق بالتلوث الناتج عن مقذوفات السفن التي تبحر في الخليج لشحن ونقل النفط من موانئ المملكة على الساحل الشرقي، كما وثقت لجنة الرصد والمتابعة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العام الماضي مخالفات بيئية عدة في مختلف مناطق المملكة ومنها المنطقة الشرقية .
ويبدو أن الخطر الذي يهدد مياه الخليج العربي بتلوث مخلفات السفن لم يعد خافياً على المتابعين والمهتمين بعلم البيئة، وكذلك التأثير الكبير على الكائنات الحية التي يشكل معظمها مصدر غذاء لسكان السواحل، في حين لم يلاحظ أي جهد أو تحرك ملموس لتفادي كارثة بيئية في المستقبل القريب، سيما ان موانئ المملكة تستقبل نحو ١١ الف سفينة سنوياً و ٥٠ بالمئة من النفايات النفطية تسكب في مياه الخليج، كما أن هذه المياه تشكل مصدراً رئيساً لصيادي الأسماك في المنطقة الشرقية .

السفن التجارية
وأكد خبراء في علم البيئة أن مشكلة منطقة الخليج وبالتحديد سواحل المملكة الشرقية، قد تكاد تكون أكثر المناطق عرضة للتلوث؛ كون كميات النفط الخارجة منها كبيرة بحكم أن المملكة أكبر منطقة في العالم لتصدير الزيت، مشيرين إلى أن ما يسمى بالسفن التجارية وناقلات النفط القادمة من المحيط الهندي عندما تقف في الموانئ السعودية على الخليج تظل واقفة لفترة من الزمن وفي هذه الأثناء تقوم بملء حاوياتها من الماء لتثبت السفينة، وحين تأخذ حمولتها من النفط تقوم بتفريغ هذه المياه التي اختلطت بكمية كبيرة من الزيت، وهذا يؤثر على الكائنات الحية في الخليج، خاصة على عرائس البحر، لأن هذا التلوث أوجد تركيزات من الهيدروكربونات والمركبات العضوية الأخرى في مياه الخليج، مشيرين إلى أن تنظيف الشواطئ المتضررة سيستغرق نحو خمسة أعوام .
تحمية المياه

ونظراً لاعتماد دول الخليج على مياهه كمصدر للماء العذب التي تتم تحليتها؛ فإن زيادة تركيزات الهيدروكربونات والعناصر الثقيلة في مياه البحر يؤثر بدرجة كبيرة على نوعية المياه المنتجة في وحدات التحلية، خاصة وأن البترول يتضمن أكثر من مليون مركب من الهيدروكربونات .
ودلت دراسات على أن التلوث بالنفط في الخليج يبلغ أكثر من ٤٧ مرة من التلوث على المستوى العالمي بالنسبة إلى وحدة المساحة، ويأتي ٧٧ في المئة من التلوث من عمليات الإنتاج البحري والناقلات .
معاهدة "ماربول"

وفي الوقت الذي وقعت فيه المملكة على معاهدة (ماربول) العالمية لحماية مياه البحار من التلوث، صدق على هذه المعاهدة أيضاً مجلس الوزراء برقم ١٣٤ وتاريخ 19/4/1425 هـ، وتمت الموافقة عليها بالمرسوم الملكي رقم م/٣٣/

وتاريخ ١٤٢٥/٦/١هـ، والمتضمن إنشاء مرافق استقبال في موانئ السعودية لمعالجة مخلفات السفن والناقلات من أجل المحافظة على البيئة البحرية والساحلية.

وحظيت المعاهدة باهتمام من مقام خادم الحرمين الشريفين، وعزز ذلك بصدور الأمر السامي الكريم رقم ٤٥١١ وتاريخ ١٤٣٠/٥/٣١ والذي يقضي بتطبيق الإجراءات والضوابط الخاصة لمشروع إقامة تجهيزات استقبال ومعالجة مخلفات السفن والناقلات في الموانئ السعودية؛ وفقاً لمتطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث بالزيت (ماربول) ١٩٧٣ - 1978 - الصادرة من المنظمة الدولية البحرية.

ويرى خبراء أن تنفيذ هذه التوجيهات لم يكن ملموساً حتى الآن للحد من مخاطر التلوث الذي يكاد أن يعصف بالبيئة في المنطقة الشرقية على وجه الخصوص. وكشفت مصادر مهتمة بعلم البيئة أن تطبيق إجراءات المعاهدات الدولية مازالت حائرة بين وزارة النقل والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة والمؤسسة العامة للموانئ.

ناقلات النفط و«التجارية» تفرغ حاويات «مياه التثبيت» دون عزلها في «محطات استقبال» محطات استقبال

وشدد عالم البيئة د. علي عشقي - الأستاذ في كلية علوم البحار بجامعة الملك عبد العزيز - على أهمية المسارعة لوضع محطات استقبال، ومنع أي سفينة من رمي مياه التوازن في البحر، مضيفاً أن وجود محطات استقبال ليس من شأنها أن تساعد على تفادي أو معالجة هذا التلوث، بل لها مردود اقتصادي، مشيراً إلى أنه من السهل معالجة المياه المختلطة بالزيت وإجراء عملية الفصل، وذلك لاختلاف كثافة الماء عن الزيت، مستشهداً بدول متقدمة في هذا الجانب من حيث المحافظة على البيئة البحرية ومنع التلوث، وفي مقدمتها سنغافورة التي تعد من الدول البارعة في هذا الاتجاه، حيث لا تستطيع سفينة أن تفرغ مياه الاتزان في البحر نتيجة للمراقبة عبر الأقمار الصناعية لمياهها.

سفن البترول

من جانبه أكد د. محمد علي قربان - مدير الدراسات البحرية بمعهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن - على أن مياه الخليج من أكثر المياه المعرضة لتأثيرات التلوث على البيئة البحرية، سواء من تأثيرات شاطئية أو أرضية أو حتى مقذوفات السفن كونها أكثر منطقة تستقبل سفن البترول.

ملوثات خطيرة

وفي هذا الصدد أكد جعفر الصفواني - من جمعية الصيادين بالقطيف - على أن التلوث يكون له تأثيرات في الغالب على الأسماك، مشيراً إلى أن أغلب الصيادين لديهم القدرة على تمييز السمك المصاب بالتلوث، لافتاً إلى أن العديد منهم قدم عدة شكاوى من هذه الملوثات، خاصة إذا ما علمنا عدم غزارة مياه الخليج، مطالباً بدراسة هذا الملوثات فربما كانت هذه الملوثات التي تسقط من السفن محملاً بها بعض الملوثات النووية الخطرة - لا سمح الله -.

تلوث الزيت

ولفت حسين القحطاني - المتحدث الرسمي لهيئة الأرصاد وحماية البيئة - أن الهيئة تبذل جهوداً كبيرة في التصدي لظاهرة التلوث بالزيت، وتقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة تلقيها بلاغا من حرس الحدود أو أي جهة أخرى حول وجود تلوث بالزيت نتيجة للتسرب أو غيره، فيما تتم المسارعة لمعالجة هذا التلوث في حينه، إضافة إلى تحديد الجهة المتسببة في التلوث وفرض غرامة عليها وفقاً للقوانين الدولية، مشيراً إلى أن هناك منظمات وجهات أخرى تعنى بالتلوث الناتج عن مياه التوازن التي تقذفها السفن في البحر.

مدير صحة القنفذة: زوجة مصاب الإيدز تعلم بمرضه منذ

عامين

المصدر: جريدة المدينة الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م العدد ١٧٥٣٥

<http://al-madina.com/node/300970>

المدينة - القنفذة

قال مدير الشؤون الصحية في محافظة القنفذة د. عبدالفتاح إبراهيم سندي ان المواطن المصاب بالايديز، الذي اتهمت زوجته الشؤون الصحية بإخفاء مرضه عن أسرته كان يعلم انه مصاب بالمرض منذ عام ١٤٣٠ هـ عندما تبرع بالدم وبعد إجراءات الفحوصات ثبت انه مصاب بالمرض واتضح أنه متزوج من ابنة عمه التي تم استدعاؤها لفحصها ولاخطارها بمرضه وعمل الفحوصات لها، وهو ما ينافي اتهامها بإخفاء حقيقة مرض زوجها عنها. وقال ان زوج المريضة تقدم لعمل فحوصات ما قبل الزواج بتاريخ ١٤٢٨/١٢/٣٠ هـ ولم تكن متضمنة عمل فحوصات الامراض المعدية بالبرنامج للسعوديين انذاك أو عمل الفحص للمذكور لأمراض الدم الوراثية بدون فحص مرض نقص المناعة المكتسبة (الايديز).. وقد طبق النظام الحالي على السعوديين بتاريخ ١٤٢٩/١/١١ هـ والذي اضاف مرض نقص المناعة المكتسبة (الايديز) (وفحوصات فيروس (ب) و(ج) الذي يصيب الكبد.

واشار الى ان المذكور تقدم للتبرع بالدم بتاريخ ١٤٣٠/٣/١١ هـ والذي يوجب عمل الفحوصات للأمراض المعدية للتأكد من سلامة الدم. وقد ثبت حينئذ ان المذكور مصاب بمرض نقص المناعة المكتسبة وبعد التأكد حسبما هو موجود بالبرنامج فقد ارسلت فحوصات اخرى للمذكور الى جدة للتأكد من اصابته وبعد استلام الفحوصات التأكيدية بتاريخ ١٤٣٠/٥/٤ هـ حول الأمر برمته الى عيادة الامراض المعدية والذي تم بتاريخ ١٤٣٠/٥/٧ هـ واتناء الاستقصاء الوبائي اتضح انه متزوج من ابنة عمه وانه طلب منه استدعاءها لفحصها ولاخطارها بمرضه وعمل فحوصات لها حسبما هو متبع في البرنامج (مرفق الاقرار) وتوضيح حقائق المرض.

واشار الى انه تم احضارها وعمل الفحوصات المصلية لها والتي اوضحت انذاك انها سليمة وحينها افهمت بواسطة فريق يتكون من: الاخصائي للأمراض المعدية والاختصاصية الاجتماعية وممرضة مكافحة العدوى بماهية المرض وقد أفهمت تحديداً بخطورة المرض ووسائل انتقاله بدليل ان الام ذكرت ان ابنتها وقعت على تعهد خطي يفيد احطاتها بخطورة المرض وذلك بالاقرار بتاريخ 11/5/1430 هـ المرفق صورته.

وأوضح ان المستشفى توضح هذه الحقائق تبيانا لايضاح الحقائق للقراء والجهات ذات العلاقة بالآتي: انه قد تم الرد سابقا على الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في نفس القضية التي اثيرت سابقا بخطابهم رقم ٩٥٢/ص م/٣٢ بتاريخ ١٤٣٢/١/٩ هـ بخطاب مدير مستشفى القنفذة، وأن صاحبة الشكوى لم تعلم بمجرد الصدفة عن مرض زوجها بل استدعت واخطرت بخطورة مرض زوجها وأخذ عليها اقراراً بذلك وكيفية تجنب الاصابة بالمرض من زوجها. وأشار الى أن الزوجة والزوج يعلمان تمام العلم باقرارات المرض وانهما استدعيا بذلك الغرض في الاستقصاء الوبائي.

أصدقاء البلدية.. عين ثالثة لـ الأمانات

المصدر: جريدة شمس الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ إبريل ٢٠١١ م العدد ١٩٣٣
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=132840>

مكة المكرمة. حامد القرشي
اقترح عدد من المختصين وسكان مكة المكرمة إنشاء جمعية لـ «أصدقاء البلدية» على غرار الجمعيات الأخرى المشابهة ومنها أصدقاء المرضى وأصدقاء المجتمع وغيرهما، وذلك للمساهمة في حل الكثير من معاناة السكان وتوفير الخدمات البلدية في الأحياء السكنية وتطوير العلاقة بين سكان الأحياء والبلديات بشكل يساهم في صنع مناخ صحي، بعيدا عن أجواء الاتهامات المتبادلة بينهم.

وذكروا لـ «شمس» أن الجمعية يمكن أن تكون بمثابة «عين ثالثة» لأمانة العاصمة المقدسة وهمزة وصل بين بلدياتها وبين السكان من خلال تفعيل النقل المباشر لهمومهم واحتياجاتهم وعرضها على وجه السرعة على طاولة المسؤولين، وفي المقابل تفعيل دور السكان في الاستجابة لتوجيهات البلديات بالمحافظة على مشاريع وخدمات النفع العام والالتزام بالأنظمة والقوانين البلدية.

وقال عضو مجلس حي الشرائع بمكة المكرمة حجب العتيبي إن الفكرة يمكن أن تتوسع وتطبق في مختلف المحافظات والمدن لمساعدة الجهات المختصة في كل ما يخص توفير الاحتياجات الضرورية التي تفيد سكان الأحياء، ومتابعة التبعيات التي تحدث من قبل ضعف النفوس والمشاريع المتعثرة كمشاريع تصريف السيول وغيرها من الأعمال التي تصب في المصلحة العامة.

أما بخصوص ترشيح أعضاء تلك الجمعية، فأشار إلى أنه بالإمكان أن تختار الأمانات أو البلديات خمسة أشخاص من كل حي، من أصحاب الرأي والخبرة الحياتية وعلى درجة من العلم والدراية بضروريات الحياة والخدمات البلدية للأحياء السكنية والمواطنين، ليكونوا صوتا لتلك الأحياء، ومن ثم يتم نقل ما تريده الأحياء أو ما ينقصها من خدمات عامة للسكان، بعدها تخضع تلك الاحتياجات للدراسة من قبل البلديات لمعرفة مدى جدواها وإمكانية توفيرها: «حبذا لو تجتمع البلديات بشكل دوري مع أعضاء الجمعيات، ولو مرة في الشهر، للاستماع إليهم مباشرة».

أما أستاذ الشريعة بجامعة أم القرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي فاعتبر أن الفكرة وجيهة ونابع من قول الله تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى»، خاصة إذا تم إنشاؤها في مكة المكرمة التي ينبغي أن تكون زهرة المدائن وتاج المدن بين جميع البلدان.

واقترح أن يكون للجمعية مناديب «أصدقاء» في كل حي أو كل حارة ليكون عملها شاملا، ومن ثم يتم التواصل مع أمانة العاصمة المقدسة أو بلدية المنطقة أو المجلس البلدي في رفع مشاكل واحتياجات السكان والأحياء في عديد المجالات، كالنظافة أو المشاريع المتعثرة أو غيرها.

من جانبه امتدح نائب رئيس المجلس البلدي بالعاصمة المقدسة بشيخ المطرفي الفكرة وطالب بدراستها من قبل الجهات ذات الاختصاص لبلورتها في صيغة قابلة للتطبيق، مشيرا إلى أن وجود تواصل بين السكان والبلديات والمجالس البلدية عبر هذه الجمعيات سيكون حافزا إضافيا للإنجاز والعمل من أجل تلبية طموحات السكان وترقية الأحياء بالشكل المطلوب.

وذكر خالد الشريف «من سكان حي العزيزية» أن الفكرة جيدة وقابلة للتطبيق، مشيرا إلى أنه بالإمكان تقسيم البلديات الفرعية والأحياء التابعة لها إلى مربعات ثم بعد ذلك تقوم بترشيح متطوعين أو أكثر من كل حي للإشراف كعناصر إضافية مساندة لأعمال مراقبي البلدية، والمقاولين القائمين بالأعمال البلدية وعين فاحصة ومراقبة لجودة الخدمات المقدمة، وهي أعمال تنتهي مشاكل التراخي في إنجاز الأعمال وتجويدها.

ولفت إلى أن المتطوعين في الجمعية يمكن أن يخاطبوا مباشرة بلدياتهم عبر مختلف وسائل الاتصال للإبلاغ عن أي مخالفات أو قصور في الخدمات. كما يمكن عقد لقاء شهري يجمع بقية أصدقاء البلديات بالمربعات أو الأحياء الأخرى التابعة لها.

وذكر أن عملية ترشيح الأعضاء يمكن أن تتم عن طريق البلديات نفسها أو سكان الأحياء أو المربعات على أن يكون المرشحون من المشهود لهم بالخبرة والأمانة والتجرد للمصلحة العامة.

ووصف عمر فريد عالم «من سكان شارع الحج» فكرة الجمعية بالمشروع الحضاري، مشيراً إلى أنها في حال أصبحت أمراً واقعاً فإنه يتوقع أن تقضي على كثير من المشكلات التي تؤرق سكان الأحياء والمتعلقة بالخدمات البلدية، وستلبي احتياجاتهم بشكل أكثر فاعلية لأنها ستكون جسراً للتواصل مع بلدياتهم وصوتهم المسموع من دون حواجز.

ولفت إلى أن الجمعية ستخدم سكان أحياء مكة المكرمة بنسبة ٤٠ %، كما ستزيد من عدد الخدمات المقدمة وتطويرها وتقلص الفترة الزمنية لحل بعض المشاكل ومعالجتها من قبل مختصين في هذا المجال.

من جانبه اعتبر الناطق الإعلامي بوكالة الخدمات بأمانة العاصمة المقدسة سهل مليباري أن وجود جمعية لأصدقاء البلدية أمر ضروري، خاصة أن أمانة العاصمة المقدسة جهة خدمية تهتم بالمواطنين والمجتمع، ووجود مثل هذه الجمعية يساعد على تجاوز الكثير من المشكلات التي تحدث في الأحياء السكنية والشوارع والطرق.

وقال لـ«شمس» إن وجود «صديق» يكون بمثابة الوسيط الناقل والعين الثاقبة للبلدية في الأحياء لنقل تطلعات السكان واحتياجاتهم ورفع الشكاوى ومعالجتها في أسرع وقت.

ولفت إلى أن «صديق البلدية» لا يعمل في اتجاه واحد فقط، أي ناقل لصوت السكان، فحسب بل يعمل على توعيتهم أيضاً بأهمية الالتزام بالنظافة وصحة البيئة والمحافظة على المرافق العامة وأن يكونوا عوناً في ترقية الخدمات.



سجون السراة بلا ملاحظات حقوقية

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=51696&CategoryID=5

أبها: محمد مانع 2011-04-29 2:35 AM

سجل وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان زيارة أول من أمس إلى شرطة وسجن محافظة سراة عبيدة، حيث لم يتم رصد ملحوظات تتعلق بحقوق السجناء الإنسانية.

أوضح ذلك عضو الجمعية محمد بن معتق القحطاني، مبيناً أن الجولة تهدف إلى متابعة أوضاع السجناء والموقوفين والوقوف على الخدمات المقدمة لهم والاستماع إلى مطالبهم وملحوظاتهم.

وأشار في تصريح صحفي إلى أنه تم اللقاء بمدير شرطة المحافظة العقيد عبدالله بن ثابت القحطاني والمسؤولين في السجن وجرى معهم بحث أهداف الجولة وتطلعات الجمعية.

الشيخ يشهد تخريج إعلاميي الإعلام وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ إبريل ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110430/Con20110430415960.htm>

صالح شبرق - جدة

يشهد المشرف العام على فرع وزارة الثقافة والإعلام في منطقة مكة المكرمة سعود الشيخي الخميس المقبل، حفل تخريج الإعلاميين المنتسبين في البرنامج التدريبي (الإعلام وحقوق الإنسان) والذي ينظمه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وترعاه مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر خلال الفترة من ٢٩ جمادى الأولى الجاري، ولمدة ثلاثة أيام. البرنامج التدريبي الذي ينطلق بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، يشارك فيه مدرباً، رئيس تحرير صحيفة عكاظ الأسبق الدكتور هاشم عبده هاشم، رئيس تحرير عكاظ المكلف حالياً الدكتور أيمن حبيب، المحاضر في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور سعود كاتب، القاضي السابق الدكتور محمد الدحيم، عضوا الجمعية الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية في المنطقة، والإعلامي المتخصص معتوق الشريف أول دارس سعودي لحقوق الإنسان. وأوضح لـ «عكاظ» منسق الدورة معتوق الشريف أن الدورة سجل فيها أكثر من ٢٥٠ إعلامية وإعلامياً، يمثلون العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، وعن وسائل الإعلام المقروءة، المسموعة، المرئية، والإلكترونية.

دراسة ضم خدمات معلمات ١٠٥ للتقاعد

المصدر: جريدة الوطن السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=51885&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2011-04-30 1:50 AM

كشفت وزارة التربية والتعليم عن دراسة لاحتساب مدة خدمات معلمات بند "١٠٥" لأغراض التقاعد المدني إضافة إلى احتساب خدماتهن كخبرة ومنحهن درجات إضافية. وجاء إيضاح الوزارة في برقية جوابية تلقتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً، وتحمل توقيع نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر، بشأن تظلم عدد من معلمات البند "١٠٥" لديها لعدم احتساب سنوات العمل على هذا البند وإضافتها لسنوات خبراتهن إضافة إلى عدم حصولهن على الفروقات المقررة بتعميم صدر العام المنصرم. وأكدت الوزارة أنها تتسق مع إدارات التعليم لصرف الفروقات المقررة سلفاً للمعلمات المستحقات لها.

أوضحت وزارة التربية والتعليم، أن هناك دراسة لاحتساب مدة خدمات معلمات "١٠٥" لأغراض التقاعد المدني وكذلك احتساب خدماتهن كخبرة ومن ثم منحهن درجات إضافية. يأتي ذلك بعد أن أكدت وزارة التربية والتعليم أن سنوات عمل البند "١٠٥" لا تزال قيد الدراسة لدى الجهات المختصة بالدولة لاحتساب مدة خدمات المعلمات اللاتي عملن عليه لأغراض التقاعد المدني، إضافة إلى احتساب خدماتهن خبرة ثم إعطائهن درجات إضافية. وقالت الوزارة إن المستحقات لصرف الفروقات المقررة بالتعميم الصادر بتاريخ ١٤٣١/١٢/٢٢، وفق هذه التسوية ولم تكن صرفت، فإنه سيتم صرفها لهن وإن الإدارات المختصة بالوزارة تعمل بالتنسيق مع إدارة التربية والتعليم بشأن هذا الموضوع. جاء ذلك في برقية جوابية تلقتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً تحمل توقيع نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر بشأن تظلم عدد من معلمات البند "١٠٥" لدى الجمعية لعدم احتساب سنوات العمل على هذا البند للاستفادة منها عند التقاعد، وإضافتها لسنوات خبراتهن عند احتساب المرتبة الوظيفية وكذلك عدم حصولهن على الفروقات المقررة بالتعميم المشار إليه، وطلبت الجمعية دراسة تظلمهن وأخذ أوضاع هذه الفئة بعين الاعتبار لحفظ حقوقها وإفادتها عما تم اتخاذه من إجراءات بعد صدور الأمر السامي القاضي باحتساب سنوات خدمة معلمات البند "١٠٥" خدمة رسمية للاستفادة منها لأغراض التقاعد.

حقوق الإنسان تناشد خادم الحرمين إعادة النظر في نظام

المطبوعات

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261771>

الرياض - سعود الطياوي
ناشد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإعادة النظر في نظام المطبوعات والنشر الجديد، والتعديلات التي طرأت عليه من أجل المصلحة العامة. وأكد أن خادم الحرمين الشريفين «هو من بدأ المشروع الإصلاحي الكبير، ومن المفترض أن ينظر على ما يجري على الساحة المحلية أو الدولية في إطار هذا المشروع الإصلاحي، ويجب أن تتخذ إجراءات داعمة للأنظمة والسياسات لما يخدم الإصلاح.»
وأكد أن جميع الأنظار تتجه إلى السعودية دائماً، «ومثل تلك القرارات التي تقيد حرية التعبير عن الرأي في هذه الظروف التي يعيشها العالم كله بمزيد من هامش الحرية وهامش التعبير سينعكس سلباً على سمعة السعودية، وسيكون له الأثر غير الإيجابي على محاربة الفساد وتصحيح الأخطاء والممارسات الخاطئة في كثير من الجهات الحكومية لدينا.»
وتخوف الخثلان من أن تؤدي التعديلات إلى تحفظ الكثير من كتاب الأعمدة الصحفية عن مناقشة الكثير من الملفات خشية الوقوع تحت مخالفات معنوية أو مادية، مشيراً إلى أنه «كان من المفترض ألا تستعجل اللجنة المكلفة بتعديل نظام المطبوعات والنشر، كما كان من المفروض اخذ وجهات النظر الأخرى كجمعية حقوق الإنسان وهيئة الصحفيين السعوديين وبعض الجهات الأخرى للمشاركة في إعادة الصياغة.»
ورأى نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنه من خلال متابعة الجمعية في الفترة السابقة للصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية «لم نسجل ما يسيء إلى شخصيات أو علماء في الدولة»، واستطرد: «إن وجدت في المنتديات فهذا أمر خاص ليس له علاقة بالنشر»، مشيراً إلى أن ما جاء في التعديلات على نظام النشر هو محل استغراب وسيقيد إصلاح المؤسسات الحكومية «كونك لن تناقش ولن تسأل المسؤولين بصفتهم.»
وأشار إلى أن مكانة العلماء وهيئة كبار العلماء وكبار المسؤولين في الدولة محفوظة «ولن يقبل أحد المساس بشخصهم»، مؤكداً أن النقد الموجه بهدف الإصلاح، ويفترض أن يتم تشجيعه وإعطائه مساحة خصوصاً في هذا الوقت، مشيراً إلى أنه في الوقت الذي نجد فيه المنطقة كلها تتوجه إلى مزيد من الانفتاح «نأخذ نحن في السعودية مساراً معاكساً، وهذا الأمر لا يخدم السعودية لا داخلياً ولا إقليمياً ولا دولياً.»

انتقد تصريح الخدمة المدنية مطالباً مجلس الشورى بالتصحيح

عضو حقوق الإنسان يطالب بإعادة النظر في عدم منح إجازة الوفاء للموظف

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١

<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628573.html>

الرياض-هيام المفلح

انتقد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمستشار الشرعي حمد عبد الله بن خنين التصريح الصادر مؤخراً عن وزارة الخدمة المدنية والذي يؤكد عدم وجود ما يسمى "إجازة وفاة للأقارب من الدرجة الأولى في نظام الخدمة المدنية" وقال: "إن هذا نظام بعيد كل البعد عن مراعاة الظروف الإنسانية"، مطالباً بإعادة النظر فيه "ولا يمنع من تعديله" ليوافق العادات المستمدة من الدين الحنيف بمراعاة ضرورات المسلم، وتساهل "كيف يمنع الأقارب من الدرجة الأولى من استخلاص الأوراق وتحضير الجنازة والصلاة عليها ودفنها واستقبال المعزين؟" واعتبر ابن خنين أن ذلك المنع "ليس من أخلاقياتنا"، كما اعتبر عدم مراعاة الظروف "نوعاً من التشدد النظامي في غير محله، فهي حق للموظف المسلم". وناشد مجلس الشورى للتدخل في تعديل مادة النظام بما يحفظ للموظف حقه في هذا الظرف القاسي الذي يجب على الخدمة المدنية الوقوف مع الموظفين ومراعاة الجانب الإنساني لديهم ولو بمنحهم إجازة تخفف عنهم الأحزان وتعتبر من باب المواساة لأهل الميت والذي أوصى بهم خير البرية وصفوة البشر. كما طالب ابن خنين مفتي عام المملكة لطرح الأمر على هيئة كبار العلماء للنظر في ذلك بالمنظور الشرعي، مختتماً بقوله: "إن نظام الخدمة المدنية بحاجة إلى التجديد طبقاً للمتغيرات ومسيرة النهضة الشاملة التي تعيشها البلاد بدعم ومؤازرة من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني."

ذوي القربى... أنين تجاوز ١٥٠٠ عام

الحراك السعودي لمواجهة العنف الأسري: بين مبادرات عائمة .. واستراتيجية غائبة

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=52114&CategoryID=4

تبوك: عبدالقادر عياد 2011-05-01 4:58 AM

منذ ما يقارب ١٥٠٠ عام والعرب تردد وجع طرفة بن العبد، عبر بيت من الشعر يصف قسوة ظلم القريب، ويصور ألمه بما يفوق ألم ضربة السيف.

قاسى طرفة بن العبد مرارة العنف الأسري، فأتى بيته الشعري، الذي انتظم في معلقته الشهيرة، يصف حاله بعد موت أبيه، وكيف عانى من ظلم وقسوة أعمامه الذين عاش في كنفهم يتيماً بحياة مهملة وطفولة بانسة:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة، على المرء من وقع الحسام المهند.
اليوم، بعيد العالم بأسره، في يومه الذي خصصه للعنف الأسري " ١ مايو"، الحديث السنوي عن هذه القضية التي تؤرق المجتمع، وتهز نواته المتمثلة في الأسرة.

كان العنف الأسري في السعودية أمراً مسكوتاً عنه، ثم تحول على استحياء لأمر يؤخذ في خانة النوادر التي لا تجد التفاعل المستحق معها، رغم أنها قديمة قدم "طرفة"؛ إلا أن تلك الأخبار التي أوردتها الصحف المحلية عن بعض الحوادث، والتي بدأت من الصفحات الداخلية، لتتنامى أكثر حتى وصلت إلى الصفحات الأولى، سجلت مشهداً تجاوز حدود الشاذ، واقترب من المسلسل المتكرر؛ الأمر الذي دفع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الاعتراف بتزايد حالات العنف الأسري، وهو ذات السبب الذي دعا نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني للتحذير من خطر ازدياد الحالات المعرضة للعنف الأسري مع مرور الوقت، والذي ألمح، حينها، إلى أن العنف موجود رغم كونه لم يشكل ظاهرة، متسائلاً عن مدى إمكانية خروجه للعلن بسبب ارتباط ذلك بالضوابط الاجتماعية والتقاليد؟ "الوطن، عبدالله الفلاح، ١٩ أبريل 2007 م."

حراك الظاهرة..

لم يمض عامان على تصريح نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان، الذي اعتبر العنف الأسري لم يشكل بعد ظاهرة، حتى خرجت للنور دراسة اجتماعية ميدانية كبرى، غطت معظم مناطق المملكة شملت مفرداتها المترددين والمترددات على مراكز الرعاية الصحية الأولية والخبراء والخبيرات وضحايا العنف من الجنسين من مختلف الفئات العمرية بمجموع ٢٠٤٠ مفردة "الوطن، ماجد عبدالعزيز، ٢٨ يوليو ٢٠٠٩"، إضافة إلى العديد من الدراسات المشابهة الأخرى التي دُعمت من قبل برنامج الأمان الأسري الوطني.

كان ذلك الحراك، والذي سبق بقرارات إنشاء إدارات مختصة لمواجهة هذه القضية؛ يوحي بأن العنف الأسري في المملكة تعدى جدلية استحقاق لقب الظاهرة، إلى أمرقام ويشكل هدفاً لدراسات اجتماعية متعددة، وإلى عود

متكررة من جمعية حقوق الإنسان وإدارة الحماية الاجتماعية بنشر إحصائية رسمية خاصة بالعنف الأسري، والتي لم تر النور إلى الآن.
لغة الأرقام..

حمل تقرير جمعية حقوق الإنسان السنوي الأخير "٢٠٠٩" أرقاماً صارخة عن حالات تعرضت للعنف الأسري، رغم أن تلك الأرقام اقتصررت على أصحاب القضايا الواردة للجمعية فقط، حيث أوضح التقرير بلوغ القضايا الواردة خلال عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ٤٤ حالة، ثم تطور الرقم إلى ٢٨٤ حالة في عام ٢٠٠٥، و٢٦٥ حالة عام ٢٠٠٦، ليصل إلى ٣٠٦ حالات عام ٢٠٠٨ ويسجل ٢٥٧ حالة في عام ٢٠٠٩.

التقرير الذي حدد مجموع حالات العنف الأسري خلال ستة الأعوام التي سبقتها بـ ١٥٤١ حالة، استقل بتصنيف خاص لقضايا العنف ضد الطفل، باعتبارها قضية شائكة تمس أكثر حلقات المجتمع ضعفاً، وأورد الرقم ٧٢ خلال عام ٢٠٠٩ كمجموع لعدد قضايا العنف ضد الطفل التي وردت للجمعية.

كانت معظم أرقام حوادث العنف الأسري لا تجد طريقها إلى تقارير الجهات الرسمية، وذلك لأسباب عديدة ربما أهمها عدم تفعيل تلك الخطوط الهاتفية التي حددت لاستقبال بلاغات العنف الأسري، مما أبقى كثيراً من تلك الحوادث حبيسة المنازل باستثناء ما يتسرب من نوافذها إلى وسائل الإعلام التي تشكل، في الغالب، مصدر تلك التقارير، فالحوادث المميته أو ذات الإصابات البليغة، تستدعي الوصول إلى المستشفيات وبالتالي إلى وسائل الإعلام.
استراتيجية غائبة..

بدأ الأمر يتطور أكثر، وأصبحت المستشفيات تتلقى كل يوم مزيداً من حالات العنف الأسري والتي تشمل العنف ضد الأطفال، مما تطلب قيام برنامج الأمان الأسري بإنشاء ٣٨ مركزاً لحماية الطفل في القطاعات الصحية المختلفة بمختلف مناطق المملكة، والتي رصدت ٦٤ حالة إساءة أو إهمال خاصة بالأطفال بمعدل خمس حالات شهرياً خلال ٢٠٠٩ منها خمس حالات وصلت حد الوفاة، قبل أن يصدر البرنامج سجلاً وطنياً لرصد حالات الإساءة والإهمال بحق الأطفال "أكتوبر ٢٠٠٩" والذي سجل ١٥٣ حالة. "تقرير البرنامج السنوي" 2009
تنوعت البرامج الاجتماعية، التي تقدم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بالإدارة العامة للحماية الاجتماعية وكذلك برنامج الأمان الأسري الوطني وغيرها من الجمعيات المتخصصة في علاج هذه القضية بالتوعية والتثقيف وإيواء وحماية المعتنفين إذا تطلب الأمر، إلا أنها كانت تعمل بلا استراتيجية تجاه هذه القضية التي أصبحت ظاهرة. مدير عام إدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية عبدالله المحسن أكد أن وزارته تعكف على إصدار استراتيجية وطنية للحد من ظاهرة العنف الأسري، في الوقت الذي كشف فيه أن الإحصائيات وصلت إلى ١١١٥ بلاغاً عن معتنفين، بلغ الذكور منهم ١٠٤ معتنفين، بينما بلغ عدد النساء ٩٧٩ معتنف. "الوطن، عبدالعزيز العطر ١٣ فبراير ٢٠١١".

برنامج الأمان الأسري الوطني
أنشئ بناءً على الأمر السامي رقم ١١٤٧١/م ب الصادر بتاريخ ١٦ شوال ١٤٢٦ هـ كبرنامج وطني يهدف لحماية الأسرة من العنف.
أهدافه:

يهدف برنامج الأمان الأسري الوطني لزيادة وعي المجتمع عبر شرائحة متعددة بممارسات العنف الأسري وسبل الوقاية منها والتصدي لها من خلال:

- عقد المؤتمرات والندوات العامة التي يناقش فيها المتخصصون قضايا العنف الأسري وسبل التعامل معها في المملكة.
- تنظيم حملات متعددة البرامج والأنشطة للتوعية بالعنف الأسري وأضراره على الفرد والأسرة والمجتمع.
- تقديم الملتقيات والمحاضرات حول العنف الأسري في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والترفيهية.
- المشاركة في نشاطات التوعية التي تقدمها المؤسسات الحكومية والأهلية الهادفة للوقاية والتصدي للعنف الأسري.
- إصدار المطبوعات الإرشادية من نشرات وكتيبات والموجهة لمختلف الأعمار والفئات من أفراد أو مؤسسات.
- الشراكة مع المؤسسات المحلية والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالوقاية والتصدي للعنف الأسري.

الإدارة العامة للحماية الاجتماعية
أنشئت الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بموجب القرار الوزاري رقم ١٠٧٧١/ش وتاريخ ١/ 1425٣ هـ.
أهدافها:

- العمل على حماية الأطفال دون سن الثامنة عشرة والمرأة أياً كان عمرها وبعض الفئات المستضعفة من التعرض للإيذاء بشتى أنواعه.

•نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف.
•إجراء البحوث والدراسات عن هذه الظاهرة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة
مهامها:

•الإشراف على عمل لجان الحماية الاجتماعية
•إعداد الإحصائيات عن ظاهرة الإيذاء والعنف الأسري.
•المشاركة مع الجهات المختصة في إعداد البرامج الخاصة برعاية وحماية الأسرة في المجتمع.
جهات تلقي بلاغات المعنفين:

•إمارات المناطق.

•المستشفيات الحكومية والأهلية.

•أقسام الشرط.

•المؤسسات التعليمية.

•الجمعيات الخيرية.

•هيئة حقوق الإنسان.

•الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

الاتصال المباشر على الرقم (١٩١٩) أو على هاتف رقم ٠٠٩٦٦١٤٧٣٨٠٠٢ أو الفاكس رقم ٠٠٩٦٦١٤٧٣٦٠٥٥ أو
على بريد الإلكتروني GDSP@mosa.gov.sa

حقوق الإنسان تنظر ٣٨٦ قضية عمالية... وتطالب بإلغاء

الكفيل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262053>

جدة - سارة المطيري
كشف تقرير حديث صادر عن جمعية حقوق الإنسان السعودية (حصلت «الحياة» على نسخة منه) وجود ٣٨٦ قضية عمالية منظورة لديها، تقدم بها عاملون أجانب في السعودية، إذ طالب ١٧٤ مقيماً في تلك القضايا بحقوقهم المالية لدى الكفلاء، في حين جاء طلب الحق في نقل الكفالة في ٦٣ قضية، أما قضايا منع العامل من السفر والاعتراضات على قرارات الكفيل فكانت في المرتبة الثالثة بـ ٢٥ قضية لكل منهما، فيما بلغ عدد قضايا الفصل التعسفي المنظورة في جمعية حقوق الإنسان ١٩ قضية.
وأشار المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف في حديثه إلى «الحياة» إلى أن ملف العمالة «ساخن»، ويستوجب تسخير جهود الوزارات، والجهات المعنية الأخرى لمعالجة هذا الملف، على درجة عالية من السرعة، إذ إن إلغاء نظام الكفيل، وتنظيم شؤون العمال وفق الإجراءات، وتحديد مسؤوليات العامل، وصاحب العمل سيكون خطوة جادة لحماية العمال من تجار الإقامات.
وعن عدد قضايا وشكاوى العمال قال الشريف إنها تبدأ بالتظلم في ما يتعلق بتسليمهم الأوراق الثبوتية لكفلائهم، وعدم تمكنهم من الحصول على جوازاتهم، أو عدم اتخاذ الإجراءات القانونية كتحديد الإقامة، وبعض الشكاوى المتعلقة بنقل الكفالة إلى شخص آخر، لافتاً إلى أن فرع الجمعية يتعامل بشكل مهني من خلال التحقق من صحة الشكاوى، ويتواصل مع الجهات ذات العلاقة في منطقة مكة المكرمة في هذا الشأن.
وأعدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سابقاً دراسة في ضوء الشكاوى والقضايا التي تتلقاها بخصوص نظام الكفيل، إذ ذكرت في بيان صحفي سابق حول الدراسة «أنها أبرزت عيوب الوضع الراهن للكفالة، وما يكتنف أحكامها من تعقيدات إدارية وتنظيمية، وعدم فاعلية هذه الأحكام في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وانتشار ظاهرة العمالة السائبة وتزايد جرائمها.»
واقترحت الدراسة حلاً لعدة لمشكلة الكفالة، منها استحداث وثيقة تأمين إلزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل في الوقت نفسه كوسيلة فاعلة لإنهاء مبررات وجود نظام الكفالة بهدف تغطية مسؤولية العامل الوافد في حال تسببه في أضرار تصيب صاحب العمل، أو في أضرار تصيب الغير، وتغطية مسؤولية صاحب العمل في الوقت نفسه عن دفع راتب العامل.
وأكد الدكتور حسين الشريف أن الجمعية طالبت بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي، واقترحت تسمية هذا الجهاز بـ «هيئة شؤون العمالة الوافدة» يكون مقرها الرياض، ولها فروع في عدد من المناطق.
وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية بالنسبة للقضية العمالية أكد المحامي عمر الخولي أنه يتم تحويل طرفي القضية إلى الجهة الرسمية، فيتولى أحد المحققين الاجتماع بطرفي الخصومة، وإذا فشلت جهوده في إنهاء الخلاف، فهناك هيئة ابتدائية تنظر في الحكم، وتسوية الخلاف بين الطرفين من جديد وتعمل على الحكم الابتدائي.

وعن آلية التعامل مع القضايا العمالية في مكتب العمل قال المتحدث الرسمي لدى وزارة العمل حطاب العنزي إن القضية تحال إلى مكتب العمل، وهو بدوره يحاول أن يصلح بين الطرفين ودياً، وعند تعذر الصلح، تحكم الهيئة الابتدائية في الخلاف بين الطرفين، وفي حال الاعتراض يرفع الحكم للهيئة العليا، لتصدر حكماً نهائياً للتنفيذ.



توظيف المرأة وغياب الاستقدام يثير تساؤلات رجال الأعمال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٣

<http://www.alriyadh.com/2011/05/03/article629255.html>

جدة - خالد الدماك

دعت ورشة نظمها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بمناسبة اليوم العالمي للعمل إلى إحياء هذه المناسبة سنوياً لتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والخاصة ورجال الإعلام والمهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي والعمالي .

وأكد حضور الروشة التي حملت عنوان "الحق في العمل" إلى أهمية إنشاء مركز وطني لمعلومات التوظيف والاستفادة من التجارب العالمية في مجال العمل مستعرضين الجهود المحلية في مجال مكافحة البطالة وما صدر أخيراً من أوامر ملكية وما نتج عنها من برامج توظيف للشباب. وشارك في الحلقة وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل وصندوق الموارد البشرية ومجلس التدريب التقني في المنطقة والعزفة التجارية الصناعية في جدة وبرنامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع وعدد من رجال الأعمال والمال والصحافة والباحثين في الشأن الاجتماعي يتقدمهم أمين العاصمة المقدسة سابقاً المهندس فؤاد محمد عمر توفيق، وجميل فارسي والدكتور زيد الفضيل والدكتور ياسر آل طراد . وناشد رجل الأعمال جميل فارسي خلال الحلقة حماية رجال الأعمال من هروب العمالة السعودية عند إيجاد فرص أخرى في مواقع أخرى .

وقال: على الجهات الحكومية أن تطلب من الشباب الحصول إخلاء طرف من الجهات الخاصة عند توظيف الشباب في الوظائف الحكومية، الأمر الذي عارضه ممثل برنامج عداللطيف جميل لخدمة المجتمع حيث قال: من حق الشاب البحث عن الأفضل في ظل ترددي الرواتب في القطاع الخاص وغلاء المعيشة، لكن عضو جمعية حقوق الإنسان طلال قستي دعا الحضور إلى التفكير في مصير الشباب المبتعثين بعد العودة متسائلاً عن كيفية توظيفهم وعن وجود خطة استراتيجية لدى الجهات الحكومية لتوظيف المبتعثين بعد العودة .

في المقابل ناقش الحضور في الحلقة واقع توظيف المرأة في المحلات الخاصة بالسيدات ومجال دعمها من قبل صندوق التنمية الموارد البشرية ووزارة الخدمة حيث أشار عبدالرحمن الزهراني ممثل الصندوق إلى عدم التفرقة بين المواطنين على أساس الجنس، مؤكداً أن الدعم الموجه للمحلات الخاصة بالسيدات لا يعطى إلا للمرأة . من جهته، قال احمد الثقفي: وزارة الخدمة المدنية لا تفرق في التوظيف، ونحن جهة رقابية فقط .

الحلقة التي تغيب عنها ممثل الاستقدام، انتقدت آلية الحصول على التأشيرات . وقال رجل الأعمال جميل فارسي: إذا كنا نريد الترشيح في الاستقدام فعلينا البحث عن العدالة، فلو أعطتنا وزارة العمل تأشيرة لعمل كاشير الآن لرددتها، لأنني الآن بعد تجربة مع الشباب السعودي أدركت أنهم أفضل أداء من غيرهم . وأكد عضو جمعية حقوق الإنسان معتوق العبدالله أن البطالة أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان والتراخي يؤدي إلى مشكلات أمنية .

ودعا العبدالله إلى الانضمام إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدحر البطالة واشعار الشباب بالأمن والأمان

بالتعاون بين عكاظ و حقوق الإنسان هاشم يدرّب الإعلاميين الليلة والشيخ يكرمهم الخميس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٦
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110503/Con20110503416691.htm>

«عكاظ» - جدة

تشهد مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر في جدة الليلة، انتظام نحو ٣٠٠ إعلامية وإعلامي في البرنامج التدريبي «الإعلام وحقوق الإنسان»، الذي ينظمه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

ويشارك في جلسات البرنامج التدريبية، والتي تستمر لمدة ثلاثة أيام، رئيس تحرير «عكاظ» الأسبق الدكتور هاشم عبده هاشم، رئيس تحرير «عكاظ» المكلف الدكتور أيمن حبيب، القاضي السابق والمستشار القانوني الدكتور محمد صالح الدحيم، أستاذ الإعلام في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور سعود كاتب، وعضوا الجمعية الدكتور حسين الشريف، ومعتوق الشريف. ويتناول الدكتور هاشم في جلسة تدريبية الليلة، موضوع (الإعلامي المحترف والتوازنات) لمدة ساعة ونصف الساعة، تليها جلسة تدريبية للدكتور حسين الشريف يتحدث خلالها عن منطلقات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع وسائل الإعلام، فيما يلتقي الدكتور الدحيم والدكتور كاتب في اليوم الثاني بالمشاركين في جلستين تدريبيتين، يتحدث الدكتور كاتب في الأولى عن مدى تعاطي وسائل الإعلام المحلية مع قضايا حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام الإلكترونية والحرية الإعلامية بين إشكال الوسائل الإعلامية، بينما يتناول الدحيم في جلسته التدريبية (منطلق الفهم). ويختتم البرنامج الذي ترعاه مؤسسة «عكاظ» يوم الخميس المقبل، بحضور مشرف عام فرع وزارة الثقافة والإعلام في منطقة مكة المكرمة سعود الشخي، ويتضمن تقديم جلستين تدريبيتين لكل من الدكتور حبيب، والذي يتحدث عن أثر العلاقات العامة في تقويض حقوق الإنسان، والزميل معتوق الشريف متحدثاً عن دور الإعلام في دعم ونشر وتعزيز حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان تبني الحق في العمل شعاراً سنوياً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110503/Con20110503416820.htm>

معتوق الشريف - جدة

دعت ورشة (الحق في العمل) التي دعا إليها بمناسبة اليوم العالمي للعمل البارحة الأولى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، إلى أهمية إحياء هذه المناسبة سنوياً لتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والخاصة، ورجال الإعلام والمهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي والعمالي. وأكد الحضور أهمية إنشاء مركز وطني لمعلومات التوظيف والاستفادة من التجارب العالمية في مجال العمل، مستعرضين الجهود المحلية في مجال مكافحة البطالة وما صدر مؤخراً من أوامر ملكية وما نتج عنها من برامج توظيف للشباب.

وشارك في الحلقة التي عقدت بمدينة جدة، عدد من ممثلي الجهات الحكومية، وزارة الخدمة المدنية - أحمد الثقفي، وزارة العمل - محمد جلال، صندوق الموارد البشرية - عبدالرحمن الزهراني، مجلس التدريب التقني في المنطقة - الدكتور راشد الزهراني، الغرفة التجارية الصناعية في جدة - محيي الدين يحيى، برنامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع - أحمد المرحبي، وعدد من رجال الأعمال والمال والصحافة والباحثين في الشأن الاجتماعي، يتقدمهم أمين العاصمة المقدسة سابقاً المهندس فؤاد محمد عمر توفيق، جميل فارسي، الدكتور زيد الفضيل، الدكتور ياسر آل طراد، وعدد من المشاركين.

مطالبات بمركز وطني لمعلومات التوظيف

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٩٨٣

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=133361>

مكة المكرمة. حامد القرشي
شدد مسؤولون في جهات حكومية، أمس الأول، على أهمية إنشاء مركز وطني لمعلومات التوظيف والاستفادة من التجارب العالمية في مجال العمل، مستعرضين الجهود المحلية في مجال مكافحة البطالة وما صدر أخيراً من أوامر ملكية وما نتج منها من برامج توظيف للشباب.
وجاء ذلك على ضوء ورشة عمل «الحق في العمل» التي دعا لها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة بمناسبة اليوم العالمي للعمل في محافظة جدة، ودعت إلى أهمية إحياء هذه المناسبة سنوياً لتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والخاصة ورجال الإعلام والمهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي والعمالي.
وطلب رجل الأعمال جميل فارسي حماية رجال الأعمال من هروب العمالة السعودية عند إيجاد فرص أخرى في مواقع أخرى، وقال: «على الجهات الحكومية أن تطلب من الشباب الحصول على إخلاء طرف من الجهات الخاصة عند توظيف الشباب في الوظائف الحكومية.»
من جانب آخر، دعا عضو جمعية حقوق الإنسان طلال قستي إلى التفكير في مصير الشباب المبتعثين بعد العودة متسائلاً: «كيف سنوظف المبتعثين؟ هل فكرت الجهات الحكومية في وضع خطة استراتيجية لتوظيف المبتعثين بعد العودة؟». وأكد عضو جمعية حقوق الإنسان معتوق العبدالله أن البطالة أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان والتراخي يؤدي إلى مشكلات أمنية.

مكتب عمل جدة: رجل أعمال غير متحمس وطالب عمل غير جاد أوجد البطالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=52397&CategoryID=5

جدة: بنسرين نجم الدين 2011-05-03 1:44 AM

اعتبر مدير التوظيف بمكتب عمل جدة محمد جلال أن مشكلة البطالة جاءت بسبب عاملين رئيسيين هما: وجود رجل أعمال غير متحمس، وطالب عمل غير جاد.

وكشف مدير مركز الاستشارات بجدة الدكتور إسماعيل سجينى خلال حلقة نقاش نظمتها أول من أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمناقشة قضية البطالة، عن دراسة أعدها تؤكد أن قوة العمل السعودية تنقسم إلى ٨٣% ذكور، و ١٦% للإناث، والمشتغلون يمثلون حوالي ٨٩% ونسبة المتعطلين حوالي ١٠,٥%.

ودعا الأمين السابق للعاصمة المقدسة المهندس فؤاد توفيق، خلال الحلقة، الجهات الحكومية إلى إرساء المناقصات على الشركات التي تلتزم بنسبة أعلى من الموظفين السعوديين حتى وإن كانت شركات غير سعودية.

وأوضح المشرف العام على الجمعية الدكتور حسين الشريف أن الهدف من الحلقة هو تحفيز القطاعين العام والخاص لتوظيف الشباب، وإيجاد فهم أوضح للمشكلة والاستفادة من مقترحات الخبراء من القطاعين الخاص والعام لوضع حلول لمشكلة البطالة.

وانتقد رئيس اللجنة العمالية بالغرفة التجارية بجدة محيي الدين الحكي الدعم والرواتب العالية التي يضعها رب العمل للموظف الأجنبي وفي مقابلها رواتب ضئيلة للشباب السعودي، وألمح إلى اضطهاد الرئيس الأجنبي للموظفين السعوديين، متحدثاً عن تجربته الشخصية في المعاناة من الرئيس الأجنبي، عندما نجح في مساعدة أخيه الشاب للتوظيف، إلا أن الرئيس الآسيوي عمل على اضطهاد الشاب السعودي حتى استقال من عمله.

وطالب بمنح الفرصة العادلة للسيدات للعمل في الوظائف المناسبة لهن في التجارة، كالعمل في المحلات التي تلبى طلبات النساء، كمحلات بيع أدوات التجميل، ومحلات الملابس النسائية، مؤكداً أن نسبة البطالة بين النساء أكبر، وأن منع المرأة من العمل في المجالات التي تناسبها يخل بالعدالة الإنسانية والاجتماعية.

جدة: مطالب بإنشاء مركز لـ معلومات التوظيف... والاستفادة من التجارب العالمية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262509>

جدة - عبدالله الزبيدي

طالب حقوقيون بأهمية إنشاء مركز وطني لمعلومات التوظيف والاستفادة من التجارب العالمية في مجال العمل مستعرضين الجهود المحلية في مجال مكافحة البطالة، وما صدر أخيراً من أوامر ملكية، وما نتج منها من برامج توظيف للشبان ودعت ورشة (الحق في العمل) التي نظمها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بمناسبة اليوم العالمي للعمل مساء أول من أمس (الأحد) في جدة إلى أهمية إحياء هذه المناسبة سنوياً لتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والخاصة ورجال الإعلام والمهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي والعمالي.

وتباينت الآراء حول حق العمل للشبان والعاطلين وحقوق أرباب العمل، إذ ناشد رجل الأعمال جميل فارسي حماية رجال الأعمال من هروب العمالة السعودية عند إيجاد فرص أخرى في مواقع أخرى، وقال إن على الجهات الحكومية أن تطلب من الشبان الحصول على إخلاء طرف من الجهات الخاصة عند توظيفهم في الوظائف الحكومية، الأمر الذي عارضه ممثل برنامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع أحمد المرحبي بقوله: «من حق الشاب البحث عن الأفضل في ظل تردي الرواتب في القطاع الخاص وغلاء المعيشة».

ودعا عضو جمعية حقوق الإنسان طلال قستي الحضور إلى التفكير في مصير الشبان المبتعثين بعد العودة متسائلاً عن كيفية توظيفهم، وعن وجود خطة لدى الجهات الحكومية لتوظيفهم بعد العودة.

وناقش الحضور في الحلقة واقع توظيف المرأة في المحال الخاصة بالسيدات، ودعمها من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية، ووزارة الخدمة، إذ أوضح ممثل صندوق الموارد البشرية عبدالرحمن الزهراني أنه لم يتم التفريق بين المواطنين على أساس الجنس، لافتاً إلى أن الصندوق يقدم الدعم للشبان والشابات على حد سواء.

وانتقد المناقشون آلية الحصول على التأشيرات، وقال رجل الأعمال جميل فارسي: «إذا كنا نريد الترشيح في الاستقدام فعلينا البحث عن العدالة»، وأضاف: «لو أعطتني وزارة العمل تأشيرة لعمل «كاشير» الآن لرددتها، لأنني الآن بعد تجربة مع الشبان السعوديين، أدركت أنهم أفضل أداءً من غيرهم».

وأكد عضو الجمعية معتوق العبدالله أن البطالة أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان، وأن التراخي يؤدي إلى مشكلات أمنية، وشيوع المتاجرة بالأشخاص.

ودعا العبدالله إلى الانضمام إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدحر البطالة وإشعار الشبان بالأمن والأمان، وقال: «لعلنا في عام ٢٠٢٠ نوفي بتوصيات مؤتمر «هابيتات» الذي يدعو إلى تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة».

قالت: ثقافتنا حولت المرأة إلى (شيء) مثير جنسياً وجردتها من إنسانيتها

كاتبة سعودية: كثرة التحذير من فتنه المرأة وراء انتشار الابتزاز والتحرش

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=23448>

أيمن حسن - سبق - متابعة: تحلل الكاتبة الصحفية بشرى فيصل السباعي في صحيفة "عكاظ" انتشار الابتزاز والتحرش الجنسي في المملكة، لتصل إلى أن السبب الجوهري وراء ذلك يكمن في ما يسمى في علم النفس بـ (التشييء الجنسي) - Sexual objectification ويعني النظر للطرف الآخر (المرأة) على أنه مجرد شيء أو غرض جنسي لقضاء الشهوة بشكل يجرده من ماهيته الإنسانية الكلية، مشيرة إلى انتشار هذه الثقافة في الغرب المنحل والمجتمع المحافظ على حد سواء، ففي مقالها "السبب الجوهري لانتشار الابتزاز والتحرش" تبدأ الكاتبة بسرد العديد من الأمثلة التي تثبت أن ظاهرة الابتزاز والتحرش الجنسي ليست مجرد مسألة مراهمين صغار يعانون الفراغ، كما هو شائع ويذكر دائماً، وتقول الكاتبة: "يقول الخبر (الحياة - ١٩ / ٤ / ٢٠١١): إن فتاة "١٧ عاماً" تقدمت بشكوى لوزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تتهم فيها مسؤولاً في جمعية خيرية (..) بالتحرش والابتزاز، وأنه يتبع ذات النمط مع الأسر المحتاجة التي ليس لها) محرم".

وخبر آخر (عكاظ - ٦ / ٤ / ١٤٣٢ هـ) عن إصدار المحكمة العامة في النماص حكماً بالسجن والجلد على مدير بنك قام بالابتزاز والتحرش بفتاة باطلاعه على بياناتها وأرقامها عبر حسابها البنكي، وتهديدها بإيقاف حسابها إذا لم تحقق مطالبه.. وخبر آخر ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٩: قبضت الهيئة على موظف بنك بمكة ابتز فتاة عشرينية. وآخر (الرياض - ٢٤ / ١٠ / ١٤٣٠) عن قبض الهيئة على إمام مسجد بالإنابة بأبها يتحرش بالفتيات ويبتزهن، وضبط في دورة مياه المسجد الذي هو إمام فيه وهو يهيم بفعل الفاحشة بفتاة ابتزها.. وآخر (الرياض - ١٩ / ٥ / ١٤٣٢) عن قبض الهيئة على إمام مسجد في القرى لقيامه بابتزاز فتاة عشرينية للفاحشة.. وخبر آخر ٢٨ / ١ / ١٤٣١ هـ أصدرت محكمة القفيف حكماً على موظف بقسم التقارير الطبية في مستشفى في المحافظة، بالسجن سنتين و 180 جلدة لابتزازه فتاة معاقة مقابل تقريرها الطبي.. وآخر (المدينة - ٢٤ / ٢ / ٢٠١٠) (بالقبض على طبيب نساء وولادة في المدينة المنورة كان يختلس تصوير المريضات ويحصل على أرقامهن من ملفاتهم ويبتزهن للفاحشة وكذلك الموظفات.. وآخر (الجزيرة - ٢٨ / ٦ / 1430) قبضت الهيئة على معلم يبتز فتاة في المجمع.. وآخر - ٢٧ / ٤ / ٢٠١٠ قبضت الهيئة على معلم في الطائف ابتز فتاة، والقبض على معلم آخر ٢٧ / ١٢ / ١٤٣٠ في الجوف بذات التهمة".

وتعلق الكاتبة على كل هذه الحوادث بقولها: "فالظاهرة ليست مجرد مسألة مراهمين صغار يعانون الفراغ. وكثير من الحالات المبتز اختلس معلومات وصور الفتاة بدون علاقة مسبقة بينهما، وفي مجتمع محافظ كالمملكة لا يتم التبليغ عن غالب الحالات خشية الفضيحة وعواقبها، ولهذا لا يمكن معرفة الحجم الحقيقي لانتشار التحرش والابتزاز لكن يمكن القول إنه بات منتشر بشكل مثير للقلق"، ثم تورد الكاتبة الأسباب المتداولة للظاهرة، ثم تصل إلى ما تراه السبب الجوهري وتقول: "عادة عندما تطرح أسباب الظاهرة تذكر ما يمكن تصنيفها بعوامل زيادة القابلية للتورط فيها كالبطالة وصغر

السن والفراغ النفسي وضعف الوازع الإيماني، لكنها لا تمثل السبب الجوهري الذي يجعل شخصاً يشعر أن من حقه فرض نفسه على إنسان آخر بالتحرش والابتزاز والاعتصاب بقصد استخدامه كغرض لإشباع شهواته الدنيئة بغض النظر عن التبعات الأساسية على الآخر، فالسبب الجوهري وراء كلتا الظاهرتين يمثل قاسماً مشتركاً بين الثقافة الاجتماعية الغربية المنحلة وبين الثقافة الاجتماعية المحلية المحافظة، وهو ما يسمى في علم النفس بـ (التشبيء الجنسي) – Sexual objectification ويعني النظر للطرف الآخر على أنه مجرد شيء أو غرض جنسي لقضاء الشهوة بشكل يجرده من ماهيته الإنسانية الكلية"، ثم تتناول الكاتبة ظاهرة (التشبيء الجنسي) أو تحويل المرأة إلى شيء مؤكدة أنها سائدة في الثقافة الغربية المنحلة والثقافة الاجتماعية المحافظة، تقول الكاتبة: "وهي (التشبيء الجنسي) ظاهرة نفسية درسها علماء الغرب بشكل موسع لأنهم يرون أن الثقافة الغربية تشييء المرأة جنسياً، فالثقافة الغربية كرست النظرة التشبيئية للمرأة كغرض للإثارة الجنسية عبر البرامج الترفيهية والإعلانات والمواد الإباحية ونوادي الليل وعمليات التجميل، وفي الثقافة الاجتماعية المحافظة يتم أيضاً حصر المرأة في تعريفها على أنها مجرد غرض لشهوة الرجل ودورها الوحيد في الحياة هو الدور الجنسي بشكل أيضاً يجردها من ماهيتها الإنسانية الكلية، وفي الحالين النتيجة واحدة وهي تشييء المرأة جنسياً، الأمر الذي توصل العلماء لأنه السبب الرئيسي وراء زيادة نسب الاغتصاب والتحرش والابتزاز."

وترى الكاتبة أن تغيير الخطاب الديني عن المرأة هو الحل وتقول: "الحل يكون على صعيدين؛ الصعيد الديني بإعادة النظر للنمط السائد للوعظ والتعليم الديني المفرط في تصوير المرأة على أنها مجرد شهوة خطيرة وليس كإنسان له أبعاد أخرى عقلية ونفسية وروحية واجتماعية وحضارية، فحتى غير المتزمن دينياً يكتسبون ذلك المنظور النمطي السلبي للمرأة، ففرط التحذير من خطر المرأة كشهوة وفتنة أدى لأثر عكسي وهذا النمط من التأثير العكسي مثبت علمياً.. فكثرة التحذير من شيء يؤدي للتعود عليه بحيث يصبح حتى خطره مثيراً وليس منفراً وكثرة التحذير منه يولد عصباً وتوتراً مفرطاً حوله يدفع الشخص بشكل لا واع لإرادة تفريجه توتره منه بمقارفة الأمر، وكثرة تشبيه نمط الحال بين الجنسين بأنه كالذئب المتربص لافتراس الشاة يطبع هذا النمط في النفسية الجماعية كنمط سائد فيحسب الذكور أنه الشيء العادي السائد أن يتصرفوا كذئاب، فاكتمساب الأنماط يحدث بشكل انطباعي سواء عن كثرة الترغيب أو الترهيب في النمط المذكور، وكثرة الحديث عن نمط سيئ بشكل مضخم يؤدي لإفقاد الناس حاجز الاستهجان أي شعور (الكل يفعلها) ولهذا الأفضل التركيز على ترقية المنظور الحضاري العام تجاه المرأة فهو جعل تحرش العمل في السويد وفرنسا الأقل عالمياً."

ثم تورد الكاتبة أمثلة بالمعالجة الصحية من السنة والتاريخ فتقول: "الشاب الذي جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا واضح أنه كان لديه منظور تشييء المرأة جنسياً، فكان علاج النبي له ليس بالتشجيع على النساء إنما بترقية منظوره للمرأة من المنظور الجنسي إلى المنظور الإنساني حيث قال له (أتحبه لأملك؟.. لا ببتك؟.. لأختك؟.. لعمتك؟.. لخالتك؟)، والشاب في كل مرة يقول لا والله فيقول له النبي: ولا الناس يحبونه. فانصالح الشاب.. والمأمون سأل فقيهاً لماذا كان الحب في صدر الإسلام لا يعاب بينما في زمنهم صار مما يعاب، فرد الفقيه (كان الحب بلا ريبة) أي لم يكن هناك تشييء جنسي للطرف الآخر وهذا هو الحب العذري."

ثم ترصد الكاتبة عناصر أخرى تساهم في التشبيء الجنسي للمرأة لدينا وتقول: "أما على صعيد الثقافة الترفيهية فحتى برامج الأطفال وألعاب الفيديو والعرائس مثقلة بالتشبيء الجنسي، فيجب التوعية بهذا الصدد ومراسلة المنتجين والوكلاء والتقنوات بالاعتراضات، وبدل المسلسلات الخليجية التي لا تقل سوءاً عن التركية والأجنبية في كونها تتمحور حول التشبيء الجنسي للطرف الآخر والعلاقات المرضية القائمة على الانتهاز والابتزاز والخيانة والقسوة والأنانية." وتنصح الكاتبة بقولها: "يجب تمويل منتجات ثقافية مغايرة تقدم أنماطاً صحية راقية للعلاقات الإنسانية، فلأسف الثقافة السائدة تقوم على التشبيء الجنسي للطرف الآخر والنظر إليه فقط كغرض للشهوة بشكل يجرده من ذاته الإنسانية الكلية التي وبالطرفة لو استحضرها الإنسان لما طاوعته نفسه أن يعامل الطرف الآخر بشكل سيهدم حياته لأجل أن يفترس وينتزع منه شهوته، لهذا يجب صياغة ثقافة دينية ودنيوية لديها منظور أكثر تعقيداً ورقياً للإنسان."

برعاية .. رئيسا التحرير الأسبق والمكلف يفتتحان جلسات الإعلام وحقوق الإنسان حرية الرأي متاحة لمن يحترم المهنة والمتلقي .. والعلاقات العامة مفهوم مفقود

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٧
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110504/Con20110504417155.htm>

أحمد عايل فقيهي، معتوق الشريف - جدة
انتظم البارحة أكثر من ٣٠٠ إعلامية وإعلامي في البرنامج التدريبي «الاعلام وحقوق الإنسان» الذي دعا إليه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برعاية مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر في مقر المؤسسة في حي الرحاب.
جلسات اليوم الأول للبرنامج الذي انطلق بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة أدارها المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف الذي ألقى خلال حفل الافتتاح كلمة الجمعية ناقلا رسالة رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني للمشاركين والمدربين في البرنامج.
وأشار مقدم الحفل عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف إلى «تبلور في هذا العام بشكل جلي الدور الذي يمكن أن تلعبه حرية الصحافة في تقرير المصير، خاصة بعد تنامي دور شبكة الانترنت وتحويلها إلى أداة أساسية لممارسة الحق في حرية التعبير، وظهور وسائل الإعلام الجديد كشبكات التواصل الاجتماعي». وأضاف «بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف اليوم الثالث من مايو من كل عام، نؤكد على أهمية حرية وسائل الإعلام في تعزيز حق الإنسان في التعبير والرأي، وتسليط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات»، وخاطب المشاركين والمشاركين في البرنامج «الانتشار الواسع للوسائط والأدوات الإعلامية الجديدة الرخيصة الثمن، ساهم في تمكن الجماهير العريضة من استقبال وإرسال وتبادل المعلومات بسهولة ويسر، مما أسهم في إغناء الحريات وازدهار المجتمعات، إلا أن هذه الأفاق تترافق مع وجود تحديات عديدة، قسم منها قديم، كاستخدام وسائط الإعلام لنشر الكراهية والتحريض على العنف، ونشر الأفكار القائمة على الكراهية العنصرية، وانتهاك الخصوصية، واستمرار وجود الفجوة الرقمية، وقسم منها جديد كإجراءات الرقابة التي تشكل قيودا صارخا أمام حرية الصحافة والتعبير، إن لم يحسن استخدامها ومعرفة أطر وخطوات المناصرة للحقوق التي أمنت بها وشاركتكم من أجلها في هذا البرنامج التدريبي». وأضاف «الإعلام بوسائله المختلفة هو إحدى أدوات تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أي مجتمع من المجتمعات، وترسيخ هذه الثقافة هو مطلب من أجل تنمية تركز على الإنسان وصيانة حقوقه واحترام كرامته، وهذا لا يكون إلا بتضافر الجهود بين جمعية حقوق الإنسان وأنتم في المجال الإعلامي، لكن هذا التعاون المنشود لا بد له من توضيح لمن رغب الانخراط فيه، فالإطار العام للعالم من حولنا والإطار الخاص وما يواكبه من تحديات ثقافية تتطلب منا بناء خطواتنا من أجل مناصرة حقوق الإنسان وفق فهم واضح للصورة من حولنا وهذا ما ننشده من خلال هذا البرنامج».

اللاحم... ومشروع الملك الحقوقي

المصدر: جريدة المدينة السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م العدد ١٧٥٣٧

<http://www.al-madina.com/node/301298>

مهن الحبل

لا يزال هذا الأفق الفكري والحوار التقدمي يعزف بفعالية في عالم الإعلام الجديد ، وفي نافذته الوطنية السعودية بات يتخذ صورة حضارية تزداد وعياً ورسوخاً لتعزيز صناعة وطن الحقوق والواجبات ، ويعجني جدا هذه اللوحة التي ارتسمت بين العديد من المثقفين بأطيافهم المختلفة أو المثقفة شكلوا برلماناً وطنياً راقياً في عالم التويتر وأعد منهم من إطلالة نافذتي الصغيرة على سبيل المثال لا الحصر مع حفظ الألقاب عميد المدونين فؤاد الفرحان ود محمد الاحمري ونواف القديمي وخالد الدوسري والقلب الوطني الكبير د محمد الحضيف ود توفيق السيف واحمد النمر والشرقي الجميل عصام الزامل وممثل التيار السلفي المحافظ النبيل الفطن الشيخ ماجد البلوشي وغيرهم يديرون حوارهم وخلافهم بلغة راقية ولنلاحظ كيف نجح هؤلاء في ترجمة هدف الملك القديم في تهيئة الدولة للحوار الوطني وكيف عزز مركز الملك عبد العزيز عن ذلك . ومن أميز من توقفت عنده من هؤلاء فارس هذه المقالة المحامي الوطني والمثقف القانوني عبد الرحمن اللاحم أما لماذا فهو ما سوف افصله وان كنتُ شُكِلت معرفتي عنه قديماً ، وخلال تصفحي لأوراقه الأخيرة في مسائل الحوار الساخن في المنطقة توقفت عند تعقيبه القانوني الرافي لغةً والمهني تخصصاً في تعقيبه على أحد الفضلاء القانونيين الكويتيين في طعنه في مواد مجلس التعاون الخليجي كمرجع دستوري لحماية السلم الأهلي العام للبحرين وحماية عمقها الاستراتيجي وفُتد اللاحم بلغة القانوني الراشد والعميق الموقف السطحي لزميله فضلاً عن ما نعرفه كلنا كعرب لهذا الخليج العربي ما الذي يعنيه فصل البحرين عن محيطها العربي وهل يحتاج ذلك مادة قانونية ؟

وإضافة إلى ذلك الزخم للمعرفة القانونية فقد توقفت عند حوار لأبي خالد عن رؤيته لتطوير وتوسع ديوان المظالم – المحكمة الإدارية - وكيف انطلق من الثناء على نماذج إيجابية رائعة من أصحاب الفضيلة القضاة تبينوا تحقيق العدالة واستقلال قرار القضاء أمام الجهات الحكومية ، وبالفعل تذكرت قراراً صدر من نموذج قضائي مشرف لمصلحة ابن عمي عبد الله الحبل ، وان هذه النماذج بالفعل تستحق الثناء والتقدير وهي تدب عن شرع الله بدستوريته العادلة وتُطبق رؤية الملك لرد ظلم كائنات من كان ، وبهذه المناسبة أيضاً نحبي قبول دعوى الحقوقية سمر بدوي للدفاع عن حق تصويت المرأة في الانتخابات واعتمدت القضية من الدائرة المسؤولة في المحكمة.. لكن اللاحم وفي أكثر من موضوع لمدونته يعطيك من جديد توازن التكنوقراط الوطني الذي تحتاجه الدولة أكثر من أي تخصص آخر وكيف يسعى الرجل إلى حماية المشروع الإصلاحي في إطاره الحقوقي والتعاون الإيجابي مع نوافذه المتاحة والمشاركة في حركة الدفع اللازمة لضرورة تطويره معاً ، وأخلاقيات بو خالد وثقل توازنه وتقديره يجعلك تحترم هذه الشخصية وتتمنى أنها في مسار أكثر فعالية ليستهدي بها قانون العدل للدولة.. وأمام هذه الشخصية كان من الطبيعي أن استحضر سلسلة من القرارات سعى بها الملك لتكريس الدستورية في نطاقات متعددة وأهمها القضاء وحقوق المتهم القانونية والإنسانية.. والحقيقة أن القصور الإداري والاقتصادي لا يقل عن القصور القانوني بل إن القصور القانوني أشد خطراً لما يسببه من مشاكل مجتمعية ووطنية بسبب تعطيل الحقوق الشخصية والشأن العام.. ولذلك فأرى أن من أهم بنود مواجهة هذا القصور مراجعة أين تعطلت قوانين الحقوق ولماذا لم تستطع جهات حقوق الإنسان المطالبة بها...؟

ولعل شخصية اللاحم تجعلني أدعو إلى تشكيل لجنة ترجع للملك مباشرة تدرس هذه الظاهرة وتشكل من فارس هذا المقال ومن الشيخ سليمان الماجد عضو مجلس الشورى وأخيه د حمد الماجد عضو جمعية حقوق الإنسان ود المحامي عبد العزيز القاسم وأخي العزيز المحامي القدير د باسم عالم وأخيراً وليس آخراً المحامي د يوسف الجبر ، وإن هذه اللجنة تتطابق تماماً مع أهداف ما دعا له الملك لتعقب مسببات القصور وجهاته وكيف أن معالجة هذا الأمر سيحقق راحة نفسية وتعزيزاً للوحدة الوطنية وقبل ذلك تعزيز حق العدالة على الجميع الذي هو سر تفوق وأمان كل وطن.

السبب الجوهري لانتشار الابتزاز والتحرش

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416444.htm>

بشرى فيصل السباعي

يقول الخبر «الحياة - ٢٠١١/٤/١٩» إن فتاة - ١٧ عاما - تقدمت بشكوى لوزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تتهم فيها مسؤولا في جمعية خيرية «...» بالتحرش والابتزاز، وأنه يتبع ذات النمط مع الأسر المحتاجة التي ليس لها «محرم». وخبر آخر «عكاظ - ١٤٣٢/٤/٦ هـ» عن إصدار المحكمة العامة في النماص حكما بالسجن والجلد على مدير بنك قام بالابتزاز والتحرش بفتاة باطلاعه على بياناتها وأرقامها عبر حسابها البنكي وتهديدها بإيقاف حسابها إذا لم تحقق مطالبه.. وخبر آخر - ٢٠٠٩/٥/٢٣ - قبضت الهيئة على موظف بنك بمكة ابتز فتاة عشرينية. وآخر «الرياض - ١٤٣٠/١٠/٢٤» عن قبض الهيئة على إمام مسجد بالإنابة بأبها يتحرش بالفتيات ويبتزهن وضبط في دورة مياه المسجد الذي هو إمام فيه وهو يهجم بفعل الفاحشة بفتاة ابتزها.. وآخر «الرياض - ١٤٣٢/٥/١٩» عن قبض الهيئة على إمام مسجد في القرىات لقيامه بابتزاز فتاة عشرينية للفاحشة.. وخبر آخر - ١٤٣١/١/٢٨ - أصدرت محكمة القطيف حكما على موظف بقسم التقارير الطبية في مستشفى في المحافظة، بالسجن لسنتين و ١٨٠ جلدة لابتزازه فتاة معاقة مقابل تقريرها الطبي.. وآخر «المدينة - ٢٠١٠/٢٤/٢» بالقبض على طبيب نساء وولادة في المدينة المنورة كان يختلس تصوير المريضات ويحصل على أرقامهن من ملفاتهن ويبتزهن للفاحشة وكذلك الموظفات.. وآخر «الجزيرة - ١٤٣٠/٦/٢٨» قبضت الهيئة على معلم يبتز فتاة في المجمع.. وآخر - ٢٠١٠/٤/٢٧ - قبضت الهيئة على معلم في الطائف ابتز فتاة، والقبض على معلم آخر ١٤٣٠/١٢/٢٧ في الجوف بذات التهمة..

فالظاهرة ليست مجرد مسألة مراهقين صغار يعانون الفراغ. وكثير من الحالات المبتز اختلس معلومات وصور الفتاة بدون علاقة مسبقة بينهما، وفي مجتمع محافظ كالمملكة لا يتم التبليغ عن غالب الحالات خشية الفضيحة وعواقبها ولهذا لا يمكن معرفة الحجم الحقيقي لانتشار التحرش والابتزاز لكن يمكن القول إنه بات منتشرا بشكل مثير للقلق، وعادة عندما تطرح أسباب الظاهرة تذكر ما يمكن تصنيفها بعوامل زيادة القابلية للتورط فيها كالبطالة وصغر السن والفراغ النفسي وضعف الوازع الإيماني، لكنها لا تمثل السبب الجوهري الذي يجعل شخصا يشعر أن من حقه فرض نفسه على إنسان آخر بالتحرش والابتزاز والاعتصاب بقصد استخدامه كغرض لإشباع شهواته الدنيئة بغض النظر عن التبعات المأساوية على الآخر، فالسبب الجوهري وراء كلتا الظاهرتين يمثل قاسما مشتركا بين الثقافة الاجتماعية الغربية المنحلة وبين الثقافة الاجتماعية المحلية المحافظة، وهو ما يسمى في علم النفس بـ «التشبيء الجنسي» - Sexual objectification - ويعني النظر للطرف الآخر على أنه مجرد شيء أو غرض جنسي لقضاء الشهوة بشكل يجرده من ماهيته الإنسانية الكلية، وهي ظاهرة نفسية درسها علماء الغرب بشكل موسع لأنهم يرون أن الثقافة الغربية تشيء المرأة جنسيا، فالثقافة الغربية كرست النظرة التشبيئية للمرأة كغرض للإثارة الجنسية عبر البرامج الترفهية والإعلانات والمواد الإباحية ونوادي الليل وعمليات التجميل، وفي الثقافة الاجتماعية المحافظة يتم أيضا حصر المرأة في تعريفها على أنها مجرد غرض لشهوة الرجل ودورها الوحيد في الحياة هو الدور الجنسي بشكل أيضا يجردها من ماهيتها الإنسانية الكلية، وفي كلا الحالتين النتيجة واحدة وهي تشييء المرأة جنسيا الأمر الذي توصل العلماء لأنه السبب الرئيسي وراء زيادة نسب الاغتصاب والتحرش والابتزاز، ولهذا الحل يكون على صعيدين؛ الصعيد الديني بإعادة النظر بالنمط السائد للوعظ والتعليم الديني المفرط في تصوير المرأة على أنها مجرد شهوة خطيرة وليس كإنسان له أبعاد أخرى عقلية ونفسية وروحية واجتماعية وحضارية، فحتى غير الملتزمين دينيا يكتسبون ذلك المنظور النمطي السلبي للمرأة، ففرط التحذير من خطر المرأة كشهوة وفتنة أدى لأثر عكسي وهذا النمط من التأثير العكسي مثبت علميا، ففي الدراسات على تأثير الحملات المكثفة للتحذير من المخدرات والتدخين تفاجأ العلماء بأنها كانت من عوامل انتشار التعاطي في كليهما

وبتصوير أدمغة الناس تفاجؤوا أنه عند عرض صور الإعلانات المحذرة من مخاطرها سجلت أدمغتهم نشاطا في منطقة اللذة رغم أنهم كانوا ينظرون إلى صور منفرة من حملات مكافحة الإدمان، فكثرة التحذير من شيء يؤدي للتعود عليه بحيث يصبح حتى خطره مثيرا وليس منفرا وكثرة التحذير منه يولد عصابا وتوترا مفرطا حوله يدفع الشخص بشكل لا واع لإرادة تفريجه توتره منه بمقارفة الأمر، وكثرة تشبيه نمط الحال بين الجنسين بأنه كالذئب المتربص لافتراس الشاة يطبع هذا النمط في النفسية الجماعية كنمط سائد فيحسب الذكور أنه الشيء العادي السائد أن يتصرفوا كذئاب، فاكتمساب الأنماط يحدث بشكل انطباعي سواء عن كثرة الترغيب أو الترهيب في النمط المذكور، وكثرة الحديث عن نمط سيئ بشكل مضخم يؤدي لإفقاد الناس حاجز الاستهجان أي شعور «الكل يفعلها» ولهذا الأفضل التركيز على ترقية المنظور الحضاري العام تجاه المرأة فهو جعل تحرش العمل في السويد وفرنسا الأقل عالميا، والشباب الذي جاء يستأذن النبي في الزنا واضح أنه كان لديه منظور تشييء المرأة جنسيا، فكان علاج النبي له ليس بالتنشيع على النساء إنما بترقية منظوره للمرأة من المنظور الجنسي إلى المنظور الإنساني حيث قال له «أتحبه لأمك؟ لا بنتك؟ لا أختك؟ لعمتك؟ لخالتك؟»، والشباب في كل مرة يقول لا والله فيقول له النبي ولا الناس يحبونه. فانصلح الشاب.

والمأمون سأل فقيها لماذا كان الحب في صدر الإسلام لا يعاب بينما في زمنهم صار مما يعاب، فرد الفقيه «كان الحب بلا ريبة» أي لم يكن هناك تشييء جنسي للطرف الآخر وهذا هو الحب العذري. أما على صعيد الثقافة الترفيهية فحتى برامج الأطفال وألعاب الفيديو والعرائس مثقلة بالتشييء الجنسي، فيجب التوعية بهذا الصدد ومراسلة المنتجين والوكلاء والقنوات بالاعتراضات، وبدل المسلسلات الخليجية التي لا تقل سوءا عن التركية والأجنبية في كونها تتمحور حول التشييء الجنسي للطرف الآخر والعلاقات المرضية القائمة على الانتهاز والابتزاز والخيانة والقسوة والأنانية، يجب تمويل منتجات ثقافية مغايرة تقدم أنماطا صحية راقية للعلاقات الإنسانية، فلأسف الثقافة السائدة تقوم على التشييء الجنسي للطرف الآخر والنظر إليه فقط كغرض للشهوة بشكل يجرده من ذاته الإنسانية الكلية التي وبالفطرة لو استحضرها الإنسان لما طاوعته نفسه أن يعامل الطرف الآخر بشكل سيهدم حياته لأجل أن يفترس وينتزع منه شهوته، لهذا يجب صياغة ثقافة دينية ودنيوية لديها منظور أكثر تعقيدا ورقيا للإنسان.

هيفاء وهبي خيارنا الوحيد!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416439.htm>

خلف الحربي

أشكر الأستاذ صالح الخثلان نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الذي اختصر في مناشدته كل ما نريد أن نقوله، وأثبت أنه وجميعه أكثر رافة بحالنا من هيئة الصحفيين السعوديين التي لم نسمع لها حسا ربما بسبب غبار الرياض الذي يؤدي الجيوب الأنفية!، وأود أن أركز على السطر الذي عبر من خلاله الخثلان عن خوفه من تحفظ كتاب الصحافة على التطرق للعديد من القضايا خشية التعرض للعقوبات الكبيرة التي تضمنتها التعديلات!.

هذا السطر بالنسبة لي هو مرتبط الفرس ومناهة الكنغر، فأنا مع تقديري البالغ لكل تنظيم لا أملك نصف مليون ريال أدفعها كخرامة كلما اتخذت موقفا كتابيا من إحدى القضايا، ولا أظن أنني سأمتلك مثل هذا المبلغ على المدى القريب لأنني ببساطة (وجه فقر) أرفض التطويل والتجبل وليس لدي أي نية للتصالح مع قوى الفساد ولعب البلوت مع بعض الشخصيات العامة، ولا أظن أنني سوف (أنضج) صحفيا في يوم من الأيام كما يفسر بعض الزملاء «النضوج» وأكتب مقالة تنتهي بعودتي إلى البيت وأنا أقود سيارة بانوراما أو أفاجئ أم العيال برحلة مجانية إلى باريس!.

وبما أنني لا أملك قيمة هذه الغرامة فإنني سوف (أركد) مثلما قلت لكم بالأمس وسوف أكتب عن المخلوقات الجميلة مثل نانسي وهيفاء وأليسا، وأتمنى منكم أن تتفهموا موقفي وتذكروا بأن إدمان هيفاء وهبي يعد من المراحل الأساسية في حياة الإنسان، فإذا كانت نانسي عجم تعد رمزا للشقاوة والشيطنة البريئة فإن هيفاء وهبي تمثل الشيطان شخصيا!، فهي رمز للفخامة والبذخ الأنثوي اللامتناهي.

هيفاء وهبي تشبه فائض الميزانية الذي يمنحك الشعور بالسعادة دون أن تستفيد منه بشكل فعلي، كما أنها تجعلك قادرا على التصالح مع تناقضاتك وضعفك البشري، فأكثر الناس يدركون أنها مطربة سيئة وأغانيها لا تقدم ولا تؤخر ولكنهم يتجاوزون كل ذلك من أجل المتع البصرية التي تقدمها لمعجبيها المحرومين، إنها تعالج نقص الحنان الذي يعاني منه الشارع العربي، وأظن أن هذه المرأة الباذخة مدينة لمن اخترع التلفزيون وابتدع الفيديو كليب لأنها لو أنتجت أغانيها هذه في عصر الإذاعة والأسطوانات لما التفت إليها أحد.

ولكن للأمانة وللتاريخ فإن هيفاء وهبي أثبتت في فيلم (دكان شحاتة) أنها تملك قدرات تمثيلية أهم من قدراتها الغنائية، صحيح أن النساء - وخصوصا المتزوجات منهن - يكرهن هيفاء وهبي ويشككن في ثرواتها الطبيعية حيث ينسبن هذا الفيضان الأنثوي إلى عمليات التجميل وثورة السليكون وحقن الباتكس، إلا أن الرجال يهتمون دائما بالنتيجة النهائية ولا يكثرثون أبدا بهذه التفاصيل الهامشية التي أصبحت لا تقدم ولا تؤخر في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الأمة العربية. وبما أننا تطرقنا في البداية إلى جمعية حقوق الإنسان، فإنني أتمنى من جميع الأطراف احترام حق الإنسان في الإعجاب بهيفاء وهبي .. و(بوس الواو)!!!.

إطالة على النظام الجديد للمطبوعات والنشر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110503/Con20110503416717.htm>

خالد الفرم

تصدر خبر تعديل نظام المطبوعات والنشر في المملكة العربية السعودية اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية، وأثار المجتمع الإعلامي، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وقد كنت أتمنى مشاركة هيئة الصحفيين السعوديين في دراسة النظام؛ فالصحافي السعودي والمؤسسات الصحافية هما المعنيان في تنفيذ هذا القرار، وتداعياته على صناعة الإعلام السعودي.

لا سيما أن الإعلام السعودي حقق خلال العقد الماضي نجاحاً وتأثيراً كبيرين، على المستوى المحلي والإقليمي، كما لعب دوراً بارزاً في صياغة الرأي العام، والتوجهات الإعلامية، في العديد من القضايا والموضوعات الحيوية، ما يعني أهمية المحافظة على المكتسبات الإعلامية في عصر بات أبرز محركاته القوة الإعلامية، مع إدراكنا لضرورة معالجة بعض الملاحظات التي تحدث أحياناً في بعض المؤسسات، وتمس بعض القواعد المهنية، والقيم الصحفية، وهو أمر يحدث في كافة وسائل الإعلام الدولية، ولكن ما يحدث هناك هو إجراء إصلاحات ذاتية في الصحيفة التي تخرق القواعد المهنية لجهة المصداقية والموضوعية، وليس فرض قيود على كافة الوسائل، بمعنى تغيير مهني، وليس تغيير النظام تشريعياً وعقابياً.

وبالعودة للتعديلات التي حدثت في مواد نظام المطبوعات والنشر، تبرز لنا بعض الإيجابيات المتمثلة في توحيد جهة التقاضي الإعلامي، وقصرها على لجنيتين ابتدائية واستئنافية، مع وضوح منطلقات التعديل في التأكيد على (النقد الموضوعي) الهادف إلى (المصلحة العامة) ويتجلى ذلك في ديباجة الأمر الملكي المصدر للنظام. وعند التمعن - من منظور إعلامي وقانوني - في المواد المعدلة في نظام المطبوعات والنشر، نجد أن التعديلات تنقسم إلى قسمين الجزء الأول تشريعي، تضمن الآتي: يحظر أن ينشر بأي وسيلة (ما يخالف الأنظمة النافذة) (ما يضر بالشأن العام) (التعرض أو المساس بالسمعة أو الإساءة الشخصية لرجال الدولة أو أي من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة).

وهنا يسود نوع من الغموض الحاد في المؤسسات الصحفية، عن كيفية معالجة الإعلامية، والمقاربة المهنية للعمل الإعلامي، في ظل التعديلات الجديدة، خاصة أن العمل الإعلامي قائم على متابعة الاهتمامات الخدمية للجمهور. أما الجزء الثاني، فهو يتمحور حول رفع العقوبات في لائحة المخالفات إلى ٥٠٠ ألف ريال، وإيقاف المخالف عن الكتابة أو المشاركة في كافة الصحف أو القنوات الفضائية.

وهنا يبرز دور اللائحة التنفيذية للنظام، والمتوقع صدورها خلال الفترة القادمة، في تفسير المواد المعدلة من منظور كلي وشمولي، يأخذ في الاعتبار الدور الرقابي للإعلام السعودي في مساندة ومعاودة صانع القرار، كعين رقابية، مثلما أكد ذلك رئيس هيئة الرقابة والتحقيق عن دور الصحافة في تقديم هدايا مجانية للهيئة من خلال ما ينشر. بمعنى أن المصلحة العامة تقتضي إبراز الإيجابيات والإنجازات والاحتفاء بها، وفي الوقت ذاته، إبراز السلبيات الحادثة في المجتمع والمؤسسات والتحذير منها قبل تفاقمها، وكذلك نقد الأداء الخدمي لموظفي الدولة في حال وجود قصور في بعض المؤسسات، ونقل المعلومات والملاحظات والصور عبر وسائل الإعلام إلى صناع القرار والنخب، من خلال عملية حيوية شفافة، تسهم في مكافحة الفساد والمظالم، عبر قواعد وقيم العمل الصحفي، المصداقية والموضوعية، والدقة. وهذا الأمر يسهم في تعزيز الدور الوطني للإعلام السعودي، كما يسهم في بقاءه وانتشاره، خاصة في ظل إعلام بديل فضائياً وإنترنتياً.. نتطلع إلى اللائحة التنفيذية التي ستحدد اتجاه التعديلات الجديدة، بل اتجاه الإعلام السعودي.

حقوق الإنسان ومتطلبات الإصلاح (٢-٢)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٤٠

<http://www.al-madina.com/node/301682>

د. سهيلة زين العابدين حماد

تسير المملكة العربية السعودية على النهج الإسلامي في الحكم، فجعلت باب الحكم مفتوحاً لقبول الآراء والنصح، وقد وضع هذه القاعدة المؤسس الملك عبد العزيز -رحمه الله-، حيث قال في خطبة له في مكة المكرمة: «أنا بذمتكم، وأنتم بذمتي، إن الدين النصيحة، أنا منكم وأنتم مني، هذه عقيدتنا في الكتب بين أيديكم، فإن كان فيها ما يخالف كتاب الله فردونا عنه، وإسألونا عما يشكل عليكم فيها والحكم بيننا كتاب الله، وما جاء في كتب الحديث والسنة» {خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص ٢١٧، الطبعة الثانية، المكتبة السلفية، المدينة المنورة}، وقد سار أولاده من بعده على هذا النهج، عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم «الدين النصيحة»، قلنا لمن يا رسول الله، قال «الله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، وأسوة بالخليفة الراشد سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي قال عند توليه الخلافة: «لقد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني»، وأسوة بالفاروق رضي الله عنه الذي قال: «من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه»

وانطلاقاً من هذه القاعدة التي يركز عليها الحكم في بلادنا جعلت المملكة العربية السعودية حقوق الإنسان والحفاظ عليها من أهم أهدافها، ولذا كان إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ثم هيئة حقوق الإنسان، ولكن حدوث بعض التجاوزات في بعض القطاعات، وقصور بعض الأنظمة والقوانين أوجد منافذ للمتربصين بنا لمحاولة إثارة الفوضى التي أفشلها تلاحم الشعب مع قيادته، وللحفاظ على هذا التلاحم الذي يدعمه الحفاظ على حقوق الإنسان وعدم انتهاكها، رأيت التأكيد على الآتي:

أولاً: من حق المواطنين ممارسة حقوقهم في حرية التعبير، وإبداء الرأي، وهو ما تحرص الدولة رعاها الله عليه إن كان الرأي لم ينل من الذات الإلهية وأنبياء الله ورسله وكتبه وأديانه، ولا يחדش الحياء، ولا يضر بأمن الوطن والمواطن، ولا بسياسة الدولة، وليس هناك من البشر - باستثناء أنبياء الله عليهم السلام لعصمتهم - من هو فوق النقد الهادف، وكما قال الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين الرئيس العام لشؤون الحرمين، ورئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني: «إن السلفية لو لم تنتقد بحق لكان مفكرها صحابة مثل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم».

ثانياً: الالتزام بالمادة (٣٤) من النظام الأساسي للحكم، وجعل الدفاع عن العقيدة الإسلامية، والمجتمع والوطن واجبا على كل مواطن،

ثالثاً: لنزع فتيل أية فتنة ينبغي العمل بالمادة (١٢) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام، ولا يكون ذلك إلا بوحدة المواطن، وإلغاء أي تمايز بين المواطنين، وتوحيد جنسية أفراد الأسرة،

رابعاً: تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بتوفير الجودة لكافة الخدمات في مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية في جميع المدن والقرى والبادي، وهو ما تحرص عليه القيادة باستمرار ولكن هناك تفاوت في مستوى بعض الخدمات التي تقدمها القطاعات المعنية بين مدن وأخرى، ونأمل أن يكون للمدينة المنورة نصيب من المستشفيات التخصصية التي أمر خادم الحرمين الشريفين بها في مختلف المناطق، والتي لم يكن لها نصيب منها.

خامساً: لازلنا نفتقر إلى كثير من الأنظمة والقوانين التي تنظم العلاقة بين الأفراد، كافتقارنا إلى نظام ينظم العلاقة بين ملاك العقارات والمكاتب العقارية وتحفظ حقوقهما، وحماية الملاك من استغلال أصحاب المكاتب العقارية، وممارسة ضغوط عليهم بعدم تأجير عمارتهم ليسلموهم إدارتها خاصة إن كان الملاك نساء، وإن تسلموا إدارتها يتحكمون في إيجاراتها، وخصم منها نسبهم، وأعمال الصيانة، فيصبحون وكأئهم شركاء في تلك العمارات، ولا يستطيع الملاك الاحتجاج

على تلك الخصومات إن كان مبالغاً فيها، أو إلغاء توكيل إدارة عمائرهم، لأنهم إن ألغوها ستظل عمائرهم خاوية. سادساً: إعادة قطاعي الكهرباء والماء عصبي الحياة للدولة مع دعمهما، ففواتير الكهرباء والماء بعد خصخصتها أرهقت كواهل المواطنين.

سابعاً: فصل المجالس البلدية عن الأمانات والبلديات، وإلحاقها بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنحها صلاحيات تمكنها من كشف كل ألوان الفساد المالي والإداري، مع التأكيد على حق المرأة الشرعي في الترشيح والانتخاب في المجالس البلدية، باعتبار بيعتها مستقلة عن بيعة الرجل، وليست تابعة له، ويؤكد هذا تخصيص الخطاب القرآني للنساء في الآية ١٢ من سورة الممتحنة.

ثامناً: الاهتمام بتدريب الشباب والشابات على المشاركة السياسية بانتخابهم لرؤساء ورئيسات الشراكات الطلابية في المدارس والجامعات.

تاسعاً: إيجاد وزارة للتقنية والبحث العلمي، تهتم بالبحوث العلمية والتقنية في مختلف المجالات، وسبق وأن اقترحت إنشاء هذه الوزارة لأهميتها البالغة فنحن في عصر العلم والتقنية القائمين على البحوث العلمية، وأثمن على قرار مجلس الوزراء بإحداث تأشيرة عالم وخبير بدون رسوم.

عاشراً: منح مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني صلاحيات تنفيذ توصياته ليحقق الغاية منه، مع إشراك المرأة في المراكز القيادية فيه، وإعادة هيكلة وزارة الخدمة المدنية، وتجديد دمائها.

حادي عشر: الإكثار من الجمعيات الحقوقية المتخصصة، فنحن في حاجة إلى جمعيات: لحقوق المرأة، وللحماية من العنف الأسري، ولحقوق المرضى، ولحقوق الطفل، ولحقوق المسنين، والسجناء... إلخ.

ثاني عشر: إيجاد وسائل للترفيه، فنحن نفتقر إليها، كمنتجعات سياحية بأسعار معقولة، بها نواد رياضية وثقافية ودور سينما، وألعاب سيرك، ومسارح للرجال والنساء، هذا وتوجد لدينا مناطق سياحية صيفية وشتوية رائعة، واقتارنا لوسائل الترفيه جعل المواطنين يغادرون المملكة لقضاء الإجازات، ويُنفقون ٢٢ مليار دولار سنوياً على السياحة، فهذه المنتجعات ستوفر على المواطنين المبالغ الطائلة التي ينفقونها في الخارج، وفي نفس الوقت سوف توفر فرص عمل لشبابنا، وتقلل من نسبة البطالة

هيئة حقوق الإنسان

التقى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط د. العيبان: المملكة تشهد تطوراً في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٠٩
<http://www.alriyadh.com/2011/04/29/article627915.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

نوه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان بما تشهده المملكة من تقدم وتطور في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتي تحظى بدعم من خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية حفظت جميع الحقوق وكفلتها لجميع من يعيش على أرض المملكة، كما أنها سنت العديد من الأنظمة والقوانين التي تركز مبدأ العدالة والمساواة للجميع، وأشار إلى ما يبذله خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة من أجل أمن ورخاء شعبه وما يتحقق على أرض الواقع من نقلات تطويرية نوعية تشهدها المملكة في مختلف القطاعات وعلى رأسها العدالة والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية، وعلى الصعيد الدولي أشار إلى مبادرات خادم الحرمين الشريفين الرائدة لتحقيق العدل والأمن والسلام بين الشعوب وإشاعة ثقافة الحوار البناء بين أتباع الأديان ومختلف الثقافات والحضارات لما فيه خير الإنسان في كل مكان. كما أكد د. العيبان على أهمية وقف الانتهاكات الإسرائيلية التي تمارس على الشعب الفلسطيني بشكل يومي منتهكة في ذلك القوانين والاتفاقيات الدولية وشدد على ضرورة تحقيق العدالة وضمان حقوق الإنسان الفلسطيني المسلوبة وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كان هذا خلال استقبال د. العيبان أمس في مكتبه بمقر الهيئة وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية / اليستر برت والوفد المرافق له الذي يزور المملكة حالياً، حيث جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وقد رحب رئيس الهيئة بالوزير البريطاني وأثنى على العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين في مختلف المجالات وأشار إلى وجود آلاف الطلاب السعوديين الذين يتلقون تعليمهم العالي في بريطانيا في مختلف التخصصات.

من جانبه عبر الوزير البريطاني عن سعادته بزيارته للمملكة ونوه بالعلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين وأشاد بقيادة خادم الحرمين الشريفين الحكيمة ورؤيته الثاقبة ودوره الريادي إقليمياً ودولياً، كما عبر عن سروره بما تشهده المملكة من نهضة في مختلف المجالات، يذكر أنه حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد آل حسين والسفير البريطاني لدى المملكة والوفد المرافق للوزير البريطاني.

حقوق الإنسان تتحقق من تفاعل المديرية والمستشفى مواطن يستنجد بالوزير: خطأ طبي كاد يؤدي بحياة يارا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٢
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/PDA/Con20110429415837.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

تدخلت حقوق الإنسان للتحقق من مدى تفاعل المديرية العامة للشؤون الصحية ومستشفى حكومي في جدة مع قضية الطفلة يارا التي ترقد في العناية المركزة منذ ستة أشهر نتيجة خطأ طبي.

وأكد لـ «عكاظ» المشرف على مكتب هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياي تلقي الهيئة شكوى والد الطفلة، وأن مخاطبات جرت مع مديرية الشؤون الصحية للوقوف على الحالة وأسبابها والتحقق من الحادثة، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

وكانت يارا أفقت من غيبوبة ألزمتها غرفة العناية المركزة في مستشفى حكومي في جدة إثر تعرضها لخطأ طبي قبل نحو ستة أشهر، وبحسب والد الطفلة (يارا) سنة ونصف، فإن الخطأ حدث حينما تأخرت ممرضة آسيوية في تبديل (كمال الأوكسجين) بآخر، حيث نزعت كاما كان يغذيها بالأوكسجين وحينما وضعت البديل اكتشفت أنه مخصص لكبار السن ولا يناسب الطفلة، وهرعت لإحضار كمالي ثالث ما أدى لنقص كمية الأوكسجين على مرأى من والدتها، وبعد استنجد الممرضة بنجح أطباء في القسم في إجراء عملية إنعاش قلبي رئوي للطفلة وإنقاذها من الوفاة.

وقدم والد الطفلة (عويض المطيري) مؤخراً شكوى خطية إلى وزير الصحة يتهم فيها إدارة المستشفى ومديرية الشؤون الصحية بإهمال شكاوى أقامها ضد المتسببين في تدهور الحالة الصحية لابنته، ودخلها غيبوبة منذ ١١/٢٤/١٤٣١ هـ، قبل استفاققتها مؤخراً، فيما لا تزال الطفلة يارا (سنة ونصف) تتنفس اصطناعياً وتتغذى بواسطة أنبوب موصول بجوفها عبر الأنف، نتيجة مضاعفات الخطأ الطبي، وقال إن مطالباته بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة أهملتها الجهتان (المستشفى والمديرية) فيما لا تزال ابنته ترقد في قسم الملاحظة في المستشفى، ولم يتم اتخاذ أي إجراء تجاه الممرضة الآسيوية المتسببة في الخطأ الذي كاد يؤدي بحياة ابنته، كما لم تستدعه أي من الجهتين لمتابعة وبحث القضية أو أخذ أقواله.

وأشار المطيري إلى أن الشكوى التي قدمها لمديرية الشؤون الصحية في المحافظة لاتزال عالقة في انتظار رد المستشفى، مشيراً إلى أن مسؤولاً في المديرية أبلغه بعدم رد المستشفى على خطابهم، كما اتخذ المستشفى موقفاً مماثلاً مع مخاطبات بعثها مكتب هيئة حقوق الإنسان الذي تقصى الحالة بناء على شكوى قدمها للهيئة، مضيفاً أن الممرضة ما زالت تمارس عملها في القسم ذاته.

عضو هيئة حقوق الإنسان.. د. المنيع: تنظيم أول مؤتمر للأيتام تأكيد على اهتمامات القيادة بهم

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م العدد ١٤٠٩٢

<http://www.al-jazirah.com/20110430/ln5.htm>

الجزيرة - الرياض

أكد الدكتور عثمان بن عبدالعزيز المنيع عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرّف على مركز الإعلام والنشر عضو جمعية (إنسان) بأن مشاركة هيئة حقوق الإنسان بالمعرض المصاحب للمؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز يأتي حرصاً من معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان على مشاركة الهيئة لأي عمل يصب في تمكين أي إنسان من الحصول على حقوقه فكيف بفئة الأيتام التي يجب على الجميع المساهمة والمبادرة في دعم جميع الجهود لخدمة هذه الشريحة من المجتمع. وأضاف المنيع قائلاً: إن هذا المؤتمر والأول من نوعه يأتي تأكيداً على اهتمام القيادة السعودية باليتيم وحرصها على حفظ حقوقه مشيراً إلى أن رعاية الأمير سلمان لهذا المؤتمر ورئاسة سموه لمجلس جمعية (إنسان) لرعاية الأيتام يؤكد اهتمام القيادة في هذه البلاد لهذه الشريحة من المجتمع مؤكداً أن رعاية سموه لهذه الفئة بمنطقة الرياض دفع الكثير من رجال الأعمال لدعم هذه الفئة في منطقة الرياض.

وأضاف قائلاً: ومن خلال عضويتي بهذه الجمعية وحضوري مناسباتها أرى أن اليتيم في منطقة الرياض يحظى فعلاً برعاية تفوق أحياناً نظيره غير اليتيم وهذا بفضل الدعم الشخصي من قبل سمو الأمير سلمان والمتابعة الشخصية من قبل الأمير فيصل بن سلمان متمنياً أن يكون هذا المؤتمر انطلاقة لعمل مؤسسي وعلمي لخدمة اليتيم على مستوى المملكة.

الراشد لـ عكاظ : تغيير الفلاتر أثر على تسربها وتم التعامل بالتطهير والتعقيم

تلوث أجهزة التكييف في مستشفى الملك خالد برائحة المجاري

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110501/Con20110501416264.htm>

سطام الجميعة - حائل

استاء عدد من المرضى المنومين في مستشفى الملك خالد في حائل من الروائح المنبعثة من جهاز التكييف المختلطة برائحة الصرف الصحي الناتج من جهاز التكييف.

وطالب كل من صالح الشمري، فايز الرشدي، نايل الخالد، وعيد الصالح من مسؤولي الصيانة إغلاق جهاز التكييف بسبب إصدار الرواح الكريهة، مطالباً المسؤولين بالوقوف بشكل عاجل على هذه المشكلة، وإيجاد حل سريع للمشكلة التي تشكل الخطر على المرضى المنومين.

في حين يعتزم مجموعة من ذوي المرضى في المستشفى رفع شكوى عاجلة لهيئة حقوق الإنسان للتدخل السريع وحل الأزمة وإنهاء المعاناة التي يعيشها المريض داخل المستشفى، متهمين الشؤون الصحة في حائل بالسكوت على المشكلة التي قد تشكل خطراً على صحة المرضى، خصوصاً ممن يعانون من أمراض التنفس والربو والحساسية والالتهابات التنفسية.

من جانبه، أوضح لـ«عكاظ» مدير مستشفى الملك خالد بحائل الدكتور فواز الراشد، أن وزارة الصحة وجهت بتغيير فلاتر الصرف الصحي في المستشفى، وأثناء التغيير تسربت الروائح إلى داخل المستشفى، ولكن تم التعامل معها وعمل تعقيم وتطهير في داخل الأقسام، مشيراً إلى وجود مشروع لأحلال أجهزة وبنية تحتية بقيمة ١١٢ مليون ريال، مؤكداً أنه لا يوجد أي عطل في التكييف، مفيداً بأن لجنة من الوزارة حضرت لقياس درجة الحرارة الداخلية للأقسام وأثبتت أنها مناسبة جداً للمرضى المنومين.

مسرحية سعودية تكافح العنف في مهرجان دولي

المصدر: جريدة شمس الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م العدد ١٩٢٤
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=133208>

الأحساء. شمس

مثلت مسرحية «كسر الأنامل» من الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة الأحساء، السعودية في المهرجان الدولي الـ ١٢ لمسرح الطفل ٢٠١١، الذي أقيم في تازة المغربية خلال الفترة من ٢١-٢٣ إبريل الجاري. ونالت المسرحية إعجاب الكثير من المشاركين، في وقت تعددت المشاركات من العديد من البلدان مثل النمسا، أمريكا، العراق، إندونيسيا، السنغال، ساحل العاج، تونس، بوركينا فاسو، أذربيجان، بالإضافة إلى الدولة المستضيفة المغرب. وتحمل المسرحية التي ألفها إبراهيم الخميس وأشعار عبدالله العويد وإخراج خالد الخميس، موضوعاً إنسانياً تربوياً اجتماعياً، يهدف إلى «مواجهة العنف الذي تشكو منه المجتمعات في شتى دول العالم، حيث انتشرت ظاهرة العنف المتمثل في تعذيب الأطفال انتشاراً كبيراً، وأصبحت للأسف ظاهرة تقلق المجتمعات البشرية، التي تحدث عنها الإعلام المقروء والمسموع والمشاهد، إضافة إلى الكتب الكثيرة، والمواقع الإلكترونية، كما أن لدى هيئة حقوق الإنسان مئات القضايا الشائكة.»

ويميز المسرحية أن النص تصافح فيه الشعر والنثر، عبر الأغاني المعبرة، ما جعل النص حياً متميزاً، حيث نقل المسرحية إلى العالمية.

وكرمت المسرحية من قبل مدير المهرجان محمد البلهيسي، على هذا العرض الرائع والإخراج المتميز، حيث تسلم الدرع كل من مخرج المسرحية خالد الخميس ورئيس الوفد السعودي الدكتور سند السند، فيما شارك في تمثيلها عدد من طلاب مدارس الأحساء وهم تركي الدخيل ومعاذ الخميس وإبراهيم الجمعان وسعد الجمعان وسلطان العبدالعظيم وأحمد السليم وناصر العويد وذلك برئاسة الدكتور سند بن سعد السند مشرف النشاط بوزارة التربية والتعليم.

موظفو الباطن .. معاناة وظلم لا ينتهي (تحقيق ٣)

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/10266.html>

سيف الحارثي -الخبر
«إنها حكايات مبجلة بالقهر و الدموع .. حكايات أبناء و بنات الوطن الذين لا يجدون فرصة .. و يتعرضون لأقسى أنواع الاستغلال من شركات توريد العمالة والتي يطلق عليها اصطلاحا شركات «الباطن» .. حيث يتم التعامل معهم على أنهم أجانب .. بل أسوأ .. فيتم استغلالهم نفسيا و إنهم جسدنا ..
و قتل أحلامهم و آمالهم و هي ماتزال في المهدي، بلا رقيب من مسئول، أو ضمير من أصحاب هذه الشركات التي تتعاقد على توريد قوى بشرية إلى شركات كبرى مقابل مبالغ كبيرة، ثم يحصل أبناء الوطن المتعاقدون مع هذه الشركات الوسيطة على الفتات»

«اليوم» فتحت الملف الشائك ، و رصدت آلام و أهات أبناء و بنات الوطن ، و حكاياتهم المبجلة بالقهر و الدموع ، ننقلها إلى المسؤولين و أصحاب الضمان ، ليجدوا لها حلا ، حتى لا يهرم أبناء الوطن و هم في ريعان الشباب ، و حتى لا تموت الأشجار و هي واقفة يأسا و قنوطا من أصحاب «شركات الباطن» الذين ماتت ضمائرهم بحثا عن المال .. في الحلقة الثالثة تواصل اليوم نشر المزيد من آلام و معاناة الشباب الذين دخلوا هذه الدائرة الجهنمية ، و لم يجدوا منها فكاكا ، و نستجلي رأي هيئة حقوق الإنسان و دورها ، و ننظر رد المسؤولين المعنيين بهذه القضية »
«الحلقة الثالثة تواصل اليوم نشر المزيد من آلام و معاناة الشباب الذين دخلوا هذه الدائرة الجهنمية و لم يجدوا منها فكاكا ، و نستجلي رأي هيئة حقوق الإنسان و دورها ، و ننظر رد المسؤولين المعنيين بهذه القضية » . مرت سنتان على قرار مجلس الشورى بإلزام الشركات الكبيرة مثل أرامكو السعودية و الشركات النفطية الأخرى و الهيئة الملكية بالجبيل و «سابق» و غيرها، بمنح السعوديين المتعاقدين مع مقاولي الباطن و الذين يعملون في هذه الشركات بالعقود كافة المزايا و الحقوق التي يعطيها صاحب العمل الأصلي لغيرهم من العاملين السعوديين .

وفي الوقت الذي لا يزال قرار مجلس الشورى غير قابل للتطبيق أو هو مجرد حبر على ورق بهذه الشركات ، التي تعامل الموظف السعودي المتعاقد مع «شركات الباطن» للعمل لديها بنظام «الاستقدام»، فلا مزايا يتمتع بها نظير عمله الذي يفوق أحيانا الأعمال الموكلة للموظفين الرسميين أو الأجانب، حيث يفقد لأبسط مقومات الأمان الوظيفي و يعيش معاناة لا مثيل لها مع رؤسائه و زملائه الذين يسلبون كافة حقوقه الوظيفية، و رغم أنه يؤدي ذات العمل و في ذات المكان و الزمان إلا أنه قد يخرج من كل ذلك «صفر البدين» عندما يتم الاستغناء عن خدماته مع نهاية عقده السنوي. فقد بات الموظف الأجنبي في هذه الشركات يعمل أفضل من أبناء الوطن الذين يتم استقدامهم إليها كما يُستقدم الأجنبي بعقود سنوية، حيث يقع ما بين مطرقة و سندان هذه الشركات العملاقة، فإما الرضا بانتهاك الحقوق و تفضيل الأجنبي أو الانسحاب و الخروج «بخفي حنين»، دون تقدير لعمله أو احترام لأنظمة و وزارة العمل و قرارات الجهات المختصة.

الشمري : تُعامل كأجانب داخل الوطن

قال سعد الشمري موظف متعاقد: إن كافة الشركات الكبرى تتعاقد مع شركات الباطن بهدف توفير موظفين يقدمون لها خدمات لإنجاز العمل، ولا تريد إدارة الشركة أن توظفهم مباشرة حتى لا تلتزم معهم بما تلتزم به مع موظفيها الرسميين من بدلات و قروض أو منح البيوت و الكثير من الميزات التي تعطيها لموظفيها، حيث تقوم بتوفير متطلبات الشركة الكبرى من موظفين كل حسب مؤهلاته المطلوبة لشغل الوظيفة ، مبينا أنه يعمل داخل مرافق شركة كبرى ، و يؤدي مهام

موظفي الشركة الرسميين إلا في بعض الأمور وطوال أيام عمله الإسبوعي يعمل في مرافق الشركة ولا يعلم عن شركته التي تعاقدها معها شينا وأشار الشمري، إلى المعاناة التي يعيشها موظفو التعاقد من عدم الإحساس بالأمان الوظيفي، مما يجعلهم مهددين بعدم تجديد عقودهم سنويا بحجة إنتهاء المشروع، ولم نجد قسما أو مشروعا يرغب بخدماتكم، إضافة إلى فقدانهم لكثير من الحقوق و الميزات التي يتمتع بها موظفو الشركة الأساسيين «الإجازات و أيام العطل الرسمية الميزات الصحية والسكنية والمادية وغيرها من الأمور الأخرى، وأخرها الأوامر الملكية بصرف راتبين، حيث صرفت جميع الشركات راتبين للسعوديين والأجانب، ولم يشملنا شيء» .

الذبيان : محرومون من كل شيء

أشار سامي الذبيان موظف متعاقد مع مقاول لشركة نفطية إلى أنه يعمل في أحد الحقول النفطية، حيث يؤدي ذات الأعمال والمهام التي يؤديها الموظف الرسمي، وكذلك الأجنبي إلا أنه يتقاضى راتباً ضئيلاً مقارنة بهم ولا يتمتع بالمزايا والحقوق التي يتمتعون بها، مضيفا بقوله: « من الأمثلة البسيطة للمعاناة والانتهاكات التي نعيشها، أنه يوجد حافلات تنقل الموظفين التابعين للشركة من المدن إلى المناطق النائية وذلك فقط للموظف الرسمي مع العلم أنه يحصل على بدل نقل وبدل منطقة نائية، ونحن موظفي المقاول محرمّ علينا ان نركب هذه الحافلات باعتبار ان حياتنا ليست بمهمة لهم ، وكذلك يوجد إجازات لمدة يوم في بعض الشهور فقط للموظف الرسمي، أما موظف المقاول يجب عليه ان يأتي الدوام في هذا اليوم حتى وإن لم يكن هناك عمل حتى لا يخصم عليه هذا اليوم من راتبه ويواجه العقاب والإنذار .» وقال خالد اليامي متعاقد مع إحدى شركات الباطن: إن أبرز الاشكاليات التي يواجهونها تتمثل في العمل لسنوات عدة دون ضمان وظيفي أو ترسيم في الوقت الذي يتم إنهاء عقود العشرات من الموظفين سنويا بعد إنتهاء عقودهم مع العلم أنهم قد وعدوا من مسؤوليهم بالترسيم ولكن كل ذلك يذهب أدراج الرياح عند نهاية العقد الوظيفي .

موظفون : نتعرض للموت كل يوم بلا تقدير

تحدثت مجموعة من موظفي المقاول التابعين للأمن الصناعي في إحدى الشركات عن الأعمال الخطرة التي يقومون بها في التفتيش على المتفجرات والتعامل مع الأحداث الصعبة دون تقدير لذلك حيث مرت سنوات و هم يقعون تحت نظام التعاقد مؤكدين أن الشركة تتعامل معهم و للأسف معاملة الأجنبي ، بل الأجنبي يعامل بطريقة أفضل حيث يتم توظيفه وتأمين المسكن له أيضا رغم أننا نتعرض لانتقادات في محيط مجتمعنا بسبب طبيعة عملنا وهو العمل مع كلاب التفتيش ولكننا لا نبالي لأننا نعلم جيدا أن عملنا جهاد في سبيل الله ثم في سبيل أمن وطننا الغالي علينا . وأضافوا بقولهم « : لا زلنا موظفين متقاولين تجدد عقودنا سنويا و من حال سيء لحال أسوأ علما بأننا الأكثر عددا مقارنة بموظفي أرامكو الرسميين في وحدة البحث الخاصة حيث أننا نرى زملاءنا في دوائر أخرى داخل أرامكو تم ترسيمهم في أشهر معدودة و نحن من عام ٢٠٠٢ حتى الآن نعاني من عدم الاستقرار الوظيفي و لا زلنا موظفي مقاول رغم اعتماد أرامكو علينا من النواحي الأمنية ، كما تم تنزير درجاتنا دون سبب واضح فالتزمنا الصمت ، ثم تم تغيير عقودنا و التزمنا الصمت أيضا ، حتى تم إيقاف زيادات رواتبنا منذ عدة سنوات و توظيف موظفين جدد برواتب متدنية و اليوم يتبعون نظاما جديدا و هو تغير المقاول لمقاول جديد حتى تتجدد المعاناة مرة أخرى فأني إنتاج وظيفي يريدونه من هؤلاء الموظفين و هم لعبة بأيديهم فلا استقرار و لا أمان وظيفيا لهم ولا حتى العلاج حيث نعالج أسرنا على حسابنا الخاص فالمقاول لا يريد تحمل علاج أسرنا »

مدير عام الصحة النفسية:

انخفاض نسبة التجاوزات ضد المعتلين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416366.htm>

سالم السبيعي - الأحساء

كشف لـ «عكاظ» مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية الدكتور عبد الحميد بن عبدالله الحبيب عن انخفاض نسبة التجاوزات التي تحدث ضد المرضى النفسيين في مستشفيات الصحة النفسية، مبيناً أن الإعلام ساهم في خفض نسبة تلك التجاوزات التي كانت تحدث ضدهم، بتسليط الضوء على التجاوزات. وأضاف الحبيب أن نسبة هذه التجاوزات بدأت تقل، حيث أصبح هناك رقابة خارجية على تلك المستشفيات يمثلها الإعلام وهيئة حقوق الإنسان التي تزور المستشفيات في أي وقت، مؤكداً وجود رقابة داخلية في المستشفيات ونظام واضح مما يسهل اكتشاف تلك التجاوزات إذا وجدت، مشيراً إلى أن من الأسباب التي قللت من هذه التجاوزات أيضاً أن الخدمات في هذه المستشفيات أصبحت تقدم من أبناء الوطن وهم من يراهنون عليهم في الصحة النفسية. وتابع مدير عام الصحة النفسية أنه ستطبق عدد من البرامج قريباً بهدف الارتقاء بخدماتها ومن ضمنها برنامج الخدمة النفسية المجتمعية والتي تهيب المريض للاعتماد على نفسه.

٩ قضايا منظورة حالياً في ٣ محاكم

أسرة مبتز الطالبة تطلب إطلاقه بالكفالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110503/Con20110503416640.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

كشفت مصادر مطلعة أن محاكم جدة والعاصمة المقدسة والطائف تنتظر حالياً في تسع قضايا ابتزاز وتحرش واعتداء على فتيات، فيما تحقق دوائر العرض والأخلاق في قضايا مماثلة، وجار إحالتها للقضاء. إلى ذلك، قدمت أسرة السائق الباكستاني المتهم بالاعتداء على طالبة جامعية وابتزازها، مذكرة إلى المحكمة تطالب فيها بإطلاق سراحه بالكفالة، إلا أن ناظر القضية رفض طلبها، لا سيما أنه أقر شرعاً ما نسب إليه وأصبح مداناً. وعلمت «عكاظ» أن سائق الحافلة ويدعى عيسى (٢٥ عاماً - باكستاني) من مواليد جدة، قال في بداية التحقيقات إنه أعزب وغير متزوج، ليتبين بعد ذلك أنه متزوج من ابنة عمه، وله اثنان من الأبناء، وأنه حاول الهروب من الحافلة عندما داهمته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأكدت المصادر أن ملف الفتاة جرى التعامل معه بسرية تامة، وشطب اسمها وجميع المعلومات الخاصة بها في محاضر التحقيق سترا لها مع احتفاظها في المطالبة بالحقوق الخاص والتعويض عما لحقها من أضرار نفسية واجتماعية جراء الاعتداء عليها وابتزازها.

وأوضحت مصادر التحقيق أن المتهم زعم في التحقيقات الأولية أن صور الفتاة العارية التي ضبطت في جواله أنزلها من شبكة الإنترنت، قبل أن يقر بأنه هو من صورها، واعترف المتهم بأنه أقام علاقة غير شرعية مع الفتاة لكنه رفض تهمة ابتزازها، إلا أن الطالبة الضحية قالت في دعواها «السائق اغتصبني».

وأكدت مصادر أن هيئة التحقيق والادعاء العام فرزت ملفاً مستقلاً طالب فيه المدعي العام التحقيق مع صاحب المؤسسة المختصة بنقل الطالبات بتهمة تشغيل مقيم لديها، وهو ليس على كفالتها، إضافة لمخالفة اشتراطات سعودة وظائف نقل الطالبات، كما تقرر التحفظ على الحافلة المستخدمة في الجريمة.

وجاء في محضر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه شوهد جوال المتهم وفحص ما تضمنه من صور. وقال الدكتور عمر الخولي -أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز والمستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان- «هذه الجريمة تقع في إطار جرائم الابتزاز التي تتولى التحقيق فيها دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام، وأوضح أن هيئة حقوق الإنسان يرد إليها عدد محدود من مثل هذه القضايا، إلا أن تدخل الهيئة فيها يكون توجيهياً وإرشادياً، يتمثل في تقديم العون للضحية لتمكينها من اللجوء إلى الجهات المختصة.

وأضاف أن العقاب لمنفذ هذه الجريمة هو الأول؛ التعزير الشرعي نتيجة الاعتداء وهتك العرض، والثاني الابتزاز، والثالث هو العقوبة النصية التي ورد النص عليها في النظام، وعند المحاكمة يوقع القاضي أشد العقوبة، ولا يجمع بين العقوبات المقررة لهذه الجرائم وذلك وفقاً للمبدأ الشرعي المعروف (مبدأ الاستغراق)؛ بمعنى أن يحكم على المدان بعقوبة الجرم الأشد أو العقوبة المقررة للجريمة الأكبر وهو المبدأ الذي تخرج به عدد من الدول في أنظمتها القضائية، وأتوقع أن تكون العقوبة في الحق العام على المتهم (سائق الحافلة) تزيد على العقوبة المنصوص عليها في نظام جرائم المعلوماتية، إضافة إلى الحق الخاص إذا ما ثبتت دعوى الحق الخاص أنه هو من «فرض بكارتها».

إرش البكارة

واستدرك الخولي قائلاً: للطالبة الضحية حق خاص يتمثل في ما يعرف بـ (إرش البكارة) يحدده ناظر القضية، إضافة إلى تعويضها عما يكون قد أصابها من أضرار نفسية واجتماعية ومادية نتيجة هتك العرض والابتزاز. انطواء وضغوط نفسية

إلى ذلك، قال الدكتور محمد الغامدي -استشاري الصحة النفسية- «إن التحرش بالمرأة وابتزازها يؤثر عليها من الناحية النفسية والاجتماعية، ويولد ضغطاً وعدم تكيف لديها في حياتها، وتتحول إلى حالة عدم القبول، وهو ما يضعف المساندة الاجتماعية لها، ويؤدي ذلك للانطواء وحدوث مشكلات نفسية تجعل المرأة تعاني منها لفترات طويلة». منع تظليل الحافلات

من جهته، انتقد المستشار الاجتماعي المعروف إحسان طيب، مؤسسات نقل الطالبات التي لا تلتزم بالاشتراطات والضوابط، وقال «هناك مشكلة في عدم التزام الشركات بإيجاد سائقين سعوديين»، وطالب بوضع معايير للعاملين في مهنة سائق الحافلات، بحيث يكون من كبار السن من السعوديين، ومعه مرافقه كزوجته، مع رقابة سلوكيات هؤلاء عند الشركة المشغلة لهم، وشدد على أهمية منع هذه الحافلات من تظليل زجاج الحافلة، حيث إن التظليل يمنح ضعاف النفوس فرصة لإيجاد بيئة متاحة له لممارسة الرذيلة، كما حدث في هذه الحالة، وقال طيب «إن الأمهات يتحملن مسؤولية عدم قربهن من بناتهن ووجود حواجز، لا سيما أن مثل هذه الواقعة للفتاة الضحية لم يكن وليد اللحظة، بل كان على مراحل، كان يجب على الأم أن تكون قريبة من ابنتها وتعرف المتغيرات».

وأضاف الاعتداء الجنسي والتحرش هما مراحل لاحقة، حيث تبدأ أولاً بالاستمالة باللفظ وتبادل نظرات الإعجاب، ثم الكلام وزيادة مساحة العلاقة إلى التعدي باللمس خطوات باتجاه الاعتداء الجنسي وممارسة الرذيلة، تعقبها مرحلة أخرى هي الاستفاداة الدنيئة من الضحية وابتزازها بالتهديد والوعيد.

الثورة المعلوماتية

وقالت الدكتورة نادية نصير -استشارية نفسية واجتماعية- «ظاهرة ابتزاز الفتيات تحتاج إلى دراسة، وهي تقع نتيجة التحولات التي تطرأ في المجتمع، بالإضافة للثورة المعلوماتية».

وقالت: مع كثرة قضايا الابتزاز التي تمارس على الفتيات لإقامة علاقات غير شرعية، غالباً ما يتم اللجوء إلى ذلك في حال إنهاء الفتاة للعلاقة نتيجة لتوبتها والندم على ما مضى وعدم عزمها على إكمال مسيرة الرذيلة، أو لارتباطها بالزواج من رجل آخر، وتخوفاً من الفضيحة وأمام الضغط النفسي الذي يمارس عليها.

وأكدت على الحرص على عدم إرفاق ذاكرة الهاتف أو الكمبيوتر الشخصي أثناء صيانتها، حيث ثبت في كثير من الوقائع أن بعض العاملين في هذه المجال يستغلون وجود بعض صور الفتيات أو يستخدمون برنامج استرجاع المحذوف من الذاكرة فيحصلون على بعض الصور والمقاطع ويستغلونها في ابتزاز الفتيات.

ووصفت المشرقة على الفرع النسوي في هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية القرشي، التحرش والابتزاز بأنه من ممارسات العنف الذي تعاقب عليه القوانين، وذلك يتنافى مع تعاليم الدين وأداب السلوك، كما يعتبر من السلوكيات المستهجنة في جميع المجتمعات والثقافات، وقالت في تعليقها على قضية الفتاة الجامعية التي انتهك سائق حافلة عرضها «المأساة كبيرة ونرجو ألا يتم التعامل معه باعتباره حالة منفردة؛ لأن هناك الكثير من الإناث معرضات لنفس الجريمة».

وزادت: سكوت المتعرضة للتحرش أو الابتزاز وتجاهلها له، يسهم بصفة كبيرة في انتشار ممارساته، فهناك نساء يفتقدن لتقدير الذات ويعاملن بقسوة في المحيط الأسري ولذلك لا تستنكره مما يجعله يتطور إلى مضايقات واستفزاز وانتهاك لحقوقها والأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

محمد الناشري الاخصائي الاجتماعي ورئيس الخدمة الاجتماعية في مستشفى الملك فهد، أفاد بأن المشكلة مردها الأساسي هو الخلل في منظومة القيم لدى الأفراد، وفي مدى تطبيق القيم الاجتماعية والأخلاقية، وقال «إن إحصائيات طبية متخصصة أبانت أن ٧٠ في المائة من المعتدين جنسياً على الضحية، خاصة الأطفال هم من الأقارب أو المحيط القريب من الضحية بمن فيهم الخدم والسائقون، وأن عشرة في المائة من المعتدين من الغرباء.

وحذر الناشري الفتيات من الوقوع في عملية الابتزاز باستخدام وسائل الاتصالات والتقنية الحديثة من قبل بعض الرجال في مختلف المواقع، وعدد أنواع الابتزاز منها المادي، الإلكتروني والعاطفي، وأرجع أسبابه إلى ضعف الوازع الديني، وأبان أنه وفقاً لدراسة اجتماعية فإن ٥١ في المائة من أسباب الجرائم الأخلاقية دخول وسائل الاتصال الحديثة في حياة الأسر وتعدد استخداماتها، أما العمالة الوافدة وبعض القنوات الفضائية والإعلام الهابط فيمثل نسبة ٢٥ في المائة، وتقصير

الأسر في توجيه الأبناء وعدم مراقبتهم والجهل ببعض الأمور والحرمان من المحبة والتودد تمثل نسبة ١٣ في المائة، وحب التجربة والتقليد والتأثير وأصدقاء السوء تمثل نسبة ٢ في المائة». من جانبه، يقول أحمد حاسن -ولي أمر طالبة- «ميررات الملاك صحيحة، رغم أنني أرغب في أن يفقد حافلات النقل سعوديون بمحارمهم، ولكن من الصعب على أي سعودي أن يعمل بالرواتب التي تقدمها الشركات والتي لا تتجاوز ١٥٠٠ ريال في الغالب، وفوق ذلك يطلب منه إحضار محرم من زوجة أو أخت أو خلافه معه، وهذا يعني أن موظفين يعملان بنفس الراتب؛ أي أن كلا منهما يتقاضى ٧٥٠ ريالاً فقط لا غير، وهذا ما يدفع بالسعوديين لعدم العمل في هذه المهنة، لا يوجد سعودي يقبل العمل في هذه الوظائف لأنها ببساطة صعبة ونشترط وجود محرم وراتبها ضئيل».

حقوق الإنسان تنهي معاناة أعوام لاستخراج هوية لطفل

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٩٣٨
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=133373>

الدمام. حامد الفارس
أنهت هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية معاناة سيدة سعودية رفضت طلبها استخراج أوراق طفلها الثبوتية بعد أن توارى عن الأنظار خمسة أعوام رغم كل محاولات البحث التي قامت بها للعثور عليه.
وقالت السيدة «م.ش» لـ«شمس»: «إن معاناتها بدأت عندما دفعتها بعض الخلافات مع زوجها إلى طلب الطلاق رغم إنجابها طفلاً منه، إلا أنه رفض الأمر وتوارى عن الأنظار حتى إن أسرته لم تكن تعرف مكانه: «فشلت في العثور عليه بعد أن ترك عمله فأصبحت معلقة مجهولة المصير، فتقدمت إلى محكمة الدمام وطلبت خلعي منه وهذا ما تم بعد جلسات قضائية عدة».

إلا أن المشاكل لم تنته بالنسبة للسيدة التي وجدت نفسها في مأزق آخر وهو إثبات هوية ابنها، في ظل ضرورة وجود والده لاستخراج أي أوراق رسمية له: «لا أحد يعلم مكانه منذ سنوات وسبب لي هذا الأمر العديد من الإشكاليات خاصة فيما يتعلق بعلاج طفلي، ورغم الشكاوى التي تقدمت بها لدى عدد من الجهات لمساعدتي في العثور عليه إلا أن الأمر لم ينجح حتى تقدمت أخيراً إلى هيئة حقوق الإنسان التي أبدت اهتماماً كبيراً بالأمر وخلال مدة لم تتجاوز الشهرين نجحت في الوصول إلى طليقي الذي كان يقيم في منطقة بعيدة جداً وتم التنسيق معه لاستخراج الأوراق اللازمة عن طريق فرع للأحوال المدنية هناك».

من جانبه قال مدير الهيئة بالمنطقة الشرقية إبراهيم العسيري إنه جرى عرض الشكاوى على رئيس الهيئة الدكتور بندر العبيان الذي وجه بمباشرتها ومتابعتها أولاً بأول، مشيراً إلى أنهم استطاعوا الوصول إلى الرجل الذي أبدى استعداداً لمطالب السيدة وقام على الفور باستخراج الأوراق الثبوتية لابنه وإرسالها إليهم.

هيئة حقوق الإنسان بلا حقوق!

المصدر: جريدة الحياة السبت، ٣٠ أبريل ٢٠١١

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261419>

بدرية البشر

في مناشدة جهورية على أحد المواقع التي شاهدها ما يفوق العشرين ألف متصفح، رفع موظفو هيئة حقوق الإنسان لمقام خادم الحرمين الشريفين، شكوى من الفساد المالي والإداري نتج عنه ضياع حقوقهم. وصاروا من هيئة تدافع عن حقوق الإنسان إلى هيئة بلا حقوق.

موظفو الهيئة يرجعون سبب هذه الفوضى وترهل العمل إلى حزب المتقاعدين وأقاربهم، فمدير مكتب رئيس الهيئة وهو المكلف بإدارة الشؤون المالية والإدارية (تجاوز سن التقاعد)، والمشرّف على إدارة تلقي الشكاوى (تجاوز سن التقاعد) والمشرّف على إدارة المنظمات والعلاقات الدولية (٧٠ سنة فما فوق) وتفتقد الهيئة الكوادر الشابة، وفي حين يعاني الموظفون من عدم احتساب الخبرات الوظيفية السابقة والخدمات الحالية في الهيئة لكافة الموظفين المثبتين وعدم احتساب مزاياهم وعلاواتهم السنوية خلال السنوات الماضية، فإن حزب (المتقاعدين) يتمتعون بعلاقات جيدة مع وزارة المالية أجازت صرف رواتب المتقاعدين المخالفة للنظام بل وزادت بأن قدمت سلفة للهيئة من أجل استمرار صرف رواتبهم لمدة سنة (١٤٣١ هـ) بعد مجهودات رئيس الهيئة وموافقة وزير المالية.

تبدو الحال - كما شرحها الموظفون - وكأن الهيئة عانت وهي وليدة من أعراض الشيخوخة من داء المفاسل إلى داء الركب مما أعجزها عن القيام بأهم عمل لها وهو تقديم تقريرها السنوي (الأول) عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، فبعد أكثر من أربع سنوات من بدء عملها، والتقرير لم يقدم وقد تصاب الهيئة بداء الزهايمر وتنساه. الطريف أيضاً أن من قاموا على إعداد التقرير الأول عن حالة حقوق الإنسان في السعودية المقدم لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، حرموا من مكافأة عمل ١١ شهراً، وشطب أسماؤهم من التقرير، والأكثر طرافة أن الهيئة اعتبرت مطالبات الموظفين بالتسليم عبر مناشدة مقام خادم الحرمين الشريفين استفزازاً لها. فهل يمكننا القول عن هذا الفهم المتعسف أيضاً بأن (باب النجار مخلع؟).

بدلاً من أن نستعين بهيئة حقوق الإنسان صرنا اليوم نفزع لها، وبدلاً من أن تكون هي من ينتصر لحقوق الناس وينشر ثقافة الحقوق ويشجب مواطن الفساد والمحسوبيات، صارت هي من يعاني من هذه المشكلات، ووصلت معاناتها للصحف. وهي لن تكون جديرة بعملها إن كانت حقوق موظفيها مرتتهنة، ولن يدافع عن الضعيف ضعيف. لا شك في أن خلافتنا مع هيئات حقوق الإنسان كبير، فهي مؤسسات مجتمع مدني مستقلة، وليست مؤسسات حكومية، والمكاسب المالية ليست من أهدافها، لكننا في مجتمعات لا تتمتع بتاريخ كاف في مجال العمل المدني، وقد تحتاج هذه المؤسسات لنوع من الدعم، ونوع من المسؤولية المشتركة بينها وبين الحكومة، لكن هذا لا يعفيها من فتح باب التطوع للشباب وتحسيسهم على ممارسة العمل التطوعي في خدمة المجتمع وتنوير المؤسسات، وبخاصة التوعوية والرقابية والأمنية والثقافية بثقافة الحقوق، وأمل أن تجد هيئة حقوق الإنسان من يشرح لها بأن هذا المقال ليس هدفه استفزازهم، بل هو شرح حالة على طريقة: تسمعي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توصيات اللقاء التربوي الأول: تفعيل نظام المعوقين... ومجلس أعلى للإعاقة

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260550>

الدمام - محمد المرزوق

أوصى المشاركون في «اللقاء التربوي الأول لذوي الاحتياجات الخاصة»، بـ«تفعيل نظام رعاية المعوقين الصادر بمرسوم ملكي»، إضافة إلى «تشكيل مجلس أعلى للإعاقة»، فيما بينت الدكتورة هايدي العسكري من مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، أن «خمس في المئة من الطلاب الملحقين بالمدارس، لديهم صعوبات تعلم»، مؤكدة على «أهمية تعزيز الكوادر البشرية لتغطية حاجاتهم».

وعبرت مديرة إدارة التربية الخاصة، نادية المهنا، في ختام «اللقاء»، الذي نظمته إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية، أمس، في فندق الشيراتون، عن أملها في «ترجمة التوصيات إلى واقع ملموس»، وقرأت بيان التوصيات في ختام فعاليات اللقاء، الذي استمر يومين. وشملت التوصيات «تفعيل نظام رعاية المعوقين الصادر بمرسوم ملكي»، وطالب المشاركون بـ«تشكيل مجلس أعلى للإعاقة»، وإنشاء مراكز للتشخيص والاكتشاف، كما أكدوا على «ضرورة إنشاء مراكز للتدخل المبكر في جميع مناطق المملكة».

وشملت التوصيات الجوانب التعليمية، ونصت على «تكثيف البرامج التدريبية لمعلمي ومعلمات التربية الخاصة، وإكسابهم المعرفة في التعامل مع حالات الصرع، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الصحية». وفيما شكوا المشاركون من ضعف التوعية الإعلامية بالمعوقين، طالبوا بـ«التعاون مع المؤسسات الإعلامية، لنشر البرامج التوعوية الخاصة بالإعاقة، وأساليب التعامل معها». وامتدادا للتوعية أوصى المشاركون بـ«توفير برامج تدريبية لأسر الأطفال من ذوي الإعاقة، وإشراكهم في الأنشطة والبرامج الخاصة بهم».

ومن جهة أخرى، ناقش المشاركون في جلسات «اللقاء التربوي»، أمس، الجوانب النفسية والاجتماعية لذوي الإعاقة. وبينت الدكتورة هايدي العسكري، أن «خمس في المئة من الطلاب الملحقين بالمدارس، لديهم صعوبات تعلم». وذكرت أن «العالم يضم ٦٦٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة، و ٨٠ في المئة منهم يعيشون في بلدان نامية».

وطالبت مديرة إدارة التوعية الصحية في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون رعدة رباح بـ«تقبل ذوي الاحتياجات ودمجهم مع الأطفال العاديين في المدارس والمؤسسات الاجتماعية، وبخاصة أنه يساعد على بناء الكفاءة والمقدرة وإكسابهم مهارات التواصل والتعبير». وأكدت على «ضرورة توفير فرص عمل تناسبهم، إضافة إلى الخدمات ومنح الخصومات وإلغاء الرسوم عنهم».

واستعرضت مساعدة مديرة إدارة التربية الخاصة في إدارة التربية والتعليم مها اليمني تجربة الدمج في رياض الأطفال في المنطقة الشرقية، شارحة أهداف الدمج والأحقية القانونية لكل طفل معوق في التعلم. وبيت شروطاً يجب توافرها في الأطفال القابلين للدمج في رياض الأطفال. وطالبت بـ«إنشاء قاعدة بيانات موحدة للأطفال من ذوي الاحتياجات، قبل سن المدرسة».

وزارة العدل تعلن منح تصاريح المحاماة لسعوديات

المصدر: جريدة الحياة - الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260550>

الرياض - أحمد غلاب

بعد أعوام من الدراسات والوعود، أعلن مسؤول بارز في وزارة العدل للمرة الأولى، حصول سعوديات على تصاريح لمزاولة مهنة المحاماة.

وقال مستشار وزير العدل علي الديبان في تصريحات له بعد رعايته حفلة اختتام دورة تدريبية للعاملين في أقسام صحائف الدعوى في الرياض أمس: «سبق للوزارة أن أعطت عدداً من التصاريح الرسمية لمحاميات، وستعمل على تقويم التجربة حالياً».

وأشار إلى أن التركيز سيكون على «مدى تقبل المجتمع السعودي لهذه الخطوة، وإن كانت النظرة خاطئة أو وظفت بشكل خاطئ، فستتم إعادة الحكم فيها، وقد يكون الحكم عليها سلبياً، أي وقفها».

وشدد على أن الوزارة حريصة على أن تدعم وجود محاميات سعوديات، بشرط أن تكون الممارسة في هذا الاتجاه جيدة وإيجابية، وإن كانت خاطئة ستعيد الوزارة النظر فيها.

وربط الديبان زيادة أعداد المحاميات بتوافر عنصرين، الأول وجود العناصر المدربة، والثاني المجتمع ومدى تقبله لهذا الوضع، مشيراً إلى أن للمجتمع السعودي خصوصياته وعناصر تكوينه، ومن المهم عدم مغالطته.

وتأتي هذه التصريحات بعد تأكيد وزير العدل محمد العيسى أخيراً بأن الوزارة تدرس السماح للمحاميات بمزاولة المهنة أمام المحاكم.

وعن تأخر إنجاز القضايا والحكم فيها، ذكر الديبان أن القضايا التي تأخذ مدة طويلة تنقسم إلى قسمين، فهناك قسم يوجد عذر لأجهزة القضاء في تأخره، لأن القضية قد تتطلب تحييص بيانات وفحص مستندات، أما القسم الآخر الذي لا عذر فيه، فهو إذا كان التأخير ناتجاً من تقصير في جهد المحكمة، أو عدم وجود كفاءة تتطلبها المحكمة، أو عدم فهم المواطن أسلوب الترافع وطريقة وإجراءات المحاكم. وتابع: «في الجانب الذي يعنينا في تقليل المسؤولية التي تتألف نحن حريصون، والوزير يتطلع بشكل كبير إلى أن يقضي على هذا الجانب، والنسب التي تعلنها الوزارة تدل على أنه خلال السنتين الأخيرتين حصل انحسار للظاهرة الحادة الموجودة في مسألة إطالة أمد التقاضي».

ورداً على سؤال عن الأساس الذي يتم على إثره قبول موظفي صحائف الدعوى، ومدى الحاجة لإخضاعهم لدورات تدريبية في القطاع الخاص، أوضح مستشار وزير العدل أن الموظف الذي يستقبل للتعين في المحاكم، تجرى له اختبارات ولقاءات مع إدارة المحكمة، ويفترض وجود نسبة محددة من المعلومات القضائية لديه، لكن يبقى أن العمل المتخصص والدقيق يحتاج إلى زيادة تدريب وتطوير، والأعوام القليلة الماضية كان فيها انتقال من وضع سابق إلى وضع جديد يحتاج إلى تطوير مهارة الموظف وتزويده بالجديد في عمله.

وفي ما يتعلق بالأسباب التي دفعت المحاكم إلى صرف النظر عن ٣٥ في المئة من القضايا بحكم عدم الاختصاص قال الديبان: «أعزو هذا الرقم إلى جانبين مهمين، الأول هو عدم تطور مهارة الموظف مما يفرض علينا كجهة مسؤولة عن الموظف أن نطور هذه المهارة، والجانب الثاني يتصل بعدم وعي المواطن، إذ إن الثقافة القضائية في مجتمعنا تحتاج إلى زيادة في النشر والتطوير، ولذلك فإن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء نص على هذين الجانبين بشكل رئيسي، ومن خلال تطوير الكفاءة الموجودة في المحاكم، وكذلك نشر الوعي القضائي عند عموم المواطنين، يفهم المواطن إلى أين يتجه في قضيته، ونأمل انحسار هذه النسبة العالية جداً».

الرشيدي يتلقى ٣٥٠ جلدة وتبرئة عضو الهيئة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ إبريل ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=51588&CategoryID=5

حائل: خضير الشريهي، بندر العمار 2011-04-28 2:14 AM

أصدر قاضي محكمة حائل الجزئية عبدالعزيز السويد حكماً جديداً مضاعفاً في قضية "مطعون العيون"، يقضي بسجن عطا الله الرشيدي، الذي تعرض للطنع، ٩ أشهر وجلده ٣٥٠ جلدة، وبراءة عضو الهيئة. وقال محامي الرشيدي مرداس الدوسري إن القاضي أكد أن الأسباب ستكون مبررة ضمن صك الحكم الذي سيسلمه الاثنين المقبل.

أصدر قاضي محكمة حائل الجزئية عبدالعزيز السويد، حكماً جديداً في قضية "مطعون العيون" يقضي بسجن الشاب عطا الله الرشيدي "المطعون" ٩ أشهر وجلده ٣٥٠ جلدة، فيما حكم على عم زوجته إبراهيم الرشيدي بالسجن ٤ أشهر والجلد بـ ١٥٠ جلدة، وقضى ببراءة عضو الهيئة. وكان القاضي طارق السيف، قد أصدر حكمه قبل شهرين في نفس القضية بجلد المطعون وزميله بـ ٣٠ جلدة لكل منهما وتحويل القضية إلى المحكمة الإدارية لعدم الاختصاص ولكن محكمة الاستئناف نقضت الحكم ونقلت القضية من القاضي السيف إلى القاضي السويد . وتعود القضية إلى أواخر العام الماضي عندما وجه عضو الهيئة طعنيتين للشاب عطا الله الرشيدي إثر مشاجرة بينهما في سوق برزان في حائل بعد خلاف بينهما بعد إصرار عضو الهيئة على تغطية عيني زوجة الشاب الرشيدي، مما أدى إلى تنويم الشاب في مستشفى الملك خالد سبعة أيام إثر إصابته بطعنيتين في صدره ويده. وقال محامي الدفاع في القضية عن مطعون العيون، مرداس الدوسري من مكتب الباطين للمحاماة، إن القاضي لم يوضح أسباب حكمه، مشيراً إلى أن القاضي أكد أن الأسباب ستكون مبررة ضمن صك الحكم الذي سيتم استلامه الاثنين المقبل.

الاستئناف تأمر بمواصلة نظر ملف المتهم الرئيسي في قضية لحوم المرعى

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ إبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260550>

جدة - أحمد الهلالي
أبلغت محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة المحكمة الجزئية في محافظة جدة بالاستمرار في نظر أوراق المتهم الرئيس في ملف قضية شركة لحوم المرعى (التي يسهم فيها نحو ٥٠٠ فرد وتعمل في بيع المواشي) المدعو (م ك) بعد فصلها عن ملفات المتهمين الآخرين ومحاكمته كبقية الذين تمت محاكمتهم وجاء قرار المحكمة بعد أن صادقت على ما أصدرته «جزئية جدة»، إذ برأت ثلاثة متهمين هم (ع س) و(م ب) و(إ ك)، فيما صادقت على إدانة اثنين من المتهمين هما (ح أ) و(ح ب).
وتسلم أخيراً وكيل المتهم الخامس الذي تمت تبرئته المحامي أحمد جمعان المالكي نسخة مما أقرته الاستئناف وفق الإجراءات المتبعة في ذلك، وقال لـ «الحياة» «إن موكله حصل على ما حصل عليه في الأحكام السابقة التي أعلنت تبرئته من المحكمة ذاتها»، مشيراً إلى أن الحكم السابق تضمن براءة موكله من تهمة الاشتراك في الاحتيال على المساهمين في الشركة المعنية.
وأضاف: «لقد قدمنا للمحكمة في المرافعتين الحالية والسابقة المستندات والإيداعات المالية كافة التي تثبت أن موكله مجرد مساهم من ضمن المساهمين المتورطين في هذه الشركة ولم يُثبت المدعي العام عليه تهمة الاشتراك في الاحتيال». ولفت المالكي إلى أن منطوق الحكم الصادر لمصلحة المدافع عنه تضمن صراحة براءته من تهم المدعي العام، وهذا تأكيد للحكم السابق المنقض الذي جاء في منطوقه بصرف النظر عن الدعوى لعدم كفاية الأدلة، مهدداً بمقاضاة الجهة التي تسببت باتهام موكله طوال الأربعة أعوام الماضية طلباً للتعويض عن الأضرار المعنوية وأتعاب المحاماة التي تكبدها.
وتفاوتت الأحكام على المتهمين، بين ثلاثة و ١٠ أعوام سجنًا، والجلد ستة آلاف جلدة، إضافة إلى تبرئة بعض المتهمين. وسبق أن رفضت المحكمة الجزئية منع المتهمين في قضية مساهمات «لحوم المرعى» من السفر إلى خارج البلاد، إضافة إلى رفضها التشهير بهم في غرفة التجارة والصناعة في جدة أو تغريمهم مالياً.
وتضمنت الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجزئية في القضية السجن أربعة أعوام على المتهم (م ب) وجلده ٥٠ جلدة، موزعة على دفعات بمعدل الواحدة ١٠ جلدات يفصل بين كل دفعة والتي تليها ١٠ أيام.
وتعود فصول القضية التي شغلت الرأي العام في السعودية إلى أعوام عدة، حينما تقدم نحو ٥٠٠ مساهم في شركة لحوم المرعى (تتاجر في بيع المواشي)، خسروا أكثر من ٢٥٠ مليون ريال، بشكوى لدى شرطة جدة في عام ١٤٢٥، بعد تعرضهم لعملية نصب واحتيال من القائمين على الشركة، وهروب الشريك الرئيس فيها (م ك) إلى خارج البلاد.

إحداث دائرتين للتحقيق والادعاء العام في محافظتي نجران وريمة هذا العام

التحقيق في ٤١١ قضية اعتداء على النفس و ٣٣٠ قضية اعتداء

على المال في نجران

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ إبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٠٨

<http://www.alriyadh.com/2011/04/28/article627652.html>

نجران- احمد معيدي

كشف التقرير السنوي الصادر عن هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة نجران عن نية الفرع إحداث دائرتين جديدتين في محافظتي نجران وريمة هذا العام ١٤٣٢ هـ لتتظم الى دائرتي حيونا وشرورة التي احدثت في وقت سابق وكشف التقرير الذي يوثق جهود الفرع خلال العام المنصرم عن جهود الفرع في مجال التدريب والتطوير ومراقبة السجون ودور التوقيف والادعاء العام والتحقيق في القضايا الجنائية المختلفة .

حيث حققت الهيئة في منطقة نجران خلال العام الماضي ١٤٣١ هـ في ٤١١ قضية اعتداء على النفس وما دون النفس منها ٣ قضايا وقضية قتل شبه متعمدة ، و ٢٦ قضية تهديد بالقتل، و ٨٧ قضية مضاربة و ١٤ قضية طعن، و ٢٣ قضية إطلاق نار، و ٣ محاولات للانتحار، و ٢٢٨ قضية متنوعة، وأوقفت على ذمة تلك القضايا ٦٣٣ متهما .

وأشار التقرير السنوي لأعمال فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في نجران للعام الماضي إلى إنجازات أنجزتها الهيئة خلال نفس الفترة والتي بلغت ٣٣٠ قضية اعتداء على الأموال اوقف فيها ٣٨١ سعوديا و ٩٢ وافدا وشملت ٦ قضايا غسيل اموال و ٥ قضايا تسر تجاري و ٣١ قضية سرقة و ٢٨٨ قضية اخرى فيما بلغ عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية التي حققت فيها الهيئة ٥٣٥ قضية أوقف فيها ٣٩٦ سعوديا و ٢٥٦ وافدا شملت ١٣٣ قضية تهريب و ١١٨ قضية ترويج و ٣٨ قضية حيازة للترويج و ١٦٩ حيازة للتعاطي و ٥٧ قضية استعمال و ٢٠ قضية اخرى . كما بلغ عدد القضايا التي حققت فيها دائرة التحقيق في قضايا العرض والأخلاق ٥٨٠ قضية اتهم فيها ٧٨٣ شخصا فيما انجزت دائرة الأسلحة والتعاون الدولي ٩٥ قضية سلاح و ١٣ قضية استرداد .

وبين التقرير أن الهيئة وعبر دائرة الادعاء العام ادعت في ٥٣١ قضية وردت للهيئة من كما نفذت الهيئة ٧٧١ جولة على دور التوقيف والسجون الخاضعة لرقابة الهيئة داخل حدود مدينة نجران . وفيما يتعلق بنشاط دائرة التحقيق في محافظة شرورة في نفس الفترة فقد ادعت الهيئة في ٢٦٣ قضية احيلت للمحاكم ونفذت ٤٥٣ جولة على السجون ودور التوقيف وحققت في ٨٨ قضية اخلاقية و ٩٤ قضية مخدرات اوقف فيها ١٠١ متهم و ١١٠ قضايا اعتداء على النفس اوقف فيها ٢١٩ متهما اما في دائرة الهيئة في محافظة حيونا فقد بلغ اجمالي القضايا التي ادعت فيها الهيئة ١٤٤ قضية فيما نفذت ٢٥٢ جولة رقابية على السجون هناك .

عقوبة تشغيل العمال تحت الشمس إغلاق المنشأة

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260660>

الرياض - وليد الأحمد

أوضح المتحدث باسم وزارة العمل خطاب العنزي أن عقوبة مخالفة قرار وزارة العمل منع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة ١٢ ظهراً حتى الثالثة مساءً، ابتداء من تموز (يوليو) حتى نهاية آب (أغسطس) «ستراوح بين الغرامة المالية وإغلاق المنشأة التي ترتكب المخالفة». وذكر لـ «الحياة» أن ذلك عائد إلى تقدير الهيئات القضائية في وزارة العمل (الهيئة الابتدائية الأولى والهيئة الابتدائية العليا إذا وجد استئناف)، باعتبارها المرجع في القضايا العمالية. ولفت إلى أن الوزارة ستسعى عبر فريق من المفتشين إلى مراقبة تطبيق القرار. ورداً على سؤال حول صعوبة رصد حالات التشغيل تحت الشمس في أنحاء المملكة الشاسعة، قال: «إذا لم يرصد مفتشو الوزارة مخالفة التشغيل في الوقت الممنوع، فعلى العامل إبلاغ أي من مكاتب وزارة العمل الـ ٤٠ المنتشرة حول السعودية».

ونفى العنزي أن يكون تفعيل القرار جاء بضغوط من منظمات حقوقية أجنبية، مثل منظمة العمل الدولية التي تمنع تشغيل العامل في أوقات الحر أو البرد الشديد. وقال: «وزارة العمل أجرت دراسة، ورفعت توصية إلى المقام السامي بضرورة منع العمل في الفترة المشار إليها في القرار»، مشيراً إلى أن منظمة العمل الدولية «لا يوجد في بنودها ما يحظر العمل تحت الشمس. لاسيما أن أجواءهم باردة، فضلاً عن أن نظام العمل في السعودية ينص في الأصل على أن من الواجب على رب العمل ألا يقوم بتشغيل العامل في ظروف عمل يمكن أن تضر بصحته وسلامته، ولكن لم يحدد فترة منع العامل إلا في القرار الذي أعلن العام الماضي وسيبدأ تطبيقه هذا العام».



(583) حالة اعتداء تلقاها الطب الشرعي بالرياض خلال ٣

سنوات

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٠٨

<http://www.alriyadh.com/2011/04/28/article627804.html>

الرياض - سلوى العمران

كشف الدكتور حسين صالح باحشوان استشاري الطب الشرعي بإدارة الطب الشرعي بصحة الرياض والمشرف على جناح الطب الشرعي بمعرض وزارة الصحة بالجنادرية أن العيادة الطبية الشرعية بالطب الشرعي تعاملت خلال الثلاث سنوات الماضية مع (٥٨٣) حالة اعتداء، منها (٤٠٤) حالات ذكور و(١٧٩) حالة إناث، موضحاً أنها تنوعت ما بين تعذيب بدني أو جنسي أو إهمال أو عنف اسري . وأوضح د. باحشوان أن عيادات الطب الشرعي تعنى بحفظ الحقوق لكل من المدعي والمدعى عليه من حيث إثبات أو نفي الجريمة، مؤكداً اهتمام المسؤولين بتطوير العيادة بإدارة الطب الشرعي بالرياض حتى تكون نموذجاً يحتذى من حيث الكوادر الطبية المتخصصة والتجهيزات الطبية الحديثة.

سعودية تقاضي الشؤون البلدية لرفضها مشاركة المرأة في الانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260583>

جدة - منى المنجومي
قبل ديوان المظالم في جدة أمس (الأربعاء) دعوى قضائية تقدمت بها المواطنة سمر بدوي ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية لعدم السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية الحالية. وأكد محامي المدعية وليد أبو الخير لـ«الحياة» رفع القضية أمس في ديوان المظالم قبولها وإحالتها إلى الدائرة الثالثة في الديوان، مشيراً إلى أنه لم يتم تحديد موعد للنظر فيها. وقالت صاحبة الدعوى لـ«الحياة»: «إن السبب الرئيس في رفع الدعوى هو عدم قبولها في تسجيل اسمها كناخب في مراكز الانتخابات البلدية، خصوصاً أن عدداً كبيراً من السيدات أقدمن على هذه الخطوة لكنهن واجهن رفضاً من مسؤولي وزارة الشؤون البلدية في تسجيلهن، على رغم خلو النظام من بند يمنع المرأة من تسجيل اسمها كناخب أو مرشح». وزادت: «إن منعها من حق المشاركة في هذه الانتخابات سواء بالانتخاب أو الترشح يعد معيياً من حيث صدوره، ومخالفاً لنظام البلديات ولائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية، إذ إن النظام واللائحة كفلا حق المشاركة في هذه الانتخابات للمواطنين جميعاً من دون تمييز على أساس الجنس، ولم يرد في اشتراطات الترشح والانتخاب المحددة لهما ما يقضي بحظر مشاركة النساء في هذه الانتخابات».

وأضافت المدعية: «إن السعودية صادقت على اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٠ وتقدمت عليه بتحفظين اثنين، لا علاقة لأي منهما بالتمييز ضد المرأة في المشاركة الانتخابية».

ولفتت بدوي إلى أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه السعودية أورد في المادة ٢٤ منه أن «لكل مواطن الحق في ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين»، بينما تنص المادة الثالثة من الميثاق على أنه «ينبغي للأطراف الموقعة على الميثاق ضمان إتاحة الحق لجميع الأفراد في التمتع بكامل الحقوق والحريات المذكورة في الميثاق من دون تمييز من واقع الجنس».

فيما نصت أن لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية (رقم ٣٨٣٩٦ وتاريخ ١٥/٦/٢٠١٤)، في مادتها الثالثة على أنه «يتمتع كل مواطن بحق الانتخاب إذا توافرت فيه شروط عدة هي ألا يقل عمره في موعد الاقتراع عن ٢١ سنة، وألا يكون من العسكريين وأن يكون مقيماً في نطاق المجلس البلدي الذي يباشر فيه الانتخاب»، أشارت المدعية إلى أن اللجنة العامة للانتخابات البلدية ضمنت حق السجين والمعوق في الانتخاب عبر وكيل له، وحرمت المرأة من حق الانتخاب حتى عبر وكيل لها وكأنها في مرحلة دنيا من حيث الحقوق!

وتضمنت دعوى بدوي التي رفعتها إلى ديوان المظالم في جدة (حصلت «الحياة» على نص لائحتها) طلبان، أولهما طلب «مستعجل» يتمثل في الحكم بإيقاف جميع الإجراءات والترتيبات التنظيمية اللازمة للانتخابات بما في ذلك قيد الناخبين، وتسجيل المرشحين، وإعلان جداول الناخبين وجميع الترتيبات الأخرى المتعلقة بالانتخابات وذلك كطلب مستعجل إلى حين البت في هذه الدعوى، وطلبت في الآخر (الأصلي) «الحكم بإلغاء القرار الإداري القاضي بمنع من حق الانتخاب والترشح إلى العضوية المجالس البلدية لمخالفته الأنظمة المعنية بهذا الشأن، وإلزام المدعى عليها بالسماح لي بالمشاركة في هذه الانتخابات سواء بالانتخاب أو الترشح».

خالد بن سعيد: نظامنا القضائي يفتقر إلى هيئة المحامين... وقضائنا كانوا جفاةً معنا

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260589>

الرياض - خالد الباتلي

ميادين القضاء هي التي تحفظ للمجتمعات أمنها وأمالها، المحامي خالد بن سعيد الشهراني من القانونيين الشباب الذين يختصرون الكثير ليصلوا بالمنظومة العدلية لبر الأمان. هو مستشار قانوني وكاتب في الشؤون القانونية يحاول من خلال قلمه توعية المجتمع وأفراده بحقوقهم ومكتسباتهم تعلم المحاماة منذ صغره بدفاعه عن أصدقائه وأخوته في البيت، ويشير في حوارنا معه إلى أن مجتمعنا تنقصه الثقافة القانونية وتهضم حقوق أفراده بسبب ذلك، ويعتب أن الناس لا يعرفون مكاتب المحاماة إلا بعد حدوث المشكلة وليس قبلها... وفي السياق نفسه يرى ضيقنا أن مخرجات كلية الشريعة لا تتناسب مع الأنظمة الدولية الجديدة ولا تواكبها ويتمنى لو يتم دمجها وأقسام القانون في نظام دراسي واحد، ويعرج المستشار ابن سعيد على عجز المرأة على نيل حقوقها ودفاعها عن نفسها ويشرح بصور أنظمة جديدة تساعد على منح المرأة الفرصة لإثبات حقها... حوارنا اليوم مرافعة في ميادين الإعلام العدلي... فإلى تفاصيل الحوار.

> ما أجمل قانون تعلمته في طفولتك؟

في تصوري أن أجمل قانون تعلمته هو قانون الحماية والدفاع عن نفسي وعن إخوتي وأبناء الحي أو الحارة ضد الأشخاص الغرباء عن الحي ففي الوقت نفسه كنا نتعارك في ما بيننا إلا أننا ضد الأشخاص الغرباء عن الحي كنا نقف صفاً واحداً لكي لا يتعرض أي واحد منا للإيذاء.

> في مرحلة المراهقة... ما القانون الذي خرجت عن بنوده؟

قانون الاجتماع على وجبة الغداء مع الأسرة وكنت أعتبر أن وضع والدي - حفظه الله - لهذا القانون لي أنا وإخوتي هو تعدٍ على حقوقنا، فنحن يحق لنا ما لا يحق لغيرنا في المنزل في مسألة الاجتماع والغياب في ما يتعلق بوجبة الغداء تحديداً.

> المتغيرات التي أسهمت في اتجاهك نحو فلك القانون؟

- هو الفضول بداخلي لمعرفة تفاصيل هذا العلم والتعمق فيه حيث كنت من أوائل الملتحقين بهذا القسم من أفراد الأسرة والمحيطين بي، كما أن دور الدفاع يستهويني، إذ كنت أدافع عن إخوتي أمام والدي ولذا أحببت أن أحقق ما أشعر به في نفسي من رغبة وطموح في الدفاع عن المظلومين والعاجزين وغيرهم من أفراد المجتمع. فأنا من هواة الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أن من الأسباب التي دفعتني إلى الالتحاق بقسم القانون هو كون هذا التخصص حينها كان نوعاً ما، من التخصصات النادرة والتي توفر فرصاً أكبر لخريجي هذا التخصص فيما بعد التخرج في العمل القانوني حيث تتيح للخريج العمل في أي قطاع من القطاعات الحكومية والخاصة.

القانون والثقافة المحلية

> يرى البعض أن القانون كمفرده وقيمه هو أمر طارئ وجديد على ثقافتنا المحلية، فالثقافة القانونية غائبة تماماً عن نسيجنا الثقافي المحلي... ما رأيك؟

- أتفق معك، فكلما قانون تعتبر من الكلمات المستحدثة في ثقافة المجتمع السعودي إذا ارتبطت هذه الكلمة في أذهان البعض بمفردة القانون الوضعي في دول الجوار والذي لا يلاقي قبولاً حينها لدينا كأفراد مجتمع محافظ.

وأندكر أن جميع أقاربي وأصدقائي كانوا يسخرون من دراستي للقانون وكانوا يلحون على تغيير التخصص، والسبب في ذلك يرجع إلى ما لتقافة المجتمع من سطوة وتأثير وتحسس من أن دراسة القانون تخالف المعتقد الشرعي للإنسان على رغم كوننا ندرس في جامعة سعودية حكومية .

>هل تشعر أنه لا بد لكل عائلة من محامٍ لأجل معرفة الحقوق والواجبات؟

-نعم في ظل عدم الوعي القانوني لجميع الأطراف فإن الأمر يستلزم وجود محامٍ لكل عائلة، ففي الغرب مثلاً تجد أن لكل عائلة محامياً خاصاً ينهي جميع الإجراءات القانونية التي تحتاج إليها العائلة.
كما أن ارتفاع عدد الشركات العائلية في المملكة يؤيد مثل هذا التوجه، ولا سيما إذا علمنا أن حجم استثمار الشركات العائلية في المملكة تزيد على ٢٥٠ بليون ريال، وفقاً لدراسة مجلس الغرف السعودية.

>مآسي الناس مع القروض والبنوك... هل يستقبل المحامون أهاتهم؟

-أود أن أوضح هنا أن دور المحامي يبدأ قبل القيام بأي عمل تجاري، سواء بين أفراد أو شركات أو جهات حكومية ولكن لقلة الوعي القانوني - كما أسلفت - نجد أن دور المحامي يأتي بعد فوات الأوان، فالشخص لا يتجه إلى مكاتب المحاماة إلا بعد أن يقع في مشكلة قانونية يصعب عليه حلها، وقد يرجى دور المحامي إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي إذ يكتفي بالاستماع إلى غير المتخصصين في بداية النزاع ويتبع تعليماتهم.

وهذا يؤدي إلى نتائج عكسية كان بالإمكان تلافيها لو تم توكيل محامٍ متخصص في مثل هذا النزاع.

>ألا ترى في محامي التعويضات استغلالاً للظرف والحاجة؟

-لا أتفق معك في سؤالك، فمهنة المحاماة مهنة شاقة كما أن قضايا التعويضات في بلدنا قليلة، وهي محكومة بقاعدة قانونية وشرعية فمتى ثبت وجود الخطأ والضرر والرابطة السببية بينهما حكم بالتعويض، وهنا يحكم بالتعويض عن الضرر الفعلي وليس الضرر الاحتمالي والضرر الاحتمالي هو ما يحكم به بأرقام فلكية في الغرب تحديداً ولا يطبق ذلك لدينا عملاً بالقاعدة السابقة.

>عضويتك في بعض المنظمات الدولية... ماذا تضيف لك؟

-تضيف لي مسؤوليات إضافية، فالانضمام إلى عضويات دولية تتطلب منك أن تتابع الشأن القانوني والسياسي على مستوى العالم، كي تكون على دراية تامة بالأحداث والمستجدات العالمية، ومن ثم محاولة الاستفادة من التجارب والخبرات المتوفرة لدى هذه المنظمات الدولية.

نحن ومنظمة العفو

>منظمة العفو الدولية... لماذا لا يحفل بها البعض عندنا ويراهم تتدخل في شؤون داخلية لنا؟

-منظمة العفو الدولية - كما تعلم - تركز في نشاطها على السجناء خاصة فهي تسعى لتحرير سجناء الرأي عن طريق تحقيق معايير عادلة للمحاكمة لجميع السجناء وبوجه الخصوص لمن تم سجنهم من دون محاكمة أو اتهام في الأصل، وتبقى مسألة تقبلها من عدمها مسألة نسبية تتفاوت من دولة لأخرى بحسب ما تتناوله من أمور تكون من اختصاص الدول في تشريعاتها وأنظمتها القانونية.

وسأضرب لك مثلاً بحرية الرأي فما يعد من قبيل حرية التعبير في الرأي في دولة قد لا يعتبر كذلك في أخرى، بسبب اختلاف الثقافات بين العالم وقد يكون هذا سبباً في عدم تقبلنا لعملها في البلدان العربية.

>تحالفاتك مع مكاتب دولية... هل تمنحك الصبغة العالمية؟

-التحالف مع مكاتب محاماة دولية مرموقة لها فوائد عدة، منها تنمية القدرات الذاتية لنا كمحامين سعوديين.

كما أن هذه المكاتب تسهم في نقل الخبرات العالمية إلى بلدنا في شتى مجالات القانون والتدريب والتعليم والاطلاع على القوانين الدولية المختلفة وتقديم الجوانب الاستشارية لكل القطاعات الحكومية والخاصة، كما أن المشاريع التنموية القائمة والتي ستقوم إن شاء الله في المملكة تتطلب توفير الشركات والمكاتب القانونية ذات الصبغة الدولية للمحافظة على مكتسبات الوطن والمواطن والمساهمة في تأسيس بيئة قانونية وقضائية مواكبة لما هو موجود في العالم .

خريجو الشريعة أقل فهماً

>لماذا خريجو كليات الشريعة لهم الصفوف الأولى في المؤسسات القانونية؟

-لا أتفق معك فيما ذكرت، فأنا أرى أن فرص خريجي أقسام الشريعة بدأت تتناقص في ظل الانفتاح الاقتصادي الدولي ودخول المملكة منظمة التجارة العالمية وما تلا ذلك من دخول المستثمرين الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يعني زيادة الطلب على الخدمات القانونية الاستشارية، ولذلك تجد أن القانونيين المؤهلين لهم الصفوف الأولى في المؤسسات القانونية من وجهة نظري .

>خريجو أقسام الشريعة... هل سيكون لهم إمام صحيح بالقانون وتنوعاته؟

-أعتقد بأن خريجي أقسام الشريعة ليس لهم إلمام بالقانون وتنوعاته، فتركيزهم الدراسي منصب على العلم الشرعي وتأصيله بعيداً عن القانون وتنوعاته، فهم لا يدرسون نشأة القانون ومدارسه المختلفة، كالقانون الروماني الجرمانى والقانون الإنجلوسكسونى والقانون اللاتينى وغيرها من مدارس القانون العالمية، كما أن القانون يتفرع إلى أقسام أخرى بين القانون الدولى والقانون الخاص والقانون المدنى والقانون الجنائى وغيرها.

وهي تخصصات قانونية متنوعة مستقلة كل قانون فيها مستقل عن الآخر لا يكون لخريجي الشريعة إلمام تام بها ولذا تجد أن خريجي القانون هم الأقدر على العمل مع المنظمات والهيئات، فالقانونى ممكن أن تنطبق عليه مقولة أن القانونى يمكنه أن يكون إدارياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو مفكراً اجتماعياً عكس خريجي أقسام الشريعة وأنا أتكلم هنا عن المحتوى الدراسى الجامعى وما يليه من برامج تأهيلية.

<كليات الشريعة والقانون لدينا.... هل هي مؤهلة لتخريج مخرجات قادرة على تنمية البيئة القانونية والعدلية عندنا؟
-لا تعد مؤهلة من وجهة نظري فلا بد من أن تربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، فعلى الجامعات ووزارة التعليم العالى أن تعيد النظر في استراتيجيات التعليم، وفي مخرجات النظام التعليمى، فالحصول على شهادة علمية في علم من العلوم، لم تعد كافية للحصول على عمل ما لم يتمتع حاملها بقدرات ومهارات إضافية تعزز من فرص حصوله على وظيفة مناسبة له. كما أنه بالإمكان دمج كليات الشريعة وكليات القانون بعضها ببعض بمسمى «كلية الشريعة والقانون» والاستفادة من تجارب دول عربية وإسلامية سبقتنا إلى ذلك.

<لماذا تخريج القضاة حكر على الكليات الشرعية فقط؟
-ارتبط تعيين القضاة بتخرجهم من أقسام الشريعة ومن ثم يلتحقوا بالمعهد العالى للقضاء، وهو المعهد الوحيد في المملكة لتخريج القضاة ولا يقبل نظام المعهد - بحسب علمي - خريجي القانون، ولكن أتمنى أن تتاح فرصة التحاق خريجي القانون بهذا المعهد.

كما هو متاح لخريجي أقسام الشريعة في دراسة دبلوم الأنظمة في معهد الإدارة، وبذلك نحقق التكامل المنشود في الدوائر القضائية، بل إننا نحتاج إلى إنشاء أقسام جديدة أو مراكز أبحاث قانونية لمعرفة طبيعة ما يستجد من علوم، وأضرب لك مثلاً عقود نقل التقنية والتكنولوجيا وغيرها من الأمور التي تعد جديدة علينا في عالمنا العربى والإسلامى التي تحتاج إلى دراسة وبحث قانونى وشرعى لها .

<لماذا الإرهاب والاختلاف مع «الآخر» يعطلان كل قانون؟
-الإرهاب لا قانون له ولا دولة، بل إن الإرهاب يتعدى حدود الدول، فهو يضرب في العالم من شرقه إلى غربيه ومن شماله إلى جنوبه، والإرهاب الفكرى هو أخطر أنواع الإرهاب، إذ يصنف في المرتبة الأولى من حيث الخطورة، لأنه يلوث الفكر، وقد يكون الإرهاب الفكرى باستخدام نفوذ أو سلطة لتحقيق أهداف ومكاسب معينة على حساب أطراف بريئة وضعيفة عملاً بقاعدة «الغاية تبرر الوسيلة»، من دون رادع دينى أو إنسانى، وما نشاهده من أزمات مالية وصحية وبينية قد يكون المحرك لها إرهاب في أحد صوره، وهو إرهاب حقيقى أياً كانت المسميات لتلك الحوادث والأزمات.

<كيف هي مكانة القانونى في المجتمع؟
-في الدول الأخرى، رجل القانون ذو مكانة مرموقة جداً، فمنهم رؤساء الدول والوزراء وأعضاء البرلمان، فالمحامى والقاضى ورجال السياسة والبرلمان والمستشار هم من رجال القانون في تلك المجتمعات.
لكن في المملكة أعتقد بأنه في مكانة جيدة، وسوف تزداد قيمته ومكانته في المجتمع في ظل التوعية القانونية المستمرة للمجتمع وما يتم افتتاحه من أقسام للقانون في الجامعات السعودية وما نسمع من إقبال كبير على تخصص القانون، إذ سيكون دور القانونيين بارزاً في ظل انضمام المملكة إلى اتفاقات التجارة العالمية وما تلا ذلك من تحولات اقتصادية وقانونية في ظل قيادة والدنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - ومتعه بالصحة والعافية.

<ألا تشعر بأن البيئة القانونية عندنا تعاني من إعاقات كثيرة؟
-لا أخفيك سرّاً فأنا كنت ممن عاصر ولادة نظام المحاماة في عام ١٤٢٣هـ فكنا في السابق. نجد جفاءً من بعض القضاة في ظل عدم وجود نظام للمحاماة في المملكة، كما أنهم معذورون، إذ هم من نسيج هذا المجتمع وما ترسب في أذهاننا منذ الصغر من أدوار للمحاميين. لكن الآن أعتقد بأن دور المحامين الآن دور مهم فهم يمثلون القضاء الواقف، وهم من يسهل على القاضى البحث والتحليل القانونى للقضايا وما يدعم الأطراف من أدلة مستنبطة من ديننا الإسلامى الحنيف، كما أن على المحامين مسؤوليات اجتماعية نحو نشر الثقافة القانونية والحقوقية بين أفراد المجتمع.

ضمن الفعاليات العلمية للمؤتمر السعودي الأول لرعاية

الأيتام

ضمانات نظامية لحماية حقوق مجهولي الأبوين وحوافز مالية

للأسر البديلة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ أبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٠٨
<http://www.alriyadh.com/2011/04/28/article627604.html>

الرياض - نايف آل زاحم
خرجت الجلسات العلمية للمؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام - والتي استمرت طوال أمس (الأربعاء) بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض بحزمة من المقترحات لتفعيل آليات رعاية الأيتام مالياً واجتماعياً ونفسياً وتخفيف الآثار النفسية السلبية الناجمة عن حرمانهم من الدفء الأسري .
وشهدت الجلسة الأولى من فعاليات المؤتمر والتي تناولت الجوانب الشرعية لرعاية الأيتام خمسة أوراق تناول خلالها عبدالرحمن بن محمد العصفور الضوابط الشرعية والمسؤولية في استثمار مال اليتيم، وخلص فيها إلا أنه لا يجوز للولي أخذ أجرة على استثماره لمال اليتيم، وأنه لا حصانة مطلقة له في حالات خسارة لهذا المال بل هي حصانة منزوعة في حال ثبوت التعدي أو التفريط .
أما الورقة الثانية وقدمتها الدكتورة فوز بنت محمد الصالح وطالبت خلالها بضرورة إعداد برامج سلوكية للحفاظ على التوازن النفسي للأيتام وإتاحة الفرصة لهم للعيش مع أسر بديلة تعوضهم فقدان الحنان الأسري وتساعدهم على اكتساب الخبرة، مشيرة إلى أن الإشباع النفسي ربما يكون أهم لليتيم من الرعاية المالية .
د.القصاص: لا يمكن ترك الأطفال مجهولي الأبوين تحت رحمة التطوع
وتعرضت الورقة الثالثة لدور الأوقاف الخيرية في تمويل برامج رعاية الأيتام وقدم الدكتور محمد مرسى عدة مقترحات تتضمن توحيد الخطط الإستراتيجية للوقف لضمان مصادر تمويل دائمة لرعاية اليتامى وإقامة صندوق وقفي عام على غرار المجمعات الفقهية للإشراف على إقامة المشاريع الوقفية لتمويل برامج رعاية الأيتام وتشجيع رجال الأعمال والمؤسسات على إنشاء أوقاف خيرية من خلال صيغ ومجالات استثمارية إسلامية، فضلاً عن إنشاء السهم الوقفي لرعاية الأيتام، والتي تتيح لكل فئات المجتمع المساهمة في هذا العمل الخيري مع دعوة كل الدول الإسلامية لإنشاء صندوق للوقف الخيري لرعاية الأيتام .
وطرح الدكتور خالد النويصر في ورقته بعنوان النظم القانونية الخاصة بالأسر البديلة كأحد آليات رعاية الأيتام - مقترح وزارة الشؤون الاجتماعية، بتقديم الدعم المالي لهذه الأسر حتى لا يكون الطفل اليتيم عبئاً عليها، وصرف مساعدات إضافية للأسر التي تستثمر في رعاية اليتيم بعد بلوغه سن السادسة لافتاً إلى أن الدولة راعها الله تعمل على إشعار اليتيم ومن في حكمه بالمواطنة وتسعى جاهدة لدمجهم في المجتمع، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحمايتهم وصيانة حقوقهم .

وتركزت توصيات المشاركين في الجلسات العلمية حول وسائل تمكين الجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام لتحسين نوعية حياة الأطفال المحرومين أسرياً .
وأكد الدكتور ياسر عبدالفتاح القصاص في ورقته بهذا الشأن أنه لا يمكن الاعتماد على الأسر البديلة لرعاية الأيتام في جميع الأحوال، ولا يمكن ترك الأطفال مجهولي الأبوين تحت رحمة التطوع .
وحذر الدكتور بدر الدين كمال عبده في ورقته من مخاطر الإقصاء الاجتماعي لليتيم بينما قدم الدكتور حمدي عبدالله عبدالعال ورقة لتنمية سمات المواطنة لدى الطلاب الأيتام بالمرحلة الإعدادية .
وطرحت الدكتورة منال الشريف ورقة حول وسائل تنمية الشخصية الإبداعية وتناولت الأوراق المطروحة التوجيهات الحديثة كمدخل تشخيصي علاجي للحد من المشكلات السلوكية للأطفال الأيتام، وبرنامج لتأهيل الأم البديلة في دور الرعاية الاجتماعية مع استعراض نماذج لهذه البرامج مثل برامج الإرشاد التربوي والنفسي بالقرية النموذجية لرعاية الأيتام بالمدينة المنورة. وشملت أوراق المؤتمر ورقة حول التصميم الداخلي لدور رعاية الأيتام وسبل تقديم المساندة الاجتماعية لتدعيم قيم المواطنة لدى الأطفال الأيتام.



الفلبين تسترضي السعوديين بالتراجع عن شروطعاملات المنزليات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260990>

مانبلا - «الحياة»
قالت وزيرة العمل الفلبينية روزالندا بالدوز إنها عرضت على وفد حكومي سعودي أمس مجموعة من الإصلاحات المقترحة، على أمل إقناع الرياض باستئناف التعاقد مع العاملات المنزليات الفلبينيات. وقال وكيل الوزارة دانيلو كروز لصحيفة «فلبين ستار» إن حكومة بلاده استدعت «لجنة العمل الفنية الموسعة» للانضمام إلى المحادثات مع الوفد السعودي. وذكر أن السعودية ترفض قرار مانبلا المراجعة الإلزامية لعقود العمل الخاصة بالعاملات المنزليات الفلبينيات.

وأعرب كروز عن أمله في أن تتيح محادثات مانبلا حل المشكلات التي حذت بالرياض إلى اتخاذ قرارها وقف استقدام العمالة المنزلية من هناك. وقالت وزيرة العمل بالدوز إنها لا تعتقد أن إجراءات حكومة بلاده بشأن عقود العمل هي سبب القرار السعودي، إذ إنها ظلت قيد التطبيق منذ العام ٢٠٠٦. بيد أنها أضافت أنه على رغم ذلك فإن مانبلا قررت إعادة النظر في إجراءاتها التي تسببت في إغضاب المخدمين والسلطات السعودية. وشددت على أنها وجهت إدارة الفلبينيين العاملين في الخارج التابعة لوزارتها بالتعجيل بإعادة النظر في تلك الإجراءات لعرضها على المسؤولين السعوديين الزائرين. وواجهت السلطات في مانبلا ضغوطاً مكثفة لتغيير إجراءاتها من اتحاد وكالات توظيف العمالة الفلبينية، إذ أعلن رئيس اتحاد وكالات التوظيف ليتو سوريانو أن الإجراءات الحكومية المشار إليها «غير واقعية وغير مقبولة بوجه عام من المخدمين السعوديين». «وانتقد تهاون حكومة بلاده في تدريب العاملات المنزليات، وقال إن كثيراً منهن تتم إعادتهن إلى البلاد بسبب افتقارهن للخبرة في العمل المنزلي.

رصدت ممارسات لا إنسانية بحقه منظمة حقوقية تسجل مقاطع من حياة الزهراني في غوانتانامو

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110429/PrinCon20110429415838.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

انتهت منظمة حقوقية نرويجية متخصصة في حقوق الإنسان من تسجيل مقاطع تحكي فيه تفاصيل حياة الأسير السعودي السابق في معتقل غوانتانامو ياسر الزهراني لضمه إلى حلقات فيلم وثائقي تضع المنظمة اللمسات الأخيرة على مراحل إعداد وإنتاجه لعرضه خلال شهر أكتوبر المقبل.

وأكد لـ«عكاظ» والد ياسر الزهراني أنه التقى أعضاء في المنظمة الحقوقية التي تنشط في مجال حقوق الإنسان، وسرد لهم تفاصيل عن حياة ابنه، الذي أعلن عن مقتله عام ٢٠٠٦ في المعتقل، مضيفاً أنه وافق على الظهور في الفيلم دفاعاً عن سيرة ابنه الذي اعتقل في أفغانستان بينما كان يعمل ضمن وفد إغاثي هناك، ونقل إلى معتقل «غوانتانامو» بحجة مشاركته في أعمال عنف هناك.

وجدد والد المعتقل المتوفى تكذيبه للرواية التي أعلنتها إدارة المعتقل بأن «ياسر» غافل الحراس وانتحر بواسطة قطعة قماش ربطها في عنقه أدت لوفاته، مبيناً أن الفيلم الذي سيعرض في أكتوبر المقبل على نطاق دولي، يركز على فضح الممارسات اللا إنسانية التي تعرض لها معتقلون في غوانتانامو وإبقائهم دون محاكمة.

وأضاف الزهراني في حديثه لـ«عكاظ» أن رواية انتحار ابنه كذبها حراس سابقون في ذات المعتقل، كشفوا بأن ياسر اقتيد خارج زنزانه إلى مبنى منفصل، ثم أعلن عن وفاته بعد ذلك، إضافة إلى أن إجراءات تشريح جثمانه كشفت عن تعرضه للتعذيب وكدمات في الرأس وأجزاء من جسده.

وأضاف الزهراني الذي يواصل تقديم دعوى قضائية في المحاكم الأمريكية لمحاسبة من يتهمهم بقتل ابنه، «أن فريق الادعاء الذي يضم محامين عرب في نيويورك ينتظر قبول محكمة الاستئناف الأمريكية دعوى المطالبة بالتحقيق مع مسؤولين بارزين في الحكومة الأمريكية السابقة بشأن الممارسات التي شهدتها المعتقل الذي لازال يقبع داخله نزلاء دون محاكمات».

وزاد «نسعى لمطالبة الحكومة الأمريكية الحالية بالوفاء بالتزاماتها التي أعلنتها قبل أشهر بأنها ستنتظر جدياً في إغلاق المعتقل» سبب السمعة.

وعبر الزهراني عن أمله في مداولة القضية بعد رفض المحكمة العليا الأمريكية قبول الدعوى قبل عدة أشهر، وأضاف: «وجهنا مطالبات إلى القيادة الأمريكية الحالية بأنها ليست مضطرة إلى أن تلتخ سمعتها بممارسات الحكومة السابقة، وأنه يتعين عليها إغلاق المعتقل وتقديم كل من تثبتت صلتها بانتهاكات داخله خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى الآن».

أمانة جدة: وضع الوباء الراهن خطير... والتقليدية لا تجدي مع الضنك

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/260942>

جدة - بدر محفوظ

بدأ أن الوضع يزداد قلقاً لدى أمانة محافظة جدة، خصوصاً من ناحية تفشي مرض حمى الضنك، وارتفاع أعداد المصابين به، ما دعاها أخيراً إلى التحذير علانية من خطورة الوضع الوبائي الراهن، ومناشدتها القوية لكل الجهات المعنية بترك الطرق التقليدية في معالجة الموقف، والعمل على ابتكار طرق علمية ومبتكرة للإسهام في القضاء على تداعيات المشكلة. وحذر وكيل أمانة جدة للخدمات المهندس علي القحطاني صراحة من خطورة الوضع الوبائي الراهن، مشيراً إلى أن الأمر يتطلب زيادة تفعيل وتضافر الجهود كفريق عمل واحد، ومواجهة الموقف بطرق علمية ومبتكرة وغير تقليدية، وعرض جهود الأمانة المتواصلة التي تقوم بها في مجال أعمال نواقل حمى الضنك.

وأكد أن اجتماعاً أخيراً للجنة مكافحة نواقل الأمراض في جدة أكد على خطورة الموقف، موصياً بإعداد خطة خمسية لبرنامج مشترك شامل لمكافحة نواقل هذه الأمراض، وبرنامج آخر شامل للتوعية الصحية بمشاركة الجهات المعنية، إضافة إلى تشكيل لجنة علمية لمتابعة الجوانب العلمية المتعلقة بتنفيذ برامج مكافحة وتقييم النتائج والمبيدات بشكل مستمر ورفع التوصيات العلمية، وتشكيل لجنة مالية تتولى مراجعة البنود والطلبات والأمور المالية للمشاريع.

وأوضح المهندس علي القحطاني أن مهمات اللجنة تتمثل في متابعة وتحليل الوضع الوبائي لمكافحة نواقل الأمراض للمنطقة، وإيجاد الحلول المناسبة طبقاً للوضع الوبائي للحد من انتشار الأمراض، ووضع آلية مرنة لتأمين حاجات أعمال مكافحة نواقل الأمراض للجهات الثلاث، وتشكيل وتحديد مهمات اللجان المنبثقة من هذه اللجنة لمراجعة الحاجات اللازمة للمكافحة، ووضع ومناقشة الخطط المستقبلية للتصدي والحد من انتشار الأمراض، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بأعمال المكافحة.

ولفت إلى أنه جرى استعراض توصيات محضر اجتماع وكلاء الوزارات (لجنة مكافحة نواقل المرض) ومناقشتها والتأكيد على تنفيذها، ومنها التعامل مع مكافحة أمراض (حمى الضنك وحمى الخرمة وحمى الوادي المتصدع والملاريا) كمجموعة في حال ظهورها في منطقة واحدة وليس كل مرض على حدة، وإيضاح الدور المناط بكل جهة.

وتابع أمين محافظة جدة الدكتور هاني بن محمد أبو راس جهود فريق عمل مكافحة حمى الضنك، الذي يضم وكالة الأمانة للخدمات، وعضوية وزارات (الصحة، المال، الزراعة، وإمارة منطقة مكة)، مشيداً بمستوى التعاون والتنسيق القائم بينهم، والدور الفاعل لبدء مرحلة جديدة تستهدف تحقيق التطلعات، وبما خرجت به فعاليات أعمال اللجنة التنفيذية لمكافحة نواقل الأمراض في منطقة مكة المكرمة.

وعقدت اللجنة التنفيذية لمكافحة نواقل الأمراض في منطقة مكة المكرمة والمشكلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية المبني على الأمر السامي، اجتماعها الثاني في مقر الأمانة أول من أمس (الأربعاء) برئاسة وكيل الأمين للخدمات المهندس علي القحطاني، لاستعراض مراحل تنفيذ مشاريع مكافحة حمى الضنك وما يعترض التنفيذ من معوقات

أربطة مكة تتجه لمقاضاة عضو شورى وصفها بالفاسدة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ أبريل ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=51734&CategoryID=5

مكة المكرمة: علي العميري 2011-04-29 3:24 AM

بعد يومين من حديثه في قاعة مجلس الشورى، بدأ نزار الأربطة في مكة المكرمة جلسات مشاور لرفع دعوى قضائية ضد عضو مجلس الشورى المهندس محمد القويحص على خلفية اتهامه، الثلاثاء الماضي، الأربطة بالعاصمة المقدسة بأنها "بؤر فساد".

وكشف ناظر وقف البخارية الدكتور نجم الدين أنديجاني عن لقاءات مشاور بين عدد من النظار لمقاضاة عضو الشورى لما وصفه بالاتهام الباطل تجاه الأربطة الخيرية التي تؤوي الآلاف من الأسر الفقيرة، معربا عن أسفه لتوجيه الاتهامات جزافا دون التثبت والتروي.

وأشار أنديجاني إلى أن وقف البخارية وحده يؤوي ٥٠ أسرة ويقدم مساعدات مالية عبارة عن إيجارات مساكن لـ ٧٥ أسرة إضافة إلى مساعدات غذائية لـ ٥٠ أسرة. وسرد أنديجاني جملة من الإجراءات التي تؤكد نزاهة الوقف الذي يشرف عليه ومنها - بحسب قوله - الرقابة الشديدة ومتابعة أوضاع السكن وتوفير كل الخدمات للأسر التي تسكن فيه، مطالبا في الوقت ذاته عضو مجلس الشورى بزيارة الإسكان ليطلع على الخدمات المقدمة للسكان بدلا من توجيه الاتهامات بدون وجه حق، على حد تعبيره.

من جانبه بيّن رئيس جمعية البر بالعاصمة المقدسة الدكتور طارق جمال أن عضو مجلس الشورى "عمم ولم يخصص"، موضحا أن الجمعيات الخيرية تشرف على العديد من المساكن الخيرية التي تؤوي الآلاف من الأسر الفقيرة والمحتاجة. وأشار إلى أن الجمعية تشرف على ٩ أربطة خيرية تسكن بها ٢٢٠ أسرة تقدم لهم كل الخدمات، وأن هناك مشرفين على المساكن الخيرية يتابعون أوضاعها ويوفرون كل الخدمات.

جناح الطب الشرعي يعرض صوراً طبية للعنف الأسري بالجنادرية

المصدر: جريدة الرياض السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٠

<http://www.alriyadh.com/2011/04/30/article628344.html>

الرياض - خالد العوفي

شهد جناح إدارة الطب الشرعي بالرياض في الجنادرية إقبالاً واسعاً لمعرفة مقتنيات الطب الشرعي الحديثة والقديمة ومعرفة معنى التشريح، أوضح ذلك الدكتور حسين باحشوان استشاري الطب الشرعي بالرياض والمشرف على جناح الطب الشرعي بمعرض وزارة الصحة بالجنادرية مؤكداً أن أغلب الزوار يسأل عن مدى فك الطبيب الشرعي لطلاسم وغموض الجريمة وهل الطب الشرعي يباشر جميع القضايا الجنائية حتى في المناطق النائية والبعض يحب معرفة أغرب القضايا التي باشرها الطبيب الشرعي .

وكشف عن وجود ضعفاً في ثقافة الطب الشرعي لدى المجتمع حيث يعتقد البعض أنه الطب البشري أو الطب الشعبي كون المسمى غير مفهوم للكثير بينما كلمة تشريح وتحنيط الجثث أكثر فهماً لدى غالب الزوار .

وبين أن الجناح يعرض تقارير طبية شرعية وشهادة وفاة وخنجر من ٣٥ سنة ويعرض أيضاً صوراً طبية شرعية للعنف الأسري وحالات مجهولين ومخدرات ووفيات في الصحراء وفي المواقع المهجورة وجرائم قتل بشعة أخذت من واقع وصميم عمل الطب الشرعي في الرياض وصور للطبيب الشرعي وهو يباشر حالات طبية شرعية قبل ٤١ سنة .

وقال باحشوان "يعرض الجناح أيضاً أنماط الإساءة للأطفال مبيناً أن الاعتداء على الأطفال يمثل البدني ٨٥% والجنسي ١٣% مطالباً جميع الأسر بضرورة متابعة أطفالهم ومراقبتهم وتوعيتهم والحرص عليهم وكما نوه لوجود خط ساخن لاستقبال جميع شكاوي العنف الأسري وهو (١٩١٩) وهو تابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، كما أن هناك فرق ولجان طبية خاصة لاستقبال الحالات المعنفة بالمستشفيات مباشرة أو عن طريق أقسام الشرط، وجميع هذه الحالات يتم الكشف عليها ومعالجتها والتعامل معها بكل جوانبها بسرية تامة."

أمر ملكي بتعديل خمس مواد من نظام المطبوعات والنشر: حرية الرأي المنضبطة والمسؤولية التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام محل اعتبارنا وتقديرنا

المصدر: جريدة الرياض السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٠
<http://www.alriyadh.com/2011/04/30/article628254.html>

الرياض - واس

صدر أمس أمر ملكي فيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٩٣ التاريخ: ١٤٣٢/٥/٢٥ هـ

بعمور الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.. بناءً على المادة الرابعة والأربعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣٠ هـ.

النقد البناء لا يستهدف الأشخاص والتتقص من أقدارهم أو الإساءة إليهم تصريحاً أو تلويحاً
اختلاف الآراء وتنوع الاجتهادات مصدر إثراء يضاف لرصيدنا العلمي وأفقتنا المعرفي النقد البناء لا يستهدف الأشخاص والتتقص من أقدارهم أو الإساءة إليهم تصريحاً أو تلويحاً

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وقض المنازعات، الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ/١٤) بتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٣ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وآلية العمل التنفيذية لهما، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المطبوعات والنشر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٤٢١/٩/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٧١) بتاريخ ١٤٢٣/٤/١٣ هـ، القاضي بإعادة دراسة نظام المطبوعات والنشر، وعلى المحضر المعد في هذا الشأن، المؤرخ في ١٤٢٨/٤/٢٨ هـ.

وبعد الاطلاع على الأمرين الساميين رقم (١٧٠٠/م ب) بتاريخ ١٤٢٦/٢/٥ هـ، ورقم (٦٩٨٦) م ب) بتاريخ ١٤٣١/٩/٢٦ هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (١٩١٠/م ب) بتاريخ ١٤٢٦/٢/٩ هـ المتضمن الموافقة على مراثيات كل من معالي وزير العدل ومعالي وزير الثقافة والإعلام في حينه وما انتهت إليه اللجنة المشكلة من الوزارتين لدراسة موضوع نظر المحاكم للقضايا المتعلقة بما ينشر في الصحف والمجلات، والقاضي بالتأكيد على الالتزام بتحقيق شرط الولاية الشرعية والنظامية للنظر في القضايا، واعتبار ما صدر بالمخالفة لذلك لاغياً باعتباره صادراً من غير ذي صفة وذلك تأسيساً على ما أجمع عليه فقهاء الإسلام من أن من قضى في غير ما ولي فحكمه باطل ولا تترتب عليه آثاره.

وانطلاقاً من هدي شرعنا المطهر بحفظ الكلمة وصيانتها وتحمل مسؤوليتها والتحذير من خطورتها على الفرد والجماعة ولما لاحظناه على بعض وسائل الإعلام من التساهل في هذا الأمر بالإساءة أو النقد الشخصي سواء لعلمائنا الأفاضل المشمولين بأمرنا رقم (أ/٧١) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣ هـ أو غيرهم ممن حفظت الشريعة لهم كرامتهم وحرمت أعراسهم من

رجال الدولة أو أي من موظفيها أو غيرهم من المواطنين مستصحبين في هذا أن اختلاف الآراء وتنوع الاجتهادات مصدر إثراء يضاف لرصيدنا العلمي وأفقنا المعرفي على ضوء ما أرشد إليه سلفنا الصالح من اعتبار الاختلاف العلمي الرصين من سعة الشريعة ورحمتها بالأمة وأن الرجال يعرفون بالحق والحق لا يعرف بالرجال، مع إدراكنا لحقيقة النقد البناء الذي لا يستهدف الأشخاص والتنقص من أقدارهم أو الإساءة إليهم تصريحاً أو تلويحاً بالكلمة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تتجلى في وجدان كل مخلص صادق لا ينشد إلا الحق بدليله ويسمو بنفسه عن كلمة سوء وتبعاتها في الدين والدنيا فحرية الرأي المنضبطة والمسؤولة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام محل اعتبارنا وتقديرنا .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة . أمرنا بما هو آت :

أو لا: تعدل المواد الآتية: (التاسعة، والسادسة والثلاثون، والسابعة والثلاثون، والثامنة والثلاثون، والأربعون) من نظام المطبوعات والنشر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢١/٩/٣هـ وذلك وفقاً لما يأتي :

-(1) تعديل المادة (التاسعة) لتصبح بالنص التالي: «يلتزم كل مسؤول في المطبوعة بالنقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة، ويحظر أن يُنشر بأي وسيلة كانت أي مما يأتي :

1- ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة .

2- ما يدعو إلى الإخلال بأمن البلاد أو نظامها العام، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية .

3- يتعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أي من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة .

4- إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين .

5- تشجيع الإجرام أو الحث عليه .

6- ما يضر بالشأن العام في البلاد .

7- وقائع التحقيقات أو المحاكمات، دون الحصول على إذن من الجهة المخولة نظاماً .»

-(2) تعدل المادة (السادسة والثلاثون) لتصبح بالنص التالي: «لوزارة - عند الاقتضاء - سحب أي مطبوعة دون تعويض، إذا تضمنت أيّاً من الأمور المحظورة المنشورة المنصوص عليها في المادة (التاسعة) من هذا النظام .»

-(3) تعدل المادة (السابعة والثلاثون) لتصبح بالنص التالي :

1- تشكل لجنة ابتدائية - أو أكثر - برئاسة من تتوافر فيه خبرة في الأعمال القضائية، وعضوية مستشار نظامي وأحد المختصين في الإعلام؛ للنظر في مخالفات أحكام هذا النظام وتطبيق العقوبات الواردة فيه .

2- لا تنظر اللجنة إلا في الشكاوى التي يرفعها أي شخص ممن له صفة ومصلحة مباشرة، أو ما يحال إليها من الوزير .

3- تصدر قرارات اللجنة الابتدائية بالإجماع أو بالأغلبية بعد دعوة المخالف أو من يمثلها، وسماع أقواله. ويجوز لها دعوة من ترى الاستماع إلى أقواله .»

-(4) تعدل المادة (الثامنة والثلاثون) لتصبح بالنص التالي: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا النظام بوحدة أو أكثر من العقوبات التالية :

1 - غرامة لا تزيد على (٥٠٠) خمس مئة ألف ريال، وتضاعف الغرامة إذا تكررت المخالفة .

2- إيقاف المخالف عن الكتابة في جميع الصحف والمطبوعات، أو عن المشاركة الإعلامية من خلال القنوات القضائية، أو عنهما معاً .

3- إغلاق أو حجب محل المخالفة مؤقتاً أو نهائياً، فإن كان محل المخالفة صحيفة فيكون تنفيذ قرار الإغلاق بموافقة رئيس مجلس الوزراء، وإن كان محلها صحيفة الكترونية أو موقعاً ونحو ذلك فيكون تنفيذ قرار الإغلاق أو الحجب من صلاحية الوزير .

4- نشر اعتذار من المخالف في المطبوعة - إذا كانت مخالفته نشر معلومات مغلوطة أو اتهامات تجاه المذكورين في الفقرة (٣) من المادة (التاسعة) من هذا النظام - وفق الصيغة التي تراها اللجنة وعلى نفقته الخاصة وفي نفس المكان الذي نشرت فيه المخالفة. وإذا كانت المخالفة تمثل إساءة إلى الدين الإسلامي، أو المساس بمصالح الدولة العليا أو بعقوبات يختص بنظرها القضاء، فعلى اللجنة إحالتها - بقرار مسبب - إلى الوزير لرفعها إلى الملك للنظر في اتخاذ الإجراءات النظامية لإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة، أو اتخاذ ما يراه محققاً للمصلحة العامة .»

-(5) تعدل المادة (الأربعون) لتصبح بالنص التالي :

1- تشكل لجنة استئنافية برئاسة من تتوافر فيه خبرة في الأعمال القضائية وعضوية مستشار نظامي وأحد المختصين في الإعلام لا تقل الخبرة العملية لأي منهم عن خمس وعشرين سنة؛ للنظر في التظلمات المقدمة من ذوي الشأن على

قرارات اللجنة الابتدائية المشار إليها في المادة (السابعة والثلاثين) من هذا النظام، وتصدر قراراتها بالإجماع أو بالأغلبية، وتكون نهائية غير قابلة للطعن أمام أي جهة أخرى .

2- يصدر الوزير القواعد المنظمة لعمل اللجنتين الابتدائية والاستئنافية وبيان اختصاصاتهما وفق ما هو وارد في النظام .

3- يصدر أمر ملكي بتأليف اللجنتين الابتدائية والاستئنافية وتسمية رئيسيهما وأعضائهما، وتحدد في القرار مكافأتهما وتكون مدة العضوية في اللجنتين ثلاث سنوات قابلة للتجديد .»

ثانياً: تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (السابعة والثلاثين) من نظام المطبوعات والنشر - الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٤٢١/٩/٣ هـ - النظر في مخالفة السعودي الذي يرتكب - خارج المملكة - أيًا من المحظورات المنصوص عليها في المادة (التاسعة) منه وإيقاع عقوبة مناسبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (الثامنة والثلاثين) منه، أو اتخاذ الإجراءات الواردة فيها .

ثالثاً: يقتصر النظر في القضايا الإعلامية على اللجنتين الابتدائية والاستئنافية المشكلتين بموجب نظام المطبوعات والنشر، ولا يعتد بأي قرار أو حكم يصدر بالمخالفة لذلك من أي جهة كانت .

رابعاً: لا يجري نقل اختصاص هاتين اللجنتين إلا بالطريقة التي تم بها تشكيلهما .

خامساً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات النظامية والأدوات اللازمة بما يتفق مع ما ورد في أمرنا هذا .

عبدالله بن عبدالعزيز



الكويت: قضيتان فقط على الحدث السعودي ماجد

المصدر: جريدة الحياة السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261345>

الرياض - سعود الطياوي

أسقطت الأجهزة الأمنية في الكويت قضية واحدة من أصل ثلاث قضايا عن الحدث السعودي ماجد، الذي اتهم والده ضابطاً كويتي بتعذيبه قبل أربعة أشهر.

وقال والده متعب الشمري لـ«الحياة»: «ابني لا يزال موقوفاً في قضيتين نهائيتين، وننتظر إصدار حكم القاضي في واحدة منها الأسبوع المقبل، والأخرى بعد شهر»، مؤكداً أن البصمات الموجودة على السرقات لا تخص ابنه ماجد.

وأضاف أن القضاء الكويتي برأه من قضايا السيارات المسروقة، ومجموع القضايا التي نظر فيها تسع قضايا فقط من أصل ١١ قضية»، مشيراً إلى أن الدعوى المقامة ضد ضابط المباحث الكويتي لم يبت فيها حتى الآن، حيث سيعقد جلسة خاصة لها الأسبوع المقبل.

وتابع: «السفارة السعودية في الكويت أوكلت ثلاثة محامين للترافع عن ماجد، والدفاع عنه بما نسب إليه من قضايا، إذ يتابعون القضية باستمرار، ويأشرف مباشرة من مدير شؤون الرعايا السعوديين في السفارة علي القحطاني.»

وذكر أن ابنه ماجد لا يزال محتجزاً في سجن الأحداث، «إذ يعتبر في مأمن طالما أنه بعيد عن أيدي رجال المباحث الذين جنوا على طفولته، ولفقوا له عشرات القضايا بهدف الانتقام منه بعد تصعيد القضية على مستوى عال.»

واشتكى والد ماجد من المماطلة في هذه القضية، بدءاً من عدم عرضه على الطبيب الشرعي لمدة ٢٠ يوماً حتى تختفي آثار التعذيب من جسده.

يذكر أن والد الحدث السعودي ماجد اتهم ضابطاً في المباحث الكويتية بتعذيب ابنه وضربه، وإجباره على التوقيع على الاعتراف بالتورط في قضايا عدة قبل أربعة أشهر، لكن وزير الداخلية الكويتي تعهد بتحقيقات عادلة في القضية، وتدخلت السفارة السعودية في الكويت، وأوكلت محامين للدفاع عن الحدث السعودي.

التحقيقات تطال مسؤولين في مستشفى النساء والولادة في المدينة

إحالة ملف قضية طبيب نزع رأس مولودة أثناء الولادة إلى الرقابة والتحقيق

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ إبريل ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110430/Con20110430416037.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

علمت «عكاظ» من مصدر عن تسلم هيئة الرقابة والتحقيق في المنطقة لملف التحقيقات في قيام طبيب عربي من شمال أفريقيا بارتكاب خطأ طبي فادح تمثل في تسببه بفصل رأس مولودة عن جسدها وذلك أثناء الولادة، وأفاد المصدر أن الهيئة قد تباشر التحقيق خلال الأيام القليلة المقبلة، حيث من المتوقع أن تطال التحقيقات عددا من المسؤولين في المستشفى بالإضافة إلى الطبيب العربي.

يذكر أن المديرية العامة للشؤون الصحية في المدينة المنورة فتحت تحقيقا موسعا داخل مستشفى النساء والولادة والأطفال مع الطبيب العربي وعدد من المسؤولين داخل المستشفى طيلة الأسبوعين الماضيين، بعد تلقيها شكوى من والد الطفلة، حيث تسبب الخطأ الطبي بدخول الأم إلى قسم العناية المركزة في المستشفى بعد أن تدهورت حالتها الصحية نتيجة نزيف حاد بعد الانتهاء من العملية القيصرية التي أقرها الأطباء لإنقاذ الأم بعد فشل الولادة الطبيعية، حيث تم حينها استدعاء استشاري توليد قام باستكمال استخراج أجزاء الطفلة.

وفي المقابل أوضحت لـ «عكاظ» مصادر صحية، أن ملف المريضة أثبت حاجتها لعملية قيصرية نظرا لكبر حجم الجنين ووجود بعض التشوهات، إلا أن الطبيب العربي حاول إقناع المريضة بإجراء الولادة الطبيعية الأمر الذي أدى إلى نزع رأس الطفلة عن جسدها.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير عام الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله علي الطائفي، أن اللجنة العاجلة المناط بها التحقيق في قضية الطبيب أنهت وبشكل كامل ملف التحقيقات معه وعدد من المسؤولين في مستشفى النساء والولادة والأطفال في المدينة المنورة، مؤكدا «تمت إحالة ملف القضية إلى اللجنة الطبية الشرعية لاتخاذ القرار، كما تمت مخاطبة المستشفى بشكل عاجل لإيقاف الطبيب عن العمل المباشر مع التوليد إلى حين صدور القرار الشرعي».

إمارة مكة تهدد جهات حكومية أهملت ملاحظات ديوان المراقبة... بـ الملاحقة القانونية

المصدر: جريدة الحياة السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261337>

جدة - منى المنجومي
علمت «الحياة» أن إمارة منطقة مكة المكرمة كشفت أخيراً لجهات حكومية نيتها دعم تطبيق مبدأ «الملاحقة القانونية» لبعض الجهات المتأخرة في الرد على ملاحظات ديوان المراقبة العامة، مهددة في الوقت ذاته بتكليف الجهة المختصة إخضاع الموظف المسؤول لـ «التحقيق»، واتخاذ اللازم في ضوء ما تقتضيه الأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص، في خطوة ربطتها بالرغبة في الحد من مخالفة صرف المبالغ من دون وجه حق أو استخدام المال العام في غير ما خصص له.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» «إن قرار إمارة منطقة مكة المكرمة يأتي بعد ملاحظة عدم التجاوب مع ما يتضح لديوان المراقبة العامة من ملاحظات، وكذلك التأخر في الإجابة على تلك الملاحظات لمدد طويلة تصل أحياناً إلى أكثر من سنة، وعدم المبادرة في معالجة تلك الملاحظات وفق الأنظمة والتعليمات على رغم المتابعة المستمرة سواء من قبل الديوان أو هيئة الرقابة والتحقيق»، مشيرة إلى أن الإمارة ترى أن هذا التأخر يسهم في فقدان أهمية الملاحظات مع مرور الوقت، وبذلك تتعذر معالجتها لاحقاً، فضلاً عن أنه قد يكلف الخزانة العامة أموالاً طائلة نتيجة عدم تصحيح الأخطاء ومعالجة الملاحظات في حينه أو صرف مبالغ من دون وجه حق أو استخدام المال العام في غير ما خصص له.

وأكدت المصادر أن إمارة منطقة مكة المكرمة نيهت الجهات الحكومية إلى أن الملاحظات المسجلة تعد مخالفة صريحة للمادة ١١ من نظام ديوان المراقبة العامة التي تقضي بأنه على الجهات المشمولة برقابة الديوان الرد على ملاحظاته خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إبلاغه، مشددة على قرار الأمر السامي القاضي بمتابعة تنفيذ ملاحظات ديوان المراقبة العامة أولاً بأول، ومحاسبة المتسبب في عدم الأخذ بها والالتزام بالرد عليها، وإيضاح الإجراءات التي اتخذت لتحصيل المبالغ التي أبدى الديوان ملاحظاته بشأنها وذلك خلال شهر من تاريخ إبلاغ الجهة بذلك.

وبينت المصادر أن تحرك إمارة مكة يأتي انطلاقاً من دور لجنة مكافحة الفساد الإداري في المنطقة في دعم الإمكانات والجهود المبذولة من قبل الجهات المعلوماتية والضبطية والرقابية والأمنية لأداء دورها بفعالية في مكافحة الفساد الإداري، خصوصاً دورها في متابعة المشاريع الحكومية من جهة جودة التنفيذ ومدى مطابقتها للشروط والمواصفات ومدد التنفيذ، مشددة على أن الإمارة اعتبرت أي تأخر في الرد بمثابة إهمال تنطبق عليه الجزاءات المنصوص عليها في نظام تأديب الموظفين.

وقال أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور عمر الخولي لـ «الحياة» إن عدم تجاوب الموظف يعد مخالفة إدارية تحاسب عليها الجهة الحكومية التي يعمل فيها، موضحاً أن الإجراءات الإدارية المتبعة بالنسبة للموظف تتضمن إحالته للتحقيق كتابياً كخطوة أولى، ومن ثم تتم معاقبته بإحدى العقوبات التأديبية التي نص عليها النظام. وحدد الخولي العقوبات الخمس التأديبية في النظام بالإنذار، واللوم، والحسم من الراتب، والحرمان من العلاوة الدورية، والفصل. وقال: «بحسب النظام فإنه يجب تطبيق عقوبة واحدة من تلك العقوبات على الموظف في حال إدانته، إذ لا يجوز بحسب نظام الخدمة المدنية إيقاع عقوبتين على الموظف في المخالفة الواحدة.»

تضمنت السماح للموظفين الحكوميين بالعودة بعد سنة من انتهاء فترة العقوبة تعديلات ل مجلس الخدمة ترفع سن التوظيف إلى ١٨ وتعطي الجهات الحكومية صلاحية الإعلان عن وظائفها

المصدر: جريدة الرياض السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٠
<http://www.alriyadh.com/2011/04/30/article628259.html>

الرياض عبدالسلام البلوي:
لم يبق فقط إلا رأي جهات تشريعية لإقرار تعديلات في نظام الخدمة المدنية أجراها مجلس الخدمة الذي يملك الصلاحية لذلك .
"الرياض" التي حصلت على التقرير الخاص بهذه الشأن تستعرض تسع مواد شملتها التعديلات، إضافة إلى مادتين جديدتين ستضم للنظام القائم، وجاء التعديل الأول على ثلاث فقرات من المادة الرابعة، أبرزها رفع سن الدخول إلى الوظيفة إلى سن ١٨ عاماً بدلاً من سبعة عشر كشرط للتعيين .
خفض المدة التي يجب أن ينتظرها الموظف المحكوم بالسجن إلى سنة واحدة
سرف نصف صافي الراتب الأساس للموظف المكفوف اليد ومن في حكمه.. ومنع استعادة المصروف لمن عوقب بالفصل خفض المدة التي يجب أن ينتظرها الموظف المحكوم بالسجن إلى سنة واحدة
وجاء التعديل السابق حسبما برر المجلس ليتوافق مع ارتفاع مستوى التعليم وقلة الفرص الوظيفية، إضافة إلى أن معظم الدول العربية تعمل بذلك .
وخفض المجلس المدة التي يجب أن ينتظرها الموظف المحكوم بالسجن ليسمح له بالعودة لوظيفته، إلى سنة واحدة فقط بدلاً من ثلاث، حيث أصبح النص المقترح " غير محكوم عليه بحد شرعي أو بعقوبة السجن لمدة تزيد على سنة، أو بالإدانة والعقوبة في جرائم الرشوة، التزوير، الاختلاس، التهريب، أو الترويج أو المتاجرة بالمخدرات أو المسكرات، حتى يمضي على انتهاء فترة العقوبة أو الإعفاء منها سنة على الأقل ."
ولم يكن النص السابق شاملاً ومفسراً لبعض الجرائم فقد نص فقط على ألا يكون المتقدم للوظائف " غير محكوم عليه بحكم شرعي أو بالسجن في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى يمضي على انتهاء تنفيذ الحد أو السجن ثلاث سنوات على الأقل ."
واقترح المجلس تعديل الفقرة السابقة بهدف معالجة الإشكالات التي تواجه الجهات المعنية عند تنفيذها، إضافة إلى أن تحديد فترة الحظر على المحكوم عليه بالسجن لتكون من تاريخ خروجه منه وليس من برنامج التنفيذ .
كما تم تعديل تاريخ بداية حضر تعيين المفضول لأسباب تأديبية ليكون من تاريخ الفصل الفعلي وليس من تاريخ قراره لأنه قد يتأخر صدور قراره أو لأن الفصل قد يتردد إلى تاريخ سابق إذا كان المفضول مكفوف اليد، وقد خفضت مدة العودة إلى العمل إلى سنة بدلاً من ثلاث سنوات المعمول بها حالياً .

ومن المواد التي أجرى مجلس الخدمة عليها بعض التعديلات، المادة السادسة حيث اقترح أن يكون هناك استثناء عند القيام بنقل من يشغل المرتبة الرابعة عشرة فما فوق داخل الجهة، بحيث يصبح ذلك بقرار من الوزير المختص بدلاً من قرار مجلس الوزراء، إلا أنه اشترط موافقة رئيس مجلس الوزراء .

وفي تعديل على المادة السابعة سيتاح للجهات الإدارية في الجهات المختلفة الإعلان مباشرة عن وظائفها بعد اتفاق وزير الخدمة مع الوزير المختص وفق المقاييس والإجراءات التي تحددها وزارة الخدمة المدنية .

وأضيف أيضاً للمادة السابعة ما ينص على حق " المدنية" والجهة الإدارية في الإعلان عن ما يعادل وظائف المرتبة العاشرة فما دون في سلال ورواتب الخدمة المدنية .

وفيما يتعلق بحكم المادة الرابعة عشرة التي تمنع الموظف من الجمع بين وظيفتين وممارسة مهنة أخرى إلا الترخيص لمن تقضي المصلحة العامة بالترخيص لهم لحاجة البلاد إلى مهنهم ، فقد حذفت العبارة " ويكون منح هذا الترخيص من قبل الوزير المختص وتحدد اللائحة شروط هذا الترخيص " واستبدلت بعبارة نصت على " وذلك وفق لائحة يصدرها مجلس الخدمة المدنية " .

وأجرى مجلس الخدمة المدنية تعديلات على الفصل الثالث الخاص بالرواتب والعلاوات ، حيث أضاف شرطاً بشأن الموظف المرقى يشدد على ألا تقل الزيادة التي يحصل عليها في راتبه عن مقدار العالوة المحددة للمرتبة التي كان مثبته عليها قبل الترقية على المرتبة الأعلى .

مجلس الخدمة أجرى تعديلاً أيضاً على المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة المدنية القائم والخاصة بإعادة الموظف الذي ترك الخدمة إلى وظيفة في المرتبة نفسها، وأضيف لحكمها الجديد "إذا أعيد الموظف إلى وظيفة ذات مرتبة أعلى أو أدنى فيمنح راتب أول درجة يتجاوز راتبها الدرجة التي كان يشغلها في السلم المطبق عليه، فإذا كان راتبه يزيد على راتب آخر درجة في مرتبة الوظيفة فيمنح هذه الدرجة " .

وطالت التعديلات ما يخص الموظف المكفوف اليد ليصبح نص المادة التاسعة عشرة " يصرف للموظف المكفوف اليد ومن في حكمه أو الموقوف احتياطياً نصف صافي راتبه الأساسي، فإذا برئ أو عوقب بغير الفصل فيصرف له النصف الباقي من راتبه الأساسي، أما إذا عوقب بالفصل فلا يستعاد ما صرف له " .

وكان الحكم السابق لهذه المادة صرف نصف صافي راتب المكفوف اليد وأيضاً النص على عدم إعادة ما صرف له ما لم تقرر الجهة التي أصدرت قرار العقوبة غير ذلك .

كما أضاف المجلس للمادة السابقة فقرة جديدة بصرف بموجبها للموظف الموقوف في حقوق خاصة نصف صافي راتبه الأساسي لمدة لا تزيد على سنتين، فإذا عاد لمباشرة عمله قبل انتهاء هذه المدة فيصرف له النصف الباقي من راتبه الأساسي، أما إذا استمر إيقافه فيطوى قيده ولا يصرف له النصف الباقي من راتبه .

وأجازت التعديلات للجهة الإدارية أن تستعير للعمل لديها ، أحد موظفي الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة أو الخاصة أو احد موظفي الحكومات أو الهيئات أو المنظمات الدولية، على أن تحدد اللائحة قواعد الإعارة والاستعارة .

واستبدل مجلس الخدمة في تعديله على المادة السادسة والثلاثين ، إعداد تقارير دورية عن كل موظف، إلى إعداد تقويم وظيفي عنه وفق لائحة يصدرها رئيس المجلس، كما أضيف تعديل يتيح الإيفاد الداخلي للموظف عند الحاجة .

أما المادتان الجديدتان التي اقترح المجلس إضافة لنظام الخدمة المدنية فنصت الأولى على " تصنف وظائف البنود وتحديد متطلبات شغلها بقرار من مجلس الخدمة المدنية " .

فيما نصت المادة الثانية على تسري أحكام هذا النظام على جميع الموظفين المدنيين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الميزانية العامة للدولة، ويستثنى من تطبيق أحكامه موظفو الجهات الذين تسري في شأنهم أنظمة ولوائح خاصة في حدود ما تنص عليه تلك الأنظمة واللوائح

الشورى يناقش قواعد إنشاء مراكز للخدمات ومحطات الوقود على الطرق

المصدر: جريدة الحياة السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261365>

الرياض - «الحياة»

يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل مشاريع اتفاقات ومذكرات تفاهم بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، وتقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للموانئ ووزارة العمل. وفي جلسة المجلس العادية التي تعقد غداً (الأحد) يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه ملاحظات الأعضاء وأرائهم حول ما تضمنه تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٣٠-١٤٣١ هـ الذي نوقش في جلسة سابقة، ومن ثم يصوت على توصيات اللجنة. ويناقش المجلس خلال الجلسة مشروع قواعد إنشاء مراكز الخدمات ومحطات الوقود على الطرق وإدارتها في ضوء تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، كما يناقش مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة السعودية ونظيرتها في كندا، بعد الاستماع إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بهذا الشأن. ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة مشروع اتفاق بين المملكة وبنغلاديش لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل. وفي جلسة بعد غد (الاثنين) يناقش المجلس مشروع اتفاق عام للتعاون بين المملكة والنيجر في ضوء تقرير لجنة الشؤون الخارجية، وكذلك، يناقش تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مقترح تعديل المادة الثانية من نظام المؤسسات الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٠ وتاريخ ٣-١٤٢٣ هـ المعاد إلى مجلس الشورى لدراسته عملاً بالمادة الـ ١٧ من نظام المجلس. ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٠-١٤٣١ هـ، ومشروع اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية.

شرطة منطقة مكة تنفذ برنامجا تأهليا لتنفيذ الأحكام الحقوقية

المصدر: جريدة المدينة السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣٠ أبريل ٢٠١١ م العدد ١٧٥٣٧

<http://www.al-madina.com/node/301314>

سعيد العدوانى - جدة

نفذت شرطة منطقة مكة المكرمة برنامج تأهيل العاملين على تنفيذ الأحكام الحقوقية لعدد من العاملين في شعب واقسام شرط المحافظات والمراكز وذلك لمدة اسبوع بمقر صالة التدريب بشرطة منطقة مكة المكرمة وأوضح اللواء جزاء بن غازي العمري مدير شرطة منطقة مكة المكرمة ان البرنامج تم تنفيذه وفقا لتوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل امير منطقة مكة المكرمة والفريق سعيد بن عبدالله القحطاني مدير الأمن العام لرفع مستوى الأداء وتوحيد اجراءات التنفيذ للأحكام الحقوقية. وأشار العمري ايضا ان المتدربين تلقوا من خلال هذا البرنامج معلومات عن ماهية الحق وأنواعه والدعاوى والأحكام القضائية وأنواعها وسندات التنفيذ مع إيضاح وسائل التنفيذ للأحكام القضائية والأحكام المشمولة بالنفذ المعجل، وأشكاليات التنفيذ والحالات التي يتم فيها إيقاف تنفيذ الأحكام وفقا لنظام المرافعات ولوائح التنفيذ. وذلك ليكون العاملون على دراية ومعرفة عند ممارستهم لتنفيذ الأحكام. تم تسليم المشاركين شهادات حضور لهذا البرنامج من قبل سعادة العميد الدكتور ابراهيم بن مبارك المطرفي مساعد مدير شرطة منطقة مكة المكرمة للتخطيط والتطوير للمتقنين بالبرنامج

الرياض تفتح ملف الخدمة المدنية.. النظام يحتاج الى إعادة نظر

الوظيفة خلف أسوار الواسطة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628619.html>

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم
تشهد المملكة قفزات تنموية واقتصادية واجتماعية على جميع المستويات، ويمثل الموظف عاملاً رئيسياً في حراكها، فالمؤسسات الحكومية مهما تقدمت من منتجات ما هي في الأصل - إلا مجموعة من الموظفين والهيكل التنظيمية والإدارية، تحكم منظومة من الأسس والقوانين، ومما لا شك فيه أن أي اهتزاز لقاعدة الموظفين قد يمثل اختلالاً كبيراً يعيق من نجاح الرؤى الكبرى والخطط الإستراتيجية، فإلى أي مدى تنهياً لموظفي الدولة التابعين لأنظمة الخدمة المدنية بيئة وظيفية تحفزهم على العطاء والإنتاج والإبداع، بما يتواءم مع القفزات الهائلة والرؤى الكبيرة، لدفع عجلة التنمية، سواء من الناحية التأهيلية أو التدريبية، أو فيما يتعلق بسلم الرواتب أو غيره من أنظمة الخدمة المدنية؟، وكيف لنا أن نخلق بيئات وظيفية ووزارة الخدمة المدنية تتماشى مع المتغيرات العالمية، وكذلك مع ما تشهده المملكة من قفزات في كافة الميادين؟، ثم إلى أي مدى تحرص وزارة الخدمة على متابعة معدلات النمو وغلاء المعيشة وما يتطلبه ذلك من رؤية مستمرة لسلم الوظائف ومدى قابليته للتغيير؟، وكيف تعاملت مع ملف البطالة الذي هو القضية الأولى؟ .
نحتاج إلى مواكبة «التطورات العالمية» ومراعاة ما وصلت إليه المملكة من تقدم في جميع الميادين
"الرياض" تفتح ملف: "الخدمة المدنية" .. خلف أسوار الوظيفة، لتقف على أهم هموم المواطن فيما يتعلق بتعاطي وزارة الخدمة المدنية مع أهم متطلبات المواطن والمتمثلة في الحصول على وظيفة جيدة، ولتقدم وصفاً للمشكلة، إلى جانب البحث عن الخلل ثم أسبابه من خلال طرحها لعدة أسئلة: هل الأنظمة التي تعمل بها وزارة الخدمة المدنية أصبحت قادرة على مواكبة العصر ومتغيرات الأوضاع الوظيفية والإدارية والمناهج الحديثة في العمل والتوظيف؟، وما هو المطلوب من الوزارة في هذا الخصوص؟، وكيف من الممكن تقييم جدوى آلية الإعلان عن الوظائف والترشيح لها والقبول النهائي؟، وهل تلك الآلية هي الأنسب للمتقدم؟، وكيف من الممكن قراءة الواقع الأدائي لوزارة الخدمة المدنية من حيث كونها المرجعية الرسمية للوظائف الحكومية .
د.الحمدي: تعدد الأنظمة أدى إلى فروق كبيرة في المرتبات والمزايا

تحتاج إلى مراجعة

يقول "د.فهد الحمد" -عضو مجلس الشورى-: إن نظام الخدمة المدنية المعمول به حالياً صدر عام ١٣٩٧هـ، ويتكون من أربعين مادة فقط، تناولت الأحكام العامة، تاركة الأحكام والقواعد التفصيلية للوائح التنظيمية التي انبثقت عنه، حيث صدر عن مجلس الخدمة المدنية أكثر من عشرين لائحة، تناولت مختلف شؤون الخدمة المدنية كالعلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات، بالإضافة إلى الإجازات والإعارة والإبتعاث والتدريب وتقييم الأداء، مضيفاً أنه يجري تحديث هذه اللوائح من وقت لآخر، إلا أنه يمكن القول بأن نظام ولوائح الخدمة المدنية تحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر جذرية، لتكون أكثر مواكبة للتغيرات والتطورات التي حدثت، وكذلك الأوضاع الحالية للمملكة في المجالات العلمية والاجتماعية والمالية والاقتصادية والإدارية، مشيراً إلى أن النظام الأساسي للحكم قد صدر عام ١٤١٢هـ، وقضت الفقرة الثانية من الأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ 27/8/1412 هـ الذي صدر النظام بموجبه أن تعدل الأنظمة الأخرى بما يتفق معه، كما صدر نظام

مجلس الشورى في العام نفسه وأصبح للمجلس دوراً أساسياً في سن الأنظمة والتشريعات، مما يستدعي إعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وتحديثه حال صدور الأنظمة الأساسية، وبما يتفق مع مقتضياتها، مؤكداً على أن ذلك لم يتحقق !.

د.الصمعان: «الجدار» اساس التعيين ويكفي «محسوبيات»

فروق كبيرة

وقدم نموذجاً عن واقع بعض الهيئات، والتي يبدو واضحاً أنها قفزت أو هربت من أنظمة وزارة الخدمة المدنية، فكان لها نظامها المرن في ارتفاع الأجور، مؤكداً على أن من المستجدات اللافتة للنظر، هو التوجه في السنوات القليلة الماضية نحو إنشاء العديد من الهيئات العامة المستقلة، التي أعطيت مجالس الإدارة فيها سلطة وضع لوائحها المالية والإدارية وتحديد الرواتب، وكذلك المزايا المالية الأخرى، موضحاً أن في ذلك نوعاً من الالتفاف على الأنظمة المالية والإدارية المعمول بها في الأجهزة الحكومية، ومن ذلك نظام الخدمة المدنية، لافتاً إلى أن ذلك أدى إلى تعدد الأنظمة التي تطبق على موظفي الدولة، فهناك من يطبق نظام الخدمة المدنية ونظام التقاعد المدني، وآخرون يطبق عليهم نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى وجود فروق كبيرة في المرتبات والمزايا المالية للعاملين في نفس التخصص والذين يؤدون ذات العمل، وبما يتعارض مع مقتضيات العدالة ومتطلبات الموضوعية .

د.ابن ساسم: التدريب المنتهي بالتوظيف أفضل الحلول للمستقبل

تغيير جذري

وشدد على أن التغيير المطلوب يحتاج أن يكون جذرياً ومنسجماً مع روح العصر ومتطلباته، بحيث لا يكفي معه التعديلات المقترحة من بعض أعضاء مجلس الشورى، ولا التعديلات على بعض مواد النظام المقترحة من الحكومة والمحاللة إلى مجلس الشورى، والتي تدرسها حالياً لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس، أما عن تقييمه للواقع الإداري والأدائي لوزارة الخدمة المدنية كونها المرجعية الرسمية للوظائف الحكومية المدنية فأشار إلى أنه يتعذر عليه أو على غيره تقييم أداء أي جهة حكومية معينة، أو إصدار أحكام حول مستوى هذا الأداء، خاصة مع غياب المعايير والمؤشرات الموضوعية لقياس الأداء، فتقييم الأداء في نظره- هو عمل مؤسسي متخصص له أساليبه ومقاييسه، مؤكداً على أن ذلك ما نفقده حالياً في المملكة، مبيناً أن ذلك لا يعني جودة أداء الأجهزة الحكومية، ولا عدم وجود قصور في الخدمات التي تقدمها، فالانطباع العام لدى معظم المواطنين هو عدم كفاءة معظم الأجهزة الحكومية فيما تقدمه من خدمات، وتدني مستوى الرضا عنها، الأمر الذي تؤيده التقارير السنوية لكل من هيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة .

الحبيل: وزارة الخدمة فشلت في قضيتي «البطالة» و«غلاء المعيشة»

مدعاة للازدواجية

وأشار إلى أن كثرة الأجهزة الرقابية وتعددتها ليس ضماناً لتحقيق الرقابة المطلوبة بأبعادها المختلفة، إن هذا التعدد قد يكون مدعاة للازدواجية والتعارض في الاختصاصات، مما يسبب قصوراً في الأداء المأمول والمتوقع، مضيفاً: "مع ترحيبنا بصور الأمر الملكي الكريم بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها مطلباً شعبياً وتنظيماً، إلا أن الأمر قد يحتاج إلى إعادة النظر في قطاع الرقابة من جديد من قبل اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، بما يضمن تحقيق الأهداف النوعية المرجوة من وجود هذه الأجهزة"، مقترحاً لتحقيق رقابة فاعلة وفعالة- أن يضم إلى هيئة الرقابة والتحقيق مركز قياس أداء الأجهزة الحكومية، الذي أنشئ في معهد الإدارة العامة بقرار من مجلس الوزراء عام ١٤٢٩ هـ، وأن يعاد النظر في رسالة وأهداف الهيئة وتنظيمها الإداري، بحيث تكون هي الجهاز الحكومي المركزي المسؤول عن الرقابة على الأداء الحكومي وضمان سلامته وجودته، جنباً إلى جنب مع ديوان المراقبة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

أكثر الوزارات حساسية

وقدم الكاتب "مهنا الحبيل" قراءته في تأمل إشكالية العلاقة بين الباحث عن وظيفة وبين وزارة الخدمة المدنية، حيث يرى بأن أكثر وزارات الدولة حساسية وتأثيراً على أوضاع ومشاعر الرأي العام الوطني هي وزارة الخدمة المدنية وذلك لسببين حيويين وخطيرين للغاية، الأول: أنها مركز رصد ومتابعة وإحلال الفرص الوظيفية لمصلحة المواطن، ومتابعة أين جرى النقص في تأخر وظيفته في الإشعار أو الاستحقاق ولماذا تأخرت؟، مع استخدام أدوات المتابعة والمحاسبة لدى الجهات المماثلة في تحقيق الوظيفة بأسرع وقت، والأمر الثاني: أن وزارة الخدمة المدنية معنية بالدرجة الأولى في رفع المقابل المادي للوظيفة، بحيث تكافئ ما على المواطن من نفقات والتزامات من خلال متابعة الوزير وفريقه لمعدلات النمو وغلاء المعيشة، وتبنيه مطلب تحسين الرواتب بما يقابل هذا الغلاء وهذه المعيشة، موضحاً أن الوزارة معنية بملف البطالة في القطاع الحكومي وملف المعيشة والدخل للمواطن بصورة مباشرة، متسائلاً: هل تقوم الوزارة بتلك المهمة؟، من المؤسف أن حصيلة التجربة الماضية تجيب: قطعاً كلا !.

استمرار البطالة

وأشار إلى أن انتكاسة ملف البطالة، واستمرار الفساد الإداري فيه، وضعف المعالجة، ليس مرهوناً بحالة وزارة الخدمة المدنية وتردي أدائها فقط، إنما هي جزء من هذه المسؤولية، وجزء ليس باليسير، لذلك نشير إليه ونحدد تقصيره، وهو قطعاً مرتبط بقيادات الوزارة الكبرى، مؤملاً أن تكون قرارات مكافحة الفساد الأخيرة حافزاً للمعالجة الجذرية لأداء الوزارة، لا أن تعوم القرارات كسابقها، ذاكراً أن هذا التقصير الكارثي في هذا الملف الحيوي، غالباً ما يكون مرتعها بنظم الوزارة وجمودها في التوظيف، أو من خلال عدم تفعيل الإجراءات المستحقة لتحقيق تهيئة الوظيفة الأصلية أو البديل الأفضل، مشيراً إلى أنه إذا لم تعالج هذه القضية المركزية فلن تعالج الأزمة الكارثية للمجتمع الوطني، وخاصة الشباب ومستحيي الوظائف، وبالتالي ستستمر إشكالية تهديد ملف البطالة للحالة الوطنية، كونه يخنق المجتمع المدني وشباب وشابات الوطن .

آمال المواطن

وأوضح أن مفاهيم ورسالة الخدمة المدنية، يجب أن ينطلق من تحقيق وظيفة عادلة مكافئة لأهلية كل الشباب والشابات، بل وموفرة لحقهم المعيشي الضروري، وليس من خلال طرح أي وظيفة في ظروف صعبة وبمستوى مادي مجحف، مبيناً أنه لكي تنهرب الوزارة من مسؤولية التأهيل الوظيفي، يُلقى الشاب أو الشابة إلى مهاو جغرافية بفتات المال، وقد يذهب إليها، أو يذهب ضحية هذه الوظيفة، فتكون الوزارة قد قضت على أمله ثم قضت على حياته، مشيراً إلى أن الصورة النمطية التي تجسدت فيها وزارة الخدمة المدنية كأنها تلك المؤسسة الكسولة المجحفة المتضايقية من استفسارات الشباب وتردداتهم على مبادئها، لأجل تحقيق وظيفة لهم، مؤكداً على أن الأنظمة المحتاج إلى إصدارها قد تكون من اختصاص مجلس الوزراء أو اعتماد وزارة المالية، فمهمة الوزير أن ينتزع هذه الأنظمة وهذه الاعتمادات من الجهات المختصة، لتحقيق آمال المواطن وحقوقه الأولية في العيش بكرامة، وهي من أوائل حقوقه التي يجب أن تلتزم بها الدولة، فما بالك بدولة دخلها النفطي الأكبر عالمياً، ذاكراً أن هذه الرؤية هي الأساس للتصحيح، وإن كان هناك مسارات تعزز من ذلك، من خلال تجديد قدرات الفريق التقني ومهاراته الذي توكل إليه تحديد الوظائف، وعدم التلاعب بها وجعلها لمستحقها الأول .

مواكبة العصر

أما "ديحيي الصمعان" -عضو مجلس الشورى والباحث القانوني بديوان رئاسة مجلس الوزراء- فأشار إلى أن نظام الخدمة المدنية صدر في منتصف التسعينيات الهجرية من القرن الماضي، وبالتالي فإن كثيراً من مواده في حاجة إلى التعديل على نحو يجعلها قادرة على مواكبة ظروف العصر ومتطلباته، إلى جانب المساهمة في تطوير أداء الأجهزة الحكومية وإنتاجية الموظفين، مضيفاً أن نظام ولوائح الخدمة تتحمل جزءاً من مسؤولية السلبات التي يعاني منها القطاع العام، وفي مقدمة هذه السلبات تدني إنتاجية الموظفين والتسبب الوظيفي، وكذلك عدم مرونة الإجراءات الإدارية، مبيناً أن لنظام ولوائح الخدمة المدنية آثار سلبية على وضع الموظفين، ومن ذلك ما يعاني منه كثير منهم من تأخر الترقيات والتجميد الوظيفي لسنوات طويلة، إلى جانب عدم تقديم النظام للحوافز التشجيعية للموظفين والمستخدمين، لافتاً إلى أنه لا يوجد شك في أن لقطاع الخدمة المدنية دور في إنجاح خطط التنمية، نظراً لأن تأثيره يمتد لكافة مرافق الدولة ومجالات الخدمات المختلفة، وبالتالي فإن إصلاح هذا القطاع وتطويره، يجب أن يكون على قائمة اهتمامات صانع القرار، ذاكراً أن إصدار اللوائح وتعديلها يجب أن يتم وفقاً للإجراءات التي يتم بموجبها إصدار وتعديل الأنظمة، بحيث لا يتم إصدارها أو تعديلها إلا بعد دراستها من قبل مجلس الشورى وفقاً لما تقضي به المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى، مؤكداً أن آلية التعيين في الوظائف، تهدف إلى أن يتم التعيين استناداً إلى قواعد موضوعية، تعمل على تحقيق العدالة .

أشد العقوبات

ودعا إلى ضرورة المساواة بين طالبي العمل، والبعد عن المؤثرات والاعتبارات الشخصية، وأن تكون الجدارة أساس التعيين في القطاع الحكومي، من أجل اختيار الأنسب والأجدر لشغل الوظيفة العامة، مشدداً على أهمية أن تتمتع الأجهزة الحكومية باختصاصات تخويلها، وأن تعلن عن الوظائف في المرتبة العاشرة فما دون، وأن تجري هذه الجهات الامتحان لمن يتقدمون لشغل هذه الوظائف وفقاً للضوابط المعتمدة من مجلس الخدمة المدنية، مبيناً أنه يجب أن يتم ذلك وفقاً لإجراءات تضمن اختيار الأنسب والأجدر للوظيفة، لتحقيق مبدأ الجدارة في إشغال الوظائف العامة، وتحقيق المساواة بين المواطنين المتقدمين لهذه الوظائف، بالإضافة إلى عدم تأثير المحسوبيات والاعتبارات الشخصية على ذلك، مطالباً بأن يتم إيقاع أشد العقوبات على من يعمل على إساءة استخدام سلطاته وممارسة تأثيره على التعيين في الوظائف، على اعتبار أن ذلك يشكل شكلاً من أشكال الفساد الذي يجب التصدي له .

تدريب منتهي بالتوظيف

وتحدثت "د. ابتسام خالد سلامة" -أستاذة مساعد إدارة وتخطيط تربوي- عن علو سقف شروط الوظائف المطروحة ومدى مناسبتها مع إمكانية المتقدمين، قائلة: إن بدء التعيين للخريج يبدأ من وزارة الخدمة المدنية، ومن هنا نجد الخريج أمام مجموعة من اللوائح والتعليمات والأنظمة التي تمثل أمامه العقبة الكبرى للتعين بوظيفة رسمية بالدولة، فلا بد أن تتطابق متطلبات الوظيفة مع الخريج الذي يرغب التعيين، وإلا فلا يمكن التعيين، مبينة أن عدم تجديد الأنظمة واللوائح المعمول بها بوزارة الخدمة المدنية يضعها داخل "مأزق مغلق" ليس له حد، مطالبة بتغييرها كي تتواءم مع التقدم العلمي والتطورات الحديثة، حيث نجد أن وزارة الخدمة المدنية تضع شروطاً محددة، بل وتضع الموظف المعين تحت التجربة لمدة سنة كاملة، متسائلة: أليس الأجدر الأخذ بمتطلبات عامة مثل الشهادة العلمية والخبرة والسن؟، ويكون التعيين هو بداية تدريب الموظف على ممارسة العمل، ويكون تحت التجربة لمدة ثلاثة أشهر، إذا أثبت كفاءته تم تثبته رسمياً، وهذا يتطلب الأخذ بمبدأ التدريب المنتهي بالتوظيف الرسمي للموظف .

تحقيق الجدارة
وأكدت على أن الأخذ بهذا الأسلوب سيؤدي إلى تحقيق الجدارة في التعيين على الوظيفة الرسمية، وتطبيق منهجية التدريب التحويلي في سد احتياجات القطاعات الحكومية من الموظفين الفعليين، حيث سيمارس الموظف الوظيفة التي تتواءم مع مؤهله العلمي وقدراته وميوله، وكذلك توفير لخزينة الدولة ما كان سوف يستقطع لمسمى الوظيفة المعين عليها الموظف لمدة سنة مالية، حيث يمكن تحويل جزء منه في إعادة تدريب الموظف المعين تحت التجربة لمدة ثلاثة أشهر، وبعد تثبته يبدأ منحه مميزات الوظيفة الرسمية، أيضاً تحقيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فكم من تم تعيينهم يمارسون مهام وظيفية لا تتوافق مع مؤهلاتهم العلمية ولا مع خبرتهم الوظيفية، إلى جانب تحقيق مبدأ ثقافة وأخلاقيات العمل لدى الموظف المتدرب، وعدم الاتكال أن وظيفة الدولة هي سرير الراحة المطلوب البحث عنها والأمان الوظيفي الذي يرتبط بها .

يذكر أنه تم الاتصال بالأستاذ «عبد العزيز الخنين» -المتحدث الرسمي بوزارة الخدمة المدنية- لأكثر من مرة على هاتفه الجوال، ولعدة أيام متواصلة لعرض التساؤلات عليه، وتم إرسال رسالة نصية له تطلب منه الاجابة ، إلا أنه مع كل تلك الجهود ww لم يتجاوب.



مكافحة التسول تناقش قضايا تسول السعوديين القادرين على

العمل

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١

<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628571.html>

جدة - علي الفارسي

ناقش لقاء مديري مكاتب مكافحة التسول ومكاتب المتابعة الاجتماعية ورعاية شؤون الخادمات عدد من القضايا وركزت على أهمية إجراء البحوث الاجتماعية الميدانية للمتسولين وآلية التعامل مع المتسولين السعوديين القادرين على العمل والذي تكرر تسولهم أكثر من مرة. جاء ذلك خلال اللقاء الذي افتتحه وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للرعاية الاجتماعية إبراهيم بن عبدالله المجلي، في مقر الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة واستمر لمدة يومين بحضور مديري مكاتب التسول ومكاتب المتابعة وشؤون الخادمات في فروع الوزارة في المناطق ومدير عام الرعاية والتوجيه بوزارة الشؤون الاجتماعية فهد القرناس، حيث تم استعراض توصيات الاجتماع السابق والمنعقد في مدينة الرياض ومناقشة موضوع مساهمة الوزارة في الحد من ظاهرة التسول مع إبراز الصعوبات التي تواجه مكاتب التسول والمتابعة ميدانياً، وفي اليوم الثاني من اللقاء تم مناقشة موضوع تكسد العملات المنزليات في مكاتب المتابعة ومكاتب

التسول، واستعراض تجارب بعض المكاتب من حيث أفضل الطرق لإنهاء وضع العمالة المنزلية وعدم مكوثها في المكتب عدة أيام، وتم مناقشة وضع آليات مناسبة لإيقاف الحاسب الآلي لصاحب العمل والمنع من الاستقدام.



العمل تحمل الصحة مسؤولية فصل ١٦٣ سعودياً... وتبرئ شركة

المصدر: جريدة الحياة - الإصدار ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261695>

جدة - أحمد العمري

حسمت وزارة العمل أخيراً الجدل حول فصل ١٦٣ موظفاً سعودياً من مستشفى الملك عبدالعزيز ومركز الأورام في جدة بعقود النظافة والصيانة، وحملت مسؤولية تبعات فصلهم وزارة الصحة مبرئة في حكمها الشركة المتعاقدة مع المستشفى من تحمل تبعات ما جرى.

وشدد الحكم الصادر من الهيئة الابتدائية بمكتب العمل في محافظة جدة على أن مقومات عقد العمل هو رابط تبعية بين العامل وصاحب العمل وفق ما أكدته نظام العمل في مواضع عدة، مبيناً أن هذه التبعية هي أساس التمييز بين عقد العمل والعقود الأخرى التي قد تختلط بها.

وأشارت الهيئة الابتدائية إلى أن تبعية المدعين في القضية (الموظفين) في عملية تعيينهم وفصلهم ترجع إلى وزارة الصحة ممثلة في المديرية العامة للشؤون الصحية في المحافظة الساحلية.

وأفادت الهيئة أن بحثها المختص بنظر القضية المعروضة أمامها «ولاني» يعد من المسائل الجوهرية التي ينبغي التيقن منها قبل الفصل في موضوعها، مشددة على أن طلبات المدعين في الدعوى لا ينبغي أن تتم في مواجهة الشركة المشغلة لعقود الصيانة والنظافة بمستشفى الملك عبدالعزيز في جدة كونها لا تملك استمراريتهم في وظائفهم، وأن ذلك منوط بوزارة الصحة، كما أن إيضاح الأسباب النظامية التي أدت إلى فصلهم من العمل من دون أي مخالفة أو تقصير منوط أيضاً بوزارة الصحة.

وأكدت وزارة العمل أن نظيرتها «الصحة» اعترفت بذلك في خطاباتها التي اطلعت عليها الهيئة العمالية، ورمت بالكرة في ملعب وزارة الصحة من حيث إيجاد الحل المناسب الذي يضمن إعادة المفصولين للعمل وصرف رواتبهم من دون تأخير أو نقص، واتخاذ الإجراءات النظامية التي تضمن تسوية وضعهم الوظيفي والتعيين على برنامج التشغيل الذاتي. في حين دافعت وزارة العمل عن الشركة المشغلة (المدعى عليها) بأنها أنهت وفقاً لأحكام المادة ٧٥ خدمات المدعين بطريقة نظامية، مذكراً بأنه سبق إخطار الشركة المتقدمين بالشكوى من الموظفين خلال المدة النظامية بموجب خطابات وجهتها لكل موظف، إضافة إلى تصفية حقوقهم العمالية وفقاً لنظام العمل وصرفها لهم، كما حصلت على مخالفات وإقرارات بالتسليم تفيد بذلك مرفقة بملف القضية.

وأعلنت الهيئة العمالية التابعة لوزارة العمل أنه تبين لها أيضاً أن قرار إنهاء العقود جاء لسبب مشروع وهو حذف وزارة الصحة الوظائف التي يشغلها المدعون من عقد المدعى عليها، مما يستوجب القضاء برد دعوى المدعين.

من جهته، أكد مصدر لـ «الحياة» أنه تم بناء على ارتفاع المناقشات في وزارة الصحة حذف بند الوظائف الإدارية في العقد المجدد للوظائف التي كان يشغلها عدد ١٦٣ موظفاً سعودياً، وأن الحذف تم بواسطة وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور الحواس، مشيراً إلى أنه تم تمديد عقود المفصولين لمدة ستة أشهر كفترة مؤقتة على أن يتم إيجاد حل نهائي لعلاج وضع وظائفهم، وتمت تعبئة قوائم الأسماء والوظائف والرفع بها لمديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة قبل انتهاء المهلة لضمهم إلى برنامج التشغيل الذاتي، إلا أنهم تفاجأوا بعد انتهاء مدة التمديد بتسريحهم بل وتصل وزارة الصحة منهم، بزعم أنهم موظفو قطاع خاص ولا يتبعون لإدارة المستشفى.

المتعافي والمهرب في حكم المريض ... حتى صدور تقرير الطب الشرعي

المصدر: جريدة الحياة الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261621>

الدمام - رحمة ذياب
بحث المشاركون في ملتقى الطب الشرعي النفسي الأول، في الدمام أمس، كيفية تأثير ارتفاع نسبة الإدمان في المجتمع، على حدوث الجريمة. في الوقت الذي توصل العديد من المشاركين من الجهات القضائية والنفسية العلاجية إلى أهمية معاملة المتعافي من الإدمان ومهرب المخدرات على أنه «مريض»، ويعامل معاملة المريض لحين الحكم عليه، ويكون الحكم بحسب تقرير الطب الشرعي، بحسب رئيس قسم علاج الإدمان في مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، الدكتور عبد السلام الشمراني.

وخلال الملتقى الذي عقد في مجمع الأمل للصحة النفسية، بحضور عدد من رؤساء ومديري قطاعات عدة ومؤسسات في الحكومة، منها الهيئات القضائية، ومكافحة المخدرات، والهيئة الطبية الشرعية، وهيئة الرقابة والتحقيق والادعاء العام وإدارة السجون في المنطقة الشرقية، نفى مدير مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام الدكتور محمد الزهراني أن يكون هناك تأخير في عملية الكشف على مدعي المرض النفسي، إذ يتم الكشف عن أي عملية تحايل خلال ٢٤ ساعة، بوضعه تحت الملاحظة، مشيراً إلى أن المدعي لا يمكنه أن يمثل طوال الوقت، ويسهل كشفه لأن العملية سهلة، وليست كما يتصور الكثيرون، بينما المريض الذي لديه اضطراب نفسي فيخضع للمراقبة اللصيقة أو من خلال كاميرات معينة فيظهر ذلك جلياً على حالته. مبيناً وجود نقص في الأطباء النفسيين الشرعيين على مستوى الشرقية، وأن هناك حاجة في مستشفيات الأمل لمبادرة بعض الأطباء لدراسة هذا التخصص الدقيق في الخارج، على الرغم من أن المملكة عموماً ليست بحاجة لعدد كبير من هذا التخصص. وأشار إلى أن مرتكبي الجرائم يقعون تحت ظروف خارجة عن الإرادة، مؤكداً أن «الإستراتيجية الشاملة والمتكاملة، قامت على أسس ثلاثة لمحاربة المخدرات، وهي: الوقاية، والعلاج، والمكافحة، واعتبار المتعاطي مريضاً وليس مجرمًا، وعلاجه بمستشفيات الأمل، لا سيما أن الدولة شجعت المتعاطين على عدم إقامة الدعوة الجزائية على من يتقدم للعلاج من تلقاء نفسه.»

من جانبه، أكد مدير الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية الدكتور طارق السالم أن الهدف من إقامة الملتقى العلمي الأول للطب النفسي الشرعي، هو وضع إستراتيجية مدروسة تمكن من الوصول لإيجاد آلية تعاون مشترك بين الأجهزة الأمنية والقضائية والعلاجية حول قضايا مختلفة، ومنهم المرضى النفسيون الذين يخرجون بأمراض نفسية قد تصعب حياتهم وبخاصة إذا كان المريض يعيش تحت ظروف صعبة.

وتمتد ورش العمل على مدى يومين، بحضور مختصين من الجهات الحكومية المعنية في قضايا المرض النفسي والمتعاطين، واعتبر الملتقى هو الأول من نوعه على مستوى المملكة، والذي التقى فيه عدد من المسؤولين للإدارات الحكومية ذات العلاقة، سعياً إلى إيجاد آلية تعاون مشترك بين الأجهزة العلاجية والأمنية للنظر في أوضاع مرتكبي القضايا الجنائية الناجمة عن التعاطي أو الأمراض النفسية، بهدف رسم خريطة طريق تخدم الفئة المصابة بهذه الأمراض. ويتخلل اليوم (الأحد) العديد من ورش العمل إضافة إلى عقد قران ابنة مدمن بحضور العديد من الأهل والأقارب، وبحضور شيخ داخل مجمع الأمل، وخلال ورش العمل

موظف ساهر طعن في التقرير الطبي الصادر إحالة قضية عضو الهيئة وموظف ساهر للادعاء

المصدر: جريدة عكاظ الإحداد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110501/Con20110501416243.htm>

أيمن الصيدلاني - المدينة المنورة
شرعت دائرة الاعتداء على النفس في هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة أمس الأول، في التحقيق مع عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموظف يعمل في الشركة المشغلة لنظام ساهر المروري وشقيقه بعد اشتباك بالأيدي نشب على طريق الجامعات.
وأوضح لـ «عكاظ» موظف نظام ساهر الذي تشابك مع رجل الهيئة بسام الحربي أنه طعن في التقرير الطبي الصادر بحق رجل الهيئة بحجة أن التقرير صدر من مستشفى الأنصار الواقع شمال شرقي المدينة بينما الحادثة وقعت على طريق الجامعات غرب المدينة بالقرب من مستشفى أحد ومستشفى الميقات، وقال «إن رجل الهيئة بعد الحادثة كشف لدى طبيب أنف وأذن وحنجرة في مستشفى أحد وصدر له تقرير طبي لم يحدد فيه مدة الشفاء».
وأضاف الحربي «خرج رجل الهيئة من مستشفى أحد وذهب إلى مستشفى الأنصار وأحضر تقريراً طبياً آخر حدد فيه مدة الشفاء يومين فيما لو لم تحدث مضاعفات».
وأبان الحربي أن شقيقه صدر بحقه تقرير طبي أكد تعرضه إلى خلع في اليد اليسرى وخدوش في اليد اليمنى وحدد مدة الشفاء ثلاثة أيام.
وأشار موظف ساهر إلى أن المحققين في هيئة التحقيق والادعاء العام استدعوا الضابط مباشر الحادثة ورجل الأمن المرافق في سيارة الهيئة للإدلاء بشهادتهما.
وكانت الدوريات الأمنية في المدينة المنورة فضت الخميس الماضي، اشتباكاً بالأيدي نشب بين عضو من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموظف يعمل في الشركة المشغلة لنظام ساهر المروري وشقيقه في طريق الجامعات، بعد أن التقت كاميرا نظام ساهر عضو الهيئة عندما كان يقود سيارة رسمية تابعة للهيئة بعد أن تجاوز السرعة المحددة، وعاد عضو الهيئة لسيارة نظام ساهر واشتعل فتيل الخلاف وحصل اشتباك بالأيدي، فصفع عضو الهيئة موظف ساهر على وجهه فكانت ردت فعل الموظف برد الصفعة بالمثل، وكان وقتها متواجداً في الموقع شقيق موظف ساهر الذي تعرض أيضاً للاعتداء من عضو الهيئة الذي مزق ملابسه عندما تدخل لفض الاشتباك بينهما لتدخل الدوريات الأمنية وتحتوي الحادثة.

خلال تدشينه البوابة الإلكترونية لديوان المظالم الحقيل ل الرياض: عدالتنا ثابتة بالشرعية والتطوير فقط في المشروعات الإجرائية

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628548.html>

الرياض - اسامة الجمعان
قال رئيس ديوان المظالم الشيخ ابراهيم الحقيل ل"الرياض" إننا لا نريد أن نطور عدالتنا فعدالتنا شرعية ثابتة في ثبوت مصدرها الكتاب والسنة ولكن لأن العدالة أصبحت تقدم في مشروعات إجرائية متطورة، والهدف أن نختصر هذه الإجراءات .
جاء ذلك خلال تدشين رئيس ديوان المظالم صباح امس بمركز الملك فهد الثقافي المرحلة الثانية لبوابة الديوان الإلكترونية كما رعى الورشة الكبرى للخطة الإستراتيجية بحضور نائب رئيس الديوان الشيخ علي الحماذ وعدد من أصحاب الفضيلة رؤساء الدوائر وقضاة الديوان ومديري الإدارات .
وأكد رئيس ديوان المظالم أن البوابة تتضمن حزمة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على كافة المتقاضين والمستفيدين من الاستفادة من خدمات الديوان، ومنها تمكين المدعي من تقديم طلب قيد الدعوى إلكترونياً عبر موقع الديوان، وعند إتمام تعبئة الطلب يتم تزويد العميل برقم للطلب ويقوم بإرفاقه بالمستندات الخاصة بالقضية خلال عشرة أيام لتقيد الدعوى ولتتم مطابقة الوثائق ومن ثم يستكمل إجراءات القضية عن طريق نظام المحكمة الإلكترونية، كما سيتمكن من الإطلاع على ملف القضية إلكترونياً بالإضافة إلى توزيع القضايا على القضاة إلكترونياً وكذا إدارة جلسات الدوائر إلكترونياً وتقديم الطلبات المتعلقة بالقضية إلكترونياً بالإضافة إلى عدد من الخدمات الأخرى .
وأشار رئيس ديوان المظالم إلى مشروع التسجيل المرئي للجلسات والذي سيتم العمل به بالمحكمة الإدارية بالرياض خلال شهرين من الآن، وذلك تأكيداً لمبدأ الشفافية حيث سيتم تسجيل جميع مجريات الجلسات وحفظها لدى الديوان والرجوع إليها في وقت الحاجة . كما يعتبر هذا المشروع لبنة أساسية للترافع عن بعد والذي سيتم التهيئة لتطبيقه بعد تجهيز المحاكم الإدارية الموزعة على مناطق المملكة بقاعة مجهزة بتقنيات التواصل المرئي .
وبين رئيس ديوان المظالم خلال تدشينه لموقع البوابة الإلكترونية لديوان المظالم وافتتاح الورشة الكبرى للتخطيط الاستراتيجية أن عدد المشاركين في الملتقى أكثر من مائة وثمانين من رؤساء الدوائر سواء الابتدائية أو الاستئناف والقضاة ومديري الإدارات وهذا اللقاء يأتي للاطلاع على نتائج الخطه الإستراتيجية لديوان المظالم واشراك الجميع في هذه الاستراتيجية وهذا سينعكس في الخطه التي يهدف لها الديوان من سرعة الإنجاز وتقديم خدمة راقية.

محاضرات بند الساعات بالجامعات يطالبين المدنية بالتثبيت

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=52109&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل 2011-05-01 2:47 AM

على خطى معلمات محو الأمية والبديلات، سارت محاضرات الجامعات السعودية العاملات على بند الساعات، حيث توجهت ٢٥ منهن أمس إلى وزارة الخدمة المدنية، والتقين بنائب وزير الخدمة المدنية عبدالرحمن عبدالقادر، للمطالبة بتثبيتهن أسوة بباقي البنود. وطمأنهن نائب الوزير مؤكداً لهن أنه سيتم النظر في خطابهن المرفوع لوزير الخدمة المدنية بخصوص التثبيت.

وشاركت في المطالبة محاضرات من جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن وجامعة الملك سعود بالرياض والخرج وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكلية خدمة المجتمع بشقرا وجامعة أم القرى بمكة وجامعة الملك عبدالعزيز وخدمة المجتمع.

وقالت منيرة سعيد، محاضرة بكلية الاقتصاد بجامعة الأميرة نورة منذ ست سنوات، إنهن رفعن عدة خطابات للجامعة لتثبيتهن، لكن كل مرة تحفظ هذه الخطابات ولا يتم اتخاذ أي إجراء بخصوصها، فما كان منهن إلا أن توجهن لوزارة الخدمة المدنية للمطالبة بالتثبيت.

وأضافت زميلتها صالحة باتيس، وهي أيضاً محاضرة من ست سنوات، أنهن يحصلن على راتبهن مع نهاية كل فصل دراسي، أي كل ستة أشهر مرة واحدة، إضافة لعدم وجود أي حقوق أخرى من إجازات وعلاوات وبدلات، وكذلك عدم وجود مكان في الجامعة كعضو هيئة تدريس، رغم أنهن يعملن ست ساعات يومياً كأي محاضرات إلا أنهن لا ينلن من نصاب العمل وهو ثلاث ساعات إلا ساعة ونصف الساعة.

وتضمن خطاب المحاضرات الذي رفع لوزير الخدمة المدنية، وحصلت "الوطن" على نسخة منه، ما يلي :
"إننا مواطنات جامعات بتخصصات مختلفة ونعمل على بند المكافأة بالمحاضرة في كلية الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية التابعة لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن من تاريخ ١ / ١ / ١٤٢٧، واستمررننا على عقود طويلة هذه المدة ومازلنا على رأس العمل. وقد صدرت مكرمات خدام الحرمين الشريفين - حفظه الله - بتثبيت جميع من هم على بنود مختلفة بقطاعات الدولة وكل جهة بادرت بتشكيل لجان لتثبيت موظفيها وقد تقدمنا بخطاب لطلباتنا لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بحكم تبعية كلية الاقتصاد لها بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٤٣٢ إلا أنه لم يبت في وضعنا حتى الآن...! ولما عرف عن مقامكم الكريم من عدالة وصدق العاطفة وعظيم العطاء ومصادقية الحس الإنساني والعدالة بين أبناء الشعب.. فقد أتينا إلى باب معاليكم بطلب إنصافنا وشمولنا بمكرمة خدام الحرمين الشريفين التي عمت أرجاء الوطن حاضرتة وباديته ونحن على يقين بعدالة معاليكم في إعطاء كل ذي حق حقه حسب الأوامر السامية الكريمة."

خلال الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري معلمو ومعلمات المدينة يصوتون لحل مشاكل تكديس الطلاب وارتفاع الأنصبة وضعف الهيبة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628551.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
ترأس مدير التربية والتعليم بالمدينة المنورة الدكتور سعود الزهراني الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري للمعلمين والمعلمات والمتضمن التصويت على جملة من القرارات التربوية والتعليمية الهامة وفي مقدمتها مشاكل تكديس الطلاب في الفصول وضعف هيبة المعلم وارتفاع النصاب وأساليب التحفيز والتشجيع، وإقرار الاستعدادات الخاصة ببرنامج الملتقى القادم .
وأوضح الدكتور الزهراني أن البرنامج يتضمن الاحتفال بمرور (٥٠) عاما على انطلاقة تعليم البنات إضافة إلى تكريم عدد من المتقاعدين والمتقاعدات من منسوبي التربية والتعليم والتميزين والتميزات من المعلمين والمعلمات وتدشين مركز الخدمات التربوية ونادي المعلمين ومتحف التعليم ومركز للبحوث العلمية التربوية كما تتضمن فعاليات الملتقى استضافة عدد من الشخصيات المتميزة، جاء ذلك خلال ترؤسه الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري للمعلمين والمعلمات بحضور جميع الأعضاء .
وأشار الزهراني إلى أهمية تحفيز معلمي ومعلمات المنطقة على المشاركة في جائزة وزارة التربية والتعليم للتميز بعد اختيار المنطقة لتطبيق برنامج مدارس المستقبل كأحد المناطق السبعة ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، لافتا إلى اختيار خمسة عشر مدرسة بالمنطقة لتنفيذ البرنامج، واختيار المنطقة لعقد مقابلات شخصية للمعلمين الفترة القادمة، مشيرا إلى أن المجلس شريك استراتيجي في مشروع الجودة من خلال إطلاق البرنامج .
بعد ذلك استعرض أمين المجلس الاستشاري للمعلمين والمعلمات الأستاذ محمد السناني محاور اجتماع المجلس ومناقشتها بعد أن تم إقرار محضر الاجتماع السابق وقراءة التوصيات المقدمة من المعلمين والمعلمات، وقد ناقش المجلس في جلسته مشكلة كثافة أعداد الطلاب في المدارس وهي إحدى المشكلات والقضايا المتعلقة بالمعلمين والمعلمات وتمت التوصية بالتصويت من جميع أعضاء المجلس معلمين ومعلمات على تأييد خفض عدد الطلاب والطالبات في الفصول بما يتلاءم مع الكثافة والمساحة، كما أوصى المجلس بإعداد خطاب بالتوصيات يناقشه المجلس في اجتماعه القادم والذي حدد عقده في 21/6/1432 هـ على أن يتم تلخيص جميع التوصيات ومناقشتها بواقع ثلاث مداخلات للمعلمات ومثلها للمعلمين بحيث لا تزيد على دقيقتين لكل مداخلة وأقر المجلس كذلك تكليف أمين عام المجلس وعضوين بالتعاون مع مركز البحوث بإرسال المشكلات الأكثر تكراراً لمركز البحوث لدراستها في المدينة والمحافظات التابعة لها كما تم بالتصويت تحديد موضوعات الاجتماع القادم على النحو التالي (انخفاض هيبة المعلم في البيئة المدرسية - إحساس المعلمين بارتفاع النصاب) على أن يتم تقديم الحلول المناسبة لها.

العدل: تصريح مزاوله المرأة مهنة المحاماة لا يزال قيد الدرس

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261732>

الرياض - «الحياة»

شددت وزارة العدل على أنها لم ترخص لأي امرأة لمزاولة مهنة المحاماة لا قديماً ولا حديثاً، ولا تزال تدرس هذا الأمر، مشيرة إلى أن تدخلاً يحصل بين مرافعة المرأة أمام القضاء بوكالة شرعية وهو ما يجري حالياً، ومرافعتها بموجب تصريح مهني وهو ما لم يتم.

وأكد مدير الإعلام والنشر في وزارة العدل إبراهيم الطيار في تعقيب على ما نشرته «الحياة» الخميس الماضي بعنوان: «للمرة الأولى... وزارة العدل تمنح تصاريح «محاماة» (لسعوديات)»، أن وزارة العدل لم ترخص للمرأة بمزاولة المحاماة كمهنة لا قديماً ولا حديثاً.

وأضاف أن المرأة تمارس حقها في الترافع أمام القضاء منذ سنين طويلة، أصالة عن نفسها ووكالة عن غيرها، بموجب وكالات شرعية يعود بعضها لـ ٤٠ عاماً، ولم يتوقف إصدار هذه الوكالات منذ بدأت الوزارة في مباشرة صلاحياتها بإصدار الوكالات الشرعية.

وذكر أن المرأة تحضر إلى أروقة المحاكم مترافعة أمام منصة القضاء وفق هذا الترتيب، تحقيقاً لمتطلبات حقها الشرعي الذي كفلته الشريعة الإسلامية، إذ أنهت شكايتها بنفسها إلى النبي صلى الله عليه وسلم مطالبة بما تراه من حقها في عدد من القضايا.

ولفت إلى أن منح المرأة تصاريح مهنية وفق نظام المحاماة لا يزال قيد الدرس، وثمة مجريات نظامية للموضوع تتطلب معالجة، فضلاً عن دراسة مجريات العمل المهني وترتيباته المطلوبة، وتوفير ضماناته. وتابع الطيار: «كثيراً ما يحصل التدخل بين مرافعة المرأة أمام القضاء بوكالة شرعية وهو ما يحصل حالياً، ومرافعتها بموجب تصريح مهني وهو ما لم يتم، ولا شك أنه إذا كان المؤدى واحداً في نهاية الأمر، فإن المرأة في جميع الأحوال هي أمام القضاء مترافعة، ومن هنا يأتي اللبس، إذ تستمر الوزارة عن طريق كتابات العدل في إصدار وكالاتها عن غيرها بالمرافعة، امتداداً للحال السابقة منذ سنين طويلة.»

وتطرق إلى أنه لا يحق للوزارة مطلقاً أن تحتفظ على إصدار هذه الوكالات بحجة دراسة موضوع الترخيص لها كمحاميه، لأن هذا حقها الشرعي والنظامي، ويمثل كذلك منهج الوزارة منذ تأسست، مضيفاً أن المحكمة هي من يُسند إليها مهمة حصر عدد حالات الترافع في كل قضية، والتحفظ على تجاوز عددها المسموح به من دون رخصة مهنية

فاصل رأس المولودة صاحب سوابق مدير صحة المدينة: ملف الطبيب تحت إجراء جهات رقابية وشرعية

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110501/Con20110501416241.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
كشفت التحقيقات مع الطبيب العربي المتورط بخطأ طبي تمثل في نزع رأس مولودة عن جسدها أثناء عملية الولادة، أنه من أرباب السوابق في حوزة المخدرات، وصدر بحقه حكم شرعي في أواخر العام ١٤٢٨ هـ من المحكمة الجزئية في المدينة المنورة يقضي بسجنه وإبعاده عن البلاد، إثر القبض عليه وبحوزته حبوب مخدرة للاستخدام الشخصي. وكاشفت «عكاظ» مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة الدكتور عبدالله علي الطائفي لمعرفة خلفيات الحكم السابق الصادر بحق الطبيب، الذي علق على القضية قائلاً «هناك جهات رقابية وشرعية تتابع الأمر وهي المسؤولة عن ذلك».

وكانت لجنة عاجلة تابعة لصحة المدينة أنهت تحقيقاتها مع الطبيب والمسؤولين في مستشفى النساء والولادة في المدينة المنورة، ورفعت بنتائج التحقيقات إلى اللجنة الطبية الشرعية لاستصدار القرار الشرعي، في الوقت الذي وجه مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة بإيقاف الطبيب عن عمليات التوليد حتى صدور القرار الشرعي. يذكر أن الطبيب العربي ارتكب قبل نحو أسبوعين خطأ طبياً تمثل في نزع رأس مولودة عن جسدها أثناء عملية ولادة طبيعية، الأمر الذي استدعى حينها تدخل عدد من الاستشاريين في المستشفى لإجراء عملية قيصرية لاستكمال استخراج أجزاء المولودة المتبقية داخل رحم الأم ما نتج عنه نزيف حاد استدعى تحويلها بعد ذلك إلى قسم العناية المركزة في المستشفى.

وكانت مصادر صحية أشارت إلى أن ملف المريضة أكد حاجتها لعملية قيصرية نتيجة كبر حجم الجنين ووجود بعض التشوهات أوضحتها صور الأشعة التلفزيونية، إلا أن الطبيب حاول إقناعها بإمكانية الولادة طبيعياً.

الشلاش : أواصر تسعى إلى زيادة عدد الأعضاء الداعمين للجمعية إلى ١٠٠٠ عضو

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628569.html>

الرياض - الرياض

أقر مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر" خطة لتنمية الموارد المالية، ومضاعفة قدراتها على تقديم المساعدات المالية والعينية لأبناء الأسر السعودية المنقطعة في جميع دول العالم، وذلك من خلال زيادة عدد الأعضاء الداعمين للجمعية إلى ١٠٠٠ عضو خلال الدورة الحالية، ودراسة أفضل السبل لإمكانية استثمار جزء من موارد الجمعية في مشروعات تدر عائداً منتظماً.

وأوضح عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة تنمية الموارد المالية بها خالد بن عبدالله الشلاش أن أواصر نجحت خلال العام الماضي، في زيادة عدد أعضاء الجمعية العمومية بنسبة تزيد عن ٧٠% ليصل إجمالي عدد الأعضاء إلى ١٥٠ عضواً من رجال الأعمال والأكاديميين والمهتمين بالعمل الاجتماعي والخيري، وهو ما يبعث على التفاؤل بمضاعفة هذا العدد من أعضاء الشرف الداعمين والوصول إلى رقم "١٠٠٠" من خلال تكثيف الأنشطة الإعلامية حول رسالة الجمعية وأهدافها والفئات المستفيدة من خدماتها، والخدمات الإنسانية التي تقدمها لمساعدة الأسر السعودية في الخارج، والتي تتنوع بين الإعانات المالية، وإعانات السكن واستخراج الأوراق والمستندات الثبوتية والإعانات الدراسية وتذاكر السفر، بالإضافة إلى المساعدات الخاصة بالأسر العائدة إلى أرض الوطن.

وأضاف الشلاش إلى أن الدعم الذي تحصل عليه "أواصر" من وزارة الشؤون الاجتماعية لا يزال يمثل المورد الرئيسي لتمويل أنشطتها وبرامجها في رعاية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج إلى جانب إسهامات عدد من رجال الأعمال والداعمين واشتراكات العضوية، لافتاً إلى أن الأفكار المطروحة لتنمية الموارد المالية تتضمن إنشاء وقف خاص للجمعية، وتنفيذ بعض المشروعات التي يمكن أن تساهم في توفير فرص عمل لأبناء الأسر العائدة من الخارج، وتوفير مصدر ثابت لتمويل أنشطة الجمعية في ذات الوقت.

وأعرب الشلاش عن أمله في المزيد من تفاعل الشركات والمؤسسات الوطنية مع الرسالة الإنسانية لـ "أواصر" بحسبانها الجمعية الخيرية السعودية الوحيدة التي تعنى برعاية الأسر السعودية التي تعيش في الخارج، معرباً عن ثقته في أبناء المملكة، ومبادراتهم لدعم كل عمل خيري وإنساني، انطلاقاً من تعاليم الإسلام ووعياً بالمسؤولية الاجتماعية تجاه شريحة من أبناء الوطن اضطرتها الظروف للحياة خارج الوطن.

هيئة الغذاء تحمي المستهلكين من منتجات مزيفة ... بـ قوائم إرشادية

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261692>

جدة - منى المنجومي
تدخلت الهيئة العامة للغذاء والدواء أخيراً بشكل جدي لحماية المستهلكين في السعودية من ما وصفته بعمليات تزيف وخداع وتضليل تطاول المنتجات الغذائية، معلنة في الوقت نفسه منح المستثمرين مهلة لمدة ستة أشهر لإنهاء التعاقدات المبرمة بينهم وبين المصدرين بشأن المنتجات التي تحمل بطاقة بياناتها ادعاءات «مرفوضة» فيما عدا أغذية الأطفال المخصصة للفئة العمرية من سنة وما فوق، أو المستحضرات العشبية ومستخلصات الأعشاب والشاي.
ووفقاً لتعميم صادر عن «هيئة الغذاء والدواء» (حصلت «الحياة» على نسخة منه) فإن هذه الخطوة تأتي بعد أن لوحظ أن بعض بطاقات المواد الغذائية المعبأة، تتضمن بيانات تعبر عن ادعاءات مرفوضة (مثل الادعاءات التغذوية والصحية غير المثبتة بأسانيد علمية رسمية معتمدة)، والادعاءات التي تتضمن أوصافاً للمنتج الغذائي تنطوي على الزيف أو الخداع أو التضليل وتكون عديمة القيمة بأي شكل من الأشكال، أو تشتمل على تنويه متصل بممارسات صحية، أو استخدام صفات التفضيل، مشيرة إلى أنها تهدف من ذلك إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان توفير معلومات صحيحة وغير مضللة على بطاقات المواد الغذائية المعبأة، وإعانة المستهلكين على اختيار غذائهم من دون التأثير على سلوكهم أو نمطهم الغذائي، مع الحرص على الحفاظ على رؤوس الأموال الوطنية وتلافي تعرض المستوردين من المنتجات الغذائية للرفض وعدم السماح لها بالدخول إلى البلاد.
وكشفت الهيئة في تعميمها اتجاهها حالياً إلى إصدار تنظيم متكامل لدرس وتقويم الادعاءات في ضوء الدراسات والأبحاث العلمية وارتباطها بصيغة الادعاء، وذلك من طريق الاستئناس بما تم اعتماده لدى المنظمات الدولية مثل هيئة دستور الأغذية، وهيئة سلامة الأغذية الأوروبية، وهيئة سلامة الغذاء النيوزيلندية، إضافة إلى إدارة الغذاء والدواء الأميركية، ووكالة تفتيش الغذاء الكندية، مؤكدة في الوقت ذاته على أن القرارات المتعلقة بهذا الشأن تأتي متماشية مع أنظمة منظمة التجارة العالمية الهادفة إلى إزالة العقبات أمام التجارة الحرة بين مختلف دول العالم.
وأحاطت «هيئة الغذاء والدواء» في تعميمها الموجه إلى الغرف التجارية الصناعية في السعودية، قطاع الأعمال والمستهلكين بأنها قد أعدت قوائم أمثلة إرشادية للادعاءات وسيتم تحديثها بشكل دوري على المواقع الإلكترونية للهيئة العامة للغذاء والدواء، مفيدة بأن هذه الأمثلة ليست حصرية وسيرفض ما يماثلها بالمعنى، كما أن أي ادعاءات غير واردة في تلك القوائم ستخضع للتقويم العملي من لجان متخصصة في الهيئة، ومطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة للنشر عن ذلك في لوحات الإعلانات ومجلات جميع الغرف التجارية الصناعية عاجلاً.

وزير الصحة: إقرار نظام لـ العمل التطوعي قريباً

المصدر: جريدة الحياة - الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261761>

الرياض - صديق البخيت
كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة أن وزارته تعمل على إقرار نظام العمل التطوعي في مرافقها قريباً.
وأوضح الربيعة في تصريحات صحافية عقب تدشينه أمس، مشروع المركز الصحي الخيري لجمعية «عناية» أن الوزارة تعكف على صيغة النظام الذي يحقق صورة من صور التكافل الذي يحث ويحض عليه الدين الإسلامي والقيادة.
وذكر أن الوزارة تدرس إعادة النظر في دوام المراكز الصحية بما يحقق تقديم خدمة مميزة للمواطن، فيما حث الجميع على العمل الخيري الصحي والمبادرة بالتطوع في مثل هذه البرامج والمشروعات.
من جهته، ذكر نائب رئيس مجلس إدارة جمعية «عناية» الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم أن المشروع عبارة عن مجمع عيادات صحية عامة ومتخصصة بالتعاون مع جمعية البر فرع معكال والشميسي، إذ يقدم المركز الصحي الخيري الخدمات الصحية الأولية جنباً إلى جنب مع الخدمات الطبية المتخصصة والإسعافية والجراحة والتنويم بشكل مرحلي بحسب الاحتياج والإمكانات.
وأشار إلى أنه يقدم الرعاية الصحية الأولية لفئة الفقراء والمحتاجين، وكذا تقديم الخدمات العلاجية والدوائية للمرضى المحتاجين، بالتنسيق مع المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والخاصة.
وأبان السويلم أن المشروع يهدف إلى إيجاد عيادات أولية لمعالجة الحالات الحادة ومتابعة الحالات المزمنة، وعيادة الطفل السليم، التي يتم من خلالها متابعة نمو الأطفال التطعيمات الأساسية، لافتاً إلى أنه يهدف أيضاً إلى إنشاء عيادات تخصصية عدة لرفع مستوى ونوعية الخدمات المقدمة، وتعمل هذه العيادات بشكل أسبوعي بحسب الحاجة إلى ذلك، وهي عيادات استشارية (للأطفال، الباطنية، الجراحة العامة، النساء والولادة، العيون، جراحة العظام، الجلدية، الأنف والأذن والحنجرة، النفسية، عيادة الأسنان، إضافة إلى خدمات التطعيم واللقاحات).

الأهالي لـ عكاظ: الإدارة تطالبنا بإيصال المياه على نفقتنا

حي الحسيكي في الباحة يعاني العطش والغبار

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110501/Con20110501416112.htm>

على صمان - الباحة

انتقد عدد من سكان حي الحسيكي في مركز ناوان في منطقة الباحة، مطالب إدارة المياه في الباحة لهم بإيصال التمديدات الأرضية لشبكة المياه على حسابهم الخاص، ما أثار استياءهم ودهشتهم حيال هذه المطالبة غير المشروعة - على حد قولهم، وذكر عدد من قاطني الحي في حديثهم لـ «عكاظ» أن إدارة المياه تخلت عن مسؤوليتها في هذا الجانب، وحملت الأهالي أثقال جسيمة تحتاج لموارد مالية ضخمة، خصوصاً لأصحاب الدخل المحدود.

وهنا أوضح لـ «عكاظ» مدير عام المياه في منطقة الباحة المهندس محمد بن منصور آل العبيد، أن إدارته بصدد إطلاق مشروع دراسة توسعة منطقة ناوان بالكامل، ويتوقع أن تطرح الدراسة للمنافسة حال الانتهاء منها تمهيداً لإطلاق المشروع وإيصال الشبكة لافتاً إلى أنه متى ما انتهت الدراسة فستطرح كمناقسة لتنفيذ مشروع التوسعة وإيصال الشبكة لكافة المنازل.

إلى ذلك، بين كل من لافي السعدي، على حبي الزهراني، محمد عتيق ومحمد لافي، معاناتهم جراء ندرة المياه، في ظل الأجواء الحارة وكثرة الأتربة والغبار معظم أشهر السنة، ما يضطرهم لجلبها عن طريق الصهاريج بمبالغ كبيرة، وتساءلوا عن مشروعية مطالبة إدارة المياه على لسان رئيس قسم الصيانة والمشاريع في مديرية الباحة - على حد تعبيرهم وخلصوا إلى القول: «كيف يتحمل سكان حي الحسيكي على وجه الخصوص تكاليف إيصال الشبكة لمنازلهم على نفقتهم، في حين تم إيصالها قبل عدة أعوام لبقية الأحياء في مركز ناوان على حساب وزارة المياه والكهرباء ضمن مشاريعها المنفذة على مستوى منطقة الباحة».

الإعفاء يشمل كامل قروض البادية وأصحاب القروض العادية خادم الحرمين يوجه بإعفاء المتوفين المقترضين من الصندوق الزراعي

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628463.html>

الرياض واس

صدرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بالموافقة على إعفاء المتوفين من سداد أرصدة قروض صندوق التنمية الزراعية المتبقية بذممهم . وتضمنت التوجيهات الكريمة مايلي :

أولاً: الإعفاء من كامل قروض البادية المقدمة من صندوق التنمية الزراعية "تتمثل في قروض الماشية والسيارات ."
ثانياً: إعفاء جميع المقترضين المتوفين من أصحاب القروض العادية " لا تشمل قروض المشاريع المتخصصة " من سداد أقساط صندوق التنمية الزراعية التي لم يتم تسديدها" بغض النظر عن عدد العقود" بحد أقصى ٤٠٠ ألف ريال شريطة تسديد مازاد عن هذا المبلغ مقدماً للصندوق . - يطبق الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية على الحالات المستقبلية بحيث يعفى المقترض المتوفى من سداد أقساط صندوق التنمية الزراعية التي تستحق بعد وفاته بحد أقصى ٤٠٠ ألف ريال شريطة تسديد مازاد عن هذا المبلغ وجميع الأقساط المستحقة قبل الوفاة مقدماً للصندوق .
وأوضح وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أمس أن هذه اللفتة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين تأتي امتداداً لاهتمامه الدائم وحرصه على تلمس احتياجات أبنائه المواطنين في مختلف المجالات وتوفير أسباب العيش الكريم لجميع فئات المجتمع.

رئيس الرقابة والتحقيق - الحياة: نطالب بـ كادر لموظفينا... والتسرب ليس مزعجاً

المصدر: جريدة الحياة - الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261741>

بيشة - محمد الطفيل

{ اعتبر رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي أن تسرب موظفين من «الهيئة» لا يمثل رقماً مزعجاً، مطالباً بوضع «كادر» لموظفي «الرقابة والتحقيق» أسوة بزملائهم في هيئة التحقيق والادعاء العام. وأكد في حوار مع «الحياة» أن «هيئة الرقابة» تعاني نقصاً في عدد موظفيها، مضيفاً أن الأمر الملكي المتعلق بتوظيف ٣٠٠ شخص في «الهيئة» سيساعد في سد ذلك النقص. ولفت إلى أن ما ورد في التقرير الأخير لـ «الرقابة» عن وجود ١٠٩١ شهادة مزورة و ١٠٧٣ حالة رشوة، لا يشكل ظاهرة. ونفى وجود ازدواجية في العمل مع ديوان المراقبة العامة. وفي ما يأتي نص الحوار:

ماذا عن تسرب كفاءات هيئة الرقابة والتحقيق إلى أجهزة حكومية أخرى؟ وهل عدم وجود سلم وظيفي للأعضاء في الهيئة مقارنة بديوان المراقبة العامة وهيئة التحقيق والادعاء العام سبب في ذلك؟
- لدينا طاقات بشرية مؤهلة تأهيل شرعي وقانوني وإداري ومحاسبي. والتسرب وارد في كل جهة حكومية، لكنه لا يمثل رقماً مزعجاً بالنسبة للهيئة، والهيئة تطالب بأن يكون لموظفيها كادر مثل ما هي الحال لزملائهم في هيئة التحقيق والادعاء العام، وأرجو أن يتحقق ذلك في وقت قريب.

> هل ترون بأن عدد المراقبين في الهيئة كافٍ في ظل اتساع مهامها في مناطق المملكة المختلفة؟ وماذا عن وجود العنصر النسائي في العمل الرقابي؟ وهل هو كافٍ؟
- يوجد نقص، ونحن نعترف بذلك، لكن سيكون للأمر الملكي دعم كبير لنا وفقاً لما نص عليه الأمر بـ ٣٠٠ موظف وسيساعد ذلك في سد النقص ويستقطب عدداً من الوجود الجديدة في الفروع الجديدة.

> ماذا عن كفاية بنود موازنة الهيئة في تنفيذ برامجها الرقابية؟
- لو قلت لكم إنها كافية أو غير كافية قد لا تصدقوني ولكن نستطيع أن نقول بأنها تسد ضرورات الهيئة وحاجاتها وفي كل عام نطلب موازنة جيدة للهيئة لتضيف إلى جهود موظفيها وتدعمهم في عملهم، ونتطلع إلى دعم أكبر خلال الأعوام المقبلة.

> رصدت الهيئة خلال تقريرها الأخير وجود ١٠٩١ شهادة مزورة، كما كشفت عن ١٠٧٣ حالة رشوة... هل تمثل هذه الأرقام ظاهرة تستدعي المعالجة؟ وماذا عن التنسيق مع الجهات المعنية في ذلك؟
- لو تصورت معي أنت وأي مواطن سعودي الوضع الذي تعيشه المملكة من نهضة عمرانية وطفرة لم تشهدها من قبل، من توسع في خدمات المستشفيات والجامعات والتعليم وتيسير الخدمات للمواطنين، بالطبع يعطي دلالة أن هناك من يحاول أن يفلت من الرقابة ليخالف القوانين، وفي الجانب الآخر هناك من يستغل أموال الدولة من خلال الرشوة وغيرها، إلا أننا نؤكد بأنها ليست ظاهرة يمكن أن تشكل خطراً أو تهدد الوضع الرقابي في المملكة، لأننا مطلعون دوماً على مثل هذه القضايا.

> كيف رأيتم تعاطي مجلس الشورى مع تقريركم الأخير؟
- في الحقيقة أشيد بموقف الشورى في التقارير التي رفعناها إلى المقام السامي، وبالتالي تم تحويلها إلى المجلس، ونحن على اطلاع بوصف المجلس لحالة الجهاز، واستطاع المجلس أن يضع النقاط على الحروف لذا فهو شريك استراتيجي رقابي كبير مع الهيئة في تحقيق تطلعاتها ورسالتها.

>يخلط الكثير من الناس بين اختصاصات ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق... برأيكم ما سبب ذلك؟ وهل لغموض العمل الرقابي والتنظيم الإداري دور في ذلك؟
-دور هيئة الرقابة والتحقيق مستمر ومصاحب لتنفيذ المشاريع وما إلى ذلك من متابعة لأداء الأجهزة الحكومية، لكن دور ديوان المراقبة العامة يعتبر لاحقاً، أي يأتي بعد الانتهاء من المنجزات والمشاريع، لذا فليس لدينا أي غموض في عملنا الرقابي ولا في التنظيم الإداري وليس له أي دور في عملية الخلط .
>ماذا عن ازدواج العمل الرقابي بين الديوان والهيئة، وخضوع الجهتين لرقابة بعضهما البعض؟ وهل تعدد الجهات الرقابية مثل الديوان والهيئة يتسبب في تداخل الاختصاصات والمهام بينهما؟
-أؤكد لك أن لا ازدواجية في عملنا مع الديوان والهيئة، بل يوجد تنسيق جيد مع الزملاء في الديوان، وكل له اختصاصه في العمل الرقابي. أما مسألة التداخل في الاختصاصات فقد يكون هناك أشياء يطرأ عليها التدخل من الهيئات كافة والتنسيق في كل جزئية تمس كل جهة وحالياً نعمل على تنسيق أكثر من الهيئات والجهات الرقابية.



المسؤول أرفق صوراً فوتوغرافية تؤكد الحادثة الإمارة تحقق في اقتحام ٧ محتسبين لاحتفال نسائي

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110501/Con20110501416293.htm>

«عكاظ» - جدة

تسلمت إمارة منطقة مكة المكرمة أمس شكوى تقدم بها مسؤول وعائلته الذين يتهمون سبعة من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جدة بمداهمة صالة في أحد المراكز المتخصصة لإقامة حفلات الأطفال أمس الأول؛ بدعوى أن أفراد الهيئة داهموا الموقع المذكور دون وجه حق ودون مسوغات نظامية أثناء فعاليات الحفل الذي أقامته الزوجة لابنتها البالغة من العمر عشر سنوات ودعت إليه زميلاتها في المدرسة وأمهاتهن.
وعلمت «عكاظ» من مصادر لها أن المسؤول سجل شكوى رسمية في الإمارة مشفوعة بسبع صور فوتوغرافية تؤكد الحادثة، فيما تم تحويل الشكوى إلى اللجنة الأمنية في الإمارة لدراستها ومعرفة كافة الملابسات.

الشرقية: ٧٧٠٠ ناخب في أسبوع... وبوادر مبكرة للعمل على البرامج الانتخابية

المصدر: جريدة الحياة - العدد ٢٧٠٢ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261672>

الدمام - محمد الداود

بلغ عدد الناخبين المسجلين في مختلف الدوائر الانتخابية للمجالس البلدية في المنطقة الشرقية منذ السبت الماضي أكثر من ٧٧٠٠ ناخب، فيما يتوقع أن يتم خلال الأسبوع الجاري ظهور أسماء أعداد من المواطنين يعتمدون الترشح للانتخابات، وبخاصة أنباء تؤكد أن البعض منهم يعكف حالياً على تشكيل فرق عمل، وصياغة برامج الانتخابية. وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في أمانة المنطقة الشرقية محمد الصفيان، أن الدوائر الانتخابية في المنطقة شهدت خلال الأسبوع الأول من انطلاق المرحلة الأولى للانتخابات البلدية، إقبالاً كبيراً من جانب المواطنين على طلبات قيد الناخبين. ودعت لجنة الإشراف المحلية للانتخابات أعضاء المجالس البلدية في الشرقية، المواطنين إلى الإسراع في تسجيل أسمائهم في جداول قيد الناخبين والتفاعل الإيجابي مع العملية الانتخابية، والحرص على المشاركة والتوجه إلى مقر المراكز، التي يتبعونها لتسجيل أسمائهم في جداول قيد الناخبين.

وفي الأحساء، تواصل مراكز المعلومات التابعة للجنة المحلية للانتخابات الأحساء تسجيل الناخبين الجدد في سجلات قيد الناخبين في ٤٥ مركزاً انتخابياً، ولا يزال توافد المواطنين على المراكز الانتخابية لتسجيل أسمائهم مستمراً. وأبدى أمين الأحساء رئيس اللجنة المحلية المهندس فهد الجبير تفاؤله بالعملية الانتخابية، وتواصل مشاركة المواطنين نظير ما تقدمه الانتخابات من نتائج طيبة، لظهور المجالس البلدية التي تعد صوت المواطن لدى الجهات الخدمية في البلديات. من جهته، أكد وكيل الأمين للخدمات عضو اللجنة المحلية المهندس عبدالله العرفج، أن الإقبال الذي تشهده الانتخابات البلدية متوقع، نظراً لتسجيل الكثير منهم في انتخابات الدورة الأولى.

ويبلغ عدد المجالس البلدية في المنطقة الشرقية ١٤ مجلساً في كل من حاضرة الدمام التي تشمل الدمام والخبر والظهران، والقطيف والقرى المجاورة لها، وحفر الباطن والجبيل ورأس تنورة وبيق والخفجي والنعيرية ومليجة والصرار وقرية العليا والرفيعة والسعيرة واللهابة.

ويتفاوت عدد أعضاء المجلس البلدي في كل مدينة، فيبلغ عدد الأعضاء في حاضرة الدمام ١٤ عضواً، وفي القطيف ١٠ أعضاء، ومثلهم في حفر الباطن، وثمانية في كل من الجبيل ورأس تنورة والخفجي وبيق، وستة أعضاء في كل من النعيرية والصرار ومليجة والرفيعة وقرية العليا، وعضوان في كل من السعيرة واللهابة، وجميع المجالس نصفهم تم انتخابه والنصف الآخر بالتعيين.

ووفقاً للأنظمة واللوائح الخاصة التي أصدرتها وزارة الشؤون البلدية والقروية في هذا الخصوص، فإن القيد في جداول قيد الناخبين يعتبر شرطاً لممارسة الحق في الانتخاب وفي الترشيح لعضوية المجلس. وستقوم المراكز عقب الانتهاء من قيد الناخبين بنشر جداول بأسماء الناخبين لإطلاع الجميع عليها، ومن لديه اعتراض يعطى فرصته لتقديم اعتراضه على من يراه من الأسماء، يلي ذلك توجه الناخب إلى مركز قيد الناخبين الذي سجل فيه اسمه ليبدلي بصوته يوم الاقتراع، ويتم في المركز نفسه فرز الأصوات بعد الاقتراع.

وفي شأن صلاحيات المجلس البلدي، لا يزال هذا الأمر يثير جدلاً واسعاً في المجتمع، وبخاصة أن عدداً من الدراسات التي أعدها باحثون في الدورة الماضية، كانت توصي بزيادة صلاحيات الأعضاء التي منحت للمجالس البلدية، وأوضح المرشح في الدورة السابقة للانتخابات البلدية جعفر الصالح أن منح المجالس البلدية المزيد من الاختصاصات والسلطات والإمكانات سيحقق لها القيام بدورها في الإشراف والتخطيط والتنسيق.

وأضاف أنه من خلال الدورة السابقة تم التوصل إلى وجود معوقات تواجه المجالس البلدية، وأن هناك رغبة في الوصول إلى مستوى جيد من التنسيق، بحسب الاختصاصات التي منحت للمجالس البلدية، من أجل النفع العام ولمصلحة المواطنين. وأشار إلى أن دور العضو في المجلس البلدي أصبح موضع جدال بين جميع المهتمين في الانتخابات، في حين بدأ المرشحون بإعداد «شبه برامج انتخابية» تفوق الصلاحيات المخولة للأعضاء، فيما وصفت الكثير من البرامج التي طرحها المرشحون في الانتخابات الماضية بالوعود السرابية غير القابلة للتحقيق، والتي يهدف منها إشباع طموح السامعين.



وصل عدد المشتركات إلى (١٦٩,٥٠٠) والمستفيدات (١١٩,٩١٥)

الخدمات الإلكترونية تمنح الثقة للمشاركين في التأمينات

الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الإحدى ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١١

<http://www.alriyadh.com/2011/05/01/article628472.html>

الرياض، تحقيق - فاطمة الغامدي

تعددت خدمات التأمينات الاجتماعية التعاملات الورقية إلى الإلكترونية؛ بهدف التسريع في إجراءات الطلب والاستلام وتسهيل المعاملات، ومن أهمها رسائل sms التذكيرية في حال طلب استكمال أي من الإجراءات، أو الخدمات حسب طلب المستفيد، كما أن دليل الخدمات الإلكترونية يقدم للمشاركين جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المتوفرة حسب نوع المستخدم من المشاركين وأصحاب العمل والمتقاعدين وخدمات جهات العلاج. وحول انطباع المراجعات على التعاملات الإلكترونية، وأثرها على إنجاز المعاملات في التأمينات الاجتماعية، زارت «الرياض» القسم النسائي في التأمينات الاجتماعية لإجراء المقابلة مع المستفيدات من الخدمات المقدمة.

العجاجة: يصرف لأفراد عائلة المسجون معاش شهري طوال الفترة التي يقضيها في السجن شرط التعليم

بداية التقينا "شريفة الدوسري" -ستينية وأم لستة أبناء جميعهم ذكور- حيث قالت: "لم يتم صرف معاش زوجي المتوفي، لانقطاع ابني عن الدراسة؛ بسبب أزمة ربو تسببت في إخفاقه دراسياً، وأيضاً تجاوزه عمر الواحد والعشرين، وأرقت في زيارتي اليوم للقسم النسائي تقارير طبية توضح وضعه الصحي، وإقرار تسجيله في متوسطة ليلية هذا العام، لإعادة صرف معاش زوجي المتوفي".

حقوق العمل

وأشارت "نجلاء عبدالعزيز" التي عملت لمدة ثلاث سنوات، معلمة في مدرسة أهلية، وحضرت لاستلام حقوقها المالية بعد استقالتها من المدرسة، إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تحضر فيها لمتابعة الإجراءات المطلوبة لتسليم الشيك، وبعد أن استكملت الأوراق أخبروها بأن التسليم الأسبوع المقبل.

تسهيل الإجراءات

ومن المراجعات "جواهر عجب" -أرملة- والتي أثنت على خدمات التأمينات الاجتماعية وقالت: "أكثر من أربع سنوات وأستلم مستحقاتي من راتب زوجي المتوفي، كل شهر في نفس اليوم في حسابي البنكي دون أي تأخير، وحضوري يقتصر على تسليم الإقرار السنوي لتحديث المعلومات، بحسب الرسائل التذكيرية التي تصلنا في الهاتف المحمول بشكل مستمر للتذكير بالإقرار، أو إيداع معاشي المكرومة الملكية وغيرها.

صاحبة العمل

"أم عبد العزيز" صاحبة عمل- أوضحت أنها استكملت اليوم الأوراق لتغيير اسم شركتها التجارية واستكمال أوراق استقدام سائق شاحنة "عام"، مضيفة بأن التقديم على خدمات التأمينات الاجتماعية عبر موقع التأمينات الإلكتروني، والإيميل حد من المراجعات الورقية كما وفر كثير من الوقت .

التثبيت الوظيفي

وقالت "صافية القحطاني": "حصلت اليوم على كشف التأمينات عن ١٠ سنوات؛ عملت فيها بمدرسة اهلية قبل عملي الحالي مراقبة صحية في بلدية الملز، فكشف حساب التأمينات من متطلبات التثبيت الوظيفي الصادر بمرسوم ملكي مؤخراً"، مثنية على تسهيل الإجراءات وتنظيم عمل المراجعات بالقسم النسائي في التأمينات الاجتماعية .

نظام التأمينات

وحول نظام التأمينات خصوصاً في الجوانب المتعلقة بالمرأة، حيث إنّ عدد المشتركات في نظام التأمينات قد ارتفع بشكل كبير في الفترات الأخيرة، أوضحت "أ. حياة إبراهيم العجاني" -رئيسة القسم النسائي في مكتب التأمينات الاجتماعية في منطقة الرياض-، بأنّ نظام التأمينات الاجتماعية بفرعه (المعاشات والأخطار المهنية) نظام تكافلي اجتماعي، يكفل حقوق المشتركين فيه بالتضامن مع أصحاب العمل إذ يضمن للمشاركين العيش الكريم بعد ترك العمل بسبب التقاعد أو العجز الغير مهني أو الوفاة أو الإصابة المهنية .

تقديم المنافع

وأضافت بأنّ ذلك يتم من خلال صرف المعاشات الشهرية لهم طوال الفترة التي تتوفر فيهم شروط الصرف، ففرع المعاشات يطبق بشكل إلزامي على السعوديين العاملين في القطاع الخاص والعاملين في القطاع الحكومي الخاضعين لنظام العمل "الذكور والإناث على حد سواء" ونسبة الاشتراك فيه (١٨%) تُدفع بالتساوي بين العامل وصاحب العمل، ويقدم العديد من المنافع منها معاش التقاعد، ومعاش التقاعد المبكر، ومعاش العجز غير المهني، ومعاش الوفاة وتعويض الدفعة الواحدة، مشيرة إلى تطبيق فرع الأخطار المهنية على السعوديين وغير السعوديين ونسبة الاشتراك فيه ٢% من الأجر يدفعها صاحب العمل بالكامل، ويغطي إصابات العمل التي تقع للمشارك وتتحمل المؤسسة عن صاحب العمل تكاليف الإصابة مهما بلغت تكاليفها، حيث تقدم العناية الطبية الشاملة للمشارك المصاب وتصرف له البدلات اليومية والتعويضات المالية في حالة العجز الكلي أو الجزئي الناتج عن إصابة العمل أو الأمراض المهنية التي تقع للعامل أثناء العمل أو بسببه .

تعزيز التواصل

وحول تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على جميع المنشآت، أكدت "العجاني" على أنّه يطبق بصفة إلزامية حتى ولو لم يعمل بها إلا عامل واحد فقط ولا يوجد منشآت مستثناة من النظام، ويلزم تسجيل جميع العاملين في المنشأة ذكوراً وإناثاً، وليس هناك فرق بينهم، وتسعى المؤسسة لتعزيز التواصل بينها وبين أصحاب العمل من خلال عقد دورات وندوات تعريفية بنظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية، ونشر الثقافة والوعي التأميني؛ لضمان وصول المعلومة الصحيحة وكيفية تطبيقها، كما تسعى إلى إيضاح أحكام النظام والتسجيل واللوائح التنفيذية لأصحاب العمل من خلال الزيارات الميدانية لهم .

الحقوق

وحول الحقوق التي يقدمها فرع المعاشات، أشارت إلى أنّه يشترط لاستحقاق معاش التقاعد التوقف عن مزاولة أي عمل خاضع للنظام وبلوغ سن الستين أو تجاوزها، وتوفير مدة اشتراك لا تقل عن (١٢٠) شهراً سواء كانت متصلة أو متقطعة أو توفر مدة اشتراك لا تقل عن (٦٠) شهراً مع إضافة مدة اعتبارية، أما بالنسبة لاستحقاق معاش التقاعد المبكر قبل بلوغ سن الستين فلا بد من توفر مدة اشتراك لا تقل عن (٣٠٠) شهر، والتوقف عن مزاولة العمل الخاضع للنظام بالإضافة إلى التقدم بطلب لصرف المعاش .

عائلة المسجون

وأكدت على أنّ النظام كفّل حقوق عائلة المشترك المسجون، وذلك في حال صدور حكم بالسجن أو أمر من صاحب الصلاحية لمدة ٣ أشهر أو أكثر، أو بقاء المشترك في السجن هذه المدة، بشرط أن تتوفر لديه مدة اشتراك لا تقل عن (١٢٠) شهراً، وأن يكون صاحب العمل قد أنهى خدمته، حيث يصرف لأفراد عائلته معاش شهري طوال الفترة التي يقضيها في السجن بالإضافة إلى صرف معاش ثلاثة أشهر مقدماً عند خروجه من السجن .

العجز غير المهني

وأوضحت بأنّ للمشارك العاجز غير مهني -وهو من استحال عليه بسبب حالته الصحية أن يكسب أجراً يساوي على الأقل ثلث أجره السابق، واستمرت حالة العجز لديه مدة ستة أشهر أو أكثر- الحق في الحصول على معاش عجز

غير مهني لا يقل عن نسبة (٥٠ %) من متوسط أجوره خلال السنتين الأخيرتين أو مبلغ (١٧٢٥) ريالاً أيهما أكبر، وذلك عند توفر الشروط التالية: أن تحدث حالة العجز قبل بلوغ المشترك سن الستين، وأن يكون على رأس العمل الخاضع للنظام، وأن تتوفر لديه مدة اشتراك لا تقل عن (١٢) شهراً متصلة، أو (١٨) شهراً متقطعة، وأن يتم إثبات حالة العجز بمعرفة اللجان الطبية المختصة خلال (١٨) شهراً كحد أقصى من تاريخ انتهاء مدة الاشتراك .

زيادة معاش العجز

وأضافت: ويُزاد معاش العجز غير المهني بنسبة (٥٠ %) كإعانة متى قررت اللجان الطبية المختصة حاجة المشترك إلى مساعدة غيره للقيام بأعباء حياته العادية على ألا تزيد الإعانة عن مبلغ (٣٥٠٠) ريال، وإذا حدث العجز غير المهني بعد ترك المشترك العمل الخاضع للنظام، فإنه يحق له صرف معاش تقاعد إذا توفرت لديه مدة اشتراك لا تقل عن (١٢٠) شهراً دون انتظار سن الستين، أو مدة اشتراك لا تقل عن (٦٠) شهراً مع إضافة مدة اعتبارية .

الوفاة على رأس العمل

وأوضحت "العجاني" بأن النظام أعطى أفراد عائلة المشترك المتوفي أحقية الحصول على المعاش إذا توفي المشترك وهو على رأس العمل الخاضع للنظام، وتوفرت لديه مدة اشتراك لا تقل عن (٣) أشهر متصلة أو (٦) أشهر متقطعة، ولا يقل المعاش في هذه الحالة عن (٥٠ %) من متوسط أجوره خلال السنتين الأخيرتين أو مبلغ (١٧٢٥) ريالاً أيهما أكبر، وفي حالة وفاة المشترك بعد تركه العمل الخاضع للنظام فإن أفراد عائلته يستحقون صرف معاش التقاعد إذا توفرت لديه مدة اشتراك لا تقل عن (١٢٠) شهراً، أو مدة اشتراك لا تقل عن (٦٠) شهراً مع إضافة مدة اعتبارية، كما أنه في حالة وفاة صاحب معاش التقاعد أو معاش العجز غير المهني فإن المعاش يصرف لأفراد عائلته، ويعامل أفراد عائلة المشترك المفقود أو الغائب معاملة المشترك المتوفى فيما يتعلق بالحقوق التأمينية .

تسوية المعاش التقاعدي

وأشارت إلى أن المعاش التقاعدي يتم تسويته كما يلي :

*معاش الفترة السابقة على ١٤٢٢/١/١ = متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين من كامل مدة الاشتراك × عدد أشهر الاشتراك للمدة السابقة ÷ ٦٠٠ وفي حال وجود معالين يضاف نسبة ١٠ % للمعال الواحد ونسبة ١٥ % لثلاثين ونسبة ٢٠ % لثلاثة معالين أو أكثر .

*معاش الفترة اللاحقة على ١٤٢٢/١/١ = متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين من كامل مدة الاشتراك × عدد أشهر الاشتراك للمدة اللاحقة ÷ ٤٨٠ وناتج الفترتين السابقتين هو المعاش الإجمالي وإذا قل المجموع عن (١٧٢٥) ريالاً يتم رفعه إلى هذا القدر، والمقصود بمتوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين هو مجموع الأجور خلال ٢٤ شهر الأخيرة لخدمة المستفيد المسجلة لدى المؤسسة مقسوم على ٢٤ .

التعويض المقطوع

وأضافت: وفي الحالات التي لا تتوفر فيها شروط صرف المعاش فإنه يصرف للمشارك أو أفراد عائلته تعويض مقطوع دفعة واحدة وذلك كالتالي :-

*الفترة السابقة على ١٤٢٢ / ١ / ١ يحسب التعويض بواقع (٦ %) من متوسط الأجور خلال السنتين الأخيرتين عن كل شهر من أشهر الاشتراك في الخمس سنوات الأولى، وبواقع (7 %) عن كل شهر يزيد على ذلك .

*الفترة اللاحقة على ذلك التاريخ يحسب بواقع (١٠ %) من المتوسط المذكور أعلاه عن كل شهر من أشهر الاشتراك في الخمس سنوات الأولى، وبواقع (١٢ %) عن كل شهر يزيد عن ذلك .

تعويض الدفعة الواحدة

ونوهت "العجاني" إلى أن للمشارك أو أفراد عائلته الحق في صرف تعويض الدفعة الواحدة في حالة تركه العمل الخاضع للنظام دون انتظار بلوغ سن الستين أو حدوث العجز غير المهني أو الوفاة في الأحوال التالية: إذا انتقل المشترك إلى عمل خاضع لنظام التقاعد المدني أو العسكري، وكانت مدته في التأمينات أقل من سنة أو كان المشترك امرأة أو المشترك المحكوم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، أو كان من المشتغلين بالأعمال الشاقة أو الضارة بالصحة، والمشارك الذي أسقطت عنه الجنسية السعودية .

أقسام نسائية

وأشارت إلى أن المؤسسة أوجدت أقساماً نسائية ذات استقلالية كاملة في مكاتبها الرياض، جدة، الدمام، أبها، المدينة المنورة، الإحساء، مكة المكرمة، الطائف، القصيم، وقرياً في تبوك لتقديم الخدمات اللازمة للمنتسبات في نظام التأمينات الاجتماعية والمراجعات، ويقوم القسم بإنهاء كافة الإجراءات اللازمة لهن، مضيفة: بأن القسم النسائي يتعامل مع فئات

نسانية مختلفة: مثل المتقاعداستفيدات من المعاش الشهري والمشاركات اللاتي يستحقن المعاش بسبب التقاعد أو العجز أو الإصابة المهنية والمستحققات من أفراد عائلة المشترك المتوفى، حيث يقوم القسم النسائي بتقديم الخدمات اللازمة لتلك الفئات ومساعدتهن على استكمال الأوراق المطلوبة وإجراءات الصرف وتسليم مستحقتهن المالية، مؤكدةً على أن القسم يستقبل كذلك صاحبات العمل، ويتم شرح نظام التأمينات لهن وتسجيل أعمالهن واستخراج شهادات صاحبات العمل، وتسديد التزاماتهن المالية تجاه المؤسسة ومتابعة معاملتهن، والرد على استفساراتهن، كما تقوم الأقسام بتمثيل المؤسسة في الفعاليات والمشاركات النسائية .

حقوق المرأة

وقالت: "إن عدد المشاركات المسجلات في النظام بلغ حتى نهاية شهر ربيع الآخر عام 1432 هـ (١٦٩,٥٠٠) مشاركة، وبلغ عدد المستفيدات من المنافع التي يقدمها النظام (119,915) مستفيدة"، وبشأن حقوق المرأة في نظام التأمينات، وهل لها حقوق تميزها عن الرجل أوضحت مديرة القسم النسائي بأن نظام التأمينات الاجتماعية خص المرأة بامتيازات إذ ساءى نظام التأمينات الاجتماعية بين المرأة والرجل من حيث إلزامية الخضوع لفرعي النظام الأخطار المهنية والمعاشات وتطبيق أحكام التسجيل والاشتراكات عليهما على حد سواء وفي حق الاشتراك الاختياري كما تتساوى المرأة مع الرجل في الحصول على معاش التقاعد المبكر إذا توفر لديها مدة اشتراك لا تقل عن ٣٠٠ شهر اشتراك؛ إلا أن النظام راعى طبيعة وتكوين المرأة وظروفها الأسرية فمنحها نوعاً من الحماية التأمينية تتميز بها عن الرجل في بعض الحقوق، حيث يحق للمرأة المشاركة أن تحصل على المعاش التقاعدي عند بلوغها سن الخامسة والخمسين بدلاً من الستين إذا توفر لديها مدة اشتراك لا تقل عن ١٢٠ شهراً .

معاش أفراد العائلة

وأضافت: كما أن المستفيدة من معاش أفراد العائلة (الأرملة والبنت وبنت الابن والأخت) يصرف لها منحة زواج في حالة زواجها تعادل نصيبها الشهري ١٨ مرة، وفي حالة طلاقها أو ترملها مرة أخرى يعاد إدراجها للاستفادة من المعاش، ويجوز للأرملة الجمع بين نصيبها من المعاش المستحق عن زوجها المشترك وأجرها من العمل مهما كان مقداره، وكذلك يحق للمشاركة تصفية مستحقاتها عند تركها العمل في أي وقت إذا لم تتوافر لديها شروط استحقاق المعاش، وعند عودتها للعمل مرة أخرى يجوز لها ضم خدماتها السابقة بشرط إعادة المبلغ المصروف لها دفعة واحدة خلال سنة من عودتها للعمل .

آل الشيخ: انتقاد الخطوط السعودية ليس بغرض التشفي...

ومن المهم مراجعة الأخطاء

المصدر: جريدة الحياة الإحدى ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261699>

جدة - أحمد الهلالي

اعتبر رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أن «انتقاد أعضاء «الشورى» لأداء الخطوط السعودية ليس القصد منه التشفي والنقد»، وقال إن «هناك سلبيات وهناك جوانب تحتاج إلى معالجة، لأن هناك عملاً ضخماً جداً، وهذا العمل طبيعي وينشأ عنه بعض السلبيات».

وقال خلال لقائه وأعضاء المجلس مع المدير العام للخطوط السعودية المهندس خالد الملحم، أمس، إن «الخطوط قدمت نفسها من دون تلميع، ولمسنا من خلال الجولة الجهد المقدم من العاملين فيها»، مطالباً «الخطوط السعودية بأن تجيب على أسئلة المجلس والمواطن»، مشيراً إلى أن «هناك جوانب لم نسأل عنها، وهناك جوانب لم نجد لها جواباً، وجوانب اعترفت الخطوط بأنها تحتاج إلى معالجة».

وأضاف أن «الخطوط السعودية بحاجة إلى تقديم رد عملي حتى يستطيع الجميع أن يرى أنه تم تلافي تلك الملاحظات، أو أن هناك ملاحظات لم يتم الرد عليها»، مشيراً إلى أن الجميع يسعى إلى خدمة المواطن في المقام الأول. وتابع آل الشيخ: «الخطوط كيان كبير ويجب أن تكون هناك نقلة حضارية في زمن معين وفي ظروف مختلفة، والخطوط من أهم الجهات التي واكبت التحول الذي مرت به المملكة، ولابد من تقدير جهودها»، مؤكداً أن «الأمر يحتاج إلى علاج، ولكن لا بد من مراجعة الأخطاء وتقديم خدمة أفضل للمواطن». وأشار إلى أن أعضاء مجلس الشورى تحدثوا عن عدد من المشكلات، ووجدنا المسؤولين في الخطوط السعودية يعملون فيها ولديهم أرقام حولها، مشدداً على أن «المواضيع التي تم طرحها تحت قبة مجلس الشورى وجدنا لها أجوبة، وقدم لنا المسؤولون في الخطوط السعودية بعض المعلومات المتعلقة بالحاسب الآلي، و«الخطوط» تعرف الجوانب التي تحتاج إلى معالجة، خصوصاً أنها اعترفت ببعض الأخطاء التي تحتاج إلى معالجة من جوانب عدة».

وبشأن تقديم توصية بدخول ناقل جديد، قال آل الشيخ: «يحق للدولة منح حق النقل لأي ناقل جوي». من جهته، أكد المدير العام للخطوط السعودية المهندس خالد الملحم، أن «بعض ملاحظات مجلس الشورى «عموميات»، ولا أتفق مع من قال إن جميع موظفي الخطوط السعودية سيئون، وأنا لا أتقبل مثل هذا الكلام، وأعترف بوجود بعض الإخفاقات، وهي لا تتم في مرفق الخطوط السعودية، ولكن تعمم على من يقدم خدمة في المملكة والبالغ عددهم ٢٢ ألف موظف، من طيارين وموظفين وصيانة».

وقال إنهم يحترمون مرئيات أعضاء مجلس الشورى، و«الخطوط» مؤسسة تسعى إلى التوسع والبناء، ويجب أن توضع الإمكانيات لتوسيع النقل الداخلي، وإحداث التغيير عادة ما سيكون صعباً».

وحول المستحقات على الإدارات الحكومية، قال الملحم: «ليست هناك أية مستحقات على الإدارات الحكومية»، مشيراً إلى أن «هناك بعض الرواسب القديمة ونعمل مع الجهات ذات العلاقة على تحويل بعض الاعتمادات لسدادها للخطوط السعودية».

ونفى الملحم توظيف طيارين بنغاليين، مؤكداً «أننا لا نرغب في غير الطيارين السعوديين، والأهم من الجنسية هو قدرات الطيارين، ولا ننظر إلى الجنسية كوسيلة لقدرة الطيار»، مشيراً إلى أن «هناك طيارين خليجيين يعملون في أميركا، ونتوقع أن يلحق بهم الطيارون السعوديون بعد أن تقدم لهم العروض.»

وشدد على أن موقع الخطوط السعودية على الانترنت من أحدث المواقع، ويقدم جميع الخدمات المتوافرة «والرأي أنه من أسوأ المواقع رأي متحامل وليس صحيحاً». وأوضح أنهم يحتاجون إلى زيادة أسطول الخطوط السعودية للتوسع في الخدمات المحلية، لأنه من دون نمو الأسطول لن تتمكن من تحقيق جميع الطلبات، وهناك دراسة متكاملة لكيفية تحقيق الطلب المتزايد على النقل الداخلي، بما في ذلك شراء الأساطيل وتمويلها.

وأكد أن «هناك عقوبات ضد المتلاعبين بإلغاء الحجوزات، وفصلنا عدداً من الموظفين في الخطوط السعودية»، وفي كل عام يتم فصل من عشرة إلى ١٥ موظفاً بسبب عمليات التلاعب في الحجوزات.»

وبشأن تشكيك أعضاء مجلس الشورى في صحة نسبة التزام الخطوط السعودية بمواعيدها، والتي أكدت الخطوط أنها وصلت إلى ٨٤ في المئة، قال: «لا يمكن أن نشكك في ذلك، وهي أمور تحدد بموجب معايير عالمية موجودة وتقارير بالثانية وليس بالدقيقة.»

وتطرق الملحم إلى خطط الصيف المقبلة، وقال: «سيكون الصيف سريع الوتيرة، وسيتزامن مع موسم العمرة ورمضان والمدارس، وبالتالي هناك تزايد في الحركات، إضافة إلى أن هناك بعض الأسواق التي لن نرى فيها نمواً مثل أسواق مصر بسبب الأحداث الموجودة، وهذا يؤثر في الإيرادات والحركة، ولكن يعطينا طاقة لنضعها في أسواق أخرى.»

وأعلن عن استئجار عدد من الطائرات لخدمة الأسواق المحلية، مشيراً إلى أن هناك زيادة كبيرة في الرحلات إلى الخليج وتحديدًا إلى دبي، متوقعاً أن يكون هناك انخفاض في أعداد المعتمرين خلال العام الحالي.

الرياض تفتح ملف الخدمة المدنية.. النظام يحتاج إلى إعادة

نظر (٢-٢)

موظفو الدولة.. الحفز المادي أهم من شهادات التقدير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628757.html>

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم
يبدو أنه حان الوقت لوضع خطط حقيقية ملموسة من قبل وزارة الخدمة المدنية حتى تحرك «التجمد الوظيفي» وغياب الحوافز والمكافآت، إلى جانب مشكلة الواقع الإداري الذي أبطأ كثيراً من نجاح عملية التوظيف وإنصاف الموظف، فالتطوير لا بد أن يبدأ وأن يعيد معه «هيكلية» كل ما يمكن أن يكون سبباً في تعطيل الكثير من المشروعات التي تخدم هذا الوطن، ولن تنشأ إلا بفعل موظفيه، فالمرونة واستيعاب حجم المشكلة والتخلص من الروتين والجمود، ثم تطوير هذا الموظف والعدل معه، كلها أمور تتعلق بالتغيير الذي حان وقته .
في الحلقة الثانية من ملف «الخدمة المدنية».. النظام يحتاج إلى إعادة نظر، «الرياض» ترسم الخطوط العريضة على زجاج التطوير، لتطرح الأسئلة التالية على مائدة النقاش: إلى أي مدى يحدث التنسيق بين وزارة الخدمة المدنية والجهات الأخرى كوزارة العمل والتخطيط والقطاع الخاص والموارد البشرية وغيرها لحل أزمة البطالة والتوظيف؟ وهل تحتاج أنظمة الوزارة إلى إعادة النظر فيها وتطويرها لتلبي احتياجات الموظفين؟ ولماذا غابت الحوافز والمكافآت للموظفين المتميزين في القطاعات الحكومية؟ ثم لماذا قفزت بعض الهيئات كالهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للسباحة وغيرها في تأسيسها وتنظيمها فوق أنظمة وزارة الخدمة المدنية وأصبح لها نظامها الخاص الأكثر مرونة والذي يمنح موظفيها أجوراً مرتفعة وحوافز استثنائية؟ ثم متى تتمتع وزارة الخدمة المدنية بذات المرونة تلك في تعاطيها مع الموظفين والتوظيف؟

سلم وظيفي
في الوقت الذي تكررت فيه بعض الشكاوي من قبل الموظفين المدنيين حول جمود السلم الوظيفي، الذي يجد الكثيرون بأنه لا يلبي احتياجات وحقوق الموظف، وأنه أن الأوان لإعادة النظر فيه وتطويره، في ظل ما يعانيه من تجمد، أكد «سعود الشمري» -عضو مجلس الشورى- على أن المقصود هو مجموعات الوظائف المدنية الخاصة بموظفي الدولة على اختلاف درجاتها وتصنيفاتها وأنواعها، والنظام واللوائح الحاكمة لها، مضيفاً أن وزارة الخدمة المدنية ليست سوى وزارة تشرف على تطبيق الأنظمة واللوائح المتعلقة بهذه المجموعات من الوظائف، وكذلك مراقبة قطاعات الدولة وأجهزتها في ما يتعلق بحسن تطبيقها لهذه الأنظمة واللوائح، ذاكراً أنه لا يستغرب مثل هذه الأحكام العامة التي يطلقها البعض حول نظام الخدمة المدنية في المملكة، فبعضها عايشه من خلال عمله السابق كأستاذ في معهد الإدارة العامة، المعني أساساً بتدريب موظفي الدولة، وكذلك من خلال عمله الحالي كعضو في مجلس الشورى، حيث ترده الكثير من العرائض، من مواطنين يشكون من بعض الظواهر الوظيفية، ولكن من خلال التجربة العملية، ومشاركته الشخصية في عدد من الدراسات والندوات حول الخدمة المدنية والوظيفة العامة في المملكة، ومقابلة المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية

ومناقشتهم في تقارير الوزارة، يستطيع أن يؤكد على أن نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية من أفضل نظم الخدمة المدنية، وهو الأفضل في منطقتنا العربية، والأكثر علمية ومهنية في الصياغة والتطبيق، رغم الانتقادات الواردة من هنا وهناك، مشيراً إلى أن كلامه هذا ليس مديحاً مجانياً إنما يستطيع إثباته علمياً من خلال تطبيق المعايير الحاكمة لجميع الأنظمة الوظيفية بالعالم .

«المرونة» و«التخلص من الروتين» و«التقويم المستمر» و«استيعاب حجم المشكلة» أهم احتياجات المرحلة الحالية الجذب والمحافظة

وأوضح أنه من المعروف أن أي نظام وظيفي يُحكم عليه من خلال خاصيتين رئيسيتين هما: الجذب والمحافظة، بمعنى أن يكون النظام قادراً على جذب الموظفين إليه من ذوي الخبرات والكفاءات، وكذلك قادراً على المحافظة عليهم حتى نهاية حياتهم الوظيفية، مبيناً أنه عند تطبيق هاتين الخاصيتين على نظام الخدمة المدنية نجد أن مجرد الإعلان عن وظيفة حكومية يستقطب المئات ما لم يكن الألواف من المتقدمين عليها، والمفارقة أن أغلبهم من الموظفين في القطاع الخاص الذين يحصلون على رواتب كبيرة جداً، معلقاً بقوله: وهذه ملاحظة محل شكوى من القطاع الخاص نفسه، وحسب علمي أن هناك لجنة حكومية تدرس الآن هذه الظاهرة؛ لمعرفة سبب عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص، وتفضيل العمل في القطاع الحكومي عليه، ولو كان هذا النظام جانباً لما لاحظنا هذه المشكلة، مشيراً إلى أن المحافظة على الموظف حتى نهاية حياته الوظيفية أمر لا يمكن التشكيك فيه، حيث إن الكثير من موظفي الدولة تقدم لهم إغراءات وظيفية من عدة جهات في القطاع الخاص، ومع ذلك يرفضون هذه العروض، مؤكداً على أن نسب التسرب من الوظيفة العامة في المملكة تكاد لا تذكر، إذ لا يمكن الركون إلى بعض آراء القلة من الموظفين والمتخصصين حول جمود النظام وعدم ملائمته واعتبار هذه الآراء حقيقة مطلقة، رغم أن الواقع يعاكسها تماماً، ذاكراً أن كلامه هذا ليس معناه عدم وجود ملاحظات على النظام والحاجة إلى تطويره من وقت إلى آخر، لكنه لا يقبل نفس النظام واتهامه بالعجز والجمود .

د.إتسام: لماذا لا نستفيد من تجارب الدول الأخرى ونعمل على تطبيقها؟

قفزة كبيرة

واتفق معه «د.إبراهيم السليمان» -عضو مجلس الشورى ونائب رئيس مجلس الإدارة والموارد البشرية - إلا أنه رأى أنه من الصعب تغيير تلك الأنظمة، حيث إن الدولة هي من وضعها، أما من ناحية تعديلها فأكد على أنه في الوقت الحالي يجري عليها تعديل، فخلال شهر واحد فقط تم تعديل تسع مواد من أنظمة وزارة الخدمة المدنية، متحدثاً عن أهم أنظمة الوزارة والتي لا بد أن ينظر فيها والمتمثلة في الأنظمة المتعلقة بالتقاعد المدني، وكذلك تحديد الحد الأدنى في الأجور والتي جاءت الأوامر الملكية برفضها، والتي تُعد قفزة كبيرة على مستوى الأجور في القطاع الحكومي، والذي لا بد أن يتمشى القطاع الخاص مع هذا الحد من الأجور، وبذلك يكون هناك قفزة نوعية حينما يتحقق ذلك، موضحاً أن أصحاب المؤسسات في القطاع الخاص يضعون العائد والفائدة في قائمة أولويات ما يبحثون عنه، مؤكداً على أن القطاع الخاص مقصر في دفع الأجور، ولا بد من إعادة النظر في رفعها، خاصة أن المواطن أصبح من الصعب أن يقبل بمرتب شهري لا يغطي احتياجاته اليومية، فمهمة الضغط على القطاع الخاص بإلزامهم بذلك الحد الأدنى من الأجور مهمة وزارة العمل .

التجمد الوظيفي

وأضاف أن الوزارة مكلفة الآن بوضع دراسة لقطاع العمالة ووضع السعودة والتوظيف، مشيراً إلى أن مشكلة التجميد الوظيفي قد عولجت، حيث صدر نظام من يمضي عليه ثماني سنوات فإنه يستحق علاوة وظيفية، وكذلك الترقية، إلا أن الوزارة مازالت تراجع في هذا الموضوع، ذاكراً أن التجميد الوظيفي ينتج من قلة الوظائف وذلك ما جعلها المطروح منها من قبل الوزارة في الوقت الحالي ليس للتوظيف، بل من أجل ترقية الموظفين، فالوزارات تشتكي من قلة الوظائف لديها وذلك ما يتسبب في التجميد الوظيفي، مبيناً أن ارتباط وزارة الخدمة المدنية بوزارة التخطيط أمراً محتماً وموجوداً، فوزارة التخطيط تعتبر جهازاً هاماً لتخطيط جميع أجهزة الدولة، ومسؤوليتها تكمن في وضع الخطط لأي جهاز، أما ارتباط وزارة الخدمة المدنية بوزارة العمل فيبدو بشكل واضح في التنسيق الدائم بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل، فمن المؤكد بأن طالبي العمل مرجعيتهم لهما سواء في القطاع الحكومي عن طريق وزارة الخدمة، أو القطاع الخاص عن طريق وزارة العمل، موضحاً أن ذلك أيضاً ما ينطبق على تفاعل الوزارة مع صندوق الموارد البشرية، والذي يعتبر جزءاً من تركيبة وزارة العمل، فالصندوق يرأسه وزير العمل، وبالتالي فإن كل ما يتعلق بالقطاع الخاص ومسؤولية صندوق الموارد البشرية في تأهيل الكوادر ودعم المؤسسات فيما يتعلق بتدريب العاملين الذين سيؤهلون للقطاع الخاص يعود لها، مشدداً على أن للجامعات دوراً مهماً في المخرجات التي تخرجها، والتي لا بد أن تكون متوافقة مع ما يحتاجه سوق العمل، مؤكداً على أن وزارة التعليم العالي تراعي حاجة السوق، لذلك فإن مخرجاتها تتوافق مع سوق العمل، وأن هناك بعض التخصصات الموجودة التي لا توافق سوق العمل لكنها بنسب ضئيلة جداً .

أساليب وطرق

وفي الوقت الذي يجد البعض فيه أن وزارة الخدمة المدنية تقتصر إلى المرونة التي تتسم بها بعض الجهات من حيث ارتفاع الأجور والحوافز والبدلات كالهئية العامة للاستثمار والهيئة العامة للسياحة وغيرها من الهيئات التي يبدو بأنها قفزت في تأسيسها وتنظيمها فوق وزارة الخدمة ليكون لها نظامها الخاص بها من حيث المميزات الوظيفية، أكد «الشمري» على أنه من المعروف للجميع أن الدولة، في المملكة وغيرها، لها أساليب وطرق مختلفة في تحقيق الصالح العام، وتنتظر عند توجهها إلى تقديم خدمة عامة معينة، إلى نوع هذه الخدمة والأسلوب الأمثل لتقديمها، فإذا كانت من نوع الخدمات الإدارية العادية القائمة على العمل المكتبي المباشر خصصت لها وزارة أو مصلحة حكومية، وإذا كانت هذه الخدمة من نوع الخدمات الإنتاجية والتي تتطلب نوعية خاصة من العمل أو من الموظفين خصصت لها مؤسسة عامة أو هيئة، وأعطتها الاستقلالية الإدارية والشخصية الاعتبارية المستقلة لكي تمارس أعمالها بشكل مستقل ووفق أنظمة خاصة مالية وإدارية، مستشهداً على ذلك بالهيئات التي ذكرت سابقاً وكذلك المؤسسة العامة لتحلية المياه والخطوط السعودية... الخ، فإذا كانت الخدمة المراد تقديمها تدخل في مجال الخدمات الصناعية أو الاستثمارية تؤسس الدولة الشركات العامة التي تدار وفق الأسس التجارية والأنظمة الخاصة بالقطاع الخاص، ومثال ذلك شركة «أرامكو السعودية» و«سابك» و«بنك الإنماء»، مبيناً أنه كما هو ملاحظ من خلال المقارنة بين هذه الجهات المختلفة أن لكل منها الأسلوب الإداري والمالي الملائم لها، ومن غير المتصور أن تتساوى هذه الجهات مع بعضها في الرواتب وظروف العمل .

تأهيل وتدريب

وعاد «د. السليمان» ليقدم تبريراً مشابهاً لرأي «الشمري» إلا أنه رأى أن الهيئة العامة للاستثمار إذا لم تخضع لوزارة الخدمة المدنية فإنها تخضع لوزارة العمل وبالتالي لديها بعض اللوائح التي تطبق لديهم كنظام الحوافز، وذلك ما ينطبق على الهيئة العامة للسياحة، فهي تخضع لنظام وزارة العمل، فلا يوجد جهاز حكومي لا يخضع لهذين النظامين (وزارة الخدمة المدنية أو وزارة العمل)، لافتاً إلى أن النظام هنا لا يميز بين جهة وأخرى، إلا أن اللوائح الداخلية تحتاج إلى متخصصين بقدرات معينة، وبالتالي فإنه من الصعب اجتذاب تلك القدرات إلى جهاز ما دون أن تضع له حوافز، مبيناً أن ذلك ما جعل لهيئة الاستثمار نظامين الأول: نظام الجهاز الحكومي، والثاني: نظام الحوافز، وذلك موجود حتى في نظام القضاء وهيئة التحقيق والإدعاء العام، جميعها لها أنظمة وكوادر مستقلة، ولها مميزات تختلف عن الأخرى، مؤكداً على أنه بعد الأوامر السامية الصادرة فإنه أصبح لكادر وزارة الخدمة المدنية محفزات، والتي من أهمها إعادة البدلات وخارج وقت الدوام، وغيرها من الحوافز التي كانت مخفضة حتى أصبح العمل في الأجهزة الحكومية مطلباً، مشدداً على الدور الذي لا بد أن يتحمله القطاع الخاص في تولي توظيف الكثير من المواطنين في ظل عدم تمكن الجهاز الحكومي من توظيفهم جميعاً، من خلال التخصصات التي أصبحت موجودة في الجامعات والتي تخرج كوادر ومهندسين، وأن ما يحتاجون إليه فقط هو إعادة التأهيل والتدريب داخل المنشأة التي يلتحقون إليها .

غياب الحوافز

وأضاف أن الموظف في القطاع الحكومي يجد نفسه متميزاً بحصوله على وظيفته من خلال جدارته، فتمنحه جهة عمله لقب الموظف المثالي، إلى جانب اختياره للدخول في دورات خارجية تساعد على تنمية مهاراته، أما من يتقاعس فلا بد أن يحاسب .

في حين علق «الشمري» بقوله: إن غياب الحوافز والترقيات والمكافآت الاستثنائية للموظفين، لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجودها في نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية، وحسب علمي فإن نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية لم يغفل جانب الحوافز سواء المادية أو المعنوية وكذلك الترقيات، ووضع لكل منها لائحة خاصة، ولعل ما تشيرون إليه هو سوء تطبيق هذه اللوائح عملياً في الوزارات والمصالح الحكومية، بما يؤدي إلى الجمود الوظيفي وتأخر الترقيات، مؤكداً بأنه مما لا شك فيه أن وجود هذه المشاكل وغيرها في الأجهزة الحكومية يسبب الإحباط لدى الموظفين، ويؤثر سلباً على إنتاجيتهم وأدائهم بشكل عام .

دراسة شاملة

ويختلف معهما «د. عبد المجيد البلوي» -عضو مجلس الشورى- الذي رأى أن الموظف سواء كان في القطاع الحكومي أو الخاص يحتاج إلى حوافز تشجيعية، لكونها تعمل على إيجاد روح التنافس بين الموظفين، مما ينعكس إيجاباً على جودة العمل، مشيراً إلى أن هذه الحوافز ليست مقصورة على الترقيات الاستثنائية والمكافآت، فالترقيات عموماً من أهم الحوافز للموظف، بحيث إذا أمضى الموظف المدة المحددة للترقية، تتم ترقيته فور انتهاء هذه المدة، وكذلك البدلات التي تمنح للموظف فإنها تعتبر من أهم المحفزات، وكذلك عندما يحصل الموظف في تقويمه عند الترقية على تقدير جيد جداً فأعلى،

فإنه يمنح علاوة إضافية، وإذا كان أقل من ذلك فإنه لا يحصل على هذه العلاوة، مبيناً أن هذه العلاوة الإضافية إنما منحت في الأصل لتحفيز الموظف وتشجيعه وإعطائها فقط للمميز منهم، ذاكراً أنه كما هو معلوم فإن سلم الرواتب زاد في الخمس سنوات السابقة بنسبه (٣٠%)، ففي عام ١٤٢٦ هـ تمت زيادة رواتب جميع العاملين في الدولة بنسبة (15%) ، وفي هذا العام تم إضافة (١٥%) بدل غلاء معيشة إلى الراتب الأساسي، مشدداً على ضرورة إجراء دراسة شاملة لسلم رواتب الموظفين، بحيث تتماشى مع الأوامر الملكية الكريمة، خاصة فيما يتعلق بتحديد الحد الأدنى لراتب الموظف في القطاع الحكومي بثلاث آلاف ريال .

تجارب الدول

وعلمت «د. ابتسام خالد سلامة» -أستاذ مساعد إدارة وتخطيط تربوي- على رأي «د. السليمان»، وأكدت على أن نظام الحوافز في وزارة الخدمة المدنية يعتمد أولاً على التحفيز المعنوي المستند على منحه شهادة الشكر ومنحه الدروع، ووضع اسمه في لائحة الموظف المثالي لشهر ما، موضحة بأن نظام الحوافز لم يرتبط بضرورة تحفيز الموظف على الابتكار والإبداع، فنحن في بيئة عمل رسمية محددة المهام المطلوبة من الموظف تنفيذاً، ذاكراً تجربة بعض القطاعات الخاصة والتي تربط تحفيز الموظف بما ينتجه من أفكار ابتكارية قابلة للتطبيق في الواقع، وما يمكن أن تحققه من قوة وزيادة في أرباح المنظمة، داعية إلى ضرورة الإطلاع على أحدث تجارب الدول العربية والغربية والعمل على موائمة تلك التجارب بما يتوافق بيئة مجتمع المملكة المستند نظامه من تعاليم الدين الاسلامي .

جهاز أشبه بالرقابي

ورد «د. السليمان» على من يدعو إلى ضرورة إعادة التخصصات في التوظيف إلى الوزارات التابعة كلاً بحسب تخصصه، بدلاً من أن تتولى التوظيف جهة واحدة وهي وزارة الخدمة المدنية، وأوضح أن وزارة الخدمة المدنية تشترك مع الوزارة المعنية، فعندما تطرح -على سبيل المثال- وزارة الصحة الوظائف، فإن وزارة الخدمة المدنية تشترك معها في دراسة وتصنيف تلك التخصصات بالتنسيق مع وزارة الصحة، مبيناً أن وزارة الخدمة المدنية جهاز أشبه بالرقابي، فتراقب تنفيذ الأجهزة الحكومية للتعينات والترقيات، أما تحديد عدد الوظائف فليس لوزارة الخدمة المدنية علاقة في ذلك إنما تناقشه مع الوزارة المالية.



تعذر التحويل يدخل طفلة مرحلة الخطر في مستشفى عسير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٤٢٥٢٥&CategoryID=٣

أبها: محمد مانع 2011-05-02 12:03 AM

دخلت طفلة يمنية "عامان" في حالة صحية حرجية، إثر تعذر تحويلها من مستشفى عسير المركزي إلى مستشفى متقدم. وأوضح والد الطفلة ياسمين أحمد مقبل، أن ابنته تعرضت بعد ثلاثة أشهر من ولادتها إلى وجود مياه في الرأس، وخضعت لعملية جراحية في مستشفى عسير إلا أن وضعها الصحي أخذ يزداد سوءاً، حيث تعاني من عدم التوازن وعدم القدرة على الحركة ووصول تأثيرات المرض إلى عينيها، في ظل ظروف مادية صعبة تحيط بالأسرة كونها مقيمة بالمملكة، مناشداً المسؤولين في وزارة الصحة سرعة نقلها إلى مستشفى تتوفر فيه إمكانيات عالية وبما يعمل على وضع حد لمعاناة ابنته.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي مدير العلاقات العامة بصحة عسير سعيد بن عبدالله النقيير لـ "الوطن"، أن الطفلة تعاني من استسقاء خلقي في الدماغ مع ضعف في عمل قسطة التصريف، وقد عمل لها توصيلة لتفريغ السوائل والأشعة المقطعية الأخيرة للمخ توضح وجود زيادة طفيفة في الرأس عند مقارنتها مع الأشعة المقطعية التي عملت قبل حوالي ٤ أسابيع.

وقال إنه شكلت للطفلة لجنة من استشاريين بقسم المخ والأعصاب بمستشفى عسير المركزي وأكدوا أن الطفلة بحاجة إلى مستشفى متقدم وبفضل أن يتوفر به تخصص جراحة مخ وأعصاب أطفال.

11 ألف إصابة بـ السرطان سنوياً في السعودية... والثدي و القولون الأكثر انتشاراً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262156>

كشفت آخر الإحصاءات المحلية أن ١١ ألف حالة إصابة جديدة بالسرطان تسجل في السعودية سنوياً، تتوزع على ١٠ أنواع من الأورام، لكن أكثر ما بلغت النظر أن سرطان الثدي هو الأكثر انتشاراً، بنسبة ٢٥ في المئة من إجمالي النساء المصابات بالمرض الخبيث فيما يشكل النوع نفسه ١٠ في المئة من حالات السرطان بين إجمالي المصابين من الجنسين. وأوضح رئيس وحدة أبحاث السرطانات في مستشفى الملك فيصل التخصصي الدكتور فهد الخضير أن سرطان الثدي يعد الأكثر انتشاراً في السعودية، يليه سرطان القولون والمستقيم (١٠ في المئة بين سرطانات الرجال). وأكد أن عدد الحالات الجديدة المصابة بالسرطان يقارب ١١ ألف حالة جديدة سنوياً، بحسب آخر إحصاء منشور من السجل الوطني للأورام، مشيراً إلى أن أكثر السرطانات انتشاراً بين الرجال والنساء غالباً ما تكون في الجهاز الهضمي (الكبد والمعدة والقولون).

في حين أوضح المدير العام للإدارة العامة للأمراض غير المعدية في وزارة الصحة في السعودية الدكتور محمد الصعدي أن أكثر أنواع السرطانات شيوعاً عند السعوديين (بالنسبة المئوية) بحسب الإحصاء الأخير، سرطان الثدي (٩٩٩ حالة بنسبة ١٢,٤ في المئة)، والقولون والمستقيم (٧٨٤ حالة بنسبة ٩,٧ في المئة)، وسرطان لمفوما لا هودجكين (٥٨٥ حالة بنسبة ٧,٣ في المئة)، وسرطان الغدة الدرقية (٥٤١ حالة بنسبة ٦,٧ في المئة)، وابتصاص الدم (٥٠٨ حالة بنسبة ٦,٣ في المئة)، والكبد (٤١٦ حالة بنسبة ٥,٢ في المئة)، والجلد (٣٢٧ حالة بنسبة ٤,١ في المئة)، وسرطان الرئة (٣١٢ حالة بنسبة ٣,٩ في المئة)، فيما بلغ عدد المصابين بأمراض هودجكين ٢٩٣ حالة بنسبة مئوية تقدر بـ ٣,٦ في المئة، في حين بلغ عدد المصابين بسرطان المعدة ٢٧٥ حالة بنسبة ٣,٤ في المئة، بينما بلغت نسبة المصابات بسرطان المبيض ٣,٢ في المئة، وبلغت نسبة المصابات بسرطان الرحم ٣,٤ في المئة.

وأكد في تصريح إلى «الحياة»، وجود إحصاءات معتمدة ومتجددة «تتشر بشكل سنوي عبر السجل الوطني للأورام في المملكة المعتمد من وزارة الصحة الإحصاءات الخاصة بالسرطان في المملكة».

وقال: «توجد آلية لجمع المعلومات الخاصة بالسرطان تعتمد على معظم المستشفيات التي تتعامل مع مريض السرطان في المملكة، وإرسال فريق يتحرى حالات السرطان لديها بشكل دوري».

وبخصوص الإحصاءات الخاصة بالمرضى في السعودية وتحديثها، ذكر الخضير أن السجل الوطني للأورام - التابع لوزارة الصحة - هو المسؤول عن تسجيل الحالات والإحصاءات، «يقدم المعلومات الدقيقة عن الحالات ومراحلها وأعمار المرضى»، مشيراً إلى أن مستشفى الملك فيصل التخصصي يستقبل الإحصاءات من كل مستشفيات المملكة لتجميعها وتحليلها وتوثيقها في السجل الوطني للأورام.

وحول الدراسات والأبحاث التي تشير إلى اكتشاف أدوية وعقاقير تخص هذا المرض، أبدى الخضير تفاؤله بـ «أبحاث كثيرة واعدة تبشر بالخير، لكن الواقع الحالي يقول إن مرحلة الورم ومسارعة المريض للعلاج والكشف المبكر والعلاج المبكر تسهم في رفع نسبة الشفاء للكثير من الأورام».

وحول أنواع الأدوية المعالجة للسرطان أوضح الخضير أن الأدوية المعالجة للسرطان كثيرة، وتتنوع بحسب نوع ومرحلة السرطان وحسب العضو المصاب وموقع الورم بالجسم، فكل نوع من أنواع السرطان له مراحل عدة، وكل مرحلة لها العلاج المناسب الذي قد يكون جراحياً بالاستئصال، وهي أنجح الطرق للعلاج، ثم الكيميائي، ثم الإشعاعي.

كما أشار إلى طرق حيوية جديدة وطرق أخرى يتم تطويرها، «لكنها قد تتجح ضد نوع ولا تتجح ضد آخر»، منوهاً إلى أن كل نوع من السرطان له علاجه بحسب الحالة ومرحلة الإصابة، وحجم الورم، وموقعه، وحالة المريض، وطريقة تقبل الجسم للعلاج.

وعن الطرق والوسائل التي من الممكن أن تكافح الإصابة بالسرطان، أوضح رئيس وحدة أبحاث السرطانات في مستشفى الملك فيصل التخصصي أن مما يسهم في مكافحة هذا المرض العضال، تناول أطعمة كالليمون والحمضيات من الفواكه والشاي الأخضر والبصل والثوم والحلبة والألياف والنخالة وخبز البر وممارسة الرياضة وتخفيف الوزن والبعد عن التدخين والعادات السيئة والمحرمات كالمخدرات والخمور التي تسبب تلف الكبد.



مطالبة بإلغاء لجنة الوزارة.. أهالي حائل - عكاظ:

ملف المنح الشائك ينتظر وزير البلديات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416548.htm>

متعب العواد - حائل

ينتظر صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية خلال زيارته اليوم لمنطقة حائل ومحافظاتها، ملفات شائكة لدى أهالي المدينة بداية من تكديس قائمة طالبي منح الأراضي السكنية التي تجاوزت الـ ٧٠ ألف مواطن خلال السنوات العشر الأخيرة، بسبب بطء الإجراءات الرسمية التي تنفذها أمانة المنطقة. وانتقد عدد من الأهالي الذين تحدثوا إلى «عكاظ» تعطيل المنح السكنية الذي تسبب في تضخم أسعار الأراضي السكنية التي تجاوزت أسعارها السقف الأعلى في أسعار العقارات على مستوى المملكة، نظراً لأن المنح السكنية في حائل مشكل لها لجنة من الوزارة ولا يمكن إجراء عملية المنح إلا بعد موافقة هذه اللجنة، وهو الأمر الذي يورق أهالي المدينة ويبرئ ساحة الأمانة من اتهامات التعطيل أمام المواطنين. وطالب الأهالي بإلغاء اللجنة ومنح مرونة سريعة في هذا الجانب. ويقول أحمد السويدي: تأخر اعتماد المخطط الهيكلي للمدينة والذي كان لا يتجاوز محيط الدائري وحالياً من كوبري حائل الدولي شمالاً إلى طريق الحجاز جنوباً، ما تسبب في وصول سعر قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ متر إلى ٣٠٠ ألف ريال بدون الخدمات الرئيسية التي تعد بها الأمانات أو البلديات، فيما يشير خالد الشمري إلى أن الأمانة نفذت قبل أيام بتوجيه وإصرار من أمير حائل أكثر من ٢٩٠٠ منحة، لكن المفاجأة المدوية لنا أنها في وسط واد. وتساءل عبدالله الموسى عن سر الإبقاء على الأراضي البيضاء المملوكة للأمانة في أكثر من زاوية داخل محاور المدينة. كما تتمثل طموحات المواطنين أن يبدن الوزير فروع بلديات الشمال والجنوب التي ما زال بناؤها مستمرا من أجل إنهاء زحام المراجعين على مبنى الأمانة وتسريع وتيرة العمل في كل بلدية، بعدما تجاوزت حائل المدينة مساحتها السابقة لمساحات أكبر وأحياء أكثر خلال السنوات الأخيرة، فيما يتفق عدد من المواطنين على أن حائل ما زالت المدينة الوحيدة التي لا تملك مخارج أو مداخل جميلة تحاكي واقع وتاريخ المدينة سواء المدخل لطريق الحجاز جنوباً، أو طريق القصيم شرقاً، وطريق الجوف شمالاً.

دقة العنوان تختصر المسافات

الدفاع المدني.. الوعي يسبق الاستجابة والمهمة منجزة في كل الظروف!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628957.html>

عنيزة - نوال العيسى

سخر الدفاع المدني الرقم (٩٩٨) لتلقي بلاغات المواطنين، ونجدتهم، وتوعيتهم، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم.. وعن هذا الرقم المهم توجهنا بطرح تساؤل اتنا إلى عدد من المواطنين، وكان سؤالنا الأول ما هو رقم الدفاع المدني، فاجاب كل من "أحمد الصالح" و "سليمان العلي النهابي" بالرقم الصحيح، أما "أبو مروان" فقد أجاب جازماً وبكل ثقة 899 عاكساً الرقم، واحتجنا أن نوضح له أن ثقته لم تكن في محلها .

أما عن تجربتهم في الإتصال بالخدمة، قال "الصالح": "جربتها مرة واحدة حين احترق منزل جاري وذهلت حقيقة ودون مجاملة لسرعة تواجده الدفاع المدني في موقع الحدث، كذلك سرعة الرد على الاتصال والتجاوب"، أما "النهابي" و "أبو مروان" فلم يسبق لهما الاتصال بالخدمة .

وأشار "النهابي" إلى أن أبرز احتياجات الدفاع المدني دعمه بالآليات، التي تسهم في الوصول إلى المواقع بسهولة ويسر ودون عناء، فالرافعات مثلاً لا تتوفر في مراكز الدفاع المدني كثيراً، وقد تحتاج إلى الإستعانة بالمؤسسات الخاصة مما يعطل حركة العمل في الدفاع المدني، كما أن بعض أفراد الدفاع المدني يحتاجون إلى الدورات التدريبية ودورات لبعض الضباط للتعامل مع الجمهور، ومع التوسع الذي تشهده البلاد فإن الدفاع المدني بحاجة لفتح مراكز عدة في المدن والمحافظات الكبيرة؛ لتصل الفرق إلى المواقع ببسر وسهولة، كما أنها بحاجة لتكثيف التوعية مع المؤسسات التجارية؛ لتطبيق اشتراطات السلامة .

وحول تدشين هذه الخدمة وتفاعل المواطنين معها، أشار المقدم "سامي الزيداني- "مدير قسم العمليات بالدفاع المدني بعنيزة- إلى أن الخدمة دشنت منذ بداية عمل الدفاع المدني، وقد كان تفاعل أفراد المجتمع معها أكثر من ممتاز، وعن ملاحظاته على تعامل الناس مع الخدمة قال: "أصبح تعامل الناس أكثر رقباً، فقد اختلفت نظرة الناس للخدمة الآن، بعد أن التصق في أذهانهم في الماضي تباطؤ الدفاع المدني للحضور للموقع المطلوب، ومما ألاحظ أنه قد تردنا أحياناً اتصالات من أشخاص هم ليسوا بحاجة لخدمات 998 ولسنا المعنيين في خدمتهم، وذلك ناتج عن قلة الوعي لدى البعض ."

وأضاف: هناك مثلاً لبعض الملاحظات، حيث إن أحدهم كان في رحلة إلى البر وعندما تعرض لمأزق ولم تتمكن مركبته من السير؛ هرع للاتصال بالدفاع المدني رغم أن ذلك لا يخصنا ولسنا المعنيين لنجدته، ولكن ومن باب الإنسانية لا نتأخر في تلبية ندائه خاصة إذا كان مصطحباً لعائلته، كما نصح المواطنين بالاهتمام والدقة أكثر فنحن لخدمة الجميع ودقائنا محسوبة ونسعى لاستغلالها بما يخدم أفراد المجتمع كافة. وحول مراحل تطور الخدمة، قال: "لقد اختلف أسلوب التعامل مع الحدث من حيث سرعة الوصول إلى الموقع في زمن قياسي، حيث تأخر الوصول في السابق لخمس عشرة دقيقة، وبمجرد ضغط الجرس تنطلق الفرقة للموقع في أقل من ١٥ ثانية، بعد تحديد غرفة العمليات للموقع، وتغيرت نظرة الناس تماماً فقد أثارت سرعتنا في الوصول للموقع دهشتهم، ففي السابق كان يعيقنا وجود مجموعة من أفراد الدفاع المدني كبار السن الأمر الذي كان يحد من سرعة تحركهم وانطلاقهم، أما في الوقت الراهن فالغالبية هم من فئة الشباب، وقد ساهم ذلك في سرعة تنقلهم وتوجههم في وقت قياسي"، مطالباً بأمر مهم جداً وهو وصف الموقع بدقة وبطريقة واضحة عند التبليغ، للأسف أن البعض من النساء تتصل فتعطينا وصفاً غير واضح، وهذا يتحقق من خلال التوعية والاهتمام وتعاون أفراد المجتمع صغاراً وكباراً مع الدفاع المدني. وعن نسبة المكالمات الجادة إلى العبثية التي يتلقاها الرقم الخاص بالدفاع المدني

يوماً، قال "الزيداني": "الحمد لله مجمل المكالمات صادقة تمثل ٩٥% فالعابثة قليلة ولا تتعدى الـ ٥% فقط، مع ملاحظة أن هناك مكالمات خاطئة وليست كاذبة بمعنى أن أحدهم يتصل يخبرك أن المنزل الفلاني تنبعث منه رائحة دخان، وقد رأى بنفسه الدخان، ثم يتبين لنا بأن الأمر لم يتعد إعداد وجبة عشاء عبارة عن شوي"، مضيفاً: "لقد أصبحنا متمرسين واستطعنا بفضل من الله من خلال الخبرة كشف الكثيرين ممن حاولوا إساءة استخدام الخدمة".

ويتعرض رجال الدفاع المدني لمواقف غريبة كغيرهم ممن يسهرون لخدمة الوطن وأبنائه، وعن أغرب المكالمات التي تم تلقيها، أشار إلى أن هناك سيدة من إحدى الدول العربية لم تلبث سوى ثمانية أشهر في عنيزة لا تعرف موقع السكن بالضبط، وتعرضت لاحتجاز في إحدى غرف المنزل مع أطفالها، فلم تستطع فتح باب الغرفة وظل مقفلاً بينما زوجها كان يتواجد آنذاك في "الغاط" لسوء الحظ، حيث لم يلبث استنجاهاهم للسكن سوى يومين فقط، مما زاد الأمر تعقيداً فهي تجهل كل المواقع باستثناء اسم الحي الذي تسكن فيه وهو من أكبر الأحياء في المحافظة، مضيفاً: حاولنا بكل ما أوتينا استجوابها بينما رجالنا يبحثون عن الموقع، ونحن نحاورها بالهاتف مع تتبعها للصوت الصادر من سيارة الدفاع المدني لترشدنا عند سماعه، حتى اقتربنا من المنزل وبالطبع لم نحدد الموقع إلا بصعوبة فلم تساعدنا بأي معلومة دقيقة واستغرق البحث نصف ساعة حتى تم العثور على المنزل، وكذلك إحدى النساء طلبت رقم الدفاع المدني من الخدمة ٩٠٥ فتم إعطاؤها هاتف الدفاع المدني (السنترال) فقام زميلنا ممن تلقى البلاغ بإخبارنا بالحادث نيابة عنها، حيث بلغنا عن حريق في منزله فانهالت عشرات الاتصالات جميعهم يبلغون عن الحادث نفسه. وحول سؤالنا عن حاجة المواطن إلى توعية فيما يختص باستخدام هذا الرقم الاستخدام الأمثل قال: "بالطبع فالكثير يتصل بـ ٩٩٨ بينما هو يرغب في خدمة أخرى، فالتوعية مطلوبة في الاحتفاظ بالرقم وحفظه لجميع أفراد العائلة، فلماذا لا توضع الأرقام وبصورة مكثفة في الأماكن العامة مع التوعية في كل مناسبة عن أهمية حفظ الأرقام المهمة"، مضيفاً: نحن لانهمل أي اتصال سواء من طفل أو امرأة فهو محل الاهتمام، ولا بد أن نأخذ الاتصال على محمل الجد حتى ننتب من البلاغ، فالطفل يتم استجوابه لنستدل على خيوط واضحة تمكننا من تأدية مهمتنا



العدل تنفي سحب قضية إعلامي بريدة من المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416354.htm>

عبدالله الداني - جدة

نفى مسؤول في وزارة العدل صحة ما تناقلته بعض الصحف والمواقع الإلكترونية الجمعة الماضية بشأن سحب الوزير قضية أحد الإعلاميين من محكمة بريدة وإحالتها للجنة المختصة في وزارة الثقافة والإعلام. وجزم المصدر أن الخبر غير صحيح وأن القضية لم تسحب من قبل الوزارة، موضحاً أن ما حصل لا يتعدى كونه استفساراً اعتيادياً قامت به المحكمة كمثيلات لها للتأكد من كون القضية المنظورة مشمولة في اختصاصها من عدمه. وعاد المصدر مؤكداً القول «لم يحصل مطلقاً أن سحبت الوزارة من تلقاء نفسها أية قضية في هذا الخصوص ولا غيره ولا تملك هذه الصلاحية لا شرعاً ولا نظاماً»، مطالباً وسائل الإعلام في الوقت ذاته بالتحقق من صحة الأخبار قبل نشرها.

أمن الطرق تنتقد النقل: ١٩٠ ألف شاحنة تعمل دون تنظيم أو مرجعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262064>

الرياض - بندر المزيّد

أكد نائب قائد القوات الخاصة لأمن الطرق العميد سعد الجباري، أن ١٩٠ ألف شاحنة وصهريج في المملكة تعمل من دون تنظيم أو مرجعية، موجهاً انتقادات لوزارة النقل، لأنها لا تطبق جميع الأنظمة المتعلقة بمتطلبات الشاحنات وتقوم أمن الطرق في أعمال إضافية كمرقبة محطات أوزان الشاحنات التابعة للوزارة.

وأضاف خلال ورشة عمل بعنوان «المواد الخطرة والأساليب المثلى لنقلها براً» في مقر الغرفة التجارية مساء أول من أمس، أن عدد المؤسسات والشركات المرخص لها بنقل البضائع على الطرق يصل إلى ٢٦٩٩ مؤسسة وشركة، تعمل كل واحدة منها وحدها من دون الارتباط بجهات أخرى، مشدداً على أن وزارة النقل لا تطبق جميع الأنظمة المتعلقة بمتطلبات الشاحنات.

وتابع: «واقع النقل يشير إلى تدخل، وعدم تنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعدم التزام الناقلين بالأنظمة واللوائح والقوانين المنظمة لعملية النقل، إضافة إلى وجود مشكلات في طريقة اختبار وتدريب وتشغيل سائقي الشاحنات، وقصور في صيانة وسلامة المركبة، ويدل على ذلك ارتفاع الحوادث المرورية التي تقع للشاحنات، إذ بلغت ١٦٧٢ حادثة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة نتج منها ٣١٠ حالات وفاة و١٤٠٠ إصابة، وذلك على الطرق المغطاة من أمن الطرق»، مشيراً إلى أن «أمن الطرق» لا تغطي سوى ٢٢ في المئة من إجمالي الطرق في المملكة، ما يجعل بعض سائقي الشاحنات يستغلون هذه الفجوة بسلك طرق لا توجد فيها دوريات لـ«أمن الطرق»، وبالتالي لا يكون تحت المراقبة في الطرق الخارجية.

وتحدث عن إقحام أمن الطرق في أعمال إضافية كمرقبة محطات أوزان الشاحنات التابعة لوزارة النقل، مطالباً وزارة النقل بتخصيص جهات أمن كما في شركات أخرى تقوم بهذه المهمة، وتطبيق اللائحة الخاصة بها على محطة أوزان الشاحنات. وتطرق الجباري إلى أن وزارة النقل وضعت لائحة من ٦٧ مادة لمتطلبات الشاحنات، لو طبقت فإن أفضل أسطول نقل بري سيكون في المملكة، مشيراً إلى أن مهمة الوزارة باتت مقتصرة على الوزن وبطاقة التشغيل في ميزان الشاحنات.

وساق مثلاً عن استهتار بعض سائقي الشاحنات بالأنظمة، عندما وضع أحدهم أسطوانة غاز بدلاً من طفاية الحريق. من جهته، ذكر المدير العام للدفاع المدني في منطقة المدينة المنورة زهير سبيبه، أن الشاحنات غالباً ما تكون متشابهة ولا توجد عليها علامات تدل على المواد التي تحملها، ومن يقودونها لا يعلمون ما ينقلون من مواد خطيرة، ما قد يعرضهم للخطر، مشدداً على أهمية تدريب العاملين على هذه الشاحنات لأخذ الحيلة والحذر، مشيراً إلى أن عدداً من القطاعات تجري دراسات على حوادث المواد الكيماوية، لكن إذا لم يكن هناك برنامج متكامل لجميع الجهات الأمنية والمشاركة في هذا الاختصاص، فلن تكون النتائج ايجابية بالشكل المأمول.

ولفت سبيبه إلى أن فرقاً مدربة من الدفاع المدني مؤهلون بشكل كامل على التعامل مع هذه المواد، ويستخدمون أحدث التجهيزات في حال وقوع خطر ما.

وأضاف أن «الدفاع المدني» تطلب من السائق وضع نموذج في الشاحنة يتضمن معلومات عن المادة التي يحملها وكيفية التعامل معها، كي تستطيع الجهة التي تباشر أي طارئ معرفة كيفية التصرف.

وذكر وكيل وزارة النقل لشؤون النقل الدكتور عبدالعزيز العوهلي، أن كثيراً من الصناعات تقوم على المواد التي تحملها الشاحنات ولا بد من وقفة، حتى تعيد جميع الأطراف تقويم وضعها وتهتم بسلامة النقل، حفاظاً على الإنسان والبيئة، مشدداً على ضرورة إبعاد المواد الخطرة عن داخل المدن. وأضاف أن هذه المواد إذا تجاوزت الأوزان المسموح بها تسبب ضرراً على شبكة الطرق، وقد تضرر الانسكابات ونواتج هذه المواد من الحوادث بطبقة الأسفلت والمناطق المحيطة بالطرق والمنشآت.



اتهمت الخادمة الأندونيسية بالتسبب في وفاته هيئة التحقيق توثق أقوال والددة الرضيع مشعل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416352.htm>

ياسمين السهيمي - الدمام
سجلت والددة الطفل الرضيع مشعل إبراهيم الدنيني الذي توفي الجمعة الماضية، أقوالها أمام المحققين في هيئة التحقيق والادعاء العام في الدمام أمس.
وأوضح لـ «عكاظ» والد الطفل إبراهيم الدنيني، أن والددة مشعل أفادت المحققين بشكوكها في أن الخادمة الآسيوية التي تعمل في منزل الأسرة، قد تكون تسببت في وفاة طفلها الرضيع ذي التسعة أشهر.
وأضاف إبراهيم الدنيني «عندما رغبت في تشريح الجثة أبلغت من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام بالانتظار لحين صدور جميع الإجراءات والفحوصات الخاصة بطفلي من قبل الجهات الصحية».
من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي المعلومات التي انفردت بنشرها «عكاظ» أمس حول اتهام الخادمة الآسيوية في وفاة الطفل مشعل، وقال: ورد بلاغ لمركز شرطة جنوب الدمام صباح الجمعة الماضية من مستشفى الولادة والأطفال في الدمام أن الطفل يعاني من تشوهات خلقية، ووجهت والددة الطفل الاتهام للخادمة لإهمالها في المحافظة عليه، وعلى الفور تم توجيه ضابط التحقيق للمستشفى واتخاذ الإجراءات اللازمة، فيما تشير المعاينة الأولية الظاهرية لعدم وجود أي دلائل تثير الشبهة الجنائية في الوفاة جرى ضبط الإفادات اللازمة وإيقاف الخادمة رهن التحقيق، وهي مقيمة شرق آسيوية في العقد الرابع من العمر، فيما أحيل ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في المنطقة الشرقية.

طبيبة تنسى قطعة قماش في رحم سيدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416365.htm>

محمد كادومي - جازان

تعرضت سيدة أثناء ولادتها لطفلها في مستشفى أبو عريش العام إلى نزيف حاد عند إجراء عملية تنظيف للرحم بعد عدة ساعات من الولادة مما جعلها تحتاج لكمية من الدم، على إثر ذلك بقيت عدة أيام في المستشفى وبسبب عدم توقف النزيف راجعت السيدة المستشفى وعملت أشعة أوضحت وجود بقايا لم يحدد الأطباء ماهيتها وتفاوتت الآراء حول عدة احتمالات منها بقايا مشيمة، وعليه تقرر إجراء عملية تنظيف للمرة الثانية.

وأوضح المتحدث الإعلامي في صحة جازان جبريل القبي أن المريضة أدخلت المستشفى وعملت لها ولادة طبيعية، ونظرا لوجود جروح بسيطة حول الشق وضعت الطبيبة الحشوة كإجراء احترازي لمنع أي نزيف، ورفعت الحشوة بعد فترة قصيرة وعمل لها أشعة تلفزيونية للرحم ووجد أن المريضة بصحة جيدة، وبعد فحوصات إكلينيكية وتحاليل الدم اتضح عدم وجود حشو مهبلي ولم يحدث للمريضة أثناء وجودها في المستشفى أية مضاعفات.

وقال زوج السيدة عيسى خبراني «تمت مراجعة مستشفى أبو عريش بقصد ولادة زوجتي وبعد الولادة بفترة تعرضت زوجتي إلى حالة نزيف حاد مصحوبة بالألم شديد عندها عمل لها أشعة اتضح وجود بقايا لم يحدد الأطباء نوعها، وبعد العملية سألت الطبيبة المختصة عن حالة زوجتي، فقالت: إن الأمر عادي وبسيط اتضح وجود عدد من المناديل (قطع قطنية) داخل الرحم وتم إخراجها وعلى زوجتي مغادرة المستشفى وهي في حالة من الألم والتعب».

وطالب الخبراني صحة جازان إجراء تحقيق مع الطبيبة المشرفة على حالة زوجته جراء الإهمال والتقصير الذي صدر منها في عدم أداء العمل المنوط به على الوجه المطلوب.

% 95 من ٧ آلاف محطة دون مستوى الجيد الشورى يتمسك بنقل الإشراف على مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق إلى النقل بدلاً من الشؤون البلدية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628896.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي
تمسك مجلس الشورى بنقل الإشراف على مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق إلى وزارة النقل بدلاً من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وحددها كمرجعية رئيسية لجميع شؤون هذه المراكز من حيث الترخيص لها ومراقبتها والإشراف عليها ومتابعتها .
وأعطت اللجنة وزارة النقل تطبيق أحكام اللائحة الخاصة بذلك وتحديد مواقع مراكز الخدمة والمحطات وإصدار التراخيص الفنية اللازمة وتحصيل رسومها، مع مراعاة ألا يصدر أي ترخيص إلى حين صدور اللائحة وإقرار العقوبات والغرامات على المخالفين والعمل بموجبها .
عشر سنوات والشؤون البلدية لم تطبق لائحة محطات الوقود والغرامات والجزاءات
ولفتت لجنة المجلس للإسكان والمياه والخدمات العامة إلى أن مشروع قواعد إنشاء مراكز الخدمة ومحطة الوقود على الطرق وإدارتها يأتي بعد أن وافق المجلس قبل أكثر من عامين على خطة لتحسين أوضاع تلك المراكز، إلا أن تلك الخطة لم ترَ النور وتم إعادتها لكن يسمى جديد تجنباً لحكم المادة السابعة عشرة من نظام الشورى المعنية بالتباين بين الوزراء والشورى، وأيدت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة وجهة نظر المستشارين وقامت بدراسة القواعد كمشروع جديد .
وقامت لجنة الخدمات بإدخال ما تراه من تعديلات وإضافات من أهمها إضافة فقرة تنص على وجوب مراعاة نظام التراخيص البلدية قبل البدء في إجراءات التراخيص لإنشاء مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق، تحسباً لأي تعارض بين القرارات التشريعية ولأن مواد النظام أقوى من بنود القواعد .
لجنة دائمة لدراسة منح امتياز لشركات متخصصة لتشغيل مراكز الخدمة والمحطات وإدارتها
ومن التعديلات التي أجرتها لجنة الخدمات إضافة فقرة لتعديل ما يلزم من القرارات والأنظمة والاختصاصات لنقل مسؤولية اختصاص الإشراف على مراكز الخدمة ومحطات الوقود من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة النقل .
وعلى الرغم من أن وزارة الشؤون البلدية ترى أنها الجهة المخولة نظاماً بمسؤولية الإشراف على هذه المراكز، إلا أن الشورى يرى أن استمرارها في الإشراف لن يساعد على تحسين مستوى أداء تلك المراكز .
وبررت لجنة الخدمات ما ذهبت إليه من إسناد الإشراف على مراكز الخدمة ومحطات الوقود، إلى أن الشؤون البلدية أصدرت لائحة محطات الوقود قبل ١٠ سنوات ولائحة الغرامات والجزاءات البلدية ولم تطبق بنودها، كما أنها تشرف على أكثر من ١٠٠ نشاط بلدي مما يلقي عليها مسؤوليات وأعباء عديدة وهي تعاني من نقص الكوادر البشرية والإمكانات المادية، إضافة إلى تواجد مراكز خدمة بعيدة وخارج النطاق العمراني يزيد الصعوبة على الوزارة في الإشراف والمتابعة .
وشددت لجنة الخدمات العامة على أن تعدد جهات الإشراف على المراكز ساهم في تشتيت المسؤولية وعدم التزام أصحاب هذه المراكز بالتقدي بالتعليمات واللوائح .

ومن الإضافات التي جاءت بها لجنة الخدمات العامة، الفقرة التي تنص على إعداد مخططات وتصاميم نموذجية تكون استرشادية لمراكز الخدمة، وإنشاء مراكز خدمة نموذجية على الطرق الحديثة الجاري تنفيذها وتعزيزها بمراكز للأمن والهلل الأحمر وإسناد إدارة وتشغيل هذه المرافق إلى القطاع الخاص عن طريق الاستثمار .

وأشارت اللجنة إلى أن ذلك توجه مجلس الوزراء وقد سبق صدور قرار بشأنها عام ١٤٣٠، إلا أنه لم يفعل .

وطالبت لجنة الخدمات العامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الدعم المالي والبشري لوزارة النقل للقيام بواجباتها، كما أيدت أن تكون رئاسة اللجنة الدائمة التي من مهامها وضع لائحة لمراكز الخدمة، للهيئة للسياسة والآثار كجهة محايدة ولها اهتمامها بتطوير أوضاع المراكز .

ومن مهام اللجنة الدائمة التي نص عليها المشروع، دراسة منح امتياز لشركات متخصصة لبعض الطرق لتشغيل هذه مراكز الخدمة والمحطات وإدارتها، ورفع ما يلزم بحسب الإجراءات النظامية .

ولأن غياب العقوبات والغرامات سيضعف ويحد من تفعيل القواعد والتقييد بها، فقد أضافت لجنة الشورى فقرة تنص على اقتراح العقوبات والغرامات التي تطبق على المخالفين ورفعها حسب الإجراءات النظامية المتبعة .

وبشأن الشركات والمؤسسات التي يمكن أن تدير مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق أوجدت فقرة لوضع معايير وأسس لتأهيل تلك الشركات والمؤسسات، إيماناً من اللجنة بأهمية هذه المعايير ولتكون هناك عدالة وشفافية في عملية التأهيل .

وحددت لجنة الخدمات العامة مدة زمنية لا تتجاوز العامين لمتابعة تنفيذ المهام المشار إليها في القواعد وضمان استكمالها، كما أسندت للشؤون البلدية ما يتعلق بالاستثمار في جميع الأراضي التي تقع ضمن اختصاصها بما يتفق مع هذا القواعد .

وتهدف اللجنة بذلك إلى أن لدى وزارة الشؤون البلدية أرض تقع ضمن اختصاصها النظامي في الاستثمار البلدي، وفي ذلك توضيح للمسؤولين في القواعد .

وشددت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في البند الثاني من مشروع قواعد إنشاء مراكز الخدمة، على مراعاة جميع المعايير والضوابط التي تعتمدها وزارة النقل، والهيئة العامة للسياسة، والجهات المعنية الأخرى قبل البدء في إجراءات التراخيص لإنشاء مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق .

إلى ذلك شدد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ، على اللجنة التي درست مشروع القواعد بعد النقد الذي تعرضت له أمس- بسرعة النظر في ملاحظات الأعضاء وأرائهم والرد عليها في أقرب وقت .

وكان العضو عبدالله الدوسري وسعود الشمري وآخرون قد انتقدوا تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن قواعد إنشاء مراكز الخدمة ومحطات الوقود وإدارتها وقالوا "اللجنة مستعجلة في تقريرها وهو لا يرتقي بأن يكون مشروع تنظيم" وتسائل أعضاء عن إمكانية وزارة النقل في الإشراف على هذه المراكز بعد أن سحبتها اللجنة من وزارة البلدية التي تملك الخبرة الطويلة .

التقرير المعد من لجنة الخدمات كشف عن أن ٩٥ في المائة من محطات الوقود ومراكز الخدمة التي تجاوزت أكثر من ٧ آلاف، كانت دون الجيد في مستواها.

نسبة الإصابة في ارتفاع شرق أوسطياً ... والتدخين سبب ٣٠ في المئة من الوفيات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262154>

يلخص رئيس وحدة أبحاث السرطانات في مستشفى الملك فيصل التخصصي أهم أسباب فشل العلاج وعدم نجاة مريض السرطان، بالتأخر في الكشف ثم التأخر في العلاج، وتأخر التحويل للمراكز المعالجة للسرطان، وتردد المريض وتأخره عن المواعيد، لافتاً إلى أن مرضى كثيرين شفيوا بإذن الله ثم مسار عتاهم بالعلاج وسرعة اكتشاف الورم. وعزا ذلك إلى ارتباط هذه الأعضاء بالعادات الغذائية والسلوكية، موضحاً أن على رأس السلوكيات الخطرة التدخين «له دور في معظم السرطانات لأن سموم السجارة المسرطنة تدخل في تيار الدم وينقلها الدم إلى كل الأعضاء». وأضاف الخضير الذي يشغل منصب أمين الجمعية السعودية لمكافحة السرطان: «من العوامل المساهمة في السرطان؛ الغذاء السيئ الذي يعتمد على الدهون والسكريات والمشويات والمعلبات والمواد الحافظة والنكهات الصناعية، ونقص الحركة البدنية وعدم ممارسة الرياضة والسمنة الزائدة والتدخين...»، لكنه لم يستبعد بعض الفيروسات التي لها دور في السرطان مثل فيروس الكبد والتهاب الجيوب الأنفية وعنق الرحم وميكروبات المعدة مثل: الهيلوباكتر. ونصح من يريد الصحة والعافية بممارسة الرياضة وتناول الأطعمة الصحية كالخضار والفواكه والسلطات، وخبز البر والخبز الخالي من الزيوت، والابتعاد عن الدهون والسكريات والخمول والكسل، كما شدد على ضرورة الابتعاد عن التدخين والخمور، معتبراً أنها أسباب رئيسية في حدوث السرطان.

في حين أوضح المدير العام للإدارة العامة للأمراض غير المعدية في وزارة الصحة محمد الصعدي أن نسبة حدوث السرطان في الدول النامية في ارتفاع، عازياً ذلك إلى أسباب من أهمها انتشار التدخين بمعدلات تفوق الدول المتقدمة، إضافة إلى تغيير أنماط الحياة وتشابهها لأنماط الدول المتقدمة (عادات غذائية - اجتماعية - صناعية - تلوث صناعي مرتبط بالسرطان...).

وكشف أن التدخين مسؤول عن نحو ٣٠ في المئة من وفيات السرطان، مشيراً إلى أن ما نسبته ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من وفيات السرطان ممكن أن تعود لعادات التغذية ونمط الحياة.

ونوه إلى أن استهلاك الخضار والفواكه والحمية الغنية بالألياف يحمي أو يقي من أنواع معينة من السرطان (القولون والمستقيم، المعدة، المريء) بينما تناول الأغذية الغنية بالدهن (خاصة الدسم الحيواني) مترافق مع احتمال خطورة أكثر لأنواع معينة من السرطان (الثدي، البروستاتا، سرطان باطن الرحم، المبيض، القولون).

واستطرد: «وجود برامج الكشف المبكر المصممة والمنفذة بشكل جيد لسرطان (عنق الرحم، الثدي، الفم) مترافقة مع وجود معالجة فعالة ممكن أن تؤدي إلى نقص ملحوظ بمعدل حدوث السرطان والوفيات العائدة له، وكذلك التحري بالماموغرام للنساء بعمر بين 50 و ٦٩ سنة للكشف المبكر عن سرطان الثدي ممكن أن يؤدي إلى إنقاص الوفيات.

أيضاً التحري الخلوي لسرطان عنق الرحم مرة كل ١٠ سنوات يؤدي إلى إنقاص نسبة حدوث السرطان عند النساء بعمر بين ٣٥ و ٦٤ عاماً.

وأكد الصعدي أن ٣٠ في المئة على الأقل من جميع السرطانات ممكن الوقاية منها من خلال خفض معدلات استخدام التبغ بين البالغين، وتقليل انتشار الوزن والسمنة وزيادة نسبة الممارسين للنشاط البدني وزيادة مستويات النشاط البدني في المجتمع، وتعزيز الحمية الغذائية الصحية التي تحقق في تحديد الطاقة التي يتم الحصول عليها من الدسم الكاملة وتحويل استهلاك الدسم كلياً من الدسم المشبع إلى الدسم غير المشبع باتجاه القضاء على تحول الحموض الدسمة.

وذكر أن زيادة استهلاك الفواكه والخضار، الحبوب والبقول والبنودق وتحديد المستهلك من السكاكر، مهم جداً للوقاية من الإصابة بالأمراض، «كذلك تحديد استهلاك الملح من جميع مصادره والتأكد من أنه ميودن، وهذه حماية خاصة للوقاية من

السرطان تتلخص في الحد من استهلاك السمك المملح والمخمر بالأسلوب الصيني، خصوصاً في مرحلة الطفولة، والإقلال من التعرض لـ«الأفلاتوكسين» في الطعام. كما نصح بتجنب تناول الأطعمة والمشروبات الحارة جداً، والتقليل من التعرض للأشعة وتقليل التعرض للعوامل المسرطنة البيئية وعدم التعرض للعوامل المسرطنة المهنية وإنقاص انتشار الإبتان بفيروس الورم الحليمي البشري HPV، وإنقاص انتشار الإبتان بفيروس التهاب الكبد نمط B. وعما إذا كان هناك علاج فعلي للسرطان، أوضح أن علاج مريض السرطان يعتمد على مشاركة أنواع عدة من المعالجات وليس على دواء أو عقار محدد، «ومن غير الممكن أن نقول إن مريض السرطان قد شفي تماماً، ولكن نقول بتطبيق هذه البروتوكولات من المعالجة يزداد معدل البقاء على قيد الحياة لدى المريض لمدة ٥ أو ١٠ سنوات.»



موظفو الشؤون الإسلامية يطالبون بتثبيتهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416369.htm>

عبد العزيز معافا - ضمد

طالب عدد من الموظفين العاملين في إدارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في منطقة جازان ممن يحملون شهادات الكلية المتوسطة (تخصص قوى كهربائية) بتثبيتهم على المراتب التي يستحقونها أسوة بزملائهم الذين يعملون بنفس الشهادات وفي نفس الفرع الذين تم تثبيتهم. وأفاد لـ «عكاظ» مدير الشؤون المالية والإدارية في الإدارة محمد معافا، أن الموظفين سبق لهم التقدم بشكوى للفرع حول الموضوع ذاته، ورفعت إلى الوزارة وجاء الرد أن تعيينهم على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم عن طريق وزارة الخدمة المدنية وأحد فروعها بالمفاضلة، وتم إبلاغهم في حينه. وأبدى الموظفون المطالبون بالتثبيت تظلمهم لسعادة المدير العام لفرع الوزارة في المنطقة الذي قال إنهم «رشحوا من قبل لجنة التثبيت على وظائف كتابية بناء على قرار التعيين وطبيعة الأعمال المكلفين بها حسب ما ورد من الفرع وتعيينهم على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم عن طريق وزارة الخدمة المدنية وفروعها بالمفاضلة». وذكر الموظفون المحرومون إبراهيم علي جلال، محمد يحيى حامد، متعب حسن عطا، بندر عيسى الحربي، وعلى محمد حكيم، أن خبرتنا ومدة الخدمة أكثر ممن استفادوا من التثبيت من الزملاء بالفرع، قائلين إن «حقوق التثبيت سلبت منا ونطالب الجهات العليا بالنظر إلى وضعنا ومساواتنا مع زملائنا المثبتين في نفس الإدارة».

الأمن يسقط راقياً اعتدى على مريضة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416520.htm>

أيمن الصيدلاني - المدينة المنورة
قبضت شرطة منطقة المدينة المنورة على راق من جنسية عربية اعتدى جنسياً على فتاة دعاه زوجها لمعالجتها لإصاباتها بمرض نفسي واكتئاب. وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام أن أسرة الفتاة تعيش في ظروف صعبة وزوجها منهار نفسياً بعد وقوع الحادثة، مشيراً إلى أن الجاني تم القبض عليه وسلم إلى شرطة العيون لاستكمال الإجراءات، تمهيداً لرفع كامل الأوراق للجهات المختصة.
وفي التفاصيل، طلب الزوج من الراقى علاج زوجته المصابة باكتئاب واضطرابات نفسية، وبعد الانتهاء من القراءة طلب منه إخضاعها للعلاج أياماً عدة، وفي يوم الحادثة حضر القارئ وطرق الباب وأبلغته المرأة أن زوجها غير متواجد في المنزل، وطلبت منه الانتظار حتى عودة زوجها أو العودة في وقت لاحق، وعندما علم القارئ بالأمر أصر على الدخول وأبلغها أن وقته ضيق ولا يستطيع الانتظار أو العودة وزعم أنه مرتبط مع عوائل أخرى بحاجة للرعاية عليهم، فسمحت له بالدخول وبعد أن قرأ عليها فقدت الزوجة الوعي والإدراك لينتهز الراقى الوضع ويعتدي عليها. وفي هذه الأثناء حضر الزوج إلى المنزل ليفاجأ بالراقى داخل الغرفة يعتدي زوجته وهي غائبة عن الوعي، ليبادر بالاتصال على الجهات الأمنية التي حضرت وقبضت على الراقى.



د.المسند: الانتخابات البلدية وسيلة للتعبير عن الرأي

ومشاركة في اتخاذ القرار

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢

<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628912.html>

الرياض - علي الحضان
اعتبر الدكتور إبراهيم المسند مدير إدارة التربية والتعليم بالرياض عضو اللجنة المحلية للانتخابات أن الانتخابات البلدية وسيلة للتعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار في مجال الخدمات التي تقدم للمواطن من خلال مشاركة المواطنين في انتخاب من يمثلهم في المجالس البلدية التي هي جزء منظومة تحاول الدولة إرساء قواعدها على أسس سليمة تصب في المصلحة العامة. وقال الدكتور المسند إن الدورة الثانية التي بدأت أولى مراحلها صاحبها كثير من التحسينات رغم ذلك الطموح أكبر لإضافة مزيد من التغييرات الايجابية التي تتواءم مع التغييرات التي تطرأ على المجتمع، خاصة في ظل الوعي بأهمية هذه التجربة.
وقال إننا متأكدون أنها سوف تحقق آمال وتطلعات المواطن بالدرجة الأولى وبين الدكتور المسند أن مشاركة وزارة التربية والتعليم تتمثل في دعم هذه العملية الإجرائية الانتخابية "نحن متواجدون في أكثر من ٦٩ مركزاً انتخابياً يقوم عليها نخبة من زملائنا مديري المدارس والمشرفين والمعلمين في استقبال الناخب وتسهيل عملية الانتخاب والتوعية".
وعرج المسند على البرامج التوعوية الموجهة للطلاب حول الانتخابات فقال "لدينا برامج للنشاط الطلابي حول التوعية

بأهمية الانتخابات بالنسبة لطلاب المدارس للتدريب على هذه العملية، لافتاً إلى أن بعض المدارس أصبح فيها مجالس استشارية ومجالس شوري للطلاب تمارس بها العملية للمشاركة باتخاذ القرار داخل إطار المدرسة.



خلال الحملة الوطنية للتوعية عن مرض السكري الغريبي: ٢٨ % نسبة المصابين بالسكري في المملكة التي تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٧٠ سن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢

<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628919.html>

الرياض - فاطمة الغامدي
انطلقت الحملة الوطنية لتغيير مفهوم مرض السكري التي نظمها المركز الوطني للسكري التابع للجمعية السعودية لطب الأسرة بالتعاون مع وزارة الصحة وشركة نوكيا نورديسك بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبدالرحمن الجريسي وذلك في مركز بانوراما التجاري .
وتضمنت الحملة خيمة "الدائرة الزرقاء" وحافلة خاصة بالجولة العالمية لفحص داء السكري وتشمل على تقديم فحوصات عالية الجودة مجاناً مثل قياس ضغط الدم ونسبة السكري بالدم والبولسترول وقياس محيط الخصر والبطن وفحص قاع العين وفي الحالة التي يتم فيها رصد الإصابة بالسكري أو بأمراض أخرى يتم توجيه الزائر إلى طبيب ميداني أو أخصائي التغذية للإجابة عن التساؤلات وتقديم المشورة لاتخاذ الخطوات اللازمة .
وأوضح مدير المركز الوطني للسكري ورئيس الحملة الوطنية الدكتور زهير الغريبي بأن مرض السكري أصبح مرضاً شبيه عام عالمياً نتيجة تغيير المواد الغذائية وتخزين الغذاء لفترات طويلة في الثلاجات واستخدام المواد الكيميائية في الحفاظ على المواد الغذائية وتغيير التركيبة الجينية للمواد الغذائية، وأظهرت الدراسات أن نسبة الإصابة بالسكري التي تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٧٠ سنة بلغت ٢٨ % بالمملكة و ٣٠ % من المرضى المنومين في المستشفيات لديهم سكري .
مؤكداً أن كل تلك الأرقام ذات دلالات ومؤشرات خطيرة صحياً واقتصادياً واجتماعياً وأن التحليل السنوي مهم للغاية، حيث إن مرض السكري أصبح من الأمراض باهظة التكاليف في علاجه ويشكل عبئاً مالياً كبيراً ليس على الشخص المصاب وأسرتيه بل على كاهل القطاع الصحي برمته .
وأضاف الدكتور الغريبي أن الحملة يقوم عليها مشرفون وأطباء مدربون على أحدث الأجهزة العالمية وتهدف إلى تحقيق التغيير للواقع المنشود في السياسة العالمية اتجاه الكشف والتدخل المبكر لمكافحة مرض السكري وتعزيز مستوى الوعي الاجتماعي بالمرض والتعاون على مكافحته من خلال الجمع بين الفحص والأبحاث، مشيراً أن الحملة ستستمر في الرياض مدة أسبوعين ثم تنتقل إلى مدينة جدة وهي جزء من الحملة العالمية لتغيير واقع السكري التي مرت على أكثر من عشرين دولة هذا العام وسوف تواصل مسيرتها العالمية نحو الجزائر لتكمل بقية أرجاء العالم .
وحول أسباب مرض السكري أرجعها الدكتور الغريبي إلى السمنة الزائدة أو أسباب وراثية أو أمراض تصيب عضوية البنكرياس أو التدخين ورفاهية العيش وسوء التغذية، أما عوارضه فهي نقصان الوزن وكثرة التبول والتعرق الزائد والنعاس فيما التأثيرات الجانبية للمرض تصلب الشرايين والغرغرينا والتأثير على العصب الحركي والحسي وأمراض الكلى وفقدان البصر، مؤكداً أنه يجب على الشخص التقريب بين ارتفاع وانخفاض معدل السكر في الجسم حيث نسبة السكري عند الشخص العادي من ٨٠ إلى ١٢٠ ملغ / دسل .
مشدداً بأنه يجب على المرضى تنظيم الغذاء أولاً وممارسة الرياضة اليومية لتجنب الكثير من الأمراض كما كشفت أدلة قوية على الفوائد المتعددة للفحص والتشخيص المبكر لمرض السكري حيث يساعد في تأخر ظهور المرض ومنع مضاعفات المراحل المتأخرة لدى المرضى .

وختم الدكتور الغربي حديثه بشكره لحكومة خادم الحرمين الشريفين والقيادة الرشيدة لما يولونه من اهتمام وحرص على أبناء شعبهم وتقانيهم بتوفير الرعاية الصحية الشاملة صغارا وكبارا وقال: أنصح مريض السكري أن يحمل معه عصيرا محلى أو قطعة حلوى للطوارئ عندما يشعر بالتعب أو أن يضع إسوارة بيده أو بطاقة توضح أنه مصاب بالسكري لتقديم الإسعافات له بطريقة سليمة.



الصحة تعرف بحقوق المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416429.htm>

نواف عافت - الرياض
شهد جناح الإدارة العامة لبرنامج علاقات المرضى في وزارة الصحة في (الجنادرية ٢٦) الذي اختتم أنشطته مؤخرا إقبالا جماهيريا غير مسبوق، حيث تسابق الزوار على الجناح للتعرف على هذا البرنامج وأهدافه، وكل ما يتعلق بالمرضى وذويهم من حقوق وواجبات.
وأوضح المشرف العام على برنامج علاقات المرضى الدكتور عبدالعزيز الدخيل، أن البرنامج يهدف إلى توفير الظروف المناسبة في البيئة المحيطة بالمريض لتعزيز الألفة بينه وبين العاملين في المنشآت الصحية، والوقوف على حاجاتهم وأرائهم في الخدمات الصحية المقدمة لهم، وتحقيق أعلى مستويات الأداء من خلال وحدات إدارية فعالة، وكوادر مؤمنة بتأدية حقوق المرضى، وفق أنظمة وإجراءات تسعى لتقديم خدمة سليمة تراعي مفاهيم وقيم المجتمع. حيث يقوم موظفو علاقات المرضى بزيارة المرضى بعد تنويمهم للوقوف على نوع الخدمة المقدمة لهم، وتعريفهم بحقوقهم ومسؤولياتهم.

المراقبة العامة يعقد ندوة عن الربط الآلي وتبادل البيانات المالية آلياً بين الديوان والجهات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628922.html>

يعقد ديوان المراقبة العامة ندوته السنوية الثامنة لهذا العام ١٤٣٢ هـ بعنوان: «الربط الآلي وتبادل البيانات المالية آلياً بين الديوان والجهات الحكومية» وذلك في قاعة ابن خلدون بمركز الأمير سلمان للمؤتمرات في معهد الإدارة العامة بالرياض يومي السبت والأحد ٤-٥/٦/١٤٣٢ هـ. هذا وتشتمل فعاليات الندوة على العناصر التالية:

كلمة مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الشقاوي، كلمة رئيس ديوان المراقبة العامة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه.

وستتركز محاور الندوة على خمس نقاط رئيسية وهي على النحو الآتي:

المحور الأول: (متطلبات الربط الآلي مع الديوان وتجربته العملية حتى الآن).

عناصر المحور:

- ١- مفهوم الربط الآلي ومتطلباته الأساسية.
 - ٢- الأساس النظامي للربط الآلي.
 - ٣- مزايا الربط الآلي.
 - ٤- متطلبات الديوان لأغراض المراجعة المالية.
- المحور الثاني: (دور برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) في الربط الآلي بين الجهات الحكومية):
- عناصر المحور:

- ١- أهداف البرنامج.
 - ٢- الخدمات والتسهيلات التي يوفرها للجهات الحكومية لتسريع الربط الآلي فيما بينها.
 - ٣- تقييم البيئة الحاسوبية في المرحلة الحالية.
 - ٤- الرؤية المستقبلية للربط مع البرنامج والجهات الحكومية.
 - ٥- المتطلبات الأساسية للنظم الآلية، وتوحيد النظم، والتشغيل.
 - ٦- تجربة إعداد وتطبيق نظام سداد للمدفوعات.
- المحور الثالث: (وسائل الربط الآلي الآمن والفعال):
- عناصر المحور:

- ١- أدوات الربط الآلي الآمنة.
 - ٢- متطلبات الربط الآلي الفعال (البنية التحتية).
 - ٣- فوائد الربط الآلي.
 - ٤- تجربة مركز المعلومات بوزارة الداخلية.
- المحور الرابع: (وضع الخطط العملية للربط الآلي الآمن والفعال).
- عناصر المحور:
- ١- خطوات الربط الآلي الآمن والفعال.

- ٢ - أهداف الربط الآلي .
- ٣ - متطلبات الربط الآلي .
- ٤ - أبرز الصعوبات وأهم الحلول .
- المحور الخامس: (مقومات الربط الآلي الآمن والفعال الواجب توافرها في نظام المعلومات المطبقة في الأجهزة الحكومية .)
- عناصر المحور :
- ١ - أنواع الأنظمة الآلية المستهدفة بالربط .
- ٢ - بيئة عمل الأنظمة الآلية .
- ٣ - تكامل وترابط الأنظمة .
- ٤ - المتطلبات المالية والبشرية .
- ٥ - أمن المعلومات وموثوقية العناصر المتبادلة .



مركز الحوار الوطني ينظم ورشة عمل التعلم بالحوار

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢

<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article629005.html>

الرياض - فاطمة الغامدي
أبرزت ورشة عمل "التعلم بالحوار"، التي عقدت أمس، ضمن فعاليات منتدى الغد، رؤى متفاوتة حول آلية الحوار ودوره التعليمي، في الوقت الذي شهدت فيه الورشة تفاعلاً من قبل الحضور تجاه التعلم بالحوار، مبدئين تصورات تعكس حالهم مع الحوار بشكل عام .
وناقشت الورشة التي قام بإدارتها عبدالله الصقهان مدير عام إدارة التدريب وورش العمل في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، العلاقة بين الحوار والتعلم وأثر ذلك في بناء الذات والاندماج في مجتمع المعرفة، بهدف تنمية مهارات الحوار في التعلم الذاتي والمشاركة الإيجابية في بناء مجتمع المعرفة .
وأبدى حضور ورشة العمل من زوار المنتدى، آراءهم وتصوراتهم، التي أضافت خلال الورشة مفاهيم جديدة وسلوكيات متعددة لآلية التعلم بالحوار، من خلال طرح وجهات النظر المختلفة، التي تعكس أحوال مختلفة لآليات الحوار، حيث تمخض عن النقاش رصد لأهم ما يتميز به الحوار الجاد والإيجابي، والذي ينبغي عليه أن يحكم بضوابط أهمها حسن الاستماع واستقبال المعلومة وتجنب الانتقاد الحاد، بهدف الخروج بحوار موضوعي هادف .
وأوصى المشاركون في الورشة الذين بلغ عددهم نحو ٣٠ مشاركاً، خلال أحد المحاور الهامة، بالتعليم الذاتي، وأكد الحضور أن طرق التعلم متنوعة لا حصر فيها، وتناولت محاور الجلسة تقديم مجموعة مقترحات وأنشطة حوارية للتعلم بالحوار، إضافة إلى التعرض أيضاً لوسائل التفاعل الإيجابي في مجتمع المعرفة، يذكر أن المركز شارك في جناح خاص ضمن المعرض المصاحب لفعاليات المنتدى، يتم من خلاله عرض تجارب المركز في مجال العمل التطوعي الشبابي، من خلال برنامج ببادر للعمل التطوعي الذي يندرج ضمن أنشطة اللجنة الشبابية في المركز لتعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب وتفعيل دورهم في مجال نشر ثقافة الحوار .

مدير التربية - عكاظ: عدم صحة الإجراء وراء رفضهم

قرار يحرم ٤ شبان وظائفهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110502/Con20110502416530.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

يعيش أربعة شبان في المدينة المنورة ظروفًا قاسية، تسبب فيها قرار أصدره مدير التربية والتعليم الدكتور سعود الزهراني ما أدى إلى حرمانهم من الوظائف التي تقدموا لها وصدر قرار بتعيينهم، وكانوا ينتظرون المباشرة. وأوضح كل من مشعل الحربي، ماجد الحازمي، فهد المطرفي، وزيد طلال العمري أنهم تقدموا بطلبات التوظيف قبل ثمانية أشهر إثر تلقيهم اتصالاً من شؤون الموظفين يفيد بوجود وظائف شاغرة، ولدى إكمالهم المسوعات وخطابات إلى وزارة الصحة لإجراء الكشف الطبي والشرطة لمطابقة البصمات والأحوال المدنية لتغيير المهنة وأخيراً مخاطبة ديوان الخدمة الذي وافق على التعيين. ويشير الشبان إلى أنهم ولدى مباشرتهم العمل، فوجئوا بقرار من مدير التربية والتعليم بإيقاف التعيين والانتظار بدعوى وجود خطأ، ما دعاهم إلى مراجعته، والذي بدوره أبلغهم بحدوث الخطأ، مناشدين وزير التربية والتعليم وأمير المدينة بالتدخل في حل قضيتهم. وإزاء ذلك، رد سعود الزهراني على اتهامات الشبان بتسببه في حرمانهم من التوظيف، بالقول: «قرار تعيينهم تم من الإدارة السابقة بقرار خاطئ وغير صحيح، إذ لم يتم الإعلان عن هذه الوظائف لتتم المنافسة عليها، ما يعني أن توظيفهم تم بطريقة غير نظامية، وعليهم الدخول في المفاضلة إذا رغبوا في التوظيف مجدداً».

خلال الملتقى الأول لعمداء المعاهد والذي عقد بجامعة الإمام مطالب بإقامة مجلس موحد لإدارة المعاهد القضائية وتوحيد التشريعات في دول مجلس التعاون

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/02/article628775.html>

تغطية - متعب أبو ظهير

افتتح مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل صباح امس "الملتقى الأول لعمداء المعاهد القضائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الذي ينظمه المعهد العالي للقضاء، ويستمر يومين في القاعة المستديرة بمبنى المؤتمرات .

وبدأ الملتقى بكلمة ترحيبية بالمشاركين فيه من دول مجلس التعاون الخليجي، ثم بكلمة لعميد المعهد العالي للقضاء الدكتور عبدالرحمن بن سلامة المزيني أكد فيها على متانة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وازدياد الحاجة لها يوماً بعد يوم خصوصاً في ظل المتغيرات التي طرأت في المنطقة العربية .

وقال " لقد دأب المعهد العالي للقضاء على إقامة الفعاليات التي تسهم في تنمية المعرفة في الجوانب الشرعية والنظامية التي تصب في مصلحة دول المجلس، ومنها هذا الملتقى الذي يتوخى من عقده تحقيق الأهداف المتمثلة في تحديد آفاق التعاون بين المعاهد القضائية في دول المجلس، بالإضافة إلى العمل على توحيد المناهج والأهداف المشتركة في المحاكم والإدارات القانونية في دول المجلس، وتشجيع تبادل الخبرات القضائية والقانونية فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي .

بعد ذلك أشاد رئيس محكمة الاستئناف ومدير معهد الكويت للدراسات القانونية والقضائية الدكتور جمال بن حمد الشامري بأهداف الملتقى التي تضاف إلى مبادرات المملكة وجامعة الإمام في المجال القضائي والقانوني التي تسهم في إرساء دواعم التكامل بين دول المجلس، مؤملاً أن يصل المشاركون في الملتقى إلى رؤى محددة تفيد دول المجلس في الجانب القضائي .

عقب ذلك أكد مدير جامعة الإمام على أهمية عقد مثل هذه الملتقيات بين المراكز والجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي التي تزيد من تلاحم وترابط دول المجلس في كافة المجالات معتبراً مجال القضاء أهمها لما يحققه من طمأنينة وأمن وأمان في دول المجلس، مشيراً إلى أن الإسلام أعطى القضاء أهمية قصوى وشجع العاملين فيه لما يحققه من تطبيق للكتاب والسنة .

وقال الدكتور أبا الخيل إن الجامعة رائدة في هذا المجال من خلال المعهد العالي للقضاء الذي يعول عليه الكثير من تفعيل وتطوير لكافة الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالقضاء، ومن هنا جاء الدعم لعقد هذا الملتقى الأول .

بعد ذلك بدأت حلقة النقاش حول محاور الملتقى التي دارت حول دورية إقامة الملتقى ومكان انعقاده السنوي، وكذلك التعاون الأكاديمي من خلال تبادل الخبرات البشرية الأكاديمية والتدريبية، وتبادل الزيارات للدارسين والمتدربين. وتبادل الخطط الدراسية والتدريبية. وعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية المشتركة، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع تأليف الكتب والمقررات المشتركة وإعداد البحوث العلمية المشتركة. وإنشاء قاعدة بيانات لأعضاء هيئة التدريس المختصين بالجوانب القانونية والقضائية في كليات الجامعات المختلفة والمعاهد القضائية ومراكز التدريب القانوني . وإصدار مجلة علمية محكمة دورية تنشر البحوث القانونية والقضائية والأحكام القضائية وتعنى بالنشر الإلكتروني .

كما دارت حلقة النقاش حول إمكانية التعاون الإداري عن طريق إقامة مجلس موحد لإدارة المعاهد القضائية في دول المجلس. وتبادل الخبرات الإدارية والمالية بين المعاهد. وكذلك التعاون التشريعي من خلال تبادل التشريعات النازمة لعمل المعاهد، والتعاون ما بين المعاهد القضائية للعمل على توحيد التشريعات في دول المجلس.

ناشطة اجتماعية ترفع قضية ضد الشؤون البلدية للمطالبة بحق الانتخاب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261975>

الدمام - ياسمين الفردان
تقدمت الناشطة الاجتماعية ومنسقة حملة «بلدي» فوزية الهاني، صباح أمس، للمحكمة الإدارية العليا في الدمام، بدعوى قضائية ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية، اعتراضاً على منع المرأة من المشاركة في الانتخابات، والحصول على بطاقة ناخب، خلافاً لما نصت عليه المعاهدة التي صادقتها ووقعت عليها السعودية عام ٢٠٠٠، ضد تمييز عدم مشاركة المرأة في الانتخابات.
وقالت الهاني لـ «الحياة»: «أن أحد المحامين أعلمني بعد خروجي من المحكمة أن الدعوى القضائية التي تقدمت بها، تحولت إلى قضية إدارية». مضيفة أنها تعتقد أن قبول دعوى سمر بدوي (كقضية قضائية) كاف عن البقية.»
وأشارت إلى أن «الاتجاه للقضاء هو أحد خطط «حملة بلدي» الإستراتيجية، بالرغم من مبادرة سمر بدوي السابقة كخطوة ذاتية بدرت من ناشطة مستقلة». وأضافت: «نبارك لهذه المبادرة والسبق، وربما تكون أحد أعضاء حملة بلدي مستقبلاً.»
وأوضحت أن خطوتها نحو القضاء جاءت «بعد منع السيدات في الحصول على بطاقة ناخب أو استحقاق الترشيح والانتخاب، بالرغم من عدم وجود ما يمنع الأمر»، مشيرة إلى أنها «لا تفكر في الانتخاب أو الترشيح حالياً، إنما ما تقوم به هو خطوة مهمة للأجيال المقبلة.»
وحول ما جرى معها في المحكمة، قالت: «توجهت إلى المحكمة الإدارية العليا في الدمام (ديوان المظالم سابقاً)، منذ الساعة الثامنة والرابع صباحاً، حيث تم التعامل مع طلبي وتواجدي باحترام، وبكل أدب»، وأضافت «قام الأمين العام للمحكمة الإدارية، بتحويل المعاملة إلى القاضي لاستلامها والتعقيب عليها»، وأشارت إلى أن «دخولها على الشيخ كان في الساعة التاسعة صباحاً»، وقالت: «تميز بالتفاهم والأدب والاحترام»، مبينة «ناقشت مع القاضي أهدافي ومتطلباتي، حيث أعطى توجيهات بخصوص المرأة، مبيناً تفهمه للأمر، كونه حقاً شرعياً لها، لكنه أوضح الفرق بين الشرع والعرف»، وذكرت أنه دعا إلى «التروي والتدرج في التغيير بسلاسة كوننا مجتمعاً محافظاً.»
من جانبها، أوضح المحامي والمستشار القانوني جاسم العطية، أنه «من حق أي شخص إقامة دعوى أمام المحكمة الإدارية في حال وجود ما يقتضي بمقاضاة أي جهة حكومية، طالما وجد ما يقتضي»، مشيراً إلى أن «المحكمة تقبل الدعوى، وتنتظر فيها، وتصدر حكماً ابتدائياً قابلاً للاستئناف، وحين يصدر حكم الاستئناف يعتبر نهائياً». وأضاف «القضاء نوعان، قضاء عام ينظر في كل أنواع القضايا، وقضاء إداري، وهو الذي أحد أطرافه جهة حكومية ومرجعه القضاء الإداري في ديوان المظالم»، وقال: «لا يختلف حكم المحكمة الإدارية عن أي محكمة أخرى، وينظر له على أنه حكم قضائي صحيح له نفس الحجية»، مبيناً «في حال وجود لبس في معنى النص النظامي، يكون للمحكمة حق التفسير.»

منع رخصة القيادة العامة عن المحكوم بجرائم المخدرات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262065>

الرياض - «الحياة»

حظرت وزارة الداخلية على المحكوم بجرائم المخدرات أو الاعتداء على النفس أو العرض أو المال، الحصول على رخصة القيادة العامة ورخصة قيادة مركبات الأشغال العامة. وذكرت الوزارة، في بيان لها أمس أنها أجرت تعديلاً على المادة رقم ٣٦ - ٤ / من اللائحة التنفيذية من نظام المرور الصادر بالقرار الوزاري رقم ٧٠١٩ / وتاريخ 3/7/1429 هـ ليصبح نصها: «ألا يكون طالب رخصة القيادة العامة ورخصة قيادة مركبات الأشغال العامة سبق الحكم عليه قضائياً في جريمة اعتداء على النفس أو العرض أو المال أو بتعاطي المخدرات أو صنعها أو تهريبها أو ترويجها أو حيازتها ما لم يكن رد عليه اعتباره، ويقصد برد الاعتبار القضايا التي تتوافر فيها شروط تسجيل السابقة».

شرطة عسير: الخادمة الإندونيسية لم تلقِ طفل كفيلاً من أعلى المنزل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٣٩
<http://www.al-madina.com/node/301623>

عبدالرحمن القرني - عسير

أوضحت شرطة منطقة عسير في بيان صحفي حول ما تردد عن خادمة إندونيسية التي تُدعى مسلاتة بنت نور سي، أنها قامت بإلقاء ابن كفيلاً من أعلى منزلهم؛ مما تسبب في مقتله، ثم لاذت بالهرب إلى المنطقة الغربية. وصرح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة عسير الرائد عبدالله علي آل شعثان، أن الخادمة المذكورة سبق وأن قام كفيلاً بالإبلاغ عنها لقيامها بسرقة مبلغ قدره ستة آلاف ريال من منزل كفيلاً، ومجموعة من المصوغات الذهبية، وتم إشعار هيئة التحقيق والادعاء العام في حينه، وطلب التعميم عنها وعن المسروقات، واستمر البحث عن المذكورة إلى أن قامت بتسليم نفسها لجوازات منطقة مكة المكرمة عن طريق قنصلية بلادها،

رحب باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية مجلس الوزراء: تعليم اللغة الإنجليزية في الصف الرابع الابتدائي بداية من العام الدراسي المقبل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٣
<http://www.alriyadh.com/2011/05/03/article629106.html>

الرياض واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض .
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، المجلس على مباحثاته مع دولة رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية الدكتور عصام شرف، وعلى مضمون الرسالة التي بعثها إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية مصر العربية المشير محمد حسين طنطاوي، مؤكداً أيده الله عمق العلاقات الثنائية بين البلدين وحرصهما على دعم آفاق التعاون بينهما وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة في مختلف المجالات وكذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه أيده الله من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية .
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس استعرض بعد ذلك مستجدات الأحداث في المنطقة والعالم، مؤكداً على مواقف المملكة الثابتة تجاهها وحرصها على كل ما فيه تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة والعالم .
وأطلع المجلس على نتائج اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الاستثنائية الخامسة والثلاثين التي عقدت يوم أمس في الرياض بشأن مستجدات الوضع في الجمهورية اليمنية، معرباً عن أمله في أن تكلل الجهود التي يبذلها المجلس الوزاري في التوصل إلى اتفاق نهائي يحقق الاستقرار والأمن في الجمهورية اليمنية .
ورحب المجلس باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي تم في القاهرة مشدداً على أهمية توحيد الجهود الفلسطينية لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني الشقيق من حقوق مشروعة في مقدمتها إقامة دولته المستقلة .
وبين معاليه أن المجلس أدان الاعتداء الإرهابي في مدينة مراكش المغربية الذي أودى بحياة عدد من الأبرياء، معرباً عن مواساته للمملكة المغربية ملكاً وحكومة وشعباً ولأسر ضحايا هذا الاعتداء الأثم ومجدداً نداءات المملكة ودعواتها المتكررة للتصدي لآفة الإرهاب ومواجهتها بكل حزم نظراً لما تشكله من ترويع للآمنين وتهديد للأمن واستقرار المجتمعات .

وأشار وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس تناول بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، وقدر عالياً صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بتعديل بعض مواد نظام المطبوعات والنشر، مؤكداً أن ذلك يكرس قيم النزاهة والمصداقية للإعلام في المملكة ويكفل الحقوق لكافة الأطراف في العملية الإعلامية بل وحق المواطنين جميعاً، وكذلك توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإعفاء المتوفين من سداد أرصدة قروض صندوق التنمية الزراعية المتبقية بدمهم، وعد ذلك امتداداً لاهتمامه الدائم - حفظه الله - وحرصه على تلمس احتياجات المواطنين وتوفير كل أسباب العيش الكريم لهم، كما نوه المجلس بافتتاح "ملتقى مجمع الملك فهد لأشهر خطاطي المصحف الشريف في العالم" في المدينة المنورة بمشاركة نخبة

ممن تشرفوا بكتابة المصحف الشريف والمهتمين بعلم الرسم العثماني وقضايا الخط العربي وزخرفته، وبافتتاح المؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام الذي نظمته الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام "إنسان" في الرياض والذي يعد فكرة رائدة في إطار ازدهار العمل الخيري في المملكة وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود لتقديم الخدمات للأيتام .

اعتبر تعديل بعض مواد نظام المطبوعات تكريس قيم النزاهة والمصداقية للإعلام السعودي وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :

أولاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٢/١١٠) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٦هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية دولية بشأن حركة المرور على الطرق (فيينا ٨ / نوفمبر ١٩٦٨ م) وفقاً للصيغة المرفقة بالقرار .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

ثانياً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو وزير التربية والتعليم في شأن طلب سموه الموافقة على البدء في تطبيق تعليم اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الرابع الابتدائي في المدارس الحكومية بشكل مرحلي ابتداءً من العام الدراسي القادم ١٤٣٣/١٤٣٢هـ) قرر مجلس الوزراء ما يلي :

١- يكون تدريس اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الرابع من المرحلة الابتدائية (بنين وبنات) مادة أساسية ينطبق عليها ما ينطبق على المواد الأخرى وذلك ابتداءً من العام الدراسي القادم (١٤٣٢/١٤٣٣هـ) وذلك بشكل تدريجي على أن يكون المدرسون من المؤهلين لتدريس اللغة الإنجليزية والتأكد من ذلك عن طريق لجنة تكون من مختصين في وزارة التربية والتعليم وأشخاص متمكنين من اللغة الإنجليزية في الجهات المعنية .

٢- تقوم وزارة التربية والتعليم بالرفع إلى مجلس الوزراء للنظر في تدريس اللغة الإنجليزية في مرحلة مبكرة (قبل الصف الرابع) حين تتوافر للوزارة الاستعدادات الضرورية والكفايات اللازمة لذلك .
الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية دولية بشأن حركة المرور على الطرق

ثالثاً :

وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية كل من معالي الأستاذ عبدالعزيز بن زيد القرشي والأستاذ محمد عبيد بن سعيد بن زقر والأستاذ عبدالعزيز بن محمد العذل في مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي لمدة خمس سنوات بدءاً من تاريخ ١٤٣٢/٣/١٣هـ .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

رابعاً :

وافق مجلس الوزراء على تعيينين على وظيفة (وزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :

- ١- تعيين عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل الشيخ على وظيفة (وزير مفوض) (بوزارة الخارجية) .
- ٢- تعيين محمد بن علي بن محمد الفعر على وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) (بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المياه والكهرباء) .

أعلن في منتدى الغد عن إنجاز الإستراتيجية الوطنية للشباب نهاية هذا العام

وزير الاقتصاد والتخطيط: الدولة جادة في التعامل مع الفقر المطلق والبطالة أحد أسبابه.. وفقر الجوع ليس لدينا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٣
<http://www.alriyadh.com/2011/05/03/article629170.html>

تغطية - محمد الغنيم

شدد وزير الاقتصاد والتخطيط خالد القصيبي على حرص الدولة وجديتها في التعامل مع قضية الفقر "المطلق" في المملكة مشيراً إلى أن أحد أسباب هذا النوع من الفقر هي "البطالة" التي تسعى الدولة عبر العديد من الجهود المختلفة للتغلب عليها.

وأكد على خلو المملكة نهائياً من "الفقر المدقع" المسمى بفقر الجوع وهو أن لا يكون لدى الأسرة أو الفرد دخل يؤمن مأكله مشيراً إلى البرنامج الطموح لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يمكن كل أسرة في المملكة من الحصول على دخل يكفيها تغطية احتياجاتها الغذائية وهنا والحديث للوزير القصيبي يأتي إلى المرحلة الثانية وهي الفقر المطلق الذي يندرج تحته تأمين الملابس والعلاج والتعليم والسكن وغيره من احتياجات حتى تضمن الدولة وصول كل أسرة في المملكة لمستوى معيشي جيد وهو ما تيسر عليه الدولة وأخرها الأوامر السامية الأخيرة التي صدرت وقرار رفع الحد الأدنى للأجور وغيرها من أوامر تصب في مجملها في إطار التعامل مع هذه الشريحة من المواطنين.

وأعلن وزير الاقتصاد والتخطيط في تصريح صحفي أمس عقب مشاركته في فعاليات اليوم الثاني لمنتدى الغد عن إنجاز الإستراتيجية الوطنية للشباب بنهاية هذا العام الجاري، مؤكداً أن وزارته سترفعها لمجلس الوزراء ثم ستناقش في مجلس الشورى وبعد الموافقة النهائية عليها ستبدأ كل جهة من جهات الدولة تنفيذ ما يخصها في الإستراتيجية مشدداً على حرص واهتمام الدولة بفئة الشباب، ومؤملاً أن تخرج هذه الإستراتيجية بالشكل الذي يحقق طموحاتهم.

وأكد القصيبي في إجابته على سؤال لـ "الرياض" حول مواكبة خطط الدولة التنموية "الخمسية" للمتغيرات المتسارعة في العالم أن الخطة "ديناميكية" وتتغير الاعتمادات المرصودة لها في بداياتها عما هو مرصود في نهايتها بسبب المراجعة الدورية لها مشيراً إلى أن حجم الإنفاق خلال خمس سنوات يتغير وفق حجم أسعار البترول، فإذا كانت إيجابية ارتفع السعر كما أن الموافقة على المشاريع في بداية الخطة يتم عادة الموافقة على المشاريع الأولوية الأولى ثم الثانية ثم الثالثة على اعتبار تحسن الوضع المالي الذي يتيح لنا فرصة الدخول في مرحلة المشاريع وفق هذه الأولويات، مشيراً إلى النقالات النوعية التي تعيشها البلاد سواء على مستوى التعليم العام أو الجامعي أو في مجال الرعاية الصحية وغيرها لافتاً في هذا السياق إلى أن كثيراً من المشاريع التي تشهدها المملكة مقرة مسبقاً في خطط التنمية ولكن قد يكون بعضها موجوداً في خطط سابقة ولم ينفذ إلا بعد فترة لأن هنالك فترة زمنية بين التخطيط والتنفيذ.

القيادة حريصة على حصول الشباب على أقصى درجات الاهتمام.. والإستراتيجية الجديدة تعبر عن تطلعاتهم

وكان وزير الاقتصاد والتخطيط قد قدم عرضاً عن الإستراتيجية الوطنية للشباب التي تعكف على إعدادها وزارته أمام حضور منتدى الغد حيث أوضح أن معدلات النمو لفئة الشباب تطرح فرصاً واعدة لبلوغ أهداف وغايات التنمية الشاملة، مشيراً إلى أن جيل الشباب يمثل مورداً تنموياً واعداً، إذا توفرت له فرص التعليم.

وأكد القصيبي أن المملكة حققت بفضل الله ثم بفضل القيادة الرشيدة، العديد من الإنجازات البارزة ذات الصلة بالشباب. وقال خلال اليوم الثاني لأعمال منتدى الغد الذي افتتحه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، أن الشباب يمثل ٢١ في المائة من عدد سكان المملكة حيث يبلغ عدد الشباب ٣,٩ ملايين نسمة في العام ٢٠١٠، لافتاً إلى أن التركيبة السكانية للمملكة تعكس وجود واحد من بين كل ٥ سعوديين في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤ عاماً)، ونحو ٣٤ في المائة من السكان في سن العمل.

واعتبر الشباب من أهم مصادر التنمية الواعدة في البلاد، لافتاً إلى صدور توجيه سام العام المنصرم بالبدء في إعداد هذه الإستراتيجية التي عدها أول إستراتيجية شاملة في المملكة للشباب، والثالثة عربياً. حيث انضمت معها المملكة لتصبح ضمن ٥٠ دولة في العالم تحتوي على مثل هذه الإستراتيجية.

واستعرض وزير الاقتصاد والتخطيط في كلمة له أمام حشد من الشباب والشابات السعوديين خلال الجلسة الأولى لأعمال المنتدى الذي يختتم أعماله في الرياض اليوم الثلاثاء، أهداف الإستراتيجية والرؤى التي يؤمل أن تعبر عنها، إضافة إلى محاورها التي تشمل على الرياضة والثقافة والمواطنة الصالحة وتقنية المعلومات ومكافحة البطالة، مشيراً إلى أن فريق إعداد الإستراتيجية سعى للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب في المملكة عبر ورش العمل وعدة طرق أخرى، ولخص الوزير القصيبي الملامح الرئيسية التي بنيت عليها الإستراتيجية الوطنية للشباب.

أسعار النفط تحدد أولويات المشاريع والخطة الخمسية للدولة ديناميكية وليست جامدة ودخل القصيبي بعد ذلك في حوار مفتوح مع المشاركين في منتدى الغد وفي سؤال حول توظيف قنوات الإعلام الجديد مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب في الوصول إلى الشباب، أكد خالد القصيبي أن الإستراتيجية تتضمن فصلاً خاصاً بالشباب والإعلام يتطرق إلى جميع هذه الجوانب، مؤكداً أن وزارته «لا تنتظر» فكل ما تقوم به مبني على «مسوحات واقعية».

وأضاف قائلاً «إننا في وزارة الاقتصاد والتخطيط نواكب في قضايانا المتغيرات العصرية وللسنا بمعزل عما يدور في العالم».

وحول متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشباب، شدد القصيبي على أن منهجية الإستراتيجية لا يمكن أن تكون مجدية إذا لم تواكبها متابعة، وهذا جزء رئيسي من العملية، لافتاً إلى أن وزارته ترفع تقريراً سنوياً لمجلس الوزراء والشورى، عن خطوات التنفيذ والتحديات التي واجهتهم في ذلك تماماً كما يتم في خطط التنمية.

نواكب المتغيرات العصرية وللسنا بمعزل عن العالم. وعملنا مبني على مسوحات واقعية بعيداً عن «التنظير» وعن مشاركة الشباب في بناء الإستراتيجية الوطنية للشباب، أوضح وزير الاقتصاد والتخطيط، أن الشباب مشارك فيها عبر ورش العمل وغيرها من المناشط التي رافقت إعداد الإستراتيجية لمعرفة أفكارهم وتطلعاتهم.

ورداً على سؤال حول فقدان الشباب الثقة في كثير من المؤسسات والدعوة لاستخدام الفيس بوك والتويتر لقياس رأي الشباب، أكد أن قنوات التواصل مع الشباب كثيرة جداً، مشيراً إلى أن موقع وزارته متاح لهم ولمساهماتهم، بمنتهى الصراحة، لافتاً إلى أن الإستراتيجية تلقت مئات المداخلات عن طريق الانترنت، مؤكداً على حرصهم على أن تعكس هذه الإستراتيجية الشعور الواقعي للشباب، إضافة إلى حرصهم على عدم عمل إلا ما هو قابل للتنفيذ، وأن تحصل هذه الشريحة من المجتمع على أقصى درجات الاهتمام.

وتطرق وزير الاقتصاد والتخطيط في معرض حديثه إلى مخرجات التعليم، داعياً الشباب إلى العناية القصوى في اختيار التخصصات التي يدرسونها

الحج تمهل شركات ومؤسسات العمرة أسبوعاً ... لتقديم خطتها التشغيلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262531>

جدة - منى المنجومي
أمهلت وزارة الحج شركات ومؤسسات العمرة المرخص لها بالعمل هذا العام أخيراً، مدة تصل إلى أسبوع بهدف تقديم خططها التشغيلية الخاصة بطلبات «تأشيرات العمرة» خلال شهري رجب وشعبان من طريق النظام الآلي، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن هذا الإجراء يرتبط بشكل مباشر ببدء تشغيل المرحلة الثانية للخطة التشغيلية في موسم ١٤٣٢.
ووفقاً لتعميم صادر عن وزارة الحج حصلت «الحياة» على نسخة منه) وموجه إلى شركات ومؤسسات العمرة المرخص لها، فإن الخطة التشغيلية المطلوب تقديمها يجب أن تشمل على الجنسيات التي ترغب الشركة أو المؤسسة في العمل من خلالها في فترة العمرة لهذا العام، وكذلك عدد التأشيرات التي سيتم إصدارها في كل شهر من أشهر الخطة، فضلاً عن تحديد وسيلة القدوم، لمنح الوزارة الفرصة لتنظيم واعتماد الأعداد المطلوبة في حدود الطاقة الإنتاجية اليومية لكل ممثلة من ممثليات السعودية في الخارج والمحددة من قبل وزارة الخارجية، مشددة على أن يتم تنفيذ طلبات التأشيرات بشكل يومي وفقاً للأعداد التي ستعتمد في الخطة، بما في ذلك دفع أقيام حزم الخدمات وعدم ترحيل طلبات أي يوم إلى التالي بالطريقة التي تم العمل بها خلال عام ١٤٣١.
وأكدت وزارة الحج في تعميمها على مركز خدمات أنظمة العمرة (مخاع) بضرورة الحرص على دقة المعلومات المدخلة في النظام الآلي ووصولها إلى الوزارة بحسب ما تم وضعه، مع تحميله مسؤولية هذا الأمر، منبهة الشركات والمؤسسات إلى أنه وفي حال الإفادة من جانب نظام العمرة عن اعتماد الخطة من الوزارة، فيجب تقديم عقود الإسكان والنقل النظامية المستكملة للشروط كافة التي تم العمل بها خلال المرحلة الأولى للخطة التشغيلية لهذا الموسم. وأضافت: «بناء على ما سبق سيتم تفعيل الخطة التشغيلية للفترة الثانية، لتكون ارتباطات الشركات والمؤسسات التعاقدية في حدود الأعداد التي تعتمد لها من كل دولة بحيث لا تتجاوزها».

طالبوا السماح لهم بصيانة منازلهم

لجنة لإعادة السكان النازحين إلى قراهم في جازان قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110503/Con20110503416638.htm>

عبد علواني - جازان

كشف لـ «عكاظ» مدير الدفاع المدني في جازان العميد حسن القفيلي، أن أمير المنطقة وجه بتشكيل لجنة عاجلة لإعادة السكان النازحين إلى قراهم في أقرب وقت.

وقال إن «اللجنة شكلت برئاسة وكيل الإمارة للشؤون الأمنية، وعضوية كل من الدفاع المدني وفرع المالية، من أجل البدء في آلية تعويض النازحين عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم أثناء مواجهات المتسللين على الحدود». وأضاف هناك نموذج يجري إعداده حالياً يسمى نموذج تملك كمشهد لإثبات تملك المنزل تصادقه المحافظة ومن ثم ترفعه لاعتماد التعويض فوراً من المالية، مؤكداً أنه تمت مخاطبة إدارات الكهرباء، البلديات، الطرق، المياه، الصحة، التعليم وكافة الجهات ذات العلاقة، كل في ما يخصه من أجل توصيل الخدمات للقرى بتوجيهات أمير المنطقة الذي عمد تلك الجهات بميزانيات فورية لمباشرة مهامها لإعادة تأهيل قرى الحرث ومركز القفل.

من جهته، أكد مدير كهرباء جازان المهندس محمد العجبي، بدء عملية إصلاح الكهرباء في القرى وإنارتها وتوصيل كافة التمديدات وتزويدها بالمغذيات الكهربائية.

وأشار أمين جازان المهندس عبدالله القرني، إلى أنه وجهت كافة بلديات الخوبة، صامطة والقفل للنهوض بدورها في تنظيف هذه القرى استعداداً لعودة سكانها إليها.

وقدم أهالي قرى الراحة يحيى علواني، عثمان علواني، عبدالله علواني، عبدالرحمن علواني، ناصر علواني، علي علواني وأبوطالب علواني شكرهم لأمير المنطقة على متابعته المستمرة ووقفه الصادقة مع أبناء القرى التي نزح سكانها منها مؤخراً بسبب المواجهات مع المتسللين، مؤكداً أن الدولة لم تقصر ووفرت كل الإمكانيات المتاحة من أجل راحتهم، وعبروا عن سعادتهم بقرار عودتهم إلى قراهم قريباً، وجددوا مطالباتهم للجهات المختصة بالسماح لهم بإعادة تأهيل منازلهم قبل عودة أسرهم إليها وتنظيفها وتجهيزها وتوصيل كافة الخدمات للقرى خصوصاً بعد تعرض بعضها للتلف.

وعبر المواطنون يحيى مجرشي، أحمد حواس، علي صيادي ومحمد أبو عقيلة من سكان قرية المعطن عن شكرهم لأمير المنطقة على صدور توجيهاته للجهات ذات الاختصاص بتسهيل مهمة عودتهم إلى قراهم وإعفائهم من الصكوك المؤقتة والاكتفاء بعمل مشاهد من أجل تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم.

وعبر أهالي قرى سودانة، القرن، الجيبة، البحيط، المروة وأم الشعنون عن سعادتهم بعودتهم إلى قراهم قريباً.

وزارة الخارجية قدمت إرشادات لهم طمعاً في الوعي والخروج من الأزمات..

المسافرون إلى الخارج.. الجمل لا يعفي من العقاب!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٣
<http://www.alriyadh.com/2011/05/03/article629183.html>

الخبر، تحقيق- إبراهيم الشيبان
أعلنت وزارة الخارجية حزمة من التعليمات للمواطنين الذي ينوون السفر إلى الخارج، وذلك للحد من المساءلات القانونية التي قد تواجههم خارج المملكة وأثناء سفرهم، من خلال ثقة الوزارة وحرصها الشديد على تمثيل الوطن في الخارج بالصورة المشرفة التي تليق بهم كمواطنين للحرمين الشريفيين وقبلة للمسلمين، ومهدداً للحضارة الإسلامية والقيم العربية الأصيلة.

واستشعاراً لواجب الوزارة تجاه المواطن في الخارج، وحرصها على تسهيل سفره وإقامته، وحمايته وأسرته من أية مصاعب أو مشكلات أو معوقات قد تعترضه لا قدر الله، وتوفيراً لجهده ووقته وماله، أكدت على الحرص من سريان صلاحية جواز السفر لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وأن يكون جميع أفراد الأسرة الذين لا يحملون جوازات منفردة مضافين في نفس الجواز، ويكون سفرهم برفقة صاحب الجواز الصادر باسمه، وطالبت الوزارة بالمحافظة على جواز السفر، فهو وثيقة خاصة للمواطن، وكذلك تذاكر الطيران ومتعلقاتهم الشخصية في أماكن آمنة، وأكدت عليهم عند الوصول لمقر الإقامة بطلب صندوق أمانات ليضعوا أغراضهم فيها، كما طالبتهم بتسجيل جوازاتهم لدى ممثلية المملكة في نفس البلد.

مكاتب مرخصة
وأكدت الوزارة على المواطنين التعامل في حجوزاتهم الخاصة بالسفر والسكن والتنقلات مع مكاتب مرخصة، وذكرت المواطنون بأن بعض الدول تمنع دخول الأغذية والمعلبات، لذا تجنب حملها بداخل أمتعتهم، مشددة على أهمية معرفة النظام المعمول به في الدولة فيما يخص إدخال النقد والقيود عليه والمجوهرات والمتعلقات الشخصية الثمينة، ومن الأفضل عدم حمل مبالغ نقدية كبيرة، ويستحسن استخدام بطاقات الائتمان، ولفتت رجال الأعمال الذين ينوون قضاء بعض الأعمال قبل الدخول في مفاوضات مع الشركات أو الأفراد عليهم مراجعة الغرف التجارية بالمملكة قبل السفر، والاستعانة بممثلية المملكة في البلد للتأكد من سلامة وضع تلك الشركات، حتى لا يقعوا ضحية للغش والتزوير، وعليهم استشارة محامي قبل إبرام أي عقود.

الخدم والسائقون يعاملون بنظام الدول الأخرى
احترام الأنظمة
وطالبت وزارة الخارجية المواطنين بالدقة عند تعبئة نماذج الدخول بكل دقة، ومراعاة الدقة أيضاً عند الإجابة على استفسارات مسؤولي جوازات الدخول عن أي معلومات، والإجابة على قدر السؤال فقط، ونهتهم على احترام أنظمة وقوانين الدولة التي يقصدها، وفي حالة الرغبة في الإقامة في الخارج لأي غرض طالبتهم باتباع الإجراءات القانونية للدولة المضيفة الخاصة بالإقامة فيها، واختيار محامي مرخص، إلى جانب عدم السماح لأجهزة الأمن بتفتيش المسكن دون وجود إذن بالتفتيش من وكيل النيابة المختص أو المحكمة أو السلطة المختصة، منبهة بالتزام الصمت عند التحقيق أو

الاستجواب بشأن أي قضية أو اتهام إذا لم يكن حاضراً معهم محام، مشددة عليهم في حالة وجود طلب استدعاء من المحكمة يجب الالتزام بالحضور أمامها مع المحامي في الموعد المحدد تجنباً لصدور حكم غيابي .

أوراق ثبوتية

وأكدت الوزارة على عدم الاحتفاظ أو حمل الأوراق الثبوتية الخاصة بأي شخص آخر أياً كان بما فيهم الزوجة، تجنباً لتهمة حيازة أوراق ثبوتية لا تخصهم شخصياً والاتهام بسرقتها، وأهمية تسليم الجوازات والأوراق الثبوتية لمرافقهم سواء من عائلتهم ومستخدميه أو غيرهم ماعدا الأبناء القصر، منبهة بأنه يجب في حالة اصطحاب الخدم أو السائقين المتقدمين بعقد عمل في المملكة، بأنهم يخضعون لقانون الدول المضيفة، والذي قد يسمح لهم بحيازة أوراقهم الثبوتية وبساعات محددة للعمل وفترة إجازة، والحرية في الخروج من عند مخدوميه متى شاءوا، بالإضافة إلى أن الراتب يجب أن يتناسب مع الرواتب في الدولة المضيفة، وأن مخالفة ذلك قد يعرض المخالف إلى المسائلة القانونية والدخول في قضايا جنائية ومدنية .

الالتزام بالصمت عند التحقيق أو الاستجواب

مراعاة اختلاف الثقافة

وشددت وزارة الخارجية على أهمية مراعاة اختلاف الثقافة وتجنب بعض التصرفات المألوفة بالنسبة للثقافة العربية، والتي تكون غير مألوفة في الثقافات الأخرى، كتقبيل الأطفال الأجانب أو حضنهم أو الحديث معهم دون سابق معرفة بهم، وعدم التعامل بقسوة مع أبنائهم أو تقبيلهم في الأماكن العامة، تجنباً لرفع قضايا ضدهم بتهمة إساءة المعاملة، وربما تعريض العائلة لفقدان حق حضانة الطفل، ناصحة بتجنب أي إطراء أو إبداء الإعجاب لمن لا يعرفهم، إذ من الممكن أن يفسر هذا التصرف على أساس أنه تحرش جنسي وقد يعتبر جنائية، لافتة إلى أن أي خلاف عائلي يصل إلى سلطات الأمن، يعاقب المتسبب فيه بالحق العام حتى لو تنازل الطرف الآخر عن القضية، لذا حرصتهم على حصر الخلافات العائلية داخل إطار العائلة .

تقبيل الأطفال قد يُفسر بـ«التحرش الجنسي»

فوائد كثيرة

وقال "إبراهيم البحري" -المستشار القانوني- إن وزارة الخارجية حريصة على تقديم ما يخدم مصلحة المواطنين، كونها الجهة المختصة لمعرفة وتعريف مثل هذه الإجراءات اللازمة، والتي تحرص فيها على تمثيل المواطن لبلده في الخارج، مضيفاً أن لكل دولة قانون وسياسة تحكمها ولا بد لنا التقيد بهذه السياسات والقوانين، حتى لا نكون ضحية للوقوع في ما يمس سيادة ونظام ذلك البلد، مبيناً أن التقيد بهذه الأنظمة يعكس مستوى ثقافتنا أمام المجتمع الخارجي، وبالتزامنا بكافة التعليمات يعبر عن تطور ثقافتنا الخارجية، كما أنه يعكس فوائد كثيرة أهمها احتواء المشاكل أو الخلافات وحلها داخل الإطار العائلي .

سفير للمملكة

وأضاف أن الإصغاء والتفكير يمثل هذه التعليمات بعد من الأمور الواجبة علينا التقيد بها تجاه وطننا وتجاه أنفسنا في المقام الأول، كونها تحرص على سلامتنا وسلامة أهلينا وأبنائنا، بحيث يكون كل مواطن أو مواطنة بمثابة سفيراً لبلده، موضحاً أن لوزارة الخارجية جهوداً كبيرة في سبيل تعريف المواطن بمثل هذه التعليمات المهمة، كما أن من الأمور اللازمة على كل مواطن التسجيل لدى سفارات المملكة في ذلك البلد، لتسهيل التواصل في حال حدث أي طارئ لا قدر الله .

الإجابة على قدر السؤال عند منافذ الدخول

خطوات وقائية

ولفت "حسين ال سنان" -مستشار ومحام-، إلى أن اقتراب إجازة الصيف واستعداد المواطنين لقضائهم في مناطق مختلفة من العالم، أبرز بعض الضروريات لكل مسافر للقيام بها كخطوات وقائية لا تستحمل التراخي والإهمال، مضيفاً: "تؤدي هذه الخطوات إلى حماية المسافرين وعائلته من المعوقات والعقبات التي قد تواجهه، إلى جانب تسهيل تنقله أثناء سفره واستمتاعه بصورة مثالية، ليمثل المواطن صورة حضارية مشرفة عن المملكة وشعبها"، مشيراً إلى أن أول الخطوات التي يجب على المسافرين التنبه لها، هو أن يكون هناك فترة متبقية في تاريخ صلاحية الجواز تفوق الستة أشهر، وقد يتبادر لذهن المسافرين سؤال بديهي لماذا هذه المدة وأنا لن أقضي ربيعها؟، والسبب هنا أن قوانين أغلب البلدان تشترط هذه المدة كحد أقصى للسماح للقادمين بدخول أراضيها .

لا يعفي من العقاب

وشدد على أهمية معرفة قوانين البلد الذي يسعى المواطن السفر إليه ومعرفة السلوكيات الممنوعة والاهتمام بالإرشادات العامة؛ لأنه سيكون عرضة للمسائلة القانونية التي لن يجدي الدفع بعدم معرفتها، مبيناً أن القاعدة القانونية تقضي أن

الجهل بالقانون لا يعفي من العقاب، وللوقاية من تداعيات أي أزمة قد تظهر خلال تواجد المسافرين في البلد المضيف، تولد الحاجة إلى السؤال عن قوانين الدولة التي ينوي المسافر زيارتها، فعندما يصطحب السائح أحد عمال المنزل سواء خادمة أو سائق، فإنهم في هذه الحالة يخضعون لقانون البلد المضيف وليس لقانون العمل في المملكة من ناحية الراتب وفترات العمل وحمل أوراق الإثبات الشخصية بهم، إلى جانب خروجهم بعد انتهاء فترة العمل .

دول غير مستقرة
ونصح بتسجيل جواز السفر لدى السفارة أو القنصلية؛ تفادياً للمعوقات التي تحصل عند فقدان الجواز، وعدم الذهاب إلى الدول التي نبهت وزارة الخارجية أنها غير مستقرة أو تشكل خطراً على حياة المسافرين إليها، وقد تجد صعوبة في مساعدة مواطنيها عند تعرضهم لأي مشكلة أو عائق، مبيناً أن قانون "حظر النقاب" في فرنسا دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١١ أبريل، ليصبح واجبا على المسافرين المتجهين إلى فرنسا وإلا كانوا عرضة للجزاء، مشدداً على جميع المسافرين باتباع الإرشادات والسؤال بخصوص كل دولة ينوي السفر إليها، ولجميع الأغراض سواء كان الغرض سياحة أو دراسة أو تجارة .



الليث :تجمهر ٢٩ موظفاً للمطالبة بالتثبيت

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262505>

الليث - «الحياة»

تجمع ٢٩ موظفاً يعملون في فرع المديرية العامة للمياه في محافظة الليث أمام مبنى المديرية، ممن يندرجون تحت بند الفئات العمالية، مطالبين بتثبيتهم كموظفين أسوة بزملائهم في القطاعات الأخرى الحكومية. وأكد مدير شؤون الموظفين في فرع وزارة المياه بمنطقة مكة المكرمة يوسف المسفر لـ«الحياة» أن موظفي الليث لا يشملهم قرار التثبيت وذلك لأن القرار الصادر بتثبيتهم كان بتاريخ ١ / ٤ / ١٤٣٢، إلا أنه وعد بدراس أوضاعهم مرة أخرى.

وقال أحد الموظفين المشتكين (تحتفظ «الحياة» باسمه) إنه تم تعديل بيانات الموظفين في الأحوال المدنية بمحافظة الليث بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٤٣٢ كفئات عمالية ثم صدر قرار التعيين في تاريخ ١ / ٤ / ١٤٣٢ أي قبل صدور القرارات الملكية، وتساءل: «كيف يتم تعديل بيانات الموظفين في الأحوال المدنية قبل صدور قرار التعيين؟». ولفت إلى أن عدداً من الموظفين المتظلمين يحملون شهادات ثانوية وجامعية، وأن العمل على تثبيتهم سينقلهم من حال الرواتب المتواضعة إلى الفئات المتوسطة التي تستطيع أن تعمل وتضمن مستقبلاً واعداً. وأشار فارس باعبود، أحد الموظفين، إلى أنه يحمل مؤهلاً جامعياً، وأنه يعمل في الوقت الحالي بوظيفته ضمن فئة عمالية مرتبتها (أ)، وهي ذات راتب بسيط يقدر بـ ٢٠٠٠ ريال، مضيفاً أنه يحلم بنقله إلى المرتبة السادسة، فيزيد دخله، ويتمكن من تأمين متطلبات الزواج، من بيتٍ ومعيشة.

الشورى يحدد مطالبة وزير العمل بوقف المتاجرة بالتأشيرات

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262412>

الرياض - رياض المسلم

جدد أعضاء في مجلس الشورى أمس (الاثنين) مطالبة مجلسهم بحضور وزير العمل عادل فقيه إلى المجلس للإجابة عن أسئلة وانتقادات الأعضاء، مطالبين في مداخلاتهم بإيجاد تفسيرات للمفردات التي أطلقتها الوزارة ووصفوها بـ«الرموز»، ومنها «العاطلون عن العمل، طالبو العمل، زيادة التأشيرات، تقلص السعودية في بعض القطاعات»، كما طالبوا بتعريف المستحقين للإعانة المالية التي تضمنها الأمر الملكي وغير المستحقين»، وهو ما يؤكدته العضو الدكتور طلال بكري في مداخلته، مشيراً إلى أن تقرير «الوزارة يكشف عن أن عدد العاملين في القطاع الحكومي خلال سنة التقرير بلغ ٦٦١٦٣ عاملاً على وظائف في المجال الطبي والمجال الهندسي وأساتذة الجامعات». وتساءل بكري «الوزارة قامت بتثبيت نسبة السعودية في القطاع الخاص بنسبة ٣٠ في المئة عدا في قطاع المقاولات والصناعة، فماذا بقي أمام الشباب السعودي؟».

في جهة ثانية، طالب عضو المجلس الدكتور مشعل السلمي وزارة العمل برفع رسوم التأشيرات وتجديد الإقامة وتأشيرات الدخول والخروج والتأكيد على التأمين الصحي والتأمين التعليمي ورفع الحد الأدنى للأجور بهدف الحد من فتح باب استقدام العمالة الوافدة وتوطين الوظائف أمام السعوديين في القطاع الخاص.

إلى ذلك، جدد العضو المهندس محمد القويحص مطالب زملائه بحضور وزير العمل إلى المجلس، على أهمية «الإسراع في قيام شركات الاستقدام وإصدار لائحة العمالة المنزلية التي وافق عليها مجلس الشورى، ووضع حد أدنى للأجور في القطاع الخاص». وأكد أن «بعض السعوديين العاملين في القطاع الخاص رواتبهم لا تصل إلى ألفي ريال ومن الأفضل لهم ترك العمل والتسجيل للحصول على الإعانة المالية التي تضمنها الأمر الملكي وقدرها ألف ريال».

وقال العضو إحسان فقيه في مداخلته: «المملكة احتلت المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأميركية في التحولات المالية، إذ بلغت قيمتها أكثر من ٩٠ بليون ريال سنوياً»، مشيراً إلى أن «وجود ٧ ملايين عامل وافد في المملكة سيتسبب في خلخلة الأوضاع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأمني»، وطالب بإحياء مجلس القوى العاملة السابق لما حققه من إنجازات في هذا الشأن، مستغرباً من عدم تضمين أعداد العمالة الهاربة في التقرير السنوي لوزارة العمل.

من جانبه، اقترح عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيد فرض رسوم على القطاع الخاص في حال عدم توظيف السعوديين بحيث تتناقص تلك الغرامات كلما زادت نسبة السعودية في تلك المنشأة. وطالب زميله الدكتور محمد الجفري بإيقاف الاستقدام في كافة المهن التي يمكن للسعوديين أن يشغلوها». وكشف التقرير السنوي لوزارة العمل عن أن عدد السعوديين الذين تم توظيفهم خلال سنة التقرير بلغ ١٤٣ ألف مواطن منهم ٣٥ ألفاً ممن تم تسجيلهم وترشيحهم للعمل من مكاتب العمل في منشآت القطاع الخاص و١٠٨ آلاف ممن تم توظيفهم مباشرة.

وتناول الأعضاء في مداخلاتهم أهمية أن تضطلع الوزارة بالقيام بدور أكبر في الإسهام في دعم الباحثين عن العمل، خصوصاً بعد صدور الأوامر الملكية في هذا الصدد. كما شدد الأعضاء على أهمية متابعة الوزارة لأعمال مكاتب الاستقدام الأهلية والإسراع في إيجاد الآليات الخاصة بإنشاء شركات الاستقدام. ودعا الأعضاء إلى مزيد من سهولة وسرعة الإجراءات للحصول على تأشيرات الاستقدام، خصوصاً لقطاع الشركات الكبرى والتي تعمل على إتمام مشاريع حكومية تجنباً للآثار السلبية التي يخلفها التأخر في إنجاز المشاريع لعدم وجود عمالة، وكيلا تضطر تلك الشركات إلى

تشغيل العمالة السائبة أو المخالفة التي لا تتمتع بالمهارة الكافية. وأشار التقرير إلى ضرورة تكامل جهود الجهات ذات العلاقة مع وزارة العمل لتطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية وربطها آلياً.



الشقاوي يهاجم جهات حكومية: ٩٠ بليوناً ستعاد إلى الموازنة

لضعف الإنجاز... ولسنا سحرة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262436>

الرياض - بندر المزيد

بدا مدير معهد الإدارة العامة الدكتور عبدالرحمن الشقاوي غير متفائل بمستقبل جهات حكومية، إذ أكد أن ٩٠ بليون ريال ستعاد إلى موازنة الدولة هذا العام، لعدم إنجاز تلك الجهات الأعمال المناطة بها، مشيراً إلى أن لديها أموالاً لكنها لا تبتعث موظفين، كما أنها تسير من دون خطط تدريبية واضحة. وشدد على أن منسوبي معهد الإدارة ليسوا «سحرة» لتحويل العمل الإداري الحكومي في فترة قياسية إلى مميز، لأن المسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف.

وقال الشقاوي خلال الملتقى الإداري الأول في جامعة الملك سعود أمس: «بحسب المعلومات التي قرأتها، فإن ٩٠ بليون ريال ستعاد إلى موازنة هذا العام، لعدم إنجاز بعض الجهات الحكومية الأعمال المناطة بها»، معتبراً ذلك دليلاً على أن العنصر البشري لم يصل بعد إلى مستوى القدرة على الأداء والإنجاز والالتزام بالمهام المسندة له، ومؤشراً على عدم وجود الانتماء الكافي، كي يكون الحرص شديداً على أداء المنظومة.

وذكر أن الجهات الحكومية تعاني من عدم وجود خطة شاملة تتصف بالموضوعية والدقة، وتتضمن تحديداً دقيقاً لحاجات الجهات الحكومية التدريبية وقال: «بحكم أنني عضو في لجنة تدريب موظفي الابتعاث والخدمة المدنية، تعرض على اللجنة خطط ضعيفة جداً في التدريب من جهات عدة، إذ ليس فيها أي لب، ولا تصل إلى المستوى المأمول، وعلى رغم وجود الأموال في القطاعات الحكومية، إلا أن فرص الابتعاث للموظفين لا تزال غير جيدة، وأصبحت المخصصات المالية تحول إلى مكافأة خارج الدوام، ويترك التعليم والتدريب من دون اهتمام». وأعرب عن أسفه لعدم وجود نماذج خاصة بالعائد من التدريب في السعودية «لأننا ما زلنا لم نخط في الاستثمار في الموارد البشرية».

وتطرق إلى أن عدداً من الجهات الحكومية لا تلقي بالاً للموظف عند عودته من التكليف في أحد البرامج التدريبية، لمعرفة مدى الاستفادة التي حققها ومراقبة أدائه، كما لا توجد دقة في اختيار المتدربين، مؤكداً أن النشاط الحكومي لا يزال بطيئاً، ويعاني من التعقيد والبيروقراطية في تعطيل المعاملات.

ولفت الشقاوي إلى أن الوكلاء والقيادات الإدارية الوسطى في الجهات الحكومية لا يستفيدون من الحلقات العليا المخصصة لهم في التدريب، وأصبح من المعيب لديهم المشاركة في هذه الدورات، لأنهم يعتقدون أنهم وصلوا إلى منتهى العلم، وهذه من نقاط الضعف التي نأمل إزالتها.

وعن الأعمال التي سيقوم بها المعهد للحد من هذه البيروقراطية، خصوصاً أن ٩٠ بليون ريال ستعاد إلى موازنة الدولة هذا العام قال الشقاوي: «اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري لديها مهام محددة بدأت بشكل مشروع على مدى ثلاثة أعوام لإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، بهدف القضاء على الازدواجية، وبناء على ذلك جرى دمج عدد من الأنشطة، وإلغاء وإنشاء الوزارات، وبعد الانتهاء من المشروع أصبح مجلس الوزراء يحيل إلى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري المواضيع الخاصة بالتنظيم وأحدث أشياء جديدة أو حل المشكلات الإدارية»، مشيراً إلى أن الغوص في أعمال الجهات الحكومية من مسؤولية معهد الإدارة العامة، من خلال الإدارة العامة للاستشارات لإعادة التنظيم وتطوير الإجراءات الإدارية وتحسين

الأداء، عبر إدخال التقنية في الأجهزة الحكومية، مضيفاً أن هذه الجهود غير كافية، لأنها تعتمد على الموازنات والعناصر البشرية لجهة التأهيل والقدرات وسلوكيات الموظفين.

من جهته، أكد مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان، ضرورة وجود نظام موحد لكل منسوبي الجامعة، وأن يكون الجميع تحت مظلة واحدة تابعة لمجلس التعليم العالي، لإزالة هذا الانقسام بين أعضاء هيئة التدريس الذين يتبعون مجلس التعليم العالي، وموظفي الجامعة الذين يتبعون لنظام الخدمة المدنية، مشيراً إلى أن من شأن ذلك أن يتيح تمتع الجميع بالترقيات والحوافز والتدريب وفق نظام واحد.

واعتبر أن الخدمات التي تقدمها الجامعة يجب أن تشمل الطرفين، حتى ترتقي الجامعات بخدماتها وجودة عطائها متسائلاً: «لماذا تقتصر خدمة الإسكان على أعضاء هيئة التدريس من دون غيرهم؟»



أمانة جدة توقف رواتب ٢١ قيادياً وموظفاً امتنعوا عن تسليم السيارات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٤٠

<http://www.al-madina.com/node/301762>

سعد ال منيع - جدة
أوقفت أمانة جدة رواتب ٢١ موظفاً من ضمنهم قياديين ومهندسين وإداريين نتيجة عدم تسليمهم سيارات تابعة للأمانة إلى إدارة الحركة.

وأوضح مصدر مسؤول أن الأمانة منحتهم مهلة لتسليمها منذ عدة أشهر، أعقبتها بثلاث إنذارات، ولعدم التزامهم اتخذ الإجراء المناسب، فيما بدأ عدد من الموظفين بتقديم شكاوى لديوان المظالم وغيره من الجهات المعنية.

وكان مدير إدارة المتابعة والتطوير وهو أحد المتعاقدين مع الأمانة قد أبلغ مدير إدارة الموارد البشرية بإيقاف رواتب ٢١ موظفاً، في خطاب أرسل عبر الإيميل بتاريخ ١١ أبريل الماضي برفقته قائمة بأسماء المشمولين بالإيقاف ومن ضمنهم قياديين بالأمانة على خلفية عدم تسليمهم للسيارات التي تم تسليمها لهم من قبل إدارة الحركة التي أكدت في خطابها الحاجة إليها في العمل الميداني بالبلديات الفرعية والمشاريع القائمة.

وقال عدد من المتضررين من إيقاف رواتبهم أنهم بدأوا في إعداد شكاوى لديوان المظالم، فيما توجه البعض إلى جهات أخرى باعتبار أن هذا الإجراء مخالف للأنظمة الحكومية ولا يوجد له مستند قانوني - حسب رأيهم -

عملنا في الميدان أيضاً

أحد الموظفين قال: إن عملية صرف السيارات لهم كانت بطريقة نظامية بسبب طبيعة عملهم الميداني، وهناك عدد من الأجانب والموظفين بطريقة التعاقد سلمت لهم سيارات تابعة للأمانة رغم أن طبيعة عملهم مكتبية، مضيفاً: "إذا كان تسليم سياراتهم من أجل الحاجة للعمل الميداني للبلديات الفرعية والمشاريع، فنحن نعمل أيضاً في الميدان وطبيعة بعض الأعمال تتطلب التواجد خارج الأمانة في مهمة عمل ميداني، وهناك طرق أخرى لاتخاذها بدلاً من إيقاف راتب موظف حكومي بحجة عدم تسليمه سيارة."

موقف صعب

وعبر موظف آخر عن امتعاضه من إيقاف الراتب والذي جعله في موقف صعب في ظل المتطلبات والمصاريف الشهرية والأقساط التي عليه، مضيفاً أنه فوجئ بعدم نزول الراتب في حسابه المصرفي، وعند مراجعته للإدارة المالية أفادوه بأن راتبه تم إيقافه بعد صدور قرار بذلك.

وأشار أن هناك عدداً من الموظفين بدأوا في إعداد شكاوى لديوان المظالم ضد الأمانة وإجرائها المخالف

الفقراء ينتظرون مراكز صحية وثقافية وخدمات اجتماعية

ومعاهد تدريب

تنويع العمل الخيري.. المساعدات لا تتوقف على الكساء

والغذاء!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٣
<http://www.alriyadh.com/2011/05/03/article629072.html>

جدة، أدار الندوة - وليد العمير، ياسر الجاروشة
دعا خبراء ومختصون إلى تنويع مجالات العمل في الجمعيات الخيرية، وعدم قصرها على مساعدة الفقراء في توفير الطعام والكساء، متسائلين: لماذا أصبح العمل الخيري لدينا مقتصرًا - في الغالب - على هذا الجانب، خاصة ونحن نملك رصيداً من قيم التكافل الاجتماعي، وبذل الخير، ومساعدة المحتاجين؟، وما المانع من تقديم أعمال خيرية يحتاجها المجتمع، مثل إنشاء مراكز لغسيل الكلى، وعيادات الكشف المبكر عن الأمراض، ومراكز تدريب متخصصة للفقراء ومساعدتهم في البحث عن وظائف، وقاعة أفراح خيرية تساعد الشباب المقبل على الزواج، وغيرها كثير .
ويبقى سؤال آخر حول هذا الموضوع عن دور الجمعيات الخيرية في رفع ثقافة العمل الخيري والتطوعي لدى أفراد المجتمع، ودور مؤسسات المجتمع الأخرى في تعزيز هذا الحضور؟، وكيف يمكن أن نوجد جمعيات خيرية تتناسب مع احتياجات كل محافظة وقرية في بلادنا؟ .
وتباينت آراء المشاركين في الندوة حول الجهة المسؤولة عن هذا التغيير النوعي للمشروعات الخيرية في المجتمع، فمنهم من رأي أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عن ذلك، ومنهم من رأي أن الحاجة لهذه المشروعات تنبع من حاجة المجتمع، وأن المتخصصين في كل مجال هم المفترض أن يسعوا إلى تحقيق ذلك .
واتفق المشاركون على أهمية المبادرة في تعزيز "ثقافة التعبير للأفضل" لدى الجمعيات الخيرية، من خلال نوعية المشروعات التي تتناسب وطبيعة كل مرحلة، والظروف المحيطة بها، إلى جانب الجمهور المستهدف .
نحتاج إلى عمل مؤسسي لنشر «ثقافة التنوع» ودراسة المشروعات على أساس التأهيل في المجتمع وتقديم حوافز تشجيعية للشركات

وصف الواقع
في البداية قال "العقيل" إن من المسلمات الدينية والاجتماعية هو تأصل حب العمل الخيري لدى المسلمين، ولكن هذا الحب لا بد أن يوجه في طريقه السليم، فالناس تحب عمل الخير، ولكن نحتاج إلى نشر ثقافة تنوع العمل الخيري، وهذا العمل يحتاج عمل مؤسسي متكامل لنشر هذه الثقافة وتوسيع دائرة العطاء في شتى المجالات، فمفهومنا عن العمل الخيري مازال ضيقاً وقاصراً في ذات الوقت، فكثير ممن يعملون تقتصر رؤيتهم عن العمل الخيري في جانب واحد من العطاء؛ من دون أن تكون هناك صورة متكاملة للعطاء بكافة صوره، بما يناسب المجتمع بأفراده أياً كان اختلافهم وتنوعهم في ذات الوقت، مشيراً إلى أن المواطن عنده مبدأ العطاء، ولكن لا يعرف كيف يقوم به؛ فهو يحتاج إلى التوجيه الصحيح، والدليل ما حصل في جدة، وفي اعتقادي هذا الامر يقع على عاتق وسائل الاعلام .

وأضاف إن الجوانب النفسية في وقتنا الحاضر تلعب دوراً أكبر من غيرها؛ لهذا اتصور أن قيام جمعيات متخصصة في هذا الجانب أصبح ضرورة ملحة، وأشير هنا إلى مجموعة من طالبات الجامعة المتحمسات للعمل الخيري طلبن مني مساعدتهن في عمل برامج لتأهيل الأيتام نفسياً في كل مراحل حياتهم؛ بداية من الدراسة عن طريق ورش تقام في مقار جمعيات الأيتام، وكن يرغن في عمل تطوعي، ولكني اصررت أن يكون العمل مؤسسياً حتى نضمن استمرارية هذا العمل الرائع الذي يصب في صالح المجتمع ككل، خاصة أن هؤلاء الأيتام يحتاجون إلى أن يكونوا مهنيين قبل دخولهم حياتهم العملية، ومثل هؤلاء الطالبات بحاجة إلى جمعية تحتوي طاقاتهم ورغباتهم في العمل التطوعي الخيري في مجالات متخصصة نحن بحاجة ماسة لها واغفلناها في السابق .

تنوع لسد الاحتياج

وأكد "المحمدي" أن الجمعيات الخيرية ليست مقتصرة على الكساء والغذاء فقط، مشيراً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية لديها عدد ضخم من الجمعيات الخيرية في مجالات عديدة؛ منها جمعيات مرضى السرطان والايذز وجمعيات بيئية وصحية واجتماعية وغيرها .

وقال: "إننا لم نصل إلى المستوى المتميز، ولكن نحن في الوقت الراهن أفضل من السابق، ونحتاج إلى التنوع أكثر لسد الاحتياج ."

وأضاف: "اعتقد أن في القرى والمحافظات الصغيرة عندما تنشأ جمعية واحدة فإنها تكون قادرة على تلبية وتغطية عدد من الأنشطة والاحتياجات؛ لأن الاحتياج في القرية والمدينة الصغيرة غير الاحتياج في المدن الكبيرة، فمثلاً في مدينة جدة وبحكم عدد السكان الكبير نحتاج إلى أن يكون لكل خدمة جمعية متخصصة على عكس القرية، في جدة نحتاج أكثر من جمعية صحية؛ لذلك نقول إن عدد السكان وحجم المدينة وتنوع الاحتياجات هي التي تحدد مدى الحاجة إلى جمعيات متخصصة، وعلى سبيل المثال لا يمكن إنشاء جمعية سرطان في قرية لأن عدد الحالات قليل ."

وأشار إلى أن التنوع ينبع من الميدان كل ما ظهرت حاجة تنشأ بفضل من الله جمعية تلبية هذا الاحتياج، وكرر أنني لا أرى تركيزاً على الكساء والغذاء فقط، صحيح أن الجمعيات الخيرية في بلدنا بدأت بالكساء والغذاء لأنه كان أقوى احتياج في ذلك الوقت ثم تطورت بعد ذلك وفي السنتين الأخيرتين ظهرت جمعيات متنوعة بشكل ممتاز وليس من المعقول المطالبة بأن نغطي كل الأنشطة في فترة بسيطة .

وقال إن ثقافة المجتمع في التعاطي مع العمل الخيري مبنية على زوايا عديدة، منها أن الحكومة هي المسؤولة عن تغطية المجالات المختلفة، فأنحصر مفهوم العمل الخيري على الكساء والغذاء، فموضوع مثل البيئة لا تجد من يريد أن يدفع له لأن الناس تريد الحكومة أن تتولى هذا الجانب، وتجد المتبرع لا يرغب في هذا الجانب؛ لأن مفهومه عن البيئة محدود، مشيراً إلى أن هذه العوامل ليس لها علاقة بالعمل الخيري والجمعيات الخيرية، حيث إن هذه مرتبطة كما اسلفت بثقافة المجتمع، وحتى نضع الأمور في نصابها لا نقول إننا متجهين في عملنا الخيري إلى الغذاء والكساء فقط، وإنما نحن نسير في طريق صحيح، والدولة فتحت مجالات العمل الخيري أمام الناس والقادم أفضل .

مبادرات نوعية

وأكدت "م. جواهر" أهمية المبادرات في العمل الخيري، داعية كل فرد أن لا ينتظر غيره أن يبدأ ثم يشارك . وقالت: "لا بد من توسيع الرؤية تجاه مصارف الزكاة؛ فنحن في جمعية اكتفاء التي اقيمت لكي تصبح المرجعية الفاعلة والمؤثرة في منظومة التواصل مع مختلف قطاعات المجتمع؛ ضمن أطر عمل اجتماعي منظم ومتوازن اسهاماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد والأسر المحتاجة، من خلال قاعدة بيانات، للأسف نواجه مسألة أن الزكاة لا تنطبق على الجمعية كما يقال؛ لأنها لا تدخل ضمن العاملين عليها، ولكن لو وسع مفهوم في سبيل الله؛ فبالأكيد ستكون الجمعية ضمن أوجه الزكاة، فمن وجهة نظري أن كل انسان يقدم عمل لغيره ومن دون مقابل فهو عمل في سبيل الله، ولا يقتصر على الجهاد فقط ."

وأضافت أن ثقافة المجتمع مرتبطة بهذه الرؤى، وبالتالي هناك حد للتبرعات وصدقات المواطنين في مجالات مختلفة، ولكن رب ضارة نافعة؛ ففي فاجعة جدة رأينا كيف خرج الجميع متطوعين لإعانة إخوانهم المتضررين، وهذا كان تأكيد أن الناس فيها خير، ولكن تحتاج إلى التوجيه والارشاد، حيث نشأت على خلفية هذه الفاجعة جمعيات خيرية متخصصة في العمل التطوعي، ونشط بعض الجمعيات القائمة في مجل تخصصها .

الأعمال المشاركة بأعمال نوعية تخدم الفقراء

العقيل: المسؤولية المجتمعية تحتم على رجال الأعمال المشاركة بأعمال نوعية تخدم الفقراء
مساعدة الآخرين

وقالت "عياش" إنه بحكم عملي أرى أننا بحاجة ماسة إلى إنشاء جمعية خيرية حقوقية تهتم بمساعدة الناس في المحاكم والجهات ذات العلاقة، مثل التحقيق والادعاء العام، فهناك جهل كبير خاصة بين النساء في الحصول على حقوقهن، كما أن كثيراً من الناس لا يعرف كيفية الحصول على حقه القانوني المكتسب، وبالتالي تجدهم يتخبطون حتى يصلوا إلى ما يريدون، والحقيقة أن قيام مثل هذه الجمعية يقع على عاتق المحامين لأنهم هم الأكثر التصاقاً بهذا المجال . وأضافت أنه عند قيام مثل هذه الجمعية؛ فإنها ستلعب دوراً كبيراً في مساعدة الناس غير المقتدرين على الحصول على حقوقهم، فالحاجة ليست مقتصرة على اللبس والغذاء فقط، كما أن الحاجة الأكبر هي رفع الظلم عن المظلوم، ولدينا عدد كبير من السيدات اللاتي لا يستطعن الحصول على صك إعالة أو هجران؛ بسبب عدم معرفتهن بسبل الحصول عليها وهناك قضايا عديدة تضيق من أصحابها؛ بسبب الجهل بطرائق الوصول إلى ما يريدون . وأشار إلى أن البحث عن احتياج المجتمع يأتي في أولوية أهمية العمل الخيري ذاته، والإسلام حثنا على تتبع احتياجات الناس، وسيدنا عمر بن الخطاب مثال حي في ذلك، ونبراس عندما كان يخرج ليقتضي حوائج الناس، وقصة سيدنا أبي بكر الصديق عندما كان يقضي حاجة العجوز في منزلها نبراس يهتدى به . وقال: "للأسف الشديد نحن لدينا مشكلة مع العمل الخيري، فهذا العمل أبوابه واسعة ولا شك أننا لم نطرق كل أبوابه، ولو لجأنا في ذلك إلى القرآن الكريم لوجدنا أنه حثنا على البذل والعطاء ليس على المستوى الإنفاقي، وإنما في مجالات عدة يفتقدها الغربيون أو الماديون، كالمرح على رأس اليتيم مثلاً، وهذا شكل من أشكال العمل الخيري، ونحتاج مؤسسات قائمة على هذه الفكرة ."

العمل التطوعي

وفي السياق ذاته قالت "سناء" لقد بدأ العمل الخيري في المملكة على توفير الكساء والغذاء، والآن هناك فلترة لهذا الأمر، فأصبح هناك عدد من الجمعيات المتخصصة، ولا يزال المجتمع يحتاج إلى أكثر، مشيرة إلى أنه في كارثة جدة كان هناك تفاعل رائع من الناس، وشاهدنا عدداً كبيراً من المتطوعين للعمل الخيري، ومن الإيجابيات التي خرجت بها الكارثة هي نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع على مختلف شرائحه، وهذا العمل مهم في بناء شخصية الإنسان . وأضافت: "أرى أن مسؤولية نشر ثقافة العمل التطوعي تقع على عاتق المؤسسات التعليمية، فلا بد من غرس مفهوم العمل التطوعي لدى الأطفال من الصغر، وبالنسبة إلى إنشاء الجمعيات الخيرية فهي مسؤولية مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين أفراد المجتمع الذي يعي حاجته لبعض الجمعيات الخيرية المتخصصة في مجالات محددة ."

«العمل التطوعي» يبدأ من التعليم ويحفز الشباب على المشاركة النوعية
سناء : «العمل التطوعي» يبدأ من التعليم ويحفز الشباب على المشاركة النوعية

تطورت ميدانية

ولخصت "هبة" مشاركتها بقولها: إن السبب في كثرة الجمعيات الخيرية التي تقوم على مساعدة الفقراء في توفير الطعام والكساء يعود إلى النشأة التي نشأنا عليها، وتجد بعض المتسولين في الشوارع يبحثون عن صدقات لتوفير مستلزماتهم الأساسية، ولكن حالياً هناك تطورت ميدانية لعلاج هذا الأمر؛ لكثرة الاحتياج في مجالات أخرى غير المعهودة سابقاً، داعية عدد من الشركات الكبرى للمساهمة في خدمة بعض فئات المجتمع المستحقة، مثل برامج غسيل الكلى عبر شركات الاتصالات، ولا بد من الاهتمام أكبر ببعض الجوانب المغفلة، مثل إقامة قاعة أفراح خيرية تساهم في تخفيف العبء على الشباب المقدم على الزواج .

وأضافت: "يتعين علينا لتعميق ثقافة العمل التطوعي الوصول إلى الناس في مقراتهم، خاصة في المدارس والجامعات عبر إقامة ورش عمل وليس مناهج دراسية، ومتى ما أردنا تنويع مجالات العمل الخيري فيجب تنظيم هذا العمل بشكل مؤسسي ومنهجي يقوم على دراسة ميدانية وقاعدة معلوماتية وآلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، بحيث تكون الإجراءات مناسبة وموضوعية ودقيقة، ومن هنا أتت فكرة إنشاء جمعية اكتفاء وانتقلت هذه الفكرة إلى الواقع"، داعية إلى إنشاء جمعيات متخصصة للأربطة بعد قيام دراسات وبحوث ميدانية وبشروط مقننة دقيقة، خاصة وأن وضع الأربطة الحالي غير مقبول .

قناعات المتبرعين

وعاد "المحمدي" ليكمل حديثه، بقوله: "الاشكالية الحقيقية هي تغير قناعات الناس، خاصة المتبرعين، حيث تجد المتبرع يسأل الجمعيات الخيرية هل ستعطي المحتاج مباشرة؟، كما أن العديد من رجال الأعمال أصحاب ثقافة خيرية ويسأل كم مصاريفك الإدارية من قيمة التبرع، وإذا قلت ١٠% قبل، أما إذا قلت ١٥% قال أنتم مصاريفكم الإدارية عالية.. أنتم جمعية مبدرة، وهذا واقع؛ فتضطر أن تعيد هيكلة إدارتك، وهذه الأمور لها ما يبررها؛ فهناك جمعيات خيرية تقيم حفلات

كبيرة، والمتبرع يرى أن إقامتها على حساب أموال المحتاجين، والشاهد في الموضوع أن هناك معادلات صعبة في العمل الخيري لابد من مراعاتها، وليس من الصحيح أن تسعى إلى الإبهار في الظهور، كما لا بد من التوازن حتى تحافظ على حجم التبرعات، ونحن في المستودع الخيري نغطي عدة مجالات، وأحياناً يأتي متبرع ويطلب بتغطية احتياج كامل ويأتي بعده متبرع آخر، ويريد أن يغطي الاحتياج نفسه عندها نقول له نحن مكتفون في هذا الجانب، ولكن لدينا مجال آخر يحتاج إلى تبرع، وهناك متبرعون يقولون نحن نعطيكم المال وانتم ابحثوا عن المحتاجين من الناس".

حاجة المجتمع وأضاف "المحمدي" أن المزاوجة بين العمل الخيري وبين متطلبات المجتمع أمر بسيط ويسير جداً، كما أن قيام جمعيات متخصصة ينبع من حاجة المجتمع، وعندما يصبح أي أمر ظاهر نجد أن أبناء المجتمع أنفسهم يتحركون لعمل جمعية تهتم بهذه الظاهرة، والعادة أن من يتقدم لتأسيس مثل هذه الجمعيات هم المتخصصون في المجال، فوزارة الشؤون الاجتماعية لا يمكن أن تطلب من المجتمع تأسيس جمعية معينة؛ لأن التجاوب حينها لن يكون بالشكل المطلوب، وتأكيذاً لهذا الكلام؛ فجمعية صحية لها طبيعية متخصصة لا يمكن أن تنجح من دون وجود أطباء؛ لهذا أرى أن دور وزارة الشؤون الاجتماعية هو تكاملي وتنظيمي وتنسيقي ومساعدة الجمعيات على القيام بمهامها، والمجتمع يتشكل بشكل طبيعي ويلي احتياجه، خاصة أنها أعمال تطوعية غير إلزامية؛ فمبدأ العمل فيها ينبع من الرغبة في الخدمة، والحقيقة أن هناك تخصصات أخذت حقها بما يكفي، وهناك تخصصات لم تأخذ حقها الطبيعي، ولو نظرنا إلى مطالبة الاخت "فاتن" بقيام جمعية خيرية حقوقية نرى أن هناك حاجة إلى تكتل محامين يرغبون في خدمة المجتمع ومساعدة الناس غير القادرين على دفع تكاليف المحامين، مؤكداً أن العمل الخيري الأفضل فيه العمل المؤسسي؛ لأن العمل الفردي تظل إمكاناته محدودة، وغير مستمر على عكس العمل المؤسسي الذي يؤدي بشكل أفضل وتكون فرصة استمراريته أكبر.

نماذج رائدة وأشار إلى أن نشر ثقافة العمل التطوعي ليس من ضمن مسؤوليات الجمعيات الخيرية التي لديها أعمالها ومهامها التي تقوم بها، وهذه مسؤولية الجهات المختصة، مثل المدارس والجامعات ووسائل الاعلام والأسرة، موضحاً أن الجمعيات تستفيد من نشر هذه الثقافة وتهبئ المناخ المناسب لاستيعاب المتطوعين وتدريبهم على أعمالها وتساهم عبر توفير المعلومات المطلوبة وفتح أبوابها للمتطوعين، مشيراً إلى أن العمل التطوعي بحاجة إلى نماذج رائدة ناجحة تكون نبراساً لغيرها وحافزاً للعطاء، إضافة إلى جمعيات تدعم الجمعيات القائمة في بعض المجالات مثل التسويق والإدارة التشغيلية الجيدة.

شراكة مجتمعية وأوضحت "م. جواهر" أن العمل الخيري فيه جهد ومتعة؛ فينبغي العمل على إشراك المجتمع قدر المستطاع في العمل الخيري، فالإنسان لو تبرع مادياً يفرح عندما يعلم أنه خفف عن شخص محتاج، ولكن لو تبرع وشارك في التوزيع وإيصال المعونات للمحتاجين فحتماً سيكون شعوره أفضل.

وقالت: "إن غرس ثقافة العمل التطوعي يفترض أن يبدأ من المدارس، ونريد أن يكون هناك تفاعل من الطلاب عبر فرض ساعات عمل تطوعية في خدمة المجتمع، وحالياً هناك جامعة سعودية تقرض ساعات للعمل التطوعي لا تتخرج الطالبة إلا بعد أن تكون انجزت هذا العمل، وهذه التجربة أتمنى أن تطبق في كل الجامعات والمدارس حتى يكتسب الجيل المقبل ثقافة العمل الخيري"، مشيرة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة المسؤولة عن تنسيق العمل بين الجمعيات الخيرية وتوزيع العمل بين هذه الجمعيات، بما يخدم المجتمع، وهي المسؤولة أيضاً عن الدعوة لإنشاء جمعيات خيرية متخصصة في بعض المجالات متى ما دعت الحاجة لذلك، وهذا من صميم عملها.

وأضافت أن بعض الجهات تطلب منا موظفين لتوفر عدد من الفرص الوظيفية لديهم، ولكن هناك مشاكل نفسية تعيق استمرار هؤلاء في العمل، فعلى سبيل المثال طلب منا معهد متخصص في العمل السياحي ٨٠ شاباً من ذوي الدخل المنخفض الذين حضروا ٣٠ فقط، والذين تخرج منهم عشرة أشخاص فقط، وهؤلاء محتاجين لتأهيل نفسي قبل التدريب. وأشارت إلى أهمية وجود جمعية تعنى بالجوانب النفسية لتأهيل أبناء الاسر المحتاجة حتى يتم دمجهم في المجتمع بشكل فاعل، وحتى يتم تهيئتهم قبل تدريبهم وحتى يتم اكسابهم مهارات التواصل مع الآخرين.

حوافز تشجيعية وأكد "العقيل" أن وزارة الشؤون الاجتماعية، وبصفتها المسؤولة عن الجمعيات الخيرية وعن هذا القطاع، إضافة إلى المحافظات التي تعلم حاجة كل منطقة هما الجهتان المسؤولتان عن وضع التصورات لقيام جمعيات خيرية متخصصة تلبي الحاجة، في كل منطقة على حدة، متمنياً أن تكون هناك حوافز تشجيعية للشركات الكبرى حتى تنشط في العمل الخيري، وتساهم بشكل أكبر مما هي عليه الآن، ومثل هذه الشركات تبحث عن العائد حتى من مسؤوليتها الاجتماعية.

وصف الواقع

في البداية قال "العقيل" إن من المسلمات الدينية والاجتماعية هو تأصل حب العمل الخيري لدى المسلمين، ولكن هذا الحب لا بد أن يوجه في طريقه السليم، فالناس تحب عمل الخير، ولكن نحتاج إلى نشر ثقافة تنوع العمل الخيري، وهذا العمل يحتاج عمل مؤسسي متكامل لنشر هذه الثقافة وتوسيع دائرة العطاء في شتى المجالات، فمفهومنا عن العمل الخيري مازال ضيقاً وقاصراً في ذات الوقت، فكثير ممن يعملون تقتصر رؤيتهم عن العمل الخيري في جانب واحد من العطاء؛ من دون أن تكون هناك صورة متكاملة للعطاء بكافة صوره، بما يناسب المجتمع بأفراده أياً كان اختلافهم وتنوعهم في ذات الوقت، مشيراً إلى أن المواطن عنده مبدأ العطاء، ولكن لا يعرف كيف يقوم به؛ فهو يحتاج إلى التوجيه الصحيح، والدليل ما حصل في جدة، وفي اعتقادي هذا الامر يقع على عاتق وسائل الاعلام .

وأضاف إن الجوانب النفسية في وقتنا الحاضر تلعب دوراً أكبر من غيرها؛ لهذا اتصور أن قيام جمعيات متخصصة في هذا الجانب أصبح ضرورة ملحة، وأشير هنا إلى مجموعة من طالبات الجامعة المتحمسات للعمل الخيري طلبن مني مساعدتهن في عمل برامج لتأهيل الأيتام نفسياً في كل مراحل حياتهم؛ بداية من الدراسة عن طريق ورش تقام في مقار جمعيات الأيتام، وكن يرغبن في عمل تطوعي، ولكنني اصررت أن يكون العمل مؤسسياً حتى نضمن استمرارية هذا العمل الرائع الذي يصب في صالح المجتمع ككل، خاصة أن هؤلاء الأيتام يحتاجون إلى أن يكونوا مهنيين قبل دخولهم حياتهم العملية، ومثل هؤلاء الطالبات بحاجة إلى جمعية تحتوي طاقاتهم ورغباتهم في العمل التطوعي الخيري في مجالات متخصصة نحن بحاجة ماسة لها واغفلناها في السابق .

تنوع لسد الاحتياج

وأكد "المحمدي" أن الجمعيات الخيرية ليست مقتصرة على الكساء والغذاء فقط، مشيراً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية لديها عدد ضخم من الجمعيات الخيرية في مجالات عديدة؛ منها جمعيات مرضى السرطان والايذز وجمعيات بيئية وصحية واجتماعية وغيرها .

وقال: "إننا لم نصل إلى المستوى المتميز، ولكن نحن في الوقت الراهن أفضل من السابق، ونحتاج إلى التنوع أكثر لسد الاحتياج ."

وأضاف: "اعتقد أن في القرى والمحافظات الصغيرة عندما تنشأ جمعية واحدة فإنها تكون قادرة على تلبية وتغطية عدد من الأنشطة والاحتياجات؛ لأن الاحتياج في القرية والمدينة الصغيرة غير الاحتياج في المدن الكبيرة، فمثلاً في مدينة جدة وبحكم عدد السكان الكبير نحتاج إلى أن يكون لكل خدمة جمعية متخصصة على عكس القرية، في جدة نحتاج أكثر من جمعية صحية؛ لذلك نقول إن عدد السكان وحجم المدينة وتنوع الاحتياجات هي التي تحدد مدى الحاجة إلى جمعيات متخصصة، وعلى سبيل المثال لا يمكن إنشاء جمعية سرطان في قرية لأن عدد الحالات قليل ."

وأشار إلى أن التنوع ينبع من الميدان كل ما ظهرت حاجة تنشأ بفضل من الله جمعية تلبي هذا الاحتياج، وكرر أنني لا أرى تركيزاً على الكساء والغذاء فقط، صحيح أن الجمعيات الخيرية في بلدنا بدأت بالكساء والغذاء لأنه كان أقوى احتياج في ذلك الوقت ثم تطورت بعد ذلك وفي السنتين الأخيرتين ظهرت جمعيات متنوعة بشكل ممتاز وليس من المعقول المطالبة بأن نغطي كل الأنشطة في فترة بسيطة .

وقال إن ثقافة المجتمع في التعاطي مع العمل الخيري مبنية على زوايا عديدة، منها أن الحكومة هي المسؤولة عن تغطية المجالات المختلفة، فانهصر مفهوم العمل الخيري على الكساء والغذاء، فموضوع مثل البيئة لا تجد من يريد ان يدفع له لأن الناس تريد الحكومة أن تتولى هذا الجانب، وتجد المتبرع لا يرغب في هذا الجانب؛ لأن مفهومه عن البيئة محدود، مشيراً إلى أن هذه العوامل ليس لها علاقة بالعمل الخيري والجمعيات الخيرية، حيث إن هذه مرتبطة كما اسلفت بثقافة المجتمع، وحتى نضع الامور في نصابها لا نقول إننا متجهين في عملنا الخيري إلى الغذاء والكساء فقط، وإنما نحن نسير في طريق صحيح، والدولة فتحت مجالات العمل الخيري أمام الناس والقادم أفضل .

مبادرات نوعية

وأكدت "م. جواهر" أهمية المبادرات في العمل الخيري، داعية كل فرد أن لا ينتظر غيره أن يبدأ ثم يشارك . وقالت: "لا بد من توسيع الرؤية تجاه مصارف الزكاة؛ فنحن في جمعية اكتفاء التي اقيمت لكي تصبح المرجعية الفاعلة والمؤثرة في منظومة التواصل مع مختلف قطاعات المجتمع؛ ضمن أطر عمل اجتماعي منظم ومتوازن اسهاماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد والأسر المحتاجة، من خلال قاعدة بيانات، للأسف نواجه مسألة أن الزكاة لا تنطبق على الجمعية كما يقال؛ لأنها لا تدخل ضمن العاملين عليها، ولكن لو وسع مفهوم في سبيل الله؛ فبالأكيد ستكون الجمعية ضمن أوجه

الزكاة، فمن وجهة نظري أن كل انسان يقدم عمل لغيره ومن دون مقابل فهو عمل في سبيل الله، ولا يقتصر على الجهاد فقط."

وأضافت أن ثقافة المجتمع مرتبطة بهذه الرؤى، وبالتالي هناك حد للتبرعات وصدقات المواطنين في مجالات مختلفة، ولكن رب ضارة نافعة؛ ففي فاجعة جدة رأينا كيف خرج الجميع متطوعين لإغاثة إخوانهم المتضررين، وهذا كان تأكيد أن الناس فيها خير، ولكن تحتاج إلى التوجيه والارشاد، حيث نشأت على خلفية هذه الفاجعة جمعيات خيرية متخصصة في العمل التطوعي، ونشط بعض الجمعيات القائمة في مجل تخصصها .

مساعدة الآخرين

وقالت "عباش" إنه بحكم عملي أرى أننا بحاجة ماسة إلى إنشاء جمعية خيرية حقوقية تهتم بمساعدة الناس في المحاكم والجهات ذات العلاقة، مثل التحقيق والادعاء العام، فهناك جهل كبير خاصة بين النساء في الحصول على حقوقهن، كما أن كثيراً من الناس لا يعرف كيفية الحصول على حقه القانوني المكتسب، وبالتالي تجددهم يتخبطون حتى يصلوا إلى ما يريدون، والحقيقة أن قيام مثل هذه الجمعية يقع على عاتق المحامين لأنهم هم الأكثر التصاقاً بهذا المجال .

وأضافت أنه عند قيام مثل هذه الجمعية؛ فإنها ستلعب دوراً كبيراً في مساعدة الناس غير المقتدرين على الحصول على حقوقهم، فالحاجة ليست مقتصرة على اللبس والغذاء فقط، كما أن الحاجة الأكبر هي رفع الظلم عن المظلوم، ولدينا عدد كبير من السيدات اللاتي لا يستطعن الحصول على صك إعالة أو هجران؛ بسبب عدم معرفتهن بسبل الحصول عليها وهناك قضايا عديدة تضيق من أصحابها؛ بسبب الجهل بطرائق الوصول إلى ما يريدون .

وأشار إلى أن البحث عن احتياج المجتمع يأتي في أولوية أهمية العمل الخيري ذاته، والإسلام حثنا على تتبع احتياجات الناس، وسيدنا عمر بن الخطاب مثال حي في ذلك، ونبراس عندما كان يخرج ليقتضي حوائج الناس، وقصة سيدنا أبي بكر الصديق عندما كان يقضي حاجة العجوز في منزلها نبراس يهتدى به .

وقال: "للأسف الشديد نحن لدينا مشكلة مع العمل الخيري، فهذا العمل أبوابه واسعة ولا شك أننا لم نطرق كل أبوابه، ولو لجأنا في ذلك إلى القرآن الكريم لوجدنا أنه حثنا على البذل والعطاء ليس على المستوى الإنفاقي، وإنما في مجالات عدة يفتقدها الغربيون أو الماديون، كالمسح على رأس اليتيم مثلاً، وهذا شكل من أشكال العمل الخيري، ونحتاج مؤسسات قائمة على هذه الفكرة ."

العمل التطوعي

وفي السياق ذاته قالت "سناء" لقد بدأ العمل الخيري في المملكة على توفير الكساء والغذاء، والآن هناك فلترة لهذا الأمر، فأصبح هناك عدد من الجمعيات المتخصصة، ولا يزال المجتمع يحتاج إلى أكثر، مشيرة إلى أنه في كارثة جدة كان هناك تفاعل رائع من الناس، وشاهدنا عدداً كبيراً من المتطوعين للعمل الخيري، ومن الإيجابيات التي خرجت بها الكارثة هي نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع على مختلف شرائحه، وهذا العمل مهم في بناء شخصية الإنسان .

وأضافت: "أرى أن مسؤولية نشر ثقافة العمل التطوعي تقع على عاتق المؤسسات التعليمية، فلا بد من غرس مفهوم العمل التطوعي لدى الأطفال من الصغر، وبالنسبة إلى إنشاء الجمعيات الخيرية فهي مسؤولية مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين أفراد المجتمع الذي يعي حاجته لبعض الجمعيات الخيرية المتخصصة في مجالات محددة ."

تطورت ميدانية

ولخصت "هبة" مشاركتها بقولها: إن السبب في كثرة الجمعيات الخيرية التي تقوم على مساعدة الفقراء في توفير الطعام والكساء يعود إلى النشأة التي نشأنا عليها، وتجدهم بعض المتسولين في الشوارع يبحثون عن صدقات لتوفير مستلزماتهم الأساسية، ولكن حالياً هناك تطورت ميدانية لعلاج هذا الأمر؛ لكثرة الاحتياج في مجالات أخرى غير المعهودة سابقاً، داعية عدد من الشركات الكبرى للمساهمة في خدمة بعض فئات المجتمع المستحقة، مثل برامج غسيل الكلى عبر شركات الاتصالات، ولابد من الاهتمام أكبر ببعض الجوانب المغفلة، مثل إقامة قاعة أفراح خيرية تساهم في تخفيف العبء على الشباب المقدم على الزواج .

وأضافت: "يتعين علينا لتعميق ثقافة العمل التطوعي الوصول إلى الناس في مقراتهم، خاصة في المدارس والجامعات عبر إقامة ورش عمل وليس مناهج دراسية، ومتى ما أردنا تنويع مجالات العمل الخيري فيجب تنظيم هذا العمل بشكل مؤسسي ومنهجي يقوم على دراسة ميدانية وقاعدة معلوماتية وآلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، بحيث تكون الإجراءات مناسبة وموضوعية ودقيقة، ومن هنا أنت فكرة إنشاء جمعية اكتفاء وانتقلت هذه الفكرة إلى الواقع"، داعية إلى إنشاء جمعيات متخصصة للأربطة بعد قيام دراسات وبحوث ميدانية وبشروط مقننة دقيقة، خاصة وأن وضع الأربطة الحالي غير مقبول .

قناعات المتبرعين

وعاد "المحمدي" ليكمل حديثه، بقوله: "الاشكالية الحقيقية هي تغيير قناعات الناس، خاصة المتبرعين، حيث تجد المتبرع يسأل الجمعيات الخيرية هل ستعطي المحتاج مباشرة؟، كما أن العديد من رجال الأعمال أصحاب ثقافة خيرية ويسأل كم مصاريفك الإدارية من قيمة التبرع، وإذا قلت ١٠% قبل، أما إذا قلت ١٥% قال أنتم مصاريفكم الإدارية عالية.. أنتم جمعية مبدرة، وهذا واقع؛ فتضطر أن تعيد هيكلة إدارتك، وهذه الأمور لها ما يبررها؛ فهناك جمعيات خيرية تقيم حفلات كبيرة، والمتبرع يرى أن إقامتها على حساب أموال المحتاجين، والشاهد في الموضوع أن هناك معادلات صعبة في العمل الخيري لا بد من مراعاتها، وليس من الصحيح أن تسعى إلى الإبهار في الظهور، كما لا بد من التوازن حتى تحافظ على حجم التبرعات، ونحن في المستودع الخيري نغطي عدة مجالات، وأحياناً يأتي متبرع ويطلب بتغطية احتياج كامل ويأتي بعده متبرع آخر، ويريد أن يغطي الاحتياج نفسه عندها نقول له نحن مكتفون في هذا الجانب، ولكن لدينا مجال آخر يحتاج إلى تبرع، وهناك متبرعون يقولون نحن نعطيكم المال وانتم ابحتوا عن المحتاجين من الناس".

حاجة المجتمع

وأضاف "المحمدي" أن المزاوجة بين العمل الخيري وبين متطلبات المجتمع أمر بسيط ويسير جداً، كما أن قيام جمعيات متخصصة ينبع من حاجة المجتمع، وعندما يصبح أي أمر ظاهر نجد أن أبناء المجتمع أنفسهم يتحركون لعمل جمعية تهتم بهذه الظاهرة، والعادة أن من يتقدم لتأسيس مثل هذه الجمعيات هم المتخصصون في المجال، فوزارة الشؤون الاجتماعية لا يمكن أن تطلب من المجتمع تأسيس جمعية معينة؛ لأن التجاوب حينها لن يكون بالشكل المطلوب، وتأكيداً لهذا الكلام؛ فجمعية صحية لها طبيعية متخصصة لا يمكن أن تنجح من دون وجود أطباء؛ لهذا أرى أن دور وزارة الشؤون الاجتماعية هو تكاملي وتنظيمي وتنسيقي ومساعدة الجمعيات على القيام بمهامها، والمجتمع يتشكل بشكل طبيعي ويلبي احتياجاته، خاصة أنها أعمال تطوعية غير إلزامية؛ فمبدأ العمل فيها ينبع من الرغبة في الخدمة، والحقيقة أن هناك تخصصات أخذت حقها بما يكفي، وهناك تخصصات لم تأخذ حقها الطبيعي، ولو نظرنا إلى مطالبة الاخت "فاتن" بقيام جمعية خيرية حقوقية نرى أن هناك حاجة إلى تكتل محامين يرغبون في خدمة المجتمع ومساعدة الناس غير القادرين على دفع تكاليف المحامين، مؤكداً أن العمل الخيري الأفضل فيه العمل المؤسسي؛ لأن العمل الفردي تظل إمكاناته محدودة، وغير مستمر على عكس العمل المؤسسي الذي يؤدي بشكل أفضل وتكون فرصة استمراره أكبر.

نماذج رائدة

وأشار إلى أن نشر ثقافة العمل التطوعي ليس من ضمن مسؤوليات الجمعيات الخيرية التي لديها أعمالها ومهامها التي تقوم بها، وهذه مسؤولية الجهات المختصة، مثل المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والأسرة، موضحاً أن الجمعيات تستفيد من نشر هذه الثقافة وتهيبُ المناخ المناسب لاستيعاب المتطوعين وتدريبهم على أعمالها وتساهم عبر توفير المعلومات المطلوبة وفتح أبوابها للمتطوعين، مشيراً إلى أن العمل التطوعي بحاجة إلى نماذج رائدة ناجحة تكون نبراساً لغيرها وحافزاً للعطاء، إضافة إلى جمعيات تدعم الجمعيات القائمة في بعض المجالات مثل التسويق والإدارة التشغيلية الجيدة.

شراكة مجتمعية

وأوضحت "م. جواهر" أن العمل الخيري فيه جهد ومتعة؛ فينبغي العمل على إشراك المجتمع قدر المستطاع في العمل الخيري، فالإنسان لو تبرع مادياً يفرح عندما يعلم أنه خفف عن شخص محتاج، ولكن لو تبرع وشارك في التوزيع وإيصال المعونات للمحتاجين فحتماً سيكون شعوره أفضل.

وقالت: "إن غرس ثقافة العمل التطوعي يفترض أن يبدأ من المدارس، ونريد أن يكون هناك تفاعل من الطلاب عبر فرض ساعات عمل تطوعية في خدمة المجتمع، وحالياً هناك جامعة سعودية تفرض ساعات للعمل التطوعي لا تتخرج طالبة إلا بعد أن تكون أنجزت هذا العمل، وهذه التجربة أتمنى أن تطبق في كل الجامعات والمدارس حتى يكتسب الجيل المقبل ثقافة العمل الخيري"، مشيرة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة المسؤولة عن تنسيق العمل بين الجمعيات الخيرية وتوزيع العمل بين هذه الجمعيات، بما يخدم المجتمع، وهي المسؤولة أيضاً عن الدعوة لإنشاء جمعيات خيرية متخصصة في بعض المجالات متى ما دعت الحاجة لذلك، وهذا من صميم عملها.

وأضافت أن بعض الجهات تطلب منا موظفين لتوفر عدد من الفرص الوظيفية لديهم، ولكن هناك مشاكل نفسية تعيق استمرار هؤلاء في العمل، فعلى سبيل المثال طلب منا معهد متخصص في العمل السياحي ٨٠ شاباً من ذوي الدخل المنخفض الذين حضروا ٣٠ فقط، والذين تخرج منهم عشرة أشخاص فقط، وهؤلاء محتاجين لتأهيل نفسي قبل التدريب. وأشارت إلى أهمية وجود جمعية تعنى بالجوانب النفسية لتأهيل أبناء الاسر المحتاجة حتى يتم دمجهم في المجتمع بشكل فاعل، وحتى يتم تهيئتهم قبل تدريبهم وحتى يتم اكسابهم مهارات التواصل مع الآخرين.

حواضر تشجيعية

وأكد "العقيل" أن وزارة الشؤون الاجتماعية، وبصفقتها المسؤولة عن الجمعيات الخيرية وعن هذا القطاع، إضافة إلى المحافظات التي تعلم حاجة كل منطقة هما الجهتان المسؤولتان عن وضع التصورات لقيام جمعيات خيرية متخصصة تلبي الحاجة، في كل منطقة على حدة، متمنياً أن تكون هناك حوافر تشجيعية للشركات الكبرى حتى تتشط في العمل الخيري، وتساهم بشكل أكبر مما هي عليه الآن، ومثل هذه الشركات تبحث عن العائد حتى من مسؤوليتها الاجتماعية.

* العمل الاجتماعي محور التنمية.. و«التكافل»

ينطلق العمل الاجتماعي في المملكة من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، حيث حظي بدعم الدولة وتشجيعها ورعايتها وتضافر الجهود الحكومية والأهلية، وأصبح له مكانته في خطط التنمية وبرامج الدولة التي ركزت بأن يكون الإنسان السعودي وسيلة التنمية وغايتها، وبما توفر لهذا النشاط من مناخ إيجابي ساعد على سرعة نموه رأسياً وأفقياً.

وقد دعم هذا النشاط بإنشاء إدارة عامة للتنمية الاجتماعية وإدارة عامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية، وهاتان الإدارتان تعملان على تنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيههم للعمل المشترك مع الجهود الحكومية لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم والانتفاع بإمكاناتهم وطاقاتهم؛ من أجل النهوض بصورة متكاملة بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل بينها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة عن طريق المؤسسات التطوعية الأهلية؛ بهدف الرفع من مستوى الحياة وإحداث تغيير مفيد في أسلوب العمل والمعيشة في المجتمعات المحلية (ريفية وحضرية)، مع الاستفادة من الإمكانيات المادية لتلك المجتمعات وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم بين حاجات المجتمع وتقاليد وقيمه الدينية والحضارية، وما تقوم به الجمعيات والمؤسسات من أنشطة وبرامج مختلفة تهدف لسد حاجة المحتاجين وتأهيلهم وتدريبهم وتحويلهم من متلقي إعانات إلى أشخاص منتجين في مجتمعهم والأنشطة، من خلال عدة برامج أهمها: التعليم والتدريب والتأهيل، والبرامج الثقافية، والإسكان الخيري وتحسين المساكن، والرعاية الصحية، إلى جانب برامج تقديم المساعدات المتنوعة، وبرامج السجناء، وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب ومراكز الأحياء لتنمية الأحياء.

* إعانة «الاجتماعية» مغرية للتفاعل والتغيير للأفضل

تتيح إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعيات المسجلة رسمياً في تبني المزيد من الأفكار الجديدة، والمتنوعة لخدمة المحتاجين في المجتمع، وعدم قصرها على جمعيات استهلاكية لتقديم الغذاء والكساء فقط - رغم أهميتها -، وهو ما يفتح المجال لتأسيس جمعيات متخصصة في التدريب والتأهيل، أو غيرها من المجالات.

وتشمل إعانات الوزارة على إعانة تأسيس تصرف بعد تسجيل الجمعية رسمياً، وإعانة سنوية تصرف للجمعية بعد انتهاء سنتها المالية وقد تصل هذه الإعانة إلى ٨٥% من إجمالي مصروفاتها، إلى جانب إعانة إنشائية تصرف لمساعدة الجمعية في تنفيذ مشروعات المباني التي تساعد الجمعية على تأمين مقرات مناسبة لبرامجها المختلفة، وتصل هذه الإعانة إلى ٨٥% من إجمالي تكاليف البناء، وإعانة فنية تتمثل في تحمل تكاليف تعيين موظفين فنيين للعمل بالجمعيات أو مدها بخبراء ومختصين لدراسة أوضاعها وتقديم الاقتراحات اللازمة للنهوض بها، أو انتداب بعض موظفي الوزارة للعمل لديها لمدد محدودة وعند الحاجة.

كما تشمل على إعانة عينية وفقاً للحاجة لمساعدة الجمعيات في أداء رسالتها وتنفيذ برامجها على خير وجه من ذلك منح كل جمعية خيرية قطعة أرض بمساحة ١٥٠٠ م لإقامة مقرها عليها، وإعانة طارئة تمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات أو أزمات مالية.

كذلك تمنح الوزارة الجمعيات الخيرية حاجتها من الأراضي لإقامة منشأتها الخيرية عليها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ في ١٤٠٦/٦/٨ هـ.

* ساعدوا الفقراء ليساعدوا أنفسهم!..

تتبنى الجمعيات الخيرية حالياً عدة برامج مختلفة تهدف إلى تأهيل المحتاجين وتدريبهم وسد حاجاتهم، ومن ذلك: رعاية وكفالة الأيتام، ورعاية العجزة، وبرامج تأهيل ورعاية المعوقين، إلى جانب التركيز على البرامج التدريبية واستحداث برامج جديدة يحتاجها سوق العمل مع إعطاء الأولوية فيها للفئات المحتاجة.

وتتنوع معظم الجمعيات في الوقت الحاضر مصادر تمويلها المالية؛ فهي لا تعتمد على الإعانات المقدمة فقط، بل عملت على إيجاد مورد ثابت لها للصرف على الأنشطة التي تمارسها ومن هذه الموارد (الأوقاف)، حيث يقوم بعض المحسنين بوقف ما لديهم من عقار ليحول ريعه للجمعيات الخيرية، والوزارة تشجع الجمعيات على التوسع في هذا المجال، خاصة حيث المتبرعين على إيجاد أوقاف على الأنشطة عن طريق وضع الجمعيات لحصص يشارك فيها المحسنون كل حسب قدرته توقف على أنشطة معينة كإعانة الأيتام أو الفقراء وغيرها من الأنشطة. ومن بين الموارد (الاستثمار)، ويتمثل الاستثمار في إقامة المراكز الطبية والصيدليات أو العيادات السكنية أو المدارس والتي يتم دراسة جدواها الاقتصادية قبل الموافقة

عليها لضمان نجاحها واستمراريتها وغيرها من مجالات الاستثمار المأمونة. وإلى جانب الاستثمار هناك البرامج التدريبية، وتتمثل هذه البرامج في الحاسب الآلي ومشاكل الخياطة وتعليم الخياطة، إلى جانب مجال الخدمة الاجتماعية، وتحويل الحالات من متلقية إلى منتجة، والاهتمام بالتنوع الاجتماعية بين فئات المجتمع، من خلال برامج توجه للشباب في المدارس والعاملين في جهات عملهم، بالإضافة إلى البرامج التي تقيمها الجمعيات في مقارها، كذلك التركيز على الجوانب الاجتماعية والطلاق وانحراف الأحداث وغيرها.



الرياض الهيئة العمالية تحكم على مصرف بإعادة موظف إلى عمله

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262441>

الرياض - فيصل المخلفي
أصدرت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في الرياض قراراً بإعادة شخص إلى عمله في أحد المصارف المحلية، الذي فصله قبل أكثر من عامين إثر توقيفه نحو ١٠ أيام على ذمة قضية.
ونصّ قرار الهيئة الابتدائية القابل للاستئناف على إعادة المدعي إلى عمله في المصرف، مع صرف رواتبه من تاريخ ١-٢٠٠٩ حتى تاريخ عودته إلى عمله، ودفع المصرف ٢٠ ألف ريال للمدعي في مقابل ما تكبده من نفقات لهذه الدعوى. وذكر الموظف (تحتفظ «الحياة» باسمه) لـ «الحياة» أنه فوجئ بصدر قرار فصله من عمله قبل نحو عامين، إذ أخطره مدير شؤون الموظفين بإيقافه عن العمل عقب توقيفه ١٠ أيام على ذمة قضية. وتابع: «بعد أن صدرت براءتي من تلك القضية عدت إلى عملي، لكنني فوجئت بمنعي من العمل، ما اضطرني إلى رفع الدعوى.»
من جهته، أكد المحامي خالد المطيري لـ «الحياة»، أن القرار الصادر عن الهيئة الابتدائية بإعادة الموظف إلى العمل وصرف جميع رواتبه من تاريخ فصله وحتى عودته إلى العمل وتعويضه عن مصاريف التقاضي يعتبر من السوابق القليلة في القضاء بشكل عام، مشيراً إلى أنه جاء نتيجة سببين، أولهما شمول وتطور قانون العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي ٥١ تاريخ ٢٣-٨-١٤٣٢ هـ الذي تلافى سيئات ونواقص قانون العمل السابق، وجاء بأحكام تصب في مصلحة العمال، بما في ذلك ما تضمنته المادة (٢٢٧) التي كفلت للعامل الحق في الحصول على التعويض عن مصاريف التقاضي ونفقاته، والسبب الآخر يكمن في احترافية هيئات تسوية الخلافات العمالية وتطبيقها نصوص النظام بشكل مميز حتى قبل صدور نظام العمل الحالي.
وأضاف أن السوابق القضائية الصادرة عن هذه الهيئات تحفل بمبادئ قانونية مميزة وسوابق مهمة جعلت القضاء العمالي السعودي غنياً ومميزاً، متمنياً أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند إلحاق هذه الهيئات بالقضاء العادي.
وأشار إلى أن هيئات تسوية الخلافات العمالية هي لجان قضائية تعمل تحت مظلة وزارة العمل، تنتظر في الدعاوى العمالية التي تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال، وتصدر قرارات تعتبر قانوناً أحكاماً قضائية لأنها تأخذ الشكل النهائي والملزم، وبعد صدور النظام القضائي الجديد ألغى عدداً من اللجان القضائية وشبه القضائية وضمّها إلى القضاء العادي، بما في ذلك هيئات تسوية الخلافات العمالية، ولا يزال العمل على ذلك جارياً.

خلع ضرسه فعاد بعد فترة وارتكب جريمته .. مصادر لـ عكاظ:

قاتل الطبيب: صرعه في لحظة شيطان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110503/Con20110503416645.htm>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة

برر قاتل طبيب الأسنان أسباب إقدامه على ارتكاب جريمته بعد إطلاق رصاصة من مسدسه الخاص على الطبيب الراحل أثناء أداء مهمات عمله في عيادته البارحة الأولى، بأنها «ساعة شيطان» دون أن يوضح الأسباب التي دفعته لارتكاب هذه الجريمة، وكشفت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن خلافا نشب بين الطبيب والقاتل دون أن يتم الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء هذا الخلاف، وهو الأمر الذي نفاه أحمد الشقيق الأصغر للطبيب الراحل، مؤكدا أن شقيقه دمث الخلق لين الجانب متسامح يتعامل بإنسانية مع المرضى والمراجعين، وليست له عداوة مع أحد، وإذا كان القاتل لاحظ منه أي تصرفات أو تسبب في خطأ طبي فكان يجب أن يتقدم بشكوى لإدارة الشؤون الصحية لتتولى النظر فيها وفقا للأنظمة والقوانين ولا يجب عليه أن يلجأ للقتل. واعتبر شقيق القتيل أن الدكتور أيمن سجله ناصع حيث عمل لأكثر من ست سنوات منتقلا بين اثنين من المرافق الطبية الخاصة حتى لقي حتفه في عيادته بعد إطلاق النار عليه.

وأضافت المصادر ذاتها أن الدوريات السرية تمكنت من الوصول للملف الطبي للقاتل الذي لاذ بالهرب بعد ارتكاب جريمته وتفحصت المعلومات واستعانت برقم الهاتف المحمول وتم الاتصال به وتمكنت عبر الأقمار الصناعية من تحديد موقعه واستطاعت القبض عليه في غضون ساعة من وقوع الحادثة المروعة في منطقة لا تبعد سوى أمتار من موقع المستوصف، في حين سجل الطاقم الطبي المكون من ستة أطباء و ١٢ فنيا وممرضا وممرضة ومسؤولي استقبال معلومات عن مشاهداتهم للواقعة، وانتقلوا إلى قسم شرطة الكعكية للتعرف إلى القاتل والتأكد بأن المقبوض عليه هو نفسه من أطلق النار على الطبيب، وبيئت المصادر أن القاتل موظف في جامعة أم القرى، وأب لخمسة أبناء. من جهته، أكد المقدم عبدالمحسن الميمان «أن شرطة العاصمة المقدسة أحالت ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام - دائرة النفس لاستكمال مجريات التحقيق مع القاتل ومعرفة إقدامه على قتل الطبيب قبل أن يتم إحالته للقضاء الشرعي لإصدار الحكم بحقه».

وكشفت مصادر «عكاظ» أن القاتل تسلل إلى المستوصف الكائن في مخطط بطحاء قريش بعد بدء عمل العيادات في الفترة المسائية بنحو ٣٠ دقيقة، وتوجه صوب موظفة الاستقبال وطلب منها الملف الطبي الخاص به، وقدمت له الملف رقم (٨٩٧٣)، وسألته ما إذا كان يرغب في الكشف أو المراجعة، لكنه لم يتحدث وخطف الملف من يدها وصعد إلى الطابق العلوي حيث توجد عيادة الطبيب، رفعت الموظفة السماعة لتخبر المسؤول عن إدارة العمل في الفترة المسائية، لكنها ما لبثت أن أعادت السماعة إلى الهاتف دون أن تتحدث بعد أن أربحها صوت طلقات الرصاص، وتصلبت واقفة حينما شاهدت القاتل يحمل مسدسا ويشهره في وجوه المراجعين والمرضى والعاملين في المستوصف، تقول موظفة الاستقبال «المشهد المروع حدث في غضون خمس دقائق منذ دخول المريض وطلب الملف وقتل الطبيب ومغادرة مبنى المستوصف».

وتضيف: أصابني الرعب من صوت طلقات الرصاص ومن نظرات القاتل الحاقدة الموجهة صوبي أثناء مغادرته المستوصف بعد ارتكاب جريمته».

من جانبه، كشف لـ«عكاظ» الدكتور عبدالكريم الودعاني -استشاري العظام- مالك المستوصف أن الجاني يبلغ من العمر ٥٢ عاما لديه ملف طبي فتحه حينما حضر للمستوصف لأول مرة في تاريخ ١٤٣٢/٣/٢٤ هـ؛ أي قبل ٣٦ يوما من الآن ودفع ٥٠ ريالاً تكاليف رسوم خلع ضررس، بعدها غادر المستوصف ولم يراجع الطبيب مطلقاً. وأضاف مالك المستوصف «إن سيناريو الحادثة بدأ حينما طرق القاتل باب العيادة، ولم يسمع الطبيب أو الممرضة طرق الباب نتيجة لارتفاع

أصوات أجهزة الأسنان، لكن القاتل بدأ بطرق الباب بقوة ما دفع الممرضة إلى الخروج إليه لتخبره أن الطبيب مشغول بالكشف على مريض آخر، إلا أنه أشهر سلاحه من نوع (مسدس) في وجه الممرضة الفلسطينية، الأمر الذي دفعها للهرب خوفاً على حياتها، لكنه استدار نحو الطبيب الذي كان منهمكاً في تنظيف أسنان أحد المرضى، وأطلق رصاصة من مسدسه لتصيبه في ظهره وتستقر داخل جسده» وأردف مالك المستوصف أن الطبيب سقط على الأرض مضرجاً بدمائه، حيث إن الرصاصة أصابته في أحد الشرايين وسارع زملاؤه إلى نقله إلى مستشفى النور في السيارة الخاصة بأحد المراجعين.

والد الطبيب الراحل ذكر لـ«عكاظ» أنه ابنه الدكتور أيمن ولد في مستشفى النساء والولادة في جرول، ودرس المرحلة الابتدائية في مدرسة حسان بن ثابت في ساحة إسلام، وانتقل للالتحاق بالمرحلة المتوسطة والثانوية في مدارس الفلاح، وحصل على الدكتوراه من جامعة ٦ أكتوبر في القاهرة قبل ست سنوات بمرتبة ممتازة، وله أربعة أشقاء وشقيقتان ومتزوج منذ أربع سنوات من إحدى قريباته وله ابنة اسمها (لارا) تبلغ عامين من العمر، وأضاف أن ابنه الراحل ذو خلق عال ومقدر بين زملائه وحريص على البر بي وبوالدته ويحرص على تفقد احتياجاتنا وتربطني به علاقة صداقة، وبين والده «أننا نعيش في المملكة منذ ٤٠ عاماً ولم نجد سوى المعاملة الحسنة من مواطني هذه البلاد المباركة، ويتذكر لحظة إبلاغه بنبا إصابة ابنه بطلق نار في أثناء عمله في العيادة، يقول «تلقي ابني الأصغر اتصالاً هاتفياً من أحد الفنيين في المستوصف من زملاء ابني وأبلغه بالنبأ وطلب منا الحضور لمستشفى النور التخصصي واستغرق وصولنا للمستشفى عشر دقائق، حيث تلقينا نبأ وفاته، إذ أصيب بطلق نار في ظهره وأصبنا نحن بفاجعة فراقه ونسال الله له الرحمة ونريد تطبيق الحكم الشرعي بحق قاتل ابني.



غسل الأموال وإزهاق الأرواح والغش تلاحق المتهمين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=52399&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي 2011-05-03 1:47 AM

غسل الأموال وإزهاق الأرواح والغش التجاري، تهم رئيسة يواجهها المتورطون في كارثة سيول جدة الأولى أمام هيئة التحقيق والادعاء العام التي أوشكت على إنهاء إجراءات التحقيق مع عدد منهم. وعلمت "الوطن" أن الهيئة ستقوم خلال الأيام المقبلة بالإجراءات النهائية لاستكمال التحقيقات في جميع القضايا. ومن بين قضايا غسل الأموال تسجيل عقارات أو أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة بأسماء زوجاتهم أو أبنائهم أو أقاربهم.

مثقفون وإعلاميون يوقعون على مقاطعة الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262432>

الرياض - وليد الأحمد

أعلن نحو ١٠٠ مثقف ومثقفة في السعودية مقاطعتهم للانتخابات البلدية بحجة وجود نواقص ومعوقات لأداء المجالس البلدية الدور المنتظر منها.

ووجه المثقفون وبينهم أطباء وأكاديميون وصحافيون ومحامون ومهندسون وعبر أسمائهم الصريحة وصفتهم الاعتبارية سيات نقد لاذعة إلى النسخة الثانية من الانتخابات البلدية التي انطلقت أولى مراحلها في السعودية الأسبوع الماضي، موضحين عبر إعلان موحد جملة من الأسباب التي دفعتهم إلى إعلان هذه المقاطعة من بينها عدم استقلالية العضو الإداري والمالي فضلاً عن محدودية صلاحيات العضو للعضو للعضو بشكل تصبح معها الانتخابات عديمة الجدوى، إضافة إلى تجاهله الانتخابات لنصف أفراد المجتمع السعودي بعد منع النساء من الترشح والانتخاب، والتمديد لأعضاء المجالس السابقين على رغم استحقاق إجراء الانتخابات جديدة في العام ٢٠٠٩.

ورأى المقاطعون عبر إعلان ضمه موقع انترنت خاص أنشئ لهذا الغرض www.nointekhab.com/names.html، أن أفضل موقف لإصلاح واقع هذه الانتخابات هو بمقاطعتها في الظروف الحالية. ويضم الموقع نص ومبررات إعلان المقاطعة إضافة إلى أسماء المقاطعين ووظائفهم، بجانب مركز إعلامي لجمع آخر الأخبار التي تنقلها الصحف عن مقاضاة أو مقاطعة الانتخابات، فضلاً عن أيقونة خاصة بالراغبين بتسجيل أسمائهم وبياناتهم كأعضاء جدد في قائمة المقاطعين.

وربط المقاطعون حجم إحباطهم من الانتخابات البلدية الحالية بما جرى في انتخابات العام ٢٠٠٥ وما تلاها من تأجيل الانتخابات عن موعدها المفترض في ٢٠٠٩ من دون إبداء أسباب مقبولة، قبل أن تحل انتخابات هذا العام بقلبها القديم نفسه ومن دون إضافة أو تغيير، ومن دون معالجة سلبيات التجربة الأولى.

وأورد المقاطعون جملة من الأسباب لتبرير موقفهم من بينها «غياب الصلاحيات التي تُمكن المجالس البلدية من أداء دورها بفاعلية، إذ لا تتمتع باستقلالية مالية أو إدارية، وتغيب عنها صلاحيات تحديد ومراقبة موازنات المشاريع التي تحتاجها المدن»، لافتين إلى أن تجربة السنوات الست الماضية كشفت غياب أي دور فاعل لهذه المجالس حتى في القضايا الصغيرة المتعلقة بالعمل البلدي.

وقالوا أيضاً بأن «الإصرار على انتخاب نصف المجلس وتعيين نصفه الآخر، إضعاف لقيمة العملية الانتخابية وأثرها، فضلاً على أن إقصاء المرأة للمرة الثانية عن المشاركة ترشيحاً وانتخاباً بالحجج البالية نفسها المستخدمة قبل ست سنوات، لا يعبر عن رغبة تعزيز مفهوم المشاركة لجميع أفراد المجتمع.

...وترحيب من مستخدمي «فيسوك» و «تويتر»

لقيت جملة المقاطعة تأييداً واضحاً من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي «فيسوك» و «تويتر»، وبرر شباب وفتيات مؤيدين لفكرة المقاطعة خلال صفحة على «فيسوك» بعنوان «انا سعودي أقاطع الانتخابات البلدية»، دعوتهم إلى المقاطعة بخيبة الأمل التي يحملونها من التجربة الأولى للانتخابات التي جرت العام ٢٠٠٥، خصوصاً مع عدم وجود أي مؤشر على تقادي سلبيات ونواقص التجربة الماضية، لافتين إلى أن أول بوادر الإحباط كانت حين تقرر التمديد لأعضاء المجالس لمدة عامين من دون أي مبرر حين استحق موعد الانتخابات في العام ٢٠٠٩.

ورأى الشاب عبدالله بأن المجلس «صوري» فليس له أي إنجازات في التجربة السابقة، مشيراً إلى أن وعود الأعضاء لم تتحقق «الأعضاء وعدوا بأنهم سيخدمون بلدي وهم أبعد عن ما يقولون فهمهم المجد الشخصي فقط»، فيما اعتبر الشاب مانع الجريا بأن سبب تدني أداء الأعضاء السابقين هو عقلية الناخبين الذين صوتوا بدافع القبلية ونصرة أفراد القبيلة.

واعتبر عبدالله صالح أن الانتخابات البلدية تستحق المقاطعة لأنه «ثبت لدى المواطن السعودي أن أعضاء المجالس البلدية مجرد مستشارين لدى سيد القرار مثل الأمين أو رئيس البلدية»، لافتاً إلى أن الأعضاء خصصوا وقتهم لـ «الدورات والبدلات والانتدابات والاجتماعات التي لا يرجى منها نتائج في أن تنقل المدن والقرى إلى الأفضل.»

واستدل مؤيد آخر على ضعف أثر المجالس البلدية بقرار تمديد خدمة المجالس عامين إضافيين إضافة إلى أن استبعاد النساء عن الانتخابات الذي يعطي سبباً آخر على المضي في مقاطعة الانتخابات وشرح رأيه بقوله: «الحجة المستخدمة لتبرير استبعاد النساء من المشاركة، هي ذاتها التي استُخدمت عام ٢٠٠٥ من الافتقار إلى التجهيزات في مقر الاقتراع وضرورة نضج التجربة مع الوعد بالمشاركة المرة القادمة، ولكن وخلال الأعوام السبعة الماضية، بُنيت فيها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقولوجيا «كاوست» و ابُعث أكثر من ١٠٠ ألف طالب إلى الخارج، ولا تزال مقرات الاقتراع غير مجهزة لمشاركة النساء.»

وفي حين أكد الشاب ريم بأنه ستقاطع الانتخابات لأنها لم تلمس تغييراً في جودة الشوارع التي ما زالت مكسرة في الحي الذي تقطنه إضافة إلى رائحة المجاري التي ينفج بها الحي، اعتبر الشاب وليد آل علي أن أهم صلاحية لعضو المجالس البلدية التي يتمتع بها الأعضاء في دول العالم الأخرى وهي حق مراقبة موازنة المشاريع البلدية، غير متاحة لعضو المجلس البلدي في السعودية.

من جهته، أورد الشاب تركي العبدالحى مقارنة بين الصلاحيات الممنوحة لعضو المجلس البلدي في السعودية ونظيره في الكويت، وقال في سياق إثبات ضيق صلاحيات عضو المجلس البلدي في السعودية وعدم جدوى الانتخابات، «الصلاحيات المتاحة للعضو السعودي لا تتعدى مناقشة السنة المالية الجديدة والحساب الختامي، وإبداء الرأي في ما يرفع فيه من تقارير حكومي، والتقدم بطلب للبلدية لتزويده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالمواضيع التي ستتم مناقشتها في الجلسات.» وهي صلاحيات يتمتع بها عضو المجلس البلدي في دولة الكويت الذي يمتاز بصلاحيات كثيرة ما زالت مستحيلة بالنسبة لعضو المجلس البلدي السعودي طبقاً لنظام المجالس البلدية وأهمها: إقرار الموازنة الجديدة للمجلس البلدي بالتصويت قبل عرضها على السلطات المختصة، ومبادلة العقارات العائدة للدولة بالعقارات المملوكة للأفراد، وتنظيم وتوزيع المخططات، ووضع الخطط الهيكلية العامة للمنطقة البلدية، وتنظيم المناطق السكنية والتجارية والصناعية وغيرها، وكذلك إجراء ما يلزم من تعديل في استعمال الأراضي، إضافة إلى وضع اللوائح الخاصة بالنظم الداخلية لشؤون البلدية ولتنظيم أعمال المجلس البلدي، ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العامة والتنظيم والمباني ونزع الملكية والاستيلاء الموقت للمنفعة العامة وتقسيم الأراضي والمحال العامة، فضلاً عن إبداء الرأي مقدماً في كل التزام أو احتكار لاستغلال مرفق عام في حدود اختصاص البلدي، بجانب الإشراف المباشر على العقود والمشاريع، وإصدار الأنظمة واللوائح البلدية العامة، كما أن للمجلس السلطة النهائية بكل ما يتعلق بالبلدية هي للمجلس الذي ينتخب جميع أعضائه بعكس المجلس السعودي الذين تعين الحكومة نصف أعضائه.

مسؤول في الشؤون الاجتماعية: المراكز العلاجية للمدمنين

قاصرة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262513>

جدة - أحمد العمري

انتقد مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية المراكز العلاجية الموجودة في السعودية، مشيراً إلى أنها تعاني قصوراً واضحاً في البعد الاجتماعي، وأنها لا تقدم إحصاءات رسمية، إضافة إلى غياب إستراتيجيتها وعدم توحيد أعمالها. وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية والرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف أن جرائم المخدرات تحتل المرتبة الثانية بعد جرائم السرقة إن لم تكن مساوية لها.

وهاجم اليوسف في إحدى جلسات مؤتمر «الإستراتيجية الموحدة للتوعية بأخطار المخدرات» الأساليب الخاطئة التي يتعامل بها الأطباء النفسيون والمختصون في علاج المدمنين مع الذين يتلقون العلاج في المراكز، واصفاً تعامل أطباء مستشفيات علاج الإدمان مع المرضى بـ «الدونية»، مؤكداً أن أفراد ومؤسسات المجتمع تتعامل مع المدمن على أساس إجرامه، وعلى مبدأ المريض الذي يستحق العلاج.

ولم تتوقف انتقادات وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عند هذا الحد، بل طالوت أرباب العمل الذين يرفضون توظيف المتعافين من الإدمان، وأهالي المتعافين الذين تتغير معاملتهم معه باعتبار أنه ارتكب وصماً اجتماعياً، وكذلك أقاربه والمجتمع الذين يرفضون تزويجه، معتبراً ذلك من شأنه الانعكاس سلباً على نفسية المتعافي.

وأرجع اليوسف سبب انتقاده لمراكز علاج المدمنين، إلى تركيزها في كثير من البرامج على الدور العلاجي وتغيب البعد الاجتماعي وهي تتشكل في سحب السموم من داخل جسم المدمن، وقال «إن نظرة الأطباء الدونية لمتلقي العلاج تسبب ضعف الإحساس بالتفاؤل لديه من العودة لحياته الطبيعية».

ولاقى الإحصاءات نصيبها من انتقادات المسؤول بالشؤون الاجتماعية لمراكز المدمنين العلاجية، إذ هاجم بشدة غياب الإحصاءات الرسمية ووصفها بالهشّة، وغياب الإستراتيجية والتعامل الموحد في المستشفيات الأربعة الموجودة في السعودية.

بدوره، أعلن رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات في وزارة التعليم العالي الدكتور محمد حسن الصايغ حاجة المبتعثين والمبتعثات لبرامج وقائية تحصنهم من خطر المخدرات، عاداً ١٢٠ مبتعثاً ومبتعثة في الخارج رقماً كبيراً بحاجة إلى الاهتمام وإلى التوعية بخطر المخدرات.

وأشار إلى أن وزارة التعليم العالي تدرك أهمية وضع برامج لجميع المبتعثين والمبتعثات والعاملين بالملحقيات خارج البلاد لحمايتهم من خطر هذه الآفة، وقال: «عكفت اللجنة على إعداد الخطة الخاصة بالوزارة في هذا المجال وفقاً لملامح التصور الأولي لرؤية الخطة التي تهدف إلى وجود بيئة جامعية خالية من المخدرات والمؤثرات العقلية، إسهاماً في حماية المجتمع من خطرهما بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي تستهدف الوزارة فيها منسوبيها وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والملحقيات والطلاب المبتعثين».

الحوار الوطني يؤطر أسس الحوار البناء عبر الإعلام الجديد

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629471.html>

الرياض - محمد الغنيم
أطلق مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مبادرة جديدة في مجال الحوار والإعلام الجديد خلال مشاركته في فعاليات منتدى الغد ٢٠١١ .
وأوضح الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي أعلن عن المبادرة أمس، أن المركز يسعى من خلال هذه المبادرة لتحديد بعض المفاهيم والأسس الحوارية في عالم الإعلام الجديد، ومحاولة الخروج برؤية شبابية في مجال أدبيات الحوار الإلكتروني والحفاظ على الهوية لدى شباب الغد .
وأضاف أن المبادرة التي تتضمن إقامة ثلاث ورش عمل في (الرياض - جدة - الدمام) للشباب والفتيات، تحت عنوان: الحوار الإلكتروني (المفاهيم وقيم الحوار الإيجابي)، تحرص في تطبيقها على الخروج بمبادرات شابة تسهم في طرح أفكار ورؤى الشباب، وطرح قضايا الشباب ومعالجتها بطرق مبتكرة وجادة .
وقال السلطان أن أهداف الورش تتمثل في التعرف على مفهوم الحوار الإلكتروني الإيجابي، والوصول إلى رؤية الشباب نحو نشر مفاهيم الحوار الإلكتروني الإيجابي، والتعرف على آليات نشر الحوار الإيجابي في أوساط الشباب. يذكر أن كل ورشة تتكون من جزئين يتمثل الجزء الأول في جلسة تدريبية عن الحوار الإيجابي (تحديد مفاهيم الحوار)، والجزء الثاني في ورشة عمل بعنوان: (فن الحوار الإلكتروني).
وكان المركز قد أنشأ حساباً في موقع التواصل الاجتماعي تويتر Twitter وربطه على صفحة المركز في موقع الفيس بوك، وحدث المركز موقعه الإلكتروني بإضافة منظومة من الخدمات الإخبارية والتفاعلية مثل خدمة خلاصة الأحداث RSS، والرسائل النصية القصيرة SMS وبلغ عدد المشاهدات لقناة الحوار التي أطلقها المركز على موقع اليوتيوب "youtube"، التي تتضمن أبرز الفعاليات وجلسات اللقاءات الوطنية التي عقدها المركز، قرابة ٢٦٠٠٠ مشاهدة، فيما بلغ عدد المشتركين في صفحة المركز على الفيس بوك أكثر من 1300 مشترك، إضافة إلى اشتراك ٣٠٠٠ مستخدم في المنتدى الإلكتروني للمركز، وعدد المشاركات والمداخلات وصلت نحو ٢٥٥٠٠ موضوع.

الشريف: جهودنا التوعوية والوقائية تنسجم مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629433.html>

الرياض - محمد الحيدر

قال مساعد مدير عام مكافحة المخدرات للأمن الوقائي بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات الأستاذ عبد الإله بن محمد الشريف إن الجهود التي تبذلها أجهزة مكافحة المخدرات في المجال التوعوي والوقائي ستستمر في كل الاتجاهات وتتطور الأساليب سواء في المجال الأمني أو الوقائي لتنسجم مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وكل ما يستجد حول هذه الظاهرة والأفة الخطيرة التي تهدد المجتمع السعودي بكافة فئاته .

وأوضح الشريف بأن مذكرة التعاون التي وقعتها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مؤخراً مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بهدف الحد من انتشار المخدرات والوقاية من أضرارها في كافة مستوياتها في المجتمع بشكل عام تأتي ضمن إستراتيجية الشراكة التي تبنتها المديرية للتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني لتوعية كافة الشرائح والأفراد من المواطنين والمقيمين بأضرار المخدرات ومكافحة هذه الأفة بين أفرادها والحد من انتشارها .

وأضاف : " المذكرة تعد امتداداً لتعاون المديرية مع القطاعات الحكومية في نشر الوقاية وحماية أبناء الوطن من عصابات مروجي ومدمني المخدرات والمساهمة في تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات حيث سيتم من خلالها تنفيذ العديد من البرامج والحملات التوعوية في الكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة .

وأوضح بأن المخدرات تمثل ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب وأن مكافحتها والقضاء عليها يتطلب مشاركة الجميع مشاركة فاعلة وقيام كل فرد وكل جهة بدورها في هذه المعركة الوطنية مؤكداً أن مكافحتها تعد مسؤولية مشتركة تبدأ من البيت أولاً ثم المدرسة والجامعة والمسجد والإعلام والجهات الأخرى. وأضاف الشريف بأن المديرية العامة لمكافحة المخدرات بدعم وتوجيهات صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو نائب وزير الداخلية وسمو المساعد للشئون الأمنية يحفظهم الله ومتابعة مدير عام مكافحة المخدرات اللواء عثمان المحرج تؤدي عملها من خلال حزمة من الخطط العلمية والعملية بالتعاون وتنسيق مع عدد من المؤسسات التربوية والإعلامية والشبابية والعلمية.

العيسى: نحن أمام ظرف استثنائي بسبب زحام القروض ولا تضارب في الأحكام

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262741>

الرياض - تركي العقيل

اعتبر وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن الأمر الملكي بتعديل بعض مواد نظام المطبوعات والنشر، يهدف إلى تعزيز مفاهيم الإعلام المسؤول، مشيراً إلى أن وزارته أمام ظرف استثنائي، إذ تدفق الآلاف من طالبي القروض السكنية على كتابات العدل بعد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (المتعلق برفع قيمة القرض العقاري من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ريال)، ما أدى إلى الزحام عليها.

وقال عقب اختتام برنامج تدريبي نفذته الوزارة لتدريب عدد من القضاة من فئات (ب، ج) في الرياض أمس: «كانت كتابات العدل في الرياض تستقبل على سبيل المثال ١٠٠ معاملة يومياً في الظروف العادية، و ٣٠٠ معاملة في الظروف الأشد، ولو لم نوقف المعاملات وسط الدوام اليومي لبلغت ٣ آلاف معاملة يومياً، وهو ما لا يمكن وضع الاحتياطات المسبقة له مطلقاً»، مؤكداً أن الوزارة بذلت قصارى جهدها، بأتاحة الفرصة للجميع عن طريق البوابة الإلكترونية وعن طريق كتابات العدل التي واجهت هذه الكثافة لاختيار موعد تنفيذ الخدمة التي يرغبونها، معرباً عن أمله أن يدخل قرار مجلس الوزراء المتضمن عدم اشتراط الأرضي في التقديم للقرض السكني حيّز التنفيذ، لأن من شأنه أن ينهي هذه الحال تماماً.

وأضاف الوزير أن الأمر الملكي الذي قضى بتعديل بعض مواد نظام المطبوعات والنشر، استهدف تعزيز مفاهيم الإعلام المسؤول، والمحافظة على مسيرة الإعلام السعودي، إذ يعالج ما قد يحصل من قصور وخروج عن قاعدته التي أرسيتها السياسة الإعلامية للمملكة، وأنظمة الإعلام ولوائحه. وتابع: «لم توجد الأنظمة الإعلامية ومنها ما صدر أخيراً من تعديل بعض مواد نظام المطبوعات والنشر إلا لمعالجة أي تصرف يخرج عن سياق هذه القاعدة التي نعتز بها، وتحصل تجاوزات كما هي طبيعة البشر لكنها ليست قاعدة ولا بد أن تكون محل المساءلة».

وذكر أن الإعلام الذي يحترم أمانة الكلمة ويثق بسلامة أدائه المهني سيكون محتقياً غاية الاحتراف بأي تنظيم يرسخ هذه المفاهيم، مشدداً على أن الإعلام السعودي على قدر من الوعي ويتحمل المسؤولية، ويحترم الكلمة، ويرفع دوماً شعار الصدقية، ولذلك فهو يتصف بالرصانة والرزانة، وبمقارنة يسيرة مع غيره نجد الفرق شاسعاً.

وأبدى العيسى سعادته لأن قيادات إعلامية بارزة كانت أول العائنين على ما يحصل أحياناً من بعض التساهل الاستثنائي في هذا الجانب، وإن كان في نطاق ضيق ومقدور عليه على حد قوله. وأضاف: «يكفي أن إعلامنا ينشر بحفاوة كبيرة مناشط المؤسسات الشرعية ويعطيها المساحة الكافية، ولا يهضمها حقها ولا قدرها، سواء للإفتاء أو للقضاء، أو للشؤون الإسلامية، أو لهيئة الأمر بالمعروف ونحوها، وهذا شيء لا نطلب دليلاً، بل هو مشاهد ومقروء بصفة يومية».

ونفى وجود تضارب في الأحكام على النحو الذي يصوره البعض، لافتاً إلى أن واقعات بعض القضايا تختلف، لا سيما متى كانت متشابهة، ويتصور القارئ في مفهوم مبتسر تماثلها، ومن هنا يأتي الخطأ في التصور.

وأضاف أن المادة الموضوعية المتعلقة بالأحكام القضائية في جانبها الشرعي، لا تناقض إلا على صعيد علماء الشريعة الإسلامية، ولا تطرح في غير نطاقهم، مشيراً إلى أن القضاء يسير نحو تحول نوعي ملموس في جوانبه الإجرائية والتحديثية والتطويرية في المنشآت، والتجهيزات، والتقنية والثقافة العدلية، والتدريب.

وفيما يتعلق بسحب الوزارة قضية أحد الإعلاميين من المحكمة التي تنتظرها ذكر الوزير أنه لم يحصل أن سحب الوزارة قضية تم نظرها «وقضائنا على درجة كبيرة من الوعي والفهم الصحيح لتطبيق الأنظمة والتعليمات، إلا أنه يحصل أحياناً

تداخل في مفاهيم الاختصاص، ومتى ما حصل ذلك فالإجراء القضائي السليم هو الاستمرار في نظر القضية إذا كانت في نطاق الاختصاص الولائي والمكاني، أو صرف النظر لعدم الاختصاص بموجب حكم قضائي، وإذا حصل أن نظرت قضية وحكم في موضوعها ويرى المعارض أن الحكم وقع خارج نطاق الولاية القضائية فيمكنه الاعتراض على الحكم وفق إجراءات الاعتراض النظامية»، منوهاً إلى أن المحكمة تعود إلى الوزارة في حال وجود تداخل في المفاهيم، فتجيب الوزارة بما لديها في هذا وفق الأنظمة والتعليمات المبلغة لها.



الشرقية: حملة النساء ضد البلديات تتواصل بـ ٣ شكاوى

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262789>

الخبر - ياسمين الفردان

تواصلت الحملة النسائية المناهضة لوزارة الشؤون البلدية والقروية على خلفية منع المرأة من التصويت، وعقدت مساء أول من أمس، سبع ناشطات سعوديات اجتماعاً في احد فنادق المنطقة الشرقية، حضرته «الحياة» خلص إلى اعتزام ثلاث سيدات رفع دعاوى قضائية ضد الوزارة، لعدم السماح لهن بالمشاركة في العملية الانتخابية للمجالس البلدية في مرحلتها المقبلة.

وأبلغت الناشطة الاجتماعية وعضوة حملة «بلدي» أنعام العصفور، أنها ستتجه اليوم (الأربعاء) للمحكمة الإدارية العليا في الدمام، لرفع دعوى قضائية ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وقالت لـ «الحياة» نأمل في صدور «قرار ملكي، أو وزاري يثبت ما يمنع أحقيتنا كنساء في المشاركة الانتخابية». وأوضحت «سأطالب بنفس مطالب من سبقوني، تأكيداً للهدف والمسمى نفسه». مشيرة إلى «أحقية المرأة في المشاركة في انتخابات المجالس البلدية».

من جهتها، بيّنت الناشطة الاجتماعية فوزية الهاني «لسنا بصدد إقامة دعاوى قانونية بقدر رغبتنا في إيصال رسالة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية باستحقاقنا كنساء في الأمر، وأن المانع الظاهر ليس له أي مبرر في ظل وجود اتفاقية دولية موقعة من جانب المملكة عام ٢٠٠٠»، وأضافت «ما زلنا متفائلين، ونأمل أن يتحقق مسعانا».

ولفتت سيدة أخرى تعتزم رفع قضية مماثلة في الأيام المقبلة، وعضو حملة «بلدي» «فوزية العيوني إلى أن «قيام الناشطات برفع دعاوى قضائية ضد عدم استحقاقهن لصلاحيات، هو أمر إيجابي»، موضحة «قيام دعاوى قضائية نسائية بشكل جماعي أو انفرادي هو أمر مهم للمطالبة بالحقوق المسلوبة». وفي السياق ذاته، أكدت ليلي الكاظم «اتجاهنا لرفع دعاوى قضائية ليس لمحاكمة الطرف الآخر، إنما للوصول إلى حق مكفول لا يوجد ما يمنعنا من تحقيقه».

ولفتت عضوات (حملة بلدي) السبع، أثناء اجتماعهن في حديث لـ «الحياة» إلى أنهن «يأملن، وينتظرن تغيير القرار»، وأضافن «ما نقوم به هو ليس نوعاً من أنواع التجاوز على الوزارة بقدر ما هو قرار لجنة قابل للتغيير»، مؤكدات أن «هذا هو جل ما نقوم به في المرحلة الجارية».

الشرقية تضم أكبر عدد من الناخبين

إلى ذلك، ذكرت أمانة المنطقة الشرقية أن أكبر عدد للناخبين على مستوى المملكة كان من نصيب المنطقة، وأوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في أمانة الشرقية عبدالعزيز الصفيان، أن عملية تسجيل المواطنين في قيود الناخبين تواصلت عبر ٩٨ مركزاً انتخابياً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين حتى أول من أمس، ١٣,٥٠٠ ناخب بادروا لتسجيل أسمائهم في قيود الناخبين، لتكون بذلك أكثر المناطق تسجيلاً في أعداد الناخبين.

وأعرب الصفيان عن تفاؤله جراء تزايد أعداد الناخبين المسجلين في انتخابات المنطقة الشرقية، مشيراً إلى أن هناك وعياً لدى المواطنين بأهمية المشاركة والتسجيل في انتخابات المجالس البلدية، والاستفادة من تجربة المجلس البلدي السابق، منوهاً في الوقت ذاته بالحملة الإعلامية للانتخابات البلدية، التي ساهمت في نشر الوعي بضرورة التسجيل في قيود الناخبين، إذ إن العمليات الانتخابية في جميع الدول كلما مر عليها زمن أصبحت أكثر نضجاً ووعياً من سابقتها، متوقفاً أن يكون حجم الإقبال كبيراً خلال الأسبوع المقبل.

ودعا الجهات الحكومية إلى «حث منسوبيها للمشاركة عبر تسجيل أسمائهم في قيود الناخبين، وذلك من منطلق الواجب الوطني الذي يحث على المشاركة الفاعلة في الانتخابات البلدية.»



موظفو الباطن قهر مستمر وعمر ضائع (تحقيقه)

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١م

<http://www.alyaum.com/News/art/10509.html>

سيف الحارثي - الدمام
إنها حكايات مبللة بالقهر والدموع .. حكايات أبناء وبنات الوطن الذين لا يجدون فرصة .. ويتعرضون لأقصى أنواع الاستغلال من شركات توريد العمالة التي يطلق عليها اصطلاحاً شركات «الباطن»، حيث يتم التعامل معهم على أنهم أجانب، بل أسوأ .. فيتم استغلالهم نفسياً وإنهائهم جسدياً ..
معاناة مستمرة لموظفي شركات «الباطن» لم تجد حلاً حتى الآن
وقتل أحلامهم وآمالهم وهي لاتزال في المهد، بلا رقيب من مسئول، أو ضمير من أصحاب هذه الشركات التي تتعاقد على توريد قوى بشرية إلى شركات كبرى مقابل مبالغ كبيرة، ثم يحصل أبناء الوطن المتعاقدون مع هذه الشركات الوسيطة على الفتات".

"اليوم" فتحت الملف الشائك، ورصدت آلام وآهات أبناء وبنات الوطن، وحكاياتهم المبللة بالقهر والدموع، ننقلها إلى المسؤولين وأصحاب الضمان، ليجدوا لها حلاً، حتى لا يهرم أبناء الوطن وهم في ريعان الشباب، وحتى لا تموت الأشجار وهي واقفة يأساً وقنوطاً من أصحاب "شركات الباطن" الذين ماتت ضمانتهم بحثاً عن المال.
ورغم مرور سنتين على قرار مجلس الشورى بإلزام الشركات الكبيرة مثل أرامكو السعودية والشركات النفطية الأخرى والهيئة الملكية بالجبيل و"سابك" وغيرها، بمنح السعوديين المتعاقدين مع مقاولي الباطن الذين يعملون في هذه الشركات بالعقود كافة المزايا والحقوق التي يعطيها صاحب العمل الأصلي لغيرهم من العاملين السعوديين، إلا أن شيئاً لم يتغير، ومازالت المعاناة مستمرة.

في الحلقة الخامسة والآخرى تواصل «اليوم» نشر المزيد من آلام ومعاناة الشباب الذين دخلوا هذه الدائرة الجهنمية، ولم يجدوا منها فكاكاً، ونستجلي رأي حقوق الإنسان، وننتظر رد المسؤولين المعنيين بهذه القضية".

رجاء أم: انظروا لأبني بعين الرحمة

قالت أم سلمان والددة أحد موظفي شركات الباطن: "يحمل ابني شهادة إدارة ونظم معلومات تخصص أنابيب ويعمل منذ سنوات بمنطقة نائية ولا يأتي إلينا إلا يومي الخميس والجمعة بحالة صحية ونفسية سيئة حيث يتقاضى راتباً ضئيلاً من الشركة المتعاقده مع أرامكو في الوقت الذي يتقاضى زملاؤه الرسميين وكذلك الأجانب رواتب عالية تفوق ما أضعاف ما يتقاضاه رغم أنه يبذل جهوداً أكثر منهم ويعمل في تخصص نادر ومرغوب في موقع العمل"، وطلبت أم سلمان من المسؤولين في الشركة أن ينظروا بعين الرحمة والمهنية لهؤلاء الشباب السعوديين الذين يطمحون إلى خدمة وطنهم وتأمين مستقبلهم".

شركة عمانية بلا تراخيص أو سجل

كشف مجموعة من موظفي شركة عمانية بالمنطقة الشرقية - تحتفظ الجريدة باسمها - ترتبط بعقد مع إحدى الشركات النفطية الكبرى عن وجود عدة مخالفات ضد هذه الشركة في ظل تجاهل من الشركة النفطية التي تعترف بتجديدها عقدها الذي يشارف على الانتهاء قريباً، مشيرين إلى أنهم كموظفين سعوديين يصل عددهم إلى ١٦٠ موظفاً تم تحويلهم للعمل لدى هذه الشركة لتقليل التكاليف المالية حيث إن المشكلة تكمن بعملها دون الحصول على ترخيص وسجل تجاري وتحتضن عمالة أجنبية منتهية صلاحية إقاماتهم فيما لها سوابق مخالفات في مملكة البحرين .

وأوضحوا أنهم رفعوا شكوى رسمية إلى مكتب العمل والعمال وقد وقعت الشركة على تعهد بدفع الرواتب في الوقت المتفق عليه ولكن لا حياة لمن تنادي حيث قاموا لاحقاً بمخاطبة الشركة النفطية التي أكدت لهم أن إشكاليات هذه الشركة سيتم معالجتها قريباً في الوقت الذي لايزالون يواجهون صعوبات معهم تتعلق بتأخير الرواتب التي يتم تسليمها أحياناً "كاش" أو تحويلها من أشخاص مجهولين .

أمل: عقد الخادمة أفضل مني
أوضحت "أمل . غ" موظفة لدى أرامكو السعودية بنظام العقود أنها تعمل كأى موظف في هذه الشركة الكبرى بذات العدد من الساعات وكمية العمل ولكن لا تحظى بما يستحقه الموظف الرسمي لسبب واحد فقط أنها مستأجرة من شركة أخرى تأخذ مبلغاً من أرامكو وتصرف لها ريعه في نهاية الشهر، مضيئة: "ما أود قوله إنني لا أتمتع بالكثير من الذي يتمتع به باقي موظفي الشركة على سبيل المثال الاحتفاظ بجزء من إجازتي إلى السنة الجديدة فعلياً اتمام جميع الايام وبعد ذلك أجدد عقدي بنهاية الإجازة حتى السائق والعاملة المنزلية عقدها أطول من عقود المتعاقدين لدى اكبر شركة نفط بالعالم، أفلا يحق للموظف في اي قطاع خاص ان يأخذ إجازة مرضية وتصدق من صاحب العمل اذا كانت صادرة من مستشفى حكومي!

وتقول: "وقع لي حادث حريق وذهبت الى مستشفى حكومي وصرف لي إجازة ١٠ ايام وقدمتها الى الشركة المتعاقدة مع ارامكو حتى تبحث مدى صحة التقرير، والشركة ارسلتها الى ارامكو حتى تصدق من اللجنة الطبية من مستشفى ارامكو وبعد مرور شهرين تم الموافقة على ٥ ايام فقط من اصل ١٠ وعلى العلم يجب ان أقدم إجازة بدون راتب حتى يصدق التقرير وبعدها توجهت الى المستشفى الحكومي لأخذ تقرير مفصل بالحالة وارساله الى ارامكو في ذلك الحين تم اصدار قرارهم بان الخميس والجمعة من الاجازة المرضية يعتبر بدون راتب وليس من ايام الاجازة المرضية فأى ظلم هذا الذي يقع علينا؟!

موقع أرامكو يفضل غير السعوديين ومصدر يبرر: خطأ تقني
لجأت شركة «أرامكو السعودية» إلى التهرب من توظيف الشباب السعودي بعد أن كشف المتقدمون للتسجيل على موقعها الإلكتروني عدم وجود معايير ثابتة لطرح الوظائف بين السعوديين والأجانب، حيث يتم التقديم لوظيفتين فقط للسعوديين فيما تطرح مئات الوظائف للأجانب بتخصصات يمكن شغلها بسعوديين.
وأوضح مجموعة من المتقدمين أنهم فوجئوا خلال التسجيل على الموقع الإلكتروني أن هناك تمييزاً واضحاً للأجانب فيما يتعلق بطرح الوظائف لهم في تخصصات يتوفر بعضها لدى الشباب السعودي ولكنها تمنح حق الأفضلية لغير السعوديين وتتيح لهم المقابلة والتقديم من خارج المملكة.
وبرر مصدر في الشركة أن هذا مجرد خطأ تقني غير مقصود، وأنه لا تمييز بين المواطنين والأجانب والوظائف تطرح حسب التخصصات المتوفرة وسيتم العمل على تلافي هذا الخطأ مستقبلاً.

برعاية الأمير مشعل بن ماجد توقيع اتفاقية سلوكيات التعامل مع المسافرين بمطار الملك عبد العزيز

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629412.html>

جدة - صالح الرويس

نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رعى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة مراسم توقيع اتفاقية برنامج التميز في مهارات وسلوكيات التعامل مع المسافرين بمطار الملك عبد العزيز الدولي الاثنين الماضي بمكتب سموه بمحافظة جدة وذلك بحضور رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الدكتور فيصل بن حمد الصقيير وعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية .

وتم توقيع الاتفاقية بين مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة والجهات الحكومية العاملة بالمطار وهي الخطوط السعودية وإدارة الجمرک وإدارة أمن المطار ، وإدارة جوازات المطار ، وإدارة شرطة المطار وإدارة مرور المطار وبعض الأجهزة الأمنية العاملة بالمطار .

ويستهدف برنامج الاتفاقية موظفي الخطوط الأمامية للجهات الحكومية وشركات الطيران العاملة في المطار ممن لهم تعامل مباشر مع المسافرين بغية كسب ثقتهم وبناء ثقافة التركيز على العميل من خلال تقديم التدريب في مجال خدمة العملاء بما ينعكس أثره على تعاملهم مع المسافرين .

كما يتضمن البرنامج تقديم مادة تدريبية متكاملة عن خدمات العملاء أعدت وفق المواصفات العالمية للخدمات في المطارات تلزم إدارة المطار بتدريب منسوبيها وتدريب المدربين من الجهات الأخرى على ان تقوم كل جهة مشاركة بتقديم هذا التدريب لمنسوبيها للاختبار بعناية الذين سيعملون في المكاتب الأمامية لمواجهة جمهور المسافرين والتفاعل معهم .

تجدر الإشارة إلى ان الهيئة العامة للطيران بدأت تنفيذ برنامج التميز في مهارات وسلوكيات التعامل مع المسافرين في مطار الملك خالد الدولي حيث تم توقيع اتفاقية البرنامج مع ادارة المطار والجهات المشاركة في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١١ م.

منتدى الغد يختتم أعماله بحوار مفتوح بين الشباب والفتيات

مع نائب وزير العمل

د. الحميد: التأشيرات أدخلتنا في ورطة.. إن توسعنا فيها أثمننا بإغراق السوق بالعمالة وإن حدينا منها قيل إننا نعطل عجلة الاقتصاد!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤

<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629625.html>

تغطية - محمد الغنيم،

وصف نائب وزير العمل ماتواجهه وزارة العمل في قضية التأشيرات بـ "الورطة" التي لا تحسد عليها متسائلاً في تعليقه على مداخلة لأحد الشباب المشاركين في منتدى الغد الذي اختتم أعماله أمس عندما ذكر قصة شاب انخرط في العمل الحر وفشل في مشروعه بسبب عدم منح "العمل" تأشيرات له، متسائلاً: (ما الحل.. إن منحنا التأشيرات؛ قيل أن وزارة العمل تغرق البلد بالعمالة، وإذا لم نعط قيل إننا نعطل العجلة الاقتصادية)، مشيراً إلى أنه من السهل القول إن نعطي بقدر الحاجة لكن من يستطيع تقدير هذه الحاجة.

سوق العمل يعاني خللاً في بنيته وقریباً سنطلق حزمة قرارات للتصدي للبطالة وتحفيز الشركات على السعودة وأعلن الدكتور عبدالواحد الحميد في حوار مفتوح مع مجموعة من الشباب والفتيات الذين أمطروا الضيف بسيل من الأسئلة التي تشغل بالهم وتنصدر همومهم ركزت على قضية البطالة والتأشيرات وغيرها وذلك في ختام أعمال المنتدى.. أعلن عن حزمة من القرارات التي ستطلقها الوزارة للتصدي لمشكلة البطالة التي تعاني منها المملكة منها إطلاق برنامج لتوطين الشباب في القطاع الخاص، وتحفيز الشركات على السعودة في الوقت الذي تشير فيه الأبحاث الميدانية أن ٤٣% من الكتلة المتعطلة عن العمل يقعون في الشريحة العمرية ما بين ٢٠ إلى ٢٤ عاماً موضحاً أن هذا البرنامج يعتمد على مبدأ الدعم الواسع للمنشآت التي تزيد أعداد السعوديين العاملين لديها، ويتكون من حزمة متكاملة من الحوافز التي ستمتع بها المنشآت التي تعمل بشكل حقيقي على استقطاب السعوديين وتوظيفهم والمحافظة عليهم وتهيئة ظروف العمل التي تجعلهم يقبلون عليها.

وأفاد في معرض حديثه أن البرنامج يتضمن عدد من الجزاءات التي يمكن أن تطبق على المنشآت التي تعزف عن توظيف السعوديين، متوقفاً أن تتجاوز منشآت القطاع الخاص بشكل إيجابي مع هذا البرنامج، مما يتيح فرصاً وظيفية جيدة ومستقرة لطالبي العمل من الشباب السعودي.

وشدد نائب وزير العمل على مساع الوزارة في معالجة بطالة الشباب من خلال ٣ محاور رئيسية، تركز على المنظور الاستراتيجي وآلية التوظيف في القطاع الخاص، إضافة إلى تحفيزه على توظيف الشباب السعودي وأوضح أنه من خلال المنظور الاستراتيجي، فقد صدرت استراتيجية التوظيف، التي تركز على استيعاب الشباب دون سن الخامسة والعشرين، من طالبي في الوظائف المناسبة في القطاع الخاص، سواء وظائف جديدة أو الوظائف التي يمكن توطينها (وهي الوظائف ذات القيمة المضافة والأجور المناسبة)، بإحلال الشباب محل العمالة الوافدة.

وقال د. الحميد إن الاستراتيجية ركزت على إنشاء وحدات توظيف تهتم بالشباب في مكاتب العمل، والتوسع في إنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد المهني للطلاب والطالبات في مؤسسات التعليم العالي والثانوي، مع التركيز على أهمية التنسيق

المهني بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل وتوفير المعلومات للطلاب عن التخصصات المطلوبة في سوق العمل لمساعدتهم على اختيار وتوجيه مستقبلهم المهني من خلال التوجه نحو دراسة ما يناسبهم من تلك التخصصات . ولفت الى ان هذه الاستراتيجية تركز كذلك على التدريب كمنطلق وأساس لتحسين وتطوير الإنتاجية التي تعني الشباب في المقام الأول حتى يمكنهم الحصول على الوظائف العالية والأجور المرتفعة، وكذلك المساهمة في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتحقيق الميزة التنافسية التي تهدف الاستراتيجية إلى تحقيقها في المحصلة النهائية بالاعتماد على الموارد البشرية الوطنية، إضافة إلى التركيز على التقنية في التوظيف حيث تسعى إلى تيسير عملية توظيف طالبي العمل من المواطنين بشكل عام، والشباب على وجه الخصوص من خلال استخدام تقنية المعلومات التي تتمثل في باقة الخدمات الالكترونية التي بدأت الوزارة في تطبيقها لتقديم خدمات مميزة وسريعة للمواطنين .

وأشار الدكتور الحميد إلى أن نظام خدمة التوظيف لطالبي العمل يهدف إلى إيجاد فرص وظيفية مناسبة للباحثين عن العمل من الشباب، حيث يستطيع طالب العمل تسجيل بيانات سيرته الذاتية ورغباته الوظيفية والاطلاع على الوظائف المتاحة والترشح لها أياً أو عن طريق مكاتب العمل، لافتاً إلى أن هذه الجهود وغيرها من الجهود الأخرى التي تبذلها وزارة العمل من أجل توظيف الشباب ومنها ترشيد الاستقدام، بالتعاون والتضامن مع الذراع المالي (التمويلي) للوزارة، المتمثل في صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يتولى تدريب الكوادر الوطنية وتوظيفها في القطاع الخاص، والذراع التدريبي المتمثل في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المعني بتدريب الكوادر الوطنية في المجالات التقنية والمهنية التي يحتاج إليها القطاع الخاص .

وعزا الدكتور الحميد مشكلة البطالة إلى عدة عوامل متداخلة منها هيكل سوق العمل الذي يعاني خللاً في بنيته إلى جانب ضعف مشاركة القطاع الخاص في التوظيف، مؤملاً في هذا الصدد على البرنامج الذي تعتمده الوزارة إطلاقه قريباً لتصنيف المنشآت على حسب سعودتها إضافة إلى حزمة القرارات التي ستطلقها الوزارة قريباً لتحفيز القطاع الخاص على التوظيف .

وتناول الحميد قضية التطوع لدى الشباب ومفهوم العمل الحر وانخراطهم فيه كما تطرق إلى أن كثيراً من الشباب يفتقر لمهارة دخول سوق العمل وكتابة سيرته الذاتية، كما وافق أحد الشباب في مداخلته في ضرورة تفاعل عدد من الوزارات في قضية البطالة مشيراً إلى أن ارتفاع نسب البطالة في المملكة حيث وصلت بطالة الذكور إلى ٦,٩% وبين النساء إلى 28,4% لافتاً إلى وجود خلل بنيوي في سوق العمل كما أن قضية البطالة ترتبط بقيم العمل الموجودة في المجتمع وباصلاح التعليم .

وأوضح نائب وزير العمل أن وزارة العمل على تواصل مستمر مع وزارة التعليم العالي والجامعات بشأن إيضاح التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ونوه الحميد بعطاءات وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة مؤكداً أن نظام العمل يضمن لهم نسبة من الوظائف كما أن هنالك قرار ينص على احتساب من يوظف أي من ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة ٤ اسوياء مشيراً إلى أن "العمل" كذلك بصدد فتح إدارة تعنى بتوظيفهم .

وفي تعليقه على موضوع البطالة النسائية أكد أن ارتفاع نسب البطالة النسائية أمر محزن لاسيما أن كثيراً منهن جامعات إلا أنه عزى ذلك لكثير من الاعتبارات تتعلق بجانب العمل وبجانب المجتمع نفسه ملمحاً إلى أن بعض هذه الاعتبارات ليست بيد وزارة العمل حيث هنالك من لديه ملاحظات على عمل المرأة، مشيراً هنا إلى أن قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية وقيام الوزارة بإعطاء حوافز للشركات التي تؤنث محلاتها الخاصة بالنساء .

وفي ختام أعمال المنتدى قدمت الأميرة نوف بنت فيصل بن تركي شكرها وتقديرها لجميع المشاركين والمشاركات في المنتدى متمنة أفكار الشباب التطوعية ورؤاهم التي أثروا بها المنتدى طوال فعالياته وعدت سموها جميع المشاركين والمشاركات أعضاء في أسرة منتدى الغد متمنية للجميع دوام التوفيق والنجاح في ختام أعمال المنتدى الذي جاء بعنوان نحن والشباب شراكة .

خلال ندوة أنظمة التمويل والرهن العقاري في المملكة.. مختصون:

مختصون: التنظيمات والتشريعات العقارية تسد الفجوة بين التمويل وتوفير المنتجات الإسكانية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤١٣
http://www.aleqt.com/2011/05/04/article_534304.html

محمد الشهري من الرياض
طالب المشاركون في الجلسة الأولى لفعاليات اليوم الثالث لملتقى الرياض الدولي الثاني لآفاق ومستقبل الاستثمار العقاري في المملكة ودول الخليج، المتزامن مع فعاليات معرض الرياض الـ ١٤ للعقارات والتطوير العمراني، بالتسريع في إصدار التنظيمات والتشريعات اللازمة لسد الفجوة بين وفرة التمويل وتوفير المنتجات الإسكانية في المملكة. وأكدوا خلال الجلسة التي ترأسها المهندس علي بن عثمان الزيد عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، على أهمية البدء بأنظمة التمويل والرهن العقاري الذي يعد أحد الحلول المساعدة على التغلب على مشكلة ومعوقات القطاع العقاري كما أن الطريق الأنسب لتوفير حلول مهمة في إيجاد السكن كونها أبرز احتياجات القطاع العقاري والمجتمع الملحة، مشيرين إلى أن هذه الأنظمة تساهم في إيجاد البيئة التنظيمية والتمويلية للقطاع العقاري في المملكة، داعين إلى أهمية طرح وإيجاد منتجات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتخدم المواطن في إيجاد حلول سهلة وسريعة لمشكلة الإسكان وتمويله. وطالب سليمان الحميد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلى أهمية وجود أنظمة وتشريعات تكفل آليات البيع والتطوير العقاري، بحيث يكون هناك عمل متكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة لتوحيد الجهود في القطاع الإسكاني في المملكة، مشير إلى أنه لا يوجد حل جذري لمشكلة الإسكان في السعودية، ويطلب بإيجاد شركة تمويل عقاري ذات إشراف حكومي تعمل على ضمان تمويل المشاريع السكنية. وأضاف أن هناك نقصاً كبيراً في السوق العقارية في السعودية، رغم وجود وفرة مالية، إلا أن الطلب المتزايد في السكن هو المشكلة، وهناك فجوة في التشريعات والبنية التحتية التي تكفل استدامة مصادر التمويل. من جهته، دعا محمد الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، إلى أهمية إيجاد جهة مشرعة لأنظمة العقار، وإيجاد شركات متخصصة في التثمين العقاري في المملكة الذي يعد أداة مهمة تمكن المختصين في التثمين من معرفة الأسعار العادلة للعقار أياً كان بالنظر إلى طبيعة استخداماته، مضيفاً أن للتثمين العقاري فوائد عديدة للسوق من الصعب حصرها ولكن من أهمها ضبط السوق. وأضاف أن التمويل العقاري يعد أداة مهمة في حل مشكلة الإسكان والتطوير العقاري بشكل شامل، وهو حديث عهد في المملكة إلا أنه يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية قدماً، ولكن لا تزال الحاجة ماسة إلى نشر الوعي وتنقيف المقترضين، موضحاً أهمية إيجاد جهة منظمة ومشرعة للتثمين العقاري. من جانبه، أوضح يوسف الفراج القاضي والمستشار في وزارة العدل السعودية، أن توثيق العقارات وتحديث آلية إجراءاته في السعودية أمر ضروري وملح وهي فكرة ليست جديدة ولا غريبة على الشريعة الإسلامية، مشدداً على سرعة إيجاد أنظمة وتشريعات تكفل سير سوق العقار في السعودية.

وفي السياق ذاته أوضح عبد الله الهويش الرئيس التنفيذي لشركة أملاك العالمية، أن أنظمة التمويل التقليدية تجد صعوبات في وجود منتج عقاري مناسب، موضحاً أن أن منافسة البنوك في مجال التمويل العقاري سيعود بالنفع على القطاع العقاري، وسيسهم على تحريكه .

قائلاً: "إن متوسطي الدخل يتجهون إلى صندوق التنمية العقاري وهناك تكديس في الطلبات على القروض العقارية"، مشيراً إلى أن إلغاء شرط تملك الأراض حاجة وضرورة ملحة لإنشاء شركات متخصصة في التطوير العقاري . " ويشار إلى أن المشاركين تطرقوا في هذه الجلسة لعدة محاور من أبرزها: قدرة المؤسسات المالية كالبنوك والشركات التمويلية، كفاءة وجاهزية الإجراءات والآليات التنفيذية الحكومية "القضائية والإدارية للتعامل مع هذه الأنظمة بما يخدم ويحمي حقوق مصالح جميع الأطراف"، فرصة المساهمة من الصناديق والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في إطلاق شركات تمويل عقارية رائدة .

ويهدف هذا الملتقى لبيان أهمية إنشاء جهاز مؤسسي يعنى بالقطاع العقاري ويفعل الدور التنسيقي بين الجهات المعنية بهذا القطاع من خلال هيئة مركزية للعقار، والتأكيد من رفع مستوى التأهيل للعاملين في سوق العقار وإلزامهم بشهادات متخصصة في المحال العقارية للحصول على تراخيص مهنية، وإلى إبراز واقع قطاع العقار والفرص المتاحة في السوق السعودية والعقبات أمام المستثمرين ومناقشة وسائل تطوير القطاع وتقليص العوائق وذلك من خلال رؤية اللجنة الوطنية العقارية والسعي إلى إيصال تطلعات وهموم المواطنين والمستثمرين إلى أصحاب القرار لإصدار وتطوير وتنفيذ الأنظمة المتعلقة بالقطاع .

وخصص الملتقى في الجلسات الماضية العديد من المحاور التي تعنى بتحديد الوسائل المناسبة لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة مجموعة من القضايا إحداها موضوع الإسكان وسيتم استعراض بعض التجارب التي بادرت بها بعض الأمانات لتطوير الأراضي الحكومية وإعادة إحياء أوساط المدن الرئيسية في المملكة، ونظراً لحدثة عمر معظم هذه التجارب بإمكان المؤتمر أن يكون الموقع المناسب لمناقشتها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي تواجه الأطراف المختلفة .

كما أتاح الملتقى للحضور والمشاركين الفرصة المناسبة لمناقشة قضايا الساعة ذات العلاقة بموضوع الإسكان، خاصة التشريعات الجديدة من أنظمة الرهن العقاري والتسجيل العيني وصناديق الاستثمار العقاري والأنظمة والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، كما سيكون المؤتمر فرصة لمراجعة وتوثيق الدروس المستفادة من دور أنظمة الرهن ومنتجات التمويل العقاري في الأزمة المالية العالمية ووسائل تفاديها في السوق السعودية.

تعليم الليث يفعل اتفاقية الأمم المتحدة لتمكين المرأة الصماء

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٤١

<http://www.al-madina.com/node/302040>

معيض الثقفي - مكة

أطلق مساعد مدير التربية والتعليم بمحافظة الليث الأستاذ سعيد بن معيض العصماني صباح أمس أسبوع الأصم العربي السادس والثلاثين تحت شعار "تمكين المرأة الصماء في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة"، وهو الشعار الذي تبنته اللجنة المنظمة لأسبوع الأصم العربي العام الماضي، وسط حضور عدد من المشرفين التربويين ومديري المدارس والمعلمين وطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقالت مساعدة مدير التربية والتعليم للشؤون التعليمية (بنات) أفراح باحارث: إن تفعيل البرنامج يهدف لعمل ثقافة بيئية داخل الأسر التي تحتاج إلى توجيه في كيفية المخاطبة والتعليم السريع للتوجيهات الإرشادية مبنية إلى أنه تم عمل دورات بسيطة لربات الأسر التي لديها مثل هذا النوع من الإعاقة.

وأكد رئيس قسم التربية الخاصة بتعليم الليث محمد بن موسى العمري أن الهدف من المشروع هو التعريف بدور المرأة ومشاركتها المجتمعية في ضوء التعاليم الإسلامية والقيم المثلى مشيراً إلى أن البرنامج يشتمل على العديد من الفعاليات والبرامج التربوية المتنوعة كالنشرات واللافتات والكتيبات.

ودعت رئيسة قسم التربية الخاصة بتعليم الليث حنان حجاجي إلى أهمية توفير وتعزيز عملية تلقي المرأة الصماء للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتأهيلية، إضافة إلى تعزيز مشاركتها الفاعلة في المجتمع وقالت بأن هذا الدور تقوم به الجهات التعليمية في محافظة الليث على أكمل وجه في ضوء بيئة تعليمية وتربوية ذات جودة عالية



إمارة مكة تحقق في قضية حفل شقيقة الدبلوماسي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110504/Con20110504417060.htm>

«عكاظ» - جدة

تواصل إمارة منطقة مكة المكرمة التحقيق وجمع الحقائق في الدعوى التي تقدمت بها عائلة شقيقة الدبلوماسي المتهمه بتنظيم حفل تم مدامته من قبل عناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتوقعت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن تطلب الإمارة ممثلة في الشؤون الأمنية من فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة جدة إيضاحات عن أعضاء الهيئة الذين عملوا على مدامته المركز الذي كان مخصصا لاحتفالات الأطفال، وتدعي الهيئة أنه لا يملك تصريحاً رسمياً يخوله بممارسة مثل هذه الأعمال..

وأكد لـ «عكاظ» أصحاب الدعوى أن الرجل الذي تحفظت عليه الهيئة أثناء مدامتها المركز لم يكن داخل الصالة المخصصة للاحتفال كونها مخصصة فقط للأطفال وأمهاتهم ولايسمح بدخول الرجال نهائياً، فيما كانت العاملات هن من يعملن على تقديم الخدمات وعمل التجهيزات اللازمة داخل الصالة حفاظاً على خصوصية المحتفلين، وكانت عاملتان تهماً بالدخول إلى الصالة وهو مادفع بأفراد الهيئة إلى ملاحقتهما.

الأرصاد: المعدلات الطبيعية والأطباء يحذرون ارتفاع درجات الحرارة يفعل قرار منع العمل تحت أشعة الشمس

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٠٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110504/Con20110504417063.htm>

عيد الحارثي - جدة

أوضح لـ«عكاظ» مدير المركز الاقليمي للارصاد وحماية البيئة، الدكتور عبدالله الجازع، أن الارتفاع التدريجي لدرجات الحرارة في هذه الايام، يعود الى دخول المملكة في المرحلة الانتقالية من فصل الربيع ٢١ مارس - ٢٢ يونيو، وفي الغالب أن الجزء الأول من المرحلة الانتقالية يكون متقارباً مع ملامح فصل الشتاء، أما الجزء الثاني منه فإنه متقارب مع فصل الصيف، وفي الجزء الثاني يبدأ انخفاض الهمد الموسمي خاصة في نهاية الفترة بالظهور التدريجي، وما نشهده من ارتفاع في درجة الحرارة، يقابل أيضاً انخفاض في بعض الأحيان، وذلك مرده أن الأجواء تمر بها منخفضات في الجزء الشمالي من المملكة، يمتد تأثيرها على كافة الأجزاء، ومن عادة المنخفضات الحركية أنها بجبهتين، إحداها باردة قادمة من الشمال، والأخرى حارة ورطبة قادمة من الجنوب، أما الرؤية الأفقية غير الجيدة في الكثير من الأحيان في هذه الفترة، فتكون إما نتيجة لوجود سحب ركامية رعدية، أو نتيجة لمرور الجبهات الهوائية، التي تصحب في كثير من الأحيان بنشاط في الرياح السطحية تؤثر الأتربة والغبار.

وأوضح أن المؤشرات المناخية لهذا العام، تبين أن درجة الحرارة في صيف هذا العام سوف تكون حول معدلاتها الطبيعية، ولفت إلى إمكانية حدوث تغيرات نتيجة لتغير الجبهات الهوائية، ما قد يؤدي الى تسجيل بعض المدن ارتفاعاً طفيفاً خاصة في بعض الأيام على القطاع الغربي من المملكة (الساحلي منها) وبعض الأجزاء الشمالية، والشرقية، من القطاع الأوسط للمملكة.

في ذات السياق، حذرت جهات طبية من تعرض الاطفال وكبار السن لأشعة الشمس مع اقتراب دخول فصل الصيف، وأشارت الى أن أكثر المشكلات التي يخشى منها الأطباء، هي إصابة الأطفال بضربات الشمس والتي من الممكن أن تسبب الوفاة (لا سمح الله).

وأكدت على أهمية الاكثار من السوائل، وعدم التعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة، تفادياً للإجهاد الحراري، بالإضافة الى أهمية استخدام المظلات اليدوية للحماية من التعرض المباشر لحرارة أشعة الشمس، خصوصاً من يعانون من أمراض السكر والضغط.

من جهتها، أكدت وزارة العمل على ضرورة التقيد بقرار منع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة ١٢ ظهراً - ٣ عصراً، خلال الفترة من أول شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس بدءاً من هذا العام ٢٠١١. وأشارت مصادر «عكاظ» الى توجيه الوزارة أجهزتها لمتابعة التزام المنشآت الخاصة بتطبيق هذا القرار، حتى لا تتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من نظام العمل، التي تتمثل في غرامة لا تقل عن ٣ آلاف ريال، ولا تزيد على ١٠ آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ٣٠ يوماً، أو إغلاقها نهائياً، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق.

الشورى يناقش أوضاع هيئة الطيران والمطارات الدولية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629637.html>

الرياض - واس

ناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى برئاسة الدكتور فهد بن ناصر العبود، تقرير الهيئة العامة للطيران المدني بحضور نائب الرئيس التنفيذي بالهيئة عبدالعزيز بن عبدالكريم العنقري . وبحث اللجنة خلال الاجتماع القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، من بينها الموافقة على المخطط التطويري لمطار الملك خالد الدولي في الرياض، والمشاريع المتعلقة بتطوير وتوسعة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، وتطوير مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي في المدينة المنورة، ومشروع تطوير الصالات المخصصة لمعتمري وحجاج بيت الله الحرام وزوار المسجد النبوي الشريف، ومشروع الأسواق الحرة في مطارات المملكة الدولية .

كما ناقشت أهم الأنشطة والوظائف التي تضطلع بها الهيئة وأبرز المهام التنظيمية والتشغيلية والخدمات التي تقوم بها وأبرز المعوقات والصعوبات التي تقف أمام أدائها لمهامها المناطة بها، كما تناول الاجتماع مسألة خصخصة قطاع الملاحة الجوية وتحوله إلى شركة، وما يتعلق بأمن وسلامة الطيران في المملكة .

واستعرضت اللجنة أبرز الخطط المستقبلية لتطوير جهاز الطيران المدني على المديين القريب والبعيد، وأوضاع القوى العاملة في الهيئة العامة للطيران، بما في ذلك برامج الهيئة فيما يتعلق بالتوظيف والتدريب والتأهيل والابتعاث، ومناقشة دور الأكاديمية السعودية للطيران وأهميتها فيما يختص بالمراقبة الجوية ومراقبة الأجهزة الملاحية وصيانتها، إضافة إلى مراقبة قواعد التشغيل والأمن والسلامة للطيران في المملكة.

ابن حميد: مفتشون يتابعون أداء القضاة في 25 محكمة... ب التقنية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262745>

بريدة - منصور الفريدي
أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد أن مفتشين في الرياض يتابعون أداء قضاة ٢٥ محكمة منتشرة في أنحاء المملكة عبر وسائل تقنية، مشيراً إلى أن ٥٥٠ قاضياً إضافياً باثروا أعمالهم خلال الفترة الماضية.
وقال ردّاً على سؤال لـ«الحياة» عن مدى تطبيق التقنية الحديثة في مرافق القضاء، عقب تفقده محاكم في منطقة القصيم أمس: «المجلس الأعلى للقضاء قطع شوطاً كبيراً في توظيف التقنية الحديثة في خدمة القضاء، والمفتشون في الرياض يتابعون أداء القضاة في 25 محكمة بمختلف المناطق مباشرة، ونملك تقنية متقدمة جداً، وحريصون على توظيفها.»
وأضاف أن المجلس بدأ تطبيق التقنية بنفسه، وأنشأ موقعاً على شبكة الإنترنت، لكنه استدرك أن المحاكم نفسها قد تحتاج وقتاً لاستخدام التقنية، لافتاً إلى أن وزارة العدل تبذل جهوداً في هذا الجانب كونها الجهة المعنية بذلك.
وعن نقص القضاة في المحاكم على رغم الوعود السابقة بدعم المحاكم بالعدد الكافي من القضاة، قال ابن حميد: «ارتفع عدد القضاة لدينا من ٩٥٠ إلى ١٥٠٠ قاض، وكلهم يباشرون في مواقعهم القضائية حالياً، لكن محاكم الاستئناف الجديدة والتفتيش القضائي أسهمت في أخذ قضاة من المحاكم وبمراتب متقدمة إلى حد ما، كقضاة الاستئناف ورؤساء الاستئناف»، مشيراً إلى وجود محاكم استئناف في القصيم والشرقية ومكة والرياض، كما ستفتتح محكمة الاستئناف في الجوف مطلع شعبان المقبل وأخرى في أبها.
وذكر أن «مجلس القضاء» عزز القضاة في المناطق المحتاجة، لكن المسألة لا تتعدى كونها مسألة وقت.
وفيما يتعلق بنظر بعض القضاة في قضايا إعلامية على رغم التعليمات والقرارات القاضية بإحالتها إلى وزارة الثقافة والإعلام، علّق رئيس المجلس الأعلى للقضاء: «النظام واضح في هذا الصدد، فالقضايا الموضوعية للقضاء العام، والإعلامية تنتظر فيها وزارة الإعلام، والتعديلات التي أقرت أخيراً واضحة، وأظن أن الحزم الذي فيها يجعل الشخص يوفق جداً هل القضية إعلامية أم موضوعية.»
وأقر ابن حميد بوجود إطالة في الإجراءات القضائية أحياناً، مضيفاً أن القاضي قد لا يكون السبب في ذلك، إذ إن القضية إذا كانت جنائية تتأخر بسبب عدم استكمال بعض الإجراءات، وبالتالي فإن طول التقاضي ليس بسبب القضاء نفسه، مشيراً إلى أن «مجلس القضاء» يعمل على تقليل مدة وإجراءات التقاضي عبر التدقيق والتفتيش ومتابعة تاريخ القضايا وبحث أسباب تأخيرها.
ورداً على سؤال عن قبول رئيس المحكمة شكاوى المراجعين ضد القضاة، أوضح ابن حميد أن رئيس المحكمة مسؤول عن إدارة المحكمة وتوزيع القضايا، ولا يملك سلطة على القاضي لأن القاضي مستقل بقضائه، ولكن المجلس الأعلى للقضاء يقبل الشكاوى ضد القضاة، ويتعامل معها وفق الأنظمة في حال كانت جادة وصحيحة.
وشملت زيارات ابن حميد التقديرية محكمة الاستئناف في القصيم، والمحكمة العامة والمحكمة الجزئية في بريدة وفرع وزارة العدل. وفي الوقت الذي أعطى رئيس المحكمة العامة في بريدة منصور الجوفان نبذة قصيرة عن قضاة المحكمة السابقين ومنهم والد رئيس المجلس الأعلى للقضاء عبدالله بن حميد الذي تولى قضاء بريدة سابقاً، وإطلاع ابن حميد على وثيقة صادق عليها والده، أبرز رئيس محكمة الاستئناف في بريدة عبدالله المحيسن عدداً من المطالبات مثل تدريب القضاة الجدد على أعمال محكمة الاستئناف قبل مباشرتهم أعمالهم، والاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات في تحسين بيئة العمل القضائية وهيئتها للتواصل مع مجلس القضاء الأعلى مباشرة ومع المستفيدين، ووعد ابن حميد بتلبية هذه المطالبات وفق آلية، داعياً القضاة إلى التفاعل في التعامل مع التقنيات بالتدرج.

وتطرق إلى أن «مجلس القضاء» معني بكل شؤون القضاء وطلباته، وأصدر اللوائح التي تخدم هذا الجانب، كلوائح التنقل والتفتيش القضائي ولوائح رؤساء المحاكم ومساعدتهم والملازمين وغيرها، سعياً لتحقيق تطلعات القضاء، مضيفاً أن لوائح أخرى منها لائحة شؤون الموظفين محل عناية ودراسة أيضاً.



بانتظار رأي لجنة الموارد البشرية توصية في الشورى بصرف ثلاثة رواتب بدل سكن لموظفي الدولة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629426.html>

الرياض عبدالسلام البلوي
ينتظر مجلس الشورى رد لجنة الإدارة والموارد البشرية التي تدرس الملاحظات والآراء التي أثارها أعضاء المجلس حول أداء الخدمة المدنية لدى مناقشته لتقريرها السنوي مؤخراً .
مصادر " الرياض " كشفت عن دراسة اللجنة لتوصيات عدد من الأعضاء ويأتي في مقدمتها المطالبة بصرف بدل سكن لموظفي الدولة بما يعادل ثلاث رواتب سنوياً .
التوصية جاءت من رئيس لجنة الإسكان السابق وعضوها الحالي المهندس محمد القويحص وشدد فيها على أن إيرادات الدولة تستطيع ضخ المبالغ اللازمة لموظفي الدولة لتحقيق هذه التوصية .
وبرر القويحص بأن ٥٠ في المائة من الموظفين لا يملكون سكناً ولم يستطع الصندوق العقاري إقراض أكثر من ٥٠٠ ألف مواطن خلال ثلاثين عاماً، فضلاً على أن هناك مثلهم في الانتظار إضافة إلى توقع تضاعف العدد بعد إلغاء شرط تملك الأرض لمن يتقدم لطلب القرض، كما أن الإيجارات بارتفاع .
ويرى القويحص أن المواطن أحق من غيره في الحصول على هذا البديل الذي يصرف لغير السعوديين المتعاقدين مع الأجهزة الحكومية، إلا أنه أكد في مبرراته شرط إيقاف هذا البديل بمجرد حصول الموظف على قرض سكني أو منزل .
الجدير بالذكر أن رفض اللجنة للتوصية لن يمنع العضو من التمسك بها وبالتالي عرضها تحت قبة الشورى حيث يستمع المجلس لرد لجنة الإدارة والموارد البشرية ثم يسمح للعضو بعرض توصيته ومبرراته ثم يخضعها للتصويت، وفي حال فوزها تنتقل فوراً للمناقشة ثم التصويت ولنتيجته كلمة الفصل والحسم.

متى نفعل دور المواطن ونحتفي بصوته؟

الرقابة المجتمعية تحاصر الفساد!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629405.html>

جدة، تحقيق - سعد بن عبدالله

ذكرت تقارير صادرة عن هيئة الرقابة والتحقيق أنّ ضعف الرقابة الداخلية أدى إلى هدر ٤٢ مليار ريال وتعثر ٦ آلاف مشروع، وكل هذه المؤشرات تكشف ضعف الرقابة والمتابعة لهذه الأجهزة الذي أدى بها إلى التقصير؛ مما ينعكس في النهاية على حياة المواطن حيث تعددت معاناته؛ فالمشاريع المتعثرة والارتفاع الفاحش للأسعار والغش في الأسواق وارتفاع تكاليف المعيشة فاقم أزمات المواطن ومعاناته.

وكشف معالي رئيس ديوان المراقبة العامة الأستاذ "أسامة بن جعفر فقيه" مؤخراً عن حجب بعض الأجهزة الحكومية بياناتها وعقودها عن الديوان لمبررات غير نظامية، مشيراً إلى عدم تعاون العديد من الأجهزة الحكومية بالقدر الكافي، مشيراً إلى عدم تقديم هذه الأجهزة للمستندات والعقود والمعلومات اللازمة لإجراء عمليات التدقيق والمراجعة في المواعيد النظامية.

العناية بالرقابة

وصدرت حزمة قرارات ملكية صارمة بعد كارثة جدة للتحقيق والتحري عن أسبابها ونتج عن ذلك إحالة ٣٣٢ مسؤولاً للتحقيق، كما كان من حزمة القرارات الملكية الصادرة أخيراً إنشاء هيئة مكافحة الفساد وارتباطها المباشر بخادم الحرمين، وإحداث ٩٠٠ وظيفة في الجهات الرقابية، وتأتي هذه القرارات تأكيداً واستشعاراً من خادم الحرمين لأهمية الرقابة والمتابعة والحد من التجاوزات، كل ذلك كان في الجانب الرسمي ويبقى دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدورها بالمساهمة في تنمية هذا الوطن والحد من التجاوزات ومتابعة ما يتخذ من إجراء حفظاً لحقوق الوطن.

تشريعات إنشاء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني مازالت غائبة

تفعيل دور المواطن

وأكد الأستاذ "محمد بن عبدالله بودي" -رئيس نادي الشارقة الأدبي- على أهمية مشاركة المواطن في الرقابة حماية للمجتمع؛ موضحاً أنّ الرقابة المجتمعية المؤسسية، والتي تمارس عبر آلية تضمن سلامة المواطن، وعدم توريطه في إشكاليات قانونية وإجرائية؛ بضمن توسيع حجم المشاركة، ويفعل دور هذه الرقابة ودور الجهات الحكومية في توسيع دائرة المشاركة بما يضمن مشاركة فاعلة، محملاً الجهات الحكومية مسؤولية فلترة ما يصل إليها من بلاغات وتقويمها، ومن ثم تحويلها للجهات الرقابية الرسمية، مشيراً إلى إسهام الرقابة المجتمعية في الدول المتقدمة للمسؤول وللموظف؛ كشف مواطن الخلل وجوانب القصور، والأهم هو رفع سقف الانتماء للمواطن الذي يتحقق من المشاركة الشعبية والإحساس بقيمته كشريك في التنمية والبناء وليس كمستفيد فقط، مضيفاً: ومتى ما توسعت الرقابة المجتمعية من خلال ضوابط وتنظيمات؛ تضمن عدم خروجها عن أهدافها فإن كثيراً من مواطن الخلل ستلاحقها المتابعات، وسيجد كل مسؤول عمله متابعاً ويتحقق أهم هدف لأي مسؤول وهو الشفافية والنزاهة والعمل تحت تحت الأضواء.

أسلوب التعامل مع المبلغين قد يحبط المواطن ويقضي على حسه الوطني

الرقابة المجتمعية

ويعزو المواطن "صالح سعيد" تقدم الدول المتقدمة إلى تفعيل دور إنسانها ومشاركته في الرقابة المجتمعية، حيث يحظى بمساحة كبيرة في ممارسة دوره الرقابي، ويجد صوته مسموعاً، مطالباً الأجهزة الحكومية باستقبال المواطنين والاستماع إليهم، وفتح قنوات للتواصل تأسيساً بما تقوم به القيادة حين يستقبل أعلى سلطة في الدولة المواطنين ويلتقون بهم دون حواجز، داعياً تلك الجهة الخدمية إلى عدم تغيب حقوق وصوت المواطن.

ضمانة ودعم
وأشار "م. جمال برهان" -عضو مؤسس لجمعية عيون جدة- إلى تجربتهم بعد كارثة سيول جدة ١٤٣٠هـ في تأسيس جمعية (عيون جدة) التي تهتم بتنمية الرقابة المجتمعية على الأجهزة الحكومية ليس من خلال الانتقادات فقط، ولكن أيضاً من خلال المبادرات والعمل التطوعي لأفراد المجتمع في المساهمة مع الأجهزة الحكومية في تنمية وتفعيل دورها لخدمة المواطنين وتنمية الوطن، موضحاً صدور ترخيص الجمعية من وزارة الشؤون الاجتماعية كجمعية خيرية تهتم بالعمل التطوعي، والمساهمة في الرقابة المجتمعية وتقديم المبادرات، مثمناً للوزارة موافقتها على تأسيس الجمعية التي يراها خطوة إيجابية تؤكد دعم الدولة لمبادرات وخطوات تفعيل دور المجتمع المدني في تنمية الوطن .

المجتمع المدني
وانتقد "م.برهان" غياب دور المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية الذي أعاده لغياب التشريعات والأنظمة لإنشاء جمعيات مدنية ناشطة في المجتمع تساهم في الرقابة المجتمعية، مشدداً أنّ المدافعة طبيعة بشرية وسنة كونية، مستشهداً بالنص القرآني "ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض .. الآية، مؤكداً على تكامل العلاقة بين المواطن والمسؤول، وأهمية مشاركة المواطن وممارسة حقه في الرقابة والمشاركة في صنع القرار؛ لأنّ ذلك يشعر المواطن بقيمته وأهميته وإسهامه في بناء وطنه، بينما يربط "بودي" بين قوة الأداء الحكومي وقوة سلطة المجتمع؛ لأنّ المواطن في نظره هو عين المسؤول وما يرصده المواطن لا يقل أهمية عن ما يصل للمسؤول من ملاحظات من خلال الأجهزة الرقابية .

التنظيم والمتابعة
وطالب "م.برهان" بالتوسع في توظيف التقنية للعمل الحكومي وتطوير آليات التواصل بين المواطن والمسؤول لتحقيق الشفافية التي من خلالها يتطور الأداء ويقل الفساد، ويشير "صالح" إلى تجربة الجهات الحكومية التي تستخدم التقنية في تعاملاتها مثل طلب القروض والتسجيل في الجامعات، والتقديم على الوظائف وغيرها والدور الكبير الذي تحقق في الحد من المحسوبية والواسطة على حساب الآخرين التي هي في النهاية شكل من أشكال الفساد، ويأخذ "بودي" على بعض الأجهزة الحكومية أسلوب تلقيها للشكاوى والملاحظات حيث يتم استقبال المتصل بطريقة منفرة وطاردة؛ تجعل المواطن يتردد كثيراً في إعادة الاتصال بتلك الجهات، متفقاً مع الرأي الداعي إلى استبدال الطريقة التقليدية بالتقنية ضماناً لحفظ مشاعر المتصل وفق ضوابط تكفل حقوق الجميع .

محاولات متواضعة
ومازال تفعيل الرقابة المجتمعية والتواصل مع المواطن لدى الجهات الحكومية في مراحله الأولى، حيث تبقى اجتهاداً ولم تصل إلى حد القرار الذي يستوجب سرعة التنفيذ، حيث نفى أمين مدينة جدة "د.هاني أبو راس" إهمال صوت المواطن، مشيراً إلى حرصهم على الشفافية مطالباً كل مواطن بإيصال صوته ورأيه بأيسر الطرق من خلال موقع الأمانة، الذي يتيح لكل مواطن وطالب خدمة وصاحب رأي التواصل معه شخصياً، كما يمكن لكل مراجع التعرف على سير معاملته من بدء تقديمها إلى الانتهاء منها، مؤكداً على اهتمام الأمانة بالرقابة المجتمعية وإيمانه الكامل بدورها، مناشداً سكان جدة الانضمام لأصدقاء الأمانة وخدموا مدينتهم .

وكانت أمانة مدينة الرياض قد ألزمت المطاعم والمطابخ بضرورة كشف المنطقة المشرفة على أماكن إعداد الطعام بحيث لا يتجاوز ارتفاع البناء المتر الواحد حتى يتمكن الزائر من رؤية الطباخين طوال الوقت ضماناً للنظافة والجودة.

رئيس لجنة الانتخابات: لم نبلغ عن دعاوى نسائية ... ولا

نخشى تأثير القبلية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262739>

بريدة - منصور الفريدي
اعتبر رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية المهندس عبدالرحمن الدهمش أن من ينادي بمقاطعة الانتخابات البلدية «يهدم بناءً نحاول إقامته جميعاً كي نصل إلى منظومة متكاملة»، مشيراً إلى أن اللجنة لم تتلق شيئاً رسمياً بخصوص الدعاوى التي تقدمت بها سيدات إلى محاكم بسبب منع النساء من المشاركة في الانتخابات.
ووصف الدهمش الذي عقد مؤتمراً صحافياً في مقر اللجنة المحلية للانتخابات في منطقة القصيم بعد تفقده مراكز انتخابية مساء أول من أمس، الإقبال على المراكز الانتخابية كافة بأنها جيدة خلال الأسبوع الأول «خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن المسجلين سابقاً لا يتطلب تسجيلهم حالياً»، معرباً عن ثقته بأن تشهد الفترة المقبلة عدداً أكبر من المسجلين.
وقال ردّاً على سؤال لـ «الحياة» عن موقفه من دعوات إلى مقاطعة الانتخابات بذريعة عدم فاعلية المجالس البلدية: «من ينادي بمقاطعة الانتخابات هو بمثابة من يهدم بناءً نحاول إقامته جميعاً كي نصل إلى منظومة متكاملة، كما أن ذلك يتعارض مع تطلعات ولاة الأمر الذين أتاحوا هذه الفرصة للمواطنين من خلال التصويت للإسهام في صناعة القرار عبر إيصال أعضاء المجالس البلدية إليها.
ودعا من يتذرع بعدم فاعلية المجلس البلدي إلى بذل جهد للتعرف على جهود المجالس البلدية وألا يأخذ الأمر بالعموميات.
ورداً على سؤال آخر لـ «الحياة» عن الدعاوى التي رفعتها سيدات ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية نتيجة منعهن من المشاركة في الانتخابات البلدية بالتصويت أو الترشح، ذكر الدهمش أنه لم يتلق شيئاً رسمياً بخصوص هذه الدعاوى، لافتاً إلى أن عدم جهوزية متطلبات مشاركة المرأة في كثير من البلديات أدى إلى تأجيل مشاركتها، في حين جرى تدريب ١٦ ألف شاب وتأهيلهم للعمل في الانتخابات، والشق النسائي يتطلب مثل هذا أيضاً تجهيزاً وإعداداً كونه جديداً على العنصر النسائي، وفي الوقت ذاته يجب أن نضمن شفافية العملية الانتخابية، وألا يتاح المجال للاجتهاد فيها، واعداداً بأن تأتي المرحلة التي تشارك فيها المرأة متى تهيأت الظروف المناسبة.
وقال من تأثير القبلية في العملية الانتخابية: «ينبغي ألا نعطي هذا الجانب أكبر من حجمه، فالمجتمع السعودي واع ثقافياً ولن يعطي صوته إلا لمن يستحق، بدليل أن القبلية لم يكن لها تأثير في الدورة الأولى في وصول المرشحين إلى المجلس».
وعن تحديد سن الناخبين بـ ٢١ عاماً، على رغم تركيبة المجتمع التي يسودها الشباب أوضح الدهمش أن سن الناخب من ضمن النقاط المطروحة في النظام الجديد، إذ يقترح ألا يقل عمر الناخب عن ١٨ عاماً.
وشدد على أن العملية الانتخابية شفافة وواضحة أمام الجميع ومتابعة من جمعيات أهلية كما أن هناك لجان للطعون شكلت في جميع المناطق مرتبطة ارتباطاً مباشراً بوزير الشؤون البلدية والقروية، وعليها النظر في جميع الدعاوى والطعون المقدمة والبت فيها، معرباً عن أمله أن تصل الجهود المبذولة إلى تحقيق الهدف المنشود وهو عملية انتخابية ناجحة.
ونفى ضعف الحملة الإعلامية للانتخابات الحالية: «وضعت اللجنة العامة للانتخابات خطة إعلامية على مستويين، لإيصال الرسالة العامة المشتركة، وفيها ما يتعلق بالشق المحلي الذي تتولاه اللجان المحلية في المناطق وهما مكملان لبعضهما، كما تم العمل على كل المحاور الإعلامية عبر إذاعة والصحافة والتلفزيون ورسائل الهاتف النقال والاستفادة من المباريات الجماهيرية بالتنسيق مع الرئاسة العامة للشباب، وأعتقد أن ما بذل من جهد أوصل الرسالة إلى المواطنين».

وتطرق إلى أن النظام الجديد للمجالس البلدية الذي سيقر قريباً، طرح إلغاء تعيين نصف أعضاء المجالس المعمول به حالياً والاكتفاء بالتصويت، ولكن حاجة المجلس إلى بعض التخصصات تجعلنا نرى أهمية بقاء التعيين واختيارهم من لجنة متخصصة في الوزارة بعد انتهاء العملية الانتخابية.

وأكد الدهمش أن نظام المجالس البلدية المرتقب سيفعل عمل المجالس البلدية ومن ذلك مطالبة هذه المجالس بمتابعة المشاريع ورفع تقارير عنها ومتابعة الإيرادات والاستثمارات والمشاركة في لجان توزيع الأراضي ومتابعة المخططات المعتمدة والإجراءات التي تمت بشأنها ومراجعة موازنات البلديات وإقرارها وغيرها من الصلاحيات التي ستعلن في حينها. وأقر بضعف تغطية أعمال المجالس البلدية، عازياً ذلك إلى أنها كانت جديدة وانشغلت بمراحل التأسيس وأهملت هذا الجانب، واعداداً ببحث ذلك بعد نهاية الدورة الحالية للانتخابات.



٧ آلاف طفل مصاب بإعاقة الصلب المشقوق في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262796>

الدمام - «الحياة»

كشف نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية لدعم مرضى «الصلب المشقوق» الدكتور عبدالله الصبي، عن وجود ٧ آلاف طفل في المملكة مصاب بإعاقة ومرض «الصلب المشقوق» (دون سن ١٥ عاماً، مؤكداً أن أعداد الرجال والنساء المصابين بالمرض ذاته أضعاف هذه الإحصائية، إذ يمثل المرض بمجموعة من التشوهات شديدة الإعاقة تصيب الجهاز العصبي للجنين أثناء تكوينه في الأسابيع الأولى من الحمل.

وحذر، خلال الورشة التدريبية التي نظمتها المجموعة السعودية لدعم مرضى الصلب المشقوق، أول من أمس، في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية «سايتك» في الخبر، بحضور ٤٠٠ شخص من الكادر الطبي والمرضى وأسرهم، من الأضرار الصحية والخسائر المالية المترتبة على إهمال العلاج والرعاية لمرضى «الصلب المشقوق»، مشيراً إلى أن ذلك يؤدي إلى تطور المرض والإصابة بالفشل الكلوي نتيجة تأثر المسالك البولية، ما يزيد الحالة الصحية سوءاً، ويتسبب في رفع فاتورة العلاج إلى بلايين الريالات سنوياً.

وأشار الصبي المشرف العام على الحملة الوطنية للتوعية بمرض الفوليك، إلى أن الدراسات العلمية أثبتت أن تناول حمض الفوليك قبل الحمل بثلاثة أشهر يمكن أن يقلل من نسبة الإصابة بـ «الصلب المشقوق»، وحالات مرضية أخرى بنسبة تتراوح بين ٥٠ - ٧٠ في المئة، فيما تهدف الحملة إلى توعية مليوني مواطن ومقيم، بأهمية تناول حمض الفوليك قبل الحمل، مشدداً على أهمية التوعية بمرض «الصلب المشقوق» كحالة مرضية مجهولة لدى الكثيرين، والتركيز على الدعم الأسري للمصابين.

إلى ذلك، تنطلق غداً، الحملة الوطنية للتوعية بأهمية «حمض الفوليك» في المنطقة الشرقية تحت شعار «حبة وقاية، تقي من الإعاقة»، مستهدفة ٥٠٠ ألف مواطن ومقيم في ٦ مدن ومحافظة، هي: الدمام، والخبر، والظهران، والقطيف، والجبيل، والنعيرية، وأوضح المنسق العام للحملة خالد الهاجري أن الفعاليات الرسمية ستفتتح في مجمع العثيم في الدمام، وستقام كذلك في ٤٠ موقعاً مختلفاً في المنطقة تشمل المستشفيات، والجامعات، والمجمعات التجارية، والجمعيات الخيرية، متضمنة أركاناً توعوية، ومحاضرات طبية، وورشاً تدريبية، وتستمر الفعاليات لمدة ١٥ يوماً، موجهاً الدعوة إلى مرضى «الصلب المشقوق» وأسرهم وأفراد المجتمع كافة، لزيارة مواقع الحملة والاستفادة من مختلف فعاليات التوعية، التي ستساهم مستقبلاً في الحد من الإصابة بهذه الإعاقات.

ثغرة في النظام محبطة نفسياً ومادياً.. والرد: وش أنت مستعجل عليه

لماذا لا تحسب ترقية الموظف الحكومي بأثر رجعي من تاريخ الاستحقاق؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦١٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/04/article629547.html>

المجموعة، تحقيق - سعدون الثبيني

كشف تقرير لوزارة الخدمة المدنية نُشر مؤخراً حول «التجمد الوظيفي» أن (1776) موظفاً أكملوا (١٢) عاماً في مراتبهم دون ترقية، وقد ورد للوزارة بيانات بأسماء هؤلاء الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط الترقية، فيما هناك (٤٠٢٠) موظفاً أكملوا (٨) أعوام وأكثر ولم تتم ترقيتهم حتى الآن، كما تضمن التقرير كذلك أن عدد الموظفين المكملين لمدة الترقية (٤) سنوات حتى نهاية شهر محرم الماضي بلغ (١٣٦١٣) موظفاً.

وبحسب تقرير الوزارة فقد أبلغت «الخدمة المدنية» الوزارات والمصالح الحكومية للعمل على ترقية أكبر عدد ممكن من الموظفين لتتلافى التجمد الوظيفي مستقبلاً.

وهناك الكثير من المطالبات من الموظفين الحكوميين المدنيين بإقرار استحقاق احتساب الترقية بأثر رجعي من تاريخ الاستحقاق، وليس من تاريخ الترقية المعمول به حالياً في وزارة الخدمة المدنية، نظراً لتأخر الترقية عند كثير من الموظفين، مؤكداً على أن تأخر الترقية ينعكس سلباً على أدائهم الوظيفي، على اعتبار أن الترقية أو المحفز المادي له آثار إيجابية على العمل، بعكس في حال لم يجد الموظف أي حافز مساعد، الأمر الذي ربما أثر في نفسيته، وبالتالي ذهابه إلى العمل و«راسه في طرف خشمه».

نحتاج إلى تعديل المواد و«تعويض المتأخرين» باحتساب السنوات أو القفز إلى المرتبة التي يستحقونها وطالب بعض الموظفين بمساواتهم بما هو معمول به في النظام العسكري لترقيات الضباط، في احتساب السنوات التي سبقت الترقية وعدم ضياع أي منها، بل واحتسابها لصالح الموظف باعتبار ذلك حقاً من حقوقه.

وجود الوظيفة

وحول مطالبة الموظف الحكومي احتساب الترقية بأثر رجعي من تاريخ الاستحقاق وليس من تاريخ صدور قرار الترقية، أوضح «عبدالله الفصيلي» مدير عام الترقيات في وزارة الخدمة المدنية- أن الفقرة (ب) من المادة (١٠) من نظام الخدمة المدنية نصت على ما يلي: «لا تكون الترقية نافذة قبل صدور قرار بها»، مضيفاً أن قرار الترقية لا يصدر إلا بوجود الوظيفة المناسبة وتكون شاغرة، إلى جانب أن تنطبق شروط شغلها على من يرشح لها حسب الآلية النظامية المناسبة لطبيعة عمل الوظيفة ومرتبها، ومن تلك الآليات المفاضلة بين جميع المؤهلين لشغلها.

من تاريخ المزاولة

وأشار إلى أن الفقرة (أ) من المادة (الثالثة) من لائحة الترقيات نصت على: «يجب على الموظف مزاولة أعمال الوظيفة المرقى لها في مقرها بصفة فعلية، ولا تكون الترقية نافذة إلا من تاريخ المزاولة الفعلية لأعمال الوظيفة المرقى لها بعد صدور قرار الترقية، واستثناء من ذلك تعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها في الحالات التالية: ترقية الموظف بأمر ملكي أو بأمر سام أو بقرار من مجلس الوزراء أو مجلس الخدمة المدنية، أو إذا كان الموظف منتدباً في مهمة

رسمية، أو إذا كان الموظف ملحقاً بدورة تدريبية لمدة ستة أشهر فما دون، وكذلك إذا كان الموظف في إجازة رسمية، أو إذا كان الموظف معاراً لمنظمة دولية أو إقليمية»، ذاكراً أن الاستثناء الوارد في المادة الثالثة من لائحة الترقّيات خاص بالمباشرة فقط وليس بتاريخ الترقية .

تطوير الأنظمة

وسعيًا لحل هذه المشكلة، دعا أعضاء في مجلس الشورى خلال إحدى الجلسات مؤخراً إلى ضرورة إنهاء التجمد الوظيفي وتأخر الترقّيات، والسعي كذلك لتطوير آليات وأنظمة تعين الأجهزة ذات العلاقة على معالجتها، وأيضاً قبل نحو ثلاث سنوات طالبت عريضة تم رفعها إلى مجلس الشورى بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية لمعالجة أوضاع آلاف الموظفين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية في وزارات الدولة الذين أمضوا سنوات عديدة على مرتبة معينة دون الحصول على الترقية، وعزت العريضة أن هذه المسألة تمثل أهمية كبيرة لدى كثير من موظفي الدولة؛ لأنها تسببت في التسرب الوظيفي من القطاع العام إلى القطاع الخاص بحثاً عن مميزات أفضل .

وشددت العريضة على أهمية تدخل مجلس الخدمة المدنية لتعديل النظام أملاً في تعويض هؤلاء الموظفين عن السنوات التي أمضوها في انتظار الترقية بترقيتهم بأثر رجعي، سواء باحتساب السنوات التي تجاوزت الأربع سنوات، أو بالقفز إلى المرتبة التي يستحقونها استناداً لسنوات الخدمة وتطبيق نظام العسكريين من الضباط .

مستوى التوازن

وحول رأي وزارة الخدمة المدنية في تطبيق السلال الوظيفية المعمول بها في الوظائف التعليمية والصحية على الموظفين المشمولين بسلم رواتب الموظفين العام؛ كحل لمشكلة الترقية في هذه الوظائف، أكدت الخدمة المدنية في تقريرها أنف الذكر أن أي توجه لتعديل التركيبة الهيكلية لأحد سلال الرواتب بما فيها سلم رواتب الموظفين العام ليكون على غرار الصحية والتعليمية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأخذ في الاعتبار مدى تأثير ذلك على مستوى التوازن القائم بين رواتب هذا السلم ووسائل الرواتب الأخرى، خاصة أن الوظائف التعليمية تمثل (٤٦%) من مجموع الوظائف الثابتة في الميزانية العامة للدولة، والصحة تمثل (١٣) . (%)

وجهان لعملة واحدة

وأكد الموظف «حمد العتيبي» على أن الترقية مطلب لكل موظف، بل هي الدافع له في الاستمرار بالأداء والإنتاجية، مناشداً المسؤولين في الخدمة المدنية بالمساواة بالنظام العسكري للضباط، وأن تكون الترقية بأثر رجعي، مبيناً أن العسكري والمدني وجهان لعملة واحدة، في خدمة الدين ثم المليك والوطن، لذا يجب توحيد الإجراءات بهذا الشأن، مشيراً إلى أن هناك موظفين لهم سنوات في مرتبة لم تتم ترقية، بينما نرى الواسطة والمحسوبية تظهر وتسلب حقهم ليعطى غيرهم ومن هو أقل منهم في نظام الترقية، ذاكراً أن هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى لجنة تشكل من ذوي الاختصاص لدراسة الأوضاع الحالية للموظفين، إحقاقاً للحق وتحجيم التدخلات التي تؤدي إلى سلب حقوق الموظف الذي يستحق الترقية، متسائلاً: لماذا لا تكون هناك جهة رسمية تستقبل شكاوى المتأخرين عن الترقية؟ .

حق مشروع

وقال «أحمد السليمان» -موظف في وزارة التربية والتعليم-: إن الترقية الوظيفية تُعد حافزاً للموظف وحقا مشروعا له، ومن خلالها يقدم جزءاً من الخدمة إلى وطنه في أي موقع، لكن بقاء الموظف وتجميده على مرتبته يسبب له الكثير من الضرر المعنوي والمادي، وبهذا سيتحول الأمر إلى هاجس مقلق يستمر معه ويؤثر على عمله .

ورأى «ناصر الشيباني» -موظف في وزارة الثقافة والإعلام- أن احتساب الترقية بأثر رجعي من تاريخ استحقاقها هو المفترض؛ لأن هناك من تجاوز المدة المحددة للترقية بسنوات عدة ولم تحسب له هذه السنوات بأثر رجعي، وبذلك فقد خسر تلك السنوات، متسائلاً: ما ذنب من تأخر في الترقية سبع أو ثمان سنوات وأكثر؟ .

زيادة سلم الرواتب

وطالب «وليد السليم» -موظف في جامعة الملك سعود- بأن تحسب المدة التي يمضيها الموظف بدون ترقية بأثر رجعي، وكذلك إلغاء نظام الترقّيات والتجمد الوظيفي، والمساواة بالسلالم في القطاعين التعليمي والصحي، إلى جانب الاعتماد على التقييم من قبل الجهة التي يعمل بها الموظف بإشراف من وزارته، مقترحاً زيادة سلم الرواتب لموظفي الدولة، والحد من أسماء الوظائف الإدارية التي تعيق الترقّيات، بالإضافة إلى احتساب المدة التي يمضيها الموظف بدون ترقية بأثر رجعي، وزيادة محاضر الترقّيات من مرتين بالسنة إلى أربع بالسنة (الرابع الأول والثاني والثالث والرابع) .

لن ننشئ؟

وقال الموظف «فهد المجلي»: أنا أحد المتضررين من تأخر الترقية، حيث أمضيت على المرتبة سبع سنوات، وهذا ما سبب لي بعض الإحباط، بل وأثر بشكل سلبي على أدائي الوظيفي، مؤكداً أن تكون الترقية من تاريخ الاستحقاق أو أن تكون الترقية التالية خلال سنتين بدلاً من أربع سنوات .

وتحدث الموظف «نواف بن محمد» عن معاناته قائلاً: إنه تم تعيينه منذ (٧) سنوات على المرتبة الثانية ولا يزال عليها حتى هذه اللحظة، معرباً عن استيائه للوضع الوظيفي المتردي له، وللتهميش الذي يعايشه، مما سبب له إحباطاً، متسانلاً: لمن نشككي؟، من يسمعننا؟، من يلبي مطالبنا؟ .

*شروط الترقية.. «الروتين» يخنق «العدالة»!

تعني ترقية الموظف نقله من وظيفته الحالية إلى وظيفة أخرى في مستوى تنظيمي أعلى ضمن مراتب سلم رواتب الموظفين العام، حيث يتحمل شاغلها واجبات ومسؤوليات أكبر ويتمتع بما يقابل ذلك من مزايا مادية أو أدبية . ويتم اختيار أكفأ العاملين واصلحهم لتولي وظائف ذات مستوى أعلى من حيث المسؤولية والسلطة في التنظيم الإداري وفقاً لضوابط نظامية محددة مسبقاً .

ويجوز ترقية الموظف استناداً للمادة الأولى من لائحة الترقيات بالشروط التالية :

شغور الوظيفة المراد الترقية إليها فعلاً، وثانياً أن تتوفر في المرشح للترقية المؤهلات المطلوبة للوظيفة التي يراد أن يرقى إليها وفقاً لما هو محدد في دليل تصنيف الوظائف، وثالثاً أن تكون الوظيفة المراد الترقية إليها مصنفة في المرتبة التالية مباشرة التي يشغلها المرشح للترقية، ورابعاً أن يكون المرشح للترقية قد أكمل أربع سنوات على الأقل في المرتبة التي يشغلها ولا تحسب المدة التالية لغرض إكمال هذه المدة: (مدة الإجازة الاستثنائية، مدة الإعارة لغير المنظمات الدولية أو الإقليمية، مدد الابتعاث أو الإيفاد للدراسة أو الإجازة الدراسية إذا لم يتحقق الغرض من أي منها، مدد الغياب إذا لم تحسب إجازة رسمية، ومدة كف اليد إذا صدر بحقه عقوبة)، وخامساً أن يتعهد الموظف خطياً بالوزولة الفعلية المستمرة لأعمال الوظيفة التي يرشح لها .

ولا يجوز النظر في ترقية الموظف في الحالات التالية: إذا كان مبتعاً أو موفداً للدراسة أو ملحقاً بدورة تدريبية تزيد عن ستة أشهر في الداخل أو الخارج، وإذا كان في إجازة دراسية أو استثنائية، وإذا كان مكفوف اليد أو محالاً للمحاكمة أو يجري التحقيق معه في أمور ذات علاقة بالوظيفة العامة أو أمور مخرقة بالشرف أو الأمانة، وإذا كان قد عوقب بالحرمان من العلاوة أو الحسم من الراتب مدة خمسة عشر يوماً فأكثر متصلة أو متفرقة خلال السنة السابقة لتاريخ النظر في ترقيته، وإذا أعد عنه في السنة الأخيرة تقييم أداء وظيفي بتقدير غير مرض .



الموافقة على توصيات إسكان النازحين بجازان

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=52489&CategoryID=5

جازان : عبدالله البارقي 2011-05-04 2:06 AM

صدرت الموافقة على التوصيات المرفوعة من قبل اللجنة الوزارية الرباعية المكلفة بشأن الإشكالات الخاصة بإنهاء إجراءات الصكوك لبعض المواقع المخصصة لمشروع إسكان النازحين بمنطقة جازان.

وتضمنت التوصيات المعدة من قبل وزارات الشؤون الاجتماعية، والشؤون البلدية، والعدل، والمالية اعتماد تنفيذ ١٠ آلاف وحدة سكنية بمنطقة جازان، وإفراغ الأراضي المخصصة للمشروع بجازان باسم مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي، وتوفير المرافق العامة لها بأسرع وقت لإسكان النازحين من المناطق الحدودية.

ورأت اللجنة الوزارية إصدار صك على المواقع المخصصة في السهي، والشارش لصالح مؤسسة الملك عبدالله لوالديه، وإذا ثبت وجود صكوك مكتملة الإجراءات الشرعية والنظامية على مواقع داخل الأرض المخصصة للمؤسسة، فيتم تعويض أصحابها وفقاً لنظام نزع ملكيات العقارات للمنفعة العامة .

وفيما يتعلق بتظلم أهالي "الحصمة، والشعوب، البرامي، وعيسان" من محافظة أحد المسارحة، رأت اللجنة أهمية إسراع الجهات المعنية بتنفيذ الأمر رقم ٨٤١١/م ب في ١٦/١٢/١٤٣١ الذي تناول الحلول الملائمة لهذه المشكلة، فيما يتعلق بمعاملة الساكنين على أرض إسكان الحصمة معاملة النازحين وتمكينهم من الحصول على منازل داخل حدود المشروع.



والد فاطمة الصعب يطالب الأمانة بتعويض مليون ريال

المظالم ينظر قضية غريقة جدة السبت

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=52469&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي 2011-05-04 1:48 AM

تنظر الدائرة الخامسة في المحكمة الإدارية بجدة "ديوان المظالم" السبت المقبل، الدعوى التي أقامها والد "غريقة جدة"، ضد الأمانة لمخالفتها أنظمة تركيب مضخات الصرف الصحي، مما تسبب في غرق ابنته. وأكد والد فاطمة الصعب لـ"الوطن"، أمس، أنه رفع دعوى وفاة ابنته غرقاً في كورنيش جدة، خلال تنزهه وأسرته، إلى المحكمة الإدارية "المظالم" في ١٦ من رجب العام قبل الماضي، لمطالبة الأمانة بتعويضه بمبلغ مليون ريال، لقاء تركيبها مضخات صرف صحي بطريقة غير نظامية في منطقة الكورنيش، تسببت في غرق ابنته.

وأوضح أن الدائرة الـ١٣ بالمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، أحالت دعواه في شهر شعبان من العام قبل الماضي، إلى الدائرة الخامسة، لاستكمال نظرها، وأن محاميه تلقى الأسبوع الماضي موعداً من ديوان المظالم، لعقد جلسة نظر القضية السبت المقبل، متوقفاً صدور الحكم ضد الأمانة.

وتعود تفاصيل غرق الفتاة فاطمة الصعب ذات الـ١٨ ربيعاً في كورنيش جدة مقابل ميدان النورس إلى خروجها مع أهلها للنزهة قبل أن تنزل للبحر وتنزل قدمها على إحدى فتحات الصرف الصحي لتظل مفقودة لمدة ١٢ يوماً قبل أن يتم استخراج جثتها التي كانت عالقة في حجارة قرب الشاطئ، واتهم والد الفتاة الأمانة بالإهمال وتركيب مضخات صرف صحي بشكل غير نظامي.

مكافحة الفساد.. من أهم متطلبات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٠٩
<http://www.alriyadh.com/2011/04/29/article627996.html>

د . ممدوح بن محمد الشمري*

قال تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها وادعوه خوفاً وطمعا إن رحمة الله قريب من المحسنين).
لاشك بأن العدل هو أساس الملك وأن أهم مبادئ العدل هي المساواة والكرامة ومكافحة الظلم والفساد وتحقيق الأمن والاستقرار .

ولن ننسى مقولة رائد العدل وملك الإصلاح منذ سنوات "سأضرب بالعدل هامة الجور والظلم".
وقد أصدر حفظه الله حزمة من عشرين قراراً ملكياً هي الدفعة الثانية بعد ١٣ أمراً ملكياً صدرت منذ أسابيع واستبشر المواطنون خيراً بها وعم الفرح والسرور أرجاء الوطن.. حيث لامست الحاجات الفعلية لأطياف المجتمع، وكان ضمن تلك القرارات المباركة تأسيس هيئة مكافحة الفساد .

ولأن الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته ظاهرة عالمية تنتشر في كل دول العالم بلا استثناء ، لكن بدرجات متفاوتة، حيث تصل نسبة الفساد العالمي بحسب المصادر الدولية إلى ١٦% من الناتج العالمي، والعبرة في ما يحدث اليوم من مأس وفتن في بعض الدول المجاورة بسبب الفساد العام.. فمما أكثر الأحداث التي تعصف بعالمنا المتغير سريعاً.. والتي تتطلب استخلاص العبر والدروس المستفادة، ومواكبة الزمن والمتغيرات والتطلع إلى المستقبل بالعمل الجاد والتفاني والأمل .

ونحمد الله تعالى على النعم التي افاء بها على بلادنا ونحن ننظر كيف يتخطف الناس من حولنا، فحري بنا أن نعمل يدا بيد مع حكومتنا الرشيدة بالوقوف بحزم أمام الفساد وتداعياته .

لقد أسس خادم الحرمين الشريفين بهذه القرارات المباركة للأمن الانساني والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، واحتفل الوطن بتدشين القائد لثقافة الإصلاح والمصادقية وأدخل في قاموس مفردات الوطن، النزاهة والشفافية وحقوق الانسان ليصبح المواطن جديراً بالثقة والاعتزاز بالنفس .

إن إقرار هذه الهيئة الرقابية المهمة التي ترتبط مباشرة بخادم الحرمين الشريفين الذي يتبنى مشروعاً إصلاحياً طموحاً طال الكثير من المجالات التي تهتم الإنسان أولاً، وهي حلقة في سلسلة مشاريع الخير والتنمية الشاملة .

وتهدف الهيئة إلى الحد من نقشي الفساد الذي يتسبب في هدر الأموال وتعطيل المصالح وتأخر المشاريع التنموية، وكما هو معلوم، فإن الاعتراف بالمشكلة في الأساس هو البداية الحقيقية لحلها والحد منها مستقبلاً إن شاء الله تعالى .

هيئة مكافحة الفساد مؤسسة مهمة جداً، وقد جاءت في وقتها المناسب للمساعدة في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة والمساواة والقضاء على جميع أشكال الفساد، فالعدالة والمساواة من أهم مبادئ حقوق الإنسان ويشكلان أهم متطلبات الاستقرار في أي بلد من بلدان العالم.. وهما صنوان متكاملان معهما يشعر الجميع بالعدالة الاجتماعية ويتحقق ذلك الشعور عند سن وتطبيق الأنظمة (فالتفعيل هو حجر الأساس في الأنظمة) التي تحافظ على حقوق الناس وتحميها وتكفل لهم أسباب الكرامة والحرية والعدل والمساواة والأمن الإنساني الشامل في جميع المجالات التي تحقق التنمية والعيش السوي .

وقد وقعت المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي قيد اجراءات التصديق عليها، وتعد ارضية عمل جاهزة، اضافة الى الانظمة والمراسيم الملكية التي تعالج وتكافح الفساد بكافة اشكاله .

ولعل من حسن الطالع أن تصب قرارات وأوامر ولي الأمر في اجنثات آفة الفساد والقضاء عليه، ويأتي دور المواطن والمجتمع في المساهمة، ليكون شريكا في تحقيق تطلعات ولي الأمر .

مطلوب منا كأفراد وجماعات ومؤسسات، أن نعي تماماً أننا نعيش في عصر الألفية الثالثة وأن ندرك تماماً متطلبات هذا العصر لنحقق لمجتمعنا : حفظ الأمن والاستقرار والتنمية، خصوصاً وقد أخذ الفساد أشكالاً متعددة وألواناً مختلفة، وساعد على ظهوره تكنولوجيا الاتصال الحديثة فأصبح من الصعب التعرف على خصائصه وصوره ومكانه، ويتطلب الأمر

جهوداً منظمة وكفاءات متخصصة ومهارات وطرقاً وأساليب ومشاركات مجتمعية من كل أطراف المجتمع للقضاء على أسبابه وأهدافه ومراحل تكوينه.. كما يتطلب الأمر تعاوناً بين كل الجهات المعنية الرقابية والأمنية والمجتمعية في تنسيق جاد لتحقيق ليس الشراكة فقط بين تلك الجهات ولكن التكامل بين أعمالها.. فلا بد من التكامل والتعاون والتنسيق التام.. وحيث إن الفساد عالمي وعابر للحدود الجغرافية ما يتطلب التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات المتخصصة أممياً لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية والحد من الفساد بكافة أشكاله.. والأمر الأهم هو انتقاء العاملين وحسن اختيارهم ونزاهتهم، حيث إنهم جميعاً يشكلون حلقة في سلسلة هذه القضية المهمة.. والحلقة الضعيفة ستضعف قوة السلسلة انطلاقاً من الحكمة القائلة: "إن قوة السلسلة تساوي قوة أضعف حلقة فيها".

لاشك أن الفساد الإداري والمالي هو العدو الأول للحق الإنساني في التنمية والكرامة والعدالة والمساواة.. لذا فإن الواجب الديني والوطني والإنساني يتطلب تضافر الجهود والعمل المشترك والتعاون والتنسيق الجاد والمخلص تجاه مكافحة الفساد للأسباب التالية:

- مكافحة الفساد تحقق المنفعة العامة والعدالة الاجتماعية للجميع.. مكافحة الفساد تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة بكافة مجالاتها.. مكافحة الفساد من أهم مقومات الإصلاح والنزاهة والحكم الرشيد..

مكافحة الفساد تحقق مبدأ المساواة والمشاركة وتكافؤ الفرص.. مكافحة الفساد تعزز مفاهيم ومبادئ الشفافية والنزاهة.. مكافحة الفساد من أهم مبادئ الجيل الثالث لحقوق الإنسان.. مكافحة الفساد من أهم مقومات الأمن الإنساني الشامل..

مكافحة الفساد هي المدخل الرئيس لكسب ثقة الناس..

مكافحة الفساد تضمن حسن الأداء وكفاءة العمل والسلامة من الغش والتجاوزات.. مكافحة الفساد تحقق مبادئ التطوير الشامل ونمو الاقتصاد والبعد عن البيروقراطية.. مكافحة الفساد تستجيب لتطلعات الناس في ضمان الحقوق والعدالة والمساواة.. مكافحة الفساد هي صمام الأمان للاستقرار والشعور بالرضى والاطمئنان.. مكافحة الفساد تعزز رصيد المملكة في المحافل الدولية.. UNDP مكافحة الفساد تحقق الأهداف السامية النبيلة لولي الأمر يحفظه الله.. مكافحة الفساد بجميع أشكاله تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة..

ختاماً نسأل الله السداد لقيادتنا الحكيمة والتوفيق لهذه الهيئة ورئيسها لقطع دابر الفساد..

حفظ الله البلاد والعباد من كل سوء وأدام علينا نعمتي الأمن والإيمان وأمد في عمر ولي الأمر ومتعه بالصحة والسلامة الدائمة، والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل..

جرائم العمالة ودور المجتمع في تفاديها

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5432>

علي الخبتي

لا بد أن يعرف كل فرد في المجتمع أن مسؤوليته لا تقف عند التخلص من عامل أو موظف سيئ السلوك بعمل تأشيرة خروج بدون عودة، وإنما يكشف للمسؤولين عن سلوكه وممارساته حتى لا يخرج من بلادنا من باب ويدخل علينا من باب آخر

في دراسة أمنية نوعية شملت كافة فئات العمالة وجنسياتها وشملت كافة مناطق المملكة برزت أرقام مخيفة لنوع الجرائم وارتفاع نسبتها في بعض المناطق.. حيث أبرزت الدراسة نسبة الجرائم لكل جنسية تعمل في المملكة كما أبرزت نسبتها ونوعها حسب المناطق.. واتضح من الدراسة تركيز ارتفاع جرائم العمل على أربع جنسيات بلغت نسبتها ٦٠،٤% وشكلت ثلثي العينة. وجاءت منطقة مكة المكرمة على رأس قائمة المناطق التي تقع فيها جرائم العمالة، حيث ارتكبت العمالة الوافدة للجرائم فيها بنسبة ٤٧،٤% تليها منطقة الرياض ٢٨% ثم جازان ١٣،٣% وفي المرتبة الرابعة منطقة المدينة المنورة حيث بلغت نسبة الحوادث الجنائية فيها ٣،٢% وفي المرتبة الخامسة المنطقة الشرقية بنسبة ٣% فمناطق تبوك بنسبة ١،٩% وتوالت بعد ذلك بقية المناطق بنسب تقل عن ١%. وفسرت الدراسة ارتفاع نسبة جرائم العمالة في المناطق المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة بوجود متخلفين من الحج والعمرة وكثرة النشاط التجاري فيها.. أما منطقة الرياض فكان تفسير الدراسة بسبب اتساع رقعتها الجغرافية وامتدادها الأفقي غير المقنن إضافة لكونها العاصمة التي تكثر فيها الأعمال التجارية والمشروعات الحكومية والمصالح الحكومية وعوامل الجذب الأخرى. وكما اتضح من الدراسة فقد كانت ٩١،٩% من جرائم العمالة تقع في أربع مناطق فقط هي مكة المكرمة والرياض وجازان والمدينة المنورة كما أن المملكة في مقدمة الدول التي تفتح أبوابها للعمالة الوافدة.. وتركيز المملكة على تقديم خدمات ذات مستوى عال للحجاج والمعتمرين والزائرين التي تتطلب بالتالي إقامة مشروعات كبيرة تطلب ذلك وجود أعداد كبيرة من العمالة في المملكة.

والحقيقة أن تبني مثل هذه الدراسات النوعية يعد خطوة هامة تكشف بشكل علمي وشفاف واقع العمالة في بلادنا ونوعية الجرائم وأماكنها.. والدراسة تعد بما خرجت به من نتائج بحق إنجازا كبيرا للقائمين عليها وداعميها إلا أن النتائج التي خرجت بها تتطلب جهوداً كبيرة ليس فقط من الجهة التي طلبت الدراسة ولكن من كل فئات المجتمع، لعدة أمور: أولاً للتعريف بالدراسة بهدف توعية المجتمع بنوع الجريمة وأسبابها.. والأمور الأخرى للعمل في تفاديها... وثالثاً للمشاركة في حلها.. إن توعية المجتمع بنوع جرائم العمالة أمر مهم فقد تكشف للمجتمع أسبابها ليتمكن من معرفة بواورها ليكون حذراً منها.

وأمر آخر.. لا بد أن يعرف كل فرد في المجتمع أن مسؤوليته لا تقف عند التخلص من عامل أو موظف سيئ السلوك بعمل تأشيرة خروج بدون عودة، وإنما يكشف للمسؤولين عن سلوكه وممارساته حتى لا يخرج من بلادنا من باب ويدخل علينا من باب آخر، ليقع ضحيته مواطنون آخرون.. لا بد من أخذ بصمته ووضع على القائمة السوداء.. وإذا لم يبلغ كفيله السابق عن تلك الممارسات التي من أجلها تخلص منه كيف يمكننا أن نعرف سلوكه إلا بعد أن يقع مواطنون آخرون فريسة لجريمة قد يرتكبها بحقهم.

نتائج الدراسة "مفزع" بكل ما تحمله الكلمة من معان ولا بد أن يشترك المجتمع.. كل المجتمع في التصدي لما أبرزته تلك النتائج من جرائم ترتكبها عماله تعيش بيننا وتعرف أدق تفاصيل حياتنا. الجهات المختصة لن تكون كافية للتصدي لما أبرزته النتائج من سلبات للعمالة الوافدة إلى بلادنا.. ولهذا فإنني أقترح إجراء دراسة أخرى تكشف لنا بشكل علمي: كيف يمكن أن يشارك المجتمع بكل فئاته لتقليل من جرائم العمالة؟

-كيف يمكن أن تتم توعية المجتمع بنوع جرائم العمالة وكيفية وقوعها؟
-كيف يمكن أن يشارك المجتمع بكل فئاته للتقليل من هذه الجرائم؟
-كيف يمكن التعرف على السلوكيات العدوانية لمن يعملون لدى أفراد المجتمع وعدم صلاحيتهم للبقاء في الوطن؟
أظن أن هذه أسئلة مهمة لا بد أن يعرف أفراد المجتمع الإجابة عليها لضمان مساهمات فاعلة من قبلهم للتقليل من النتائج المفزعة لوجود العمالة في بلادنا.
إن عمل مثل هذه الدراسة التتبعية أمر مهم على مستوى الوقاية. الجهات المختصة أثبتت نجاحات منقطعة النظير على مستوى العلاج.. أي على التعرف على الجريمة ومرتكبيها لكننا في ظني نحتاج إلى جهود أكثر على مستوى الوقاية.. ما لم يشارك المجتمع بحكم أنه المعني بالدرجة الأولى عن هذه القضية ستكون هناك ثغرات كبيرة تسهل وقوع الجرائم.. وبعد إجراء هذه الدراسة قد يكون من المناسب إجراء دراسة تتبعية Longitudinal Study لمعرفة نتائج الحلول التي اقترحتها الدراسة الأولى وأين يمكننا التغيير والتعديل والتبديل في مجريات الحلول وهل حققت الحلول نتائج ذات قيمة؟ الدراسة التي بين أيدينا دراسة ذات قيمة كبيرة لمنطلقات عديدة يمكن أن تحقق انخفاضا كبيرا في نسبة جرائم العمالة وأماكن تركزها.. والتعويل على جهة واحدة لا يكفي لتحقيق هذا الهدف.
لا يكفي التعامل على مستوى العلاج بل لا بد أن نستفيد من نتائج هذه الدراسة القيمة على مستوى الوقاية. لا بد أن تصل نتائج هذه الدراسة بشكل واضح للمجتمع ولا بد من مشاركته في الحلول. نعرف أن هناك توجهها حديثا وخطوة هامة تعالج كم ونوع العمالة في بلادنا بتأسيس شركات بنظام محدد يحد من الاستقدام العشوائي. هذه خطوة مهمة لكنها لن تكون كافية بالنظر إلى أن القادمين لدينا ومرتكبي الجرائم ليسوا فقط من العمالة المستقدمة. بل من المتخلفين من الحج والعمرة ومن المتسللين.

حق الوطن وحقوق المواطن

المصدر: جريدة اليوم الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/10164.html>

فهد الخالدي

لقد حرصت قيادة هذه البلاد دوماً على تحقيق مصلحة الوطن، وحماية حقوق المواطن، كما أتاحت الفرص لكافة أفراد المجتمع بالمشاركة وإبداء الرأي وحرية الاختيار؛ من هذا المنطلق جاءت فكرة الانتخابات البلدية وتشكيل مجالسها كتجربة رائدة وحديثة لتكون رافداً مسانداً للأمانات والبلديات في أداء المهام المطلوبة منهما، ومن خلال الممارسات التي شهدتها السنوات الست الفائتة من عمر هذه المجالس، فقد تراوح مستوى أدائها بين القبول والرفض سواء من أفراد المجتمع أو مؤسساته المختلفة.

وها هي تلك الانتخابات تطل علينا من جديد تدعو المواطنين أصحاب الكفاءة والقدرة والاستعداد للتنافس الشريف بترشيح أنفسهم لعضوية هذه المجالس، وكذلك تدعو بقية أفراد المجتمع إلى المشاركة في التصويت وحسن الاختيار القائم على أسس علمية وخدمية معتمدة على برنامج كل مرشح نتوهم فيه أن يكون عضواً فاعلاً في هذه المجالس لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

وحتى تحقق هذه المجالس الأهداف المرجوة منها، لا بد أن تحظى باستقلاليتها عن سلطة الأمانات والبلديات بمعنى أنه يجب أن تكون لها شخصيتها المعنوية وذمتها المالية بحيث تملك السلطات الرقابية كاملة على أعمال البلديات والأمانات وحتى تحقق هذه المجالس الأهداف المرجوة منها، لا بد أن تحظى باستقلاليتها عن سلطة الأمانات والبلديات بمعنى يجب أن تكون لها شخصيتها المعنوية وذمتها المالية بحيث تملك السلطات الرقابية كاملة على أعمال البلديات والأمانات، ومما يعزز هذه الاستقلالية، وهذا الدور الرقابي أن يكون باستطاعتها ممارسة أدوارها بفعالية بحيث تكون لها الكلمة الأولى في محاسبة جهاز البلدية بالكامل، ومراقبة تنفيذ الخطط والمشاريع، ومتابعة صرف الميزانيات في الأوجه المخصصة لها لخدمة المواطنين جميعاً، كما ينبغي على كافة أفراد المجتمع، ومؤسساته، ومؤسسات المجتمع المدني؛ رفع شعار: نحن نريد الوطن لا الأفراد، ويتم ذلك من خلال تضافر جهود الجميع من أجل البعد عن التكتلات الطائفية والتعصبات القبلية والمؤثرات العائلية، ونبذ جميع صور التحيز، بحيث يكون الاختيار للأنسب والأنفع، بل من المهم أن يتعدى هذا الدور إلى اختيار الشخصيات المؤهلة والواعية، وبالتالي تتضح التجربة، ويتحقق التقدم، ويكتب الازدهار، وتسطر الطموحات، خاصة عندما يكون العضوان: المعين والمنتخب على قدر المسؤولية، وقادرين على توفير فرص تحسين حقيقية، كل ذلك من أجل المساهمة في بناء هذا الوطن المعطاء، وتنمية الحس الوطني بالانتماء والولاء، فنتحقق الرؤية: هذا العمل تكليف لا تشريف.

فالدعوة إذن مفتوحة أمام الجميع للقيام بالواجب نحو الغاية الأسمى وهي خدمة الوطن.

حقوق الطفل: يعمل.. لا.. يتظاهر.. نعم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤١٢
http://www.aleqt.com/2011/05/03/article_533919.html

صالح محمد الجاسر

نشرت وكالة رويترز للأنباء صورة لطفل لا يتجاوز الثالثة من العمر، تحت عنوان " طفل يمني يرفع خنجراً وهو محمول على الأعناق خلال مظاهرات صنعاء"، هذه الصورة مثلها كثير من الصور، نشاهدها كل يوم عبر القنوات الفضائية لأطفال يزج بهم في المظاهرات بعد أن تُطلى وجوههم بالأصباغ، وتُكتب على راحات أيديهم الشعارات، وهم في هذه الحشود التي لا يدركون أسبابها، يتعرضون لمخاطر كبيرة تصل إلى حد القتل، ورغم ذلك نادراً ما نسمع صوتاً محتجاً، يصدر عن جمعيات حقوق الإنسان، أو حقوق الطفل، أو نسمع حديثاً عن الأثر النفسي السيئ الذي ينتج عن تعريض هؤلاء الأطفال لمثل هذه الأوضاع.

والغريب أن نجد تركيزاً واضحاً من قبل القنوات الفضائية ووكالات الأنباء على هؤلاء الأطفال، وكأنهم جزء من أدوات اللعبة السياسية التي تشهدها بعض العواصم العربية، ولا علاقة لهم بما أعلن عنه من قوانين تتعلق بحماية الطفل. وأنا أشاهد هذه الصور التي تعرضها القنوات الفضائية، أتذكر تلك الاحتجاجات التي تبرز حينما تنشر صحيفة من الصحف صورة عابرة لشاب يمارس البيع في أحد الأسواق، فيجري الحديث عن حقوق الطفل، وتمارس الضغوط حتى يُبعد عن مكان البيع والشراء الأمن الذي يُعد فرصة تدريب، إضافة إلى ما يحققه من فائدة مادية تمنعه من الانحراف وتغطي احتياجاته، وربما احتياجات أسرته.

فقبل ثلاث سنوات، وخلال أحد مهرجانات التمور في المملكة، نشرت إحدى الصحف المحلية صورة أطفال فوق سن العاشرة يعملون في السوق، وتعرضت إدارة المهرجان لانتقادات على سماحها بعمل هؤلاء الأطفال، فسارعت إدارة المهرجان إلى منع الأطفال من العمل داخل ساحات المهرجان.

عدم تدخل جمعيات حقوق الإنسان في عملية جر الأطفال من مدارسهم إلى ساحات التظاهر، واتخاذهم دروعاً بشرية، يشكل نوعاً من التخلي عن مسؤولياتها، بسبب الخوف من أن تتهم بمعارضتها للتظاهر، مما يعني أنها قدمت الحرص على صورتها الإعلامية على التمسك بما ترفع لواءه من مبادئ.

وللتذكير، فالمبدأ التاسع من إعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ م ينص على أنه: (يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال، ويحظر الاتجار به على أية صورة، ولا يجوز استخدام الطفل قبل بلوغه السن الأدنى الملائمة، ويحظر في جميع الأحوال حمله على العمل، أو تركه يعمل في أية مهنة، أو صنعة تؤدي صحته أو تعليمه، أو تعرق نموه الجسدي أو العقلي أو الخلقي).

اليوم العالمي لحرية الصحافة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5490>

فاضل أحمد العماني

يُصادف اليوم (٣ مايو) من كل عام، ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة، والذي تحتفل به ومنذ أكثر من عشرين عاماً. يُصادف اليوم (٣ مايو) من كل عام، ذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة، والذي تحتفل به ومنذ أكثر من عشرين عاماً منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، إيماناً منها بحرية التعبير من خلال صحافة حرة ومستقلة ونزيهة، وكذلك عرفاناً منها لكل شهداء الصحافة الذين قضوا قرباناً لصاحبة الجلالة، ومن أجل مبادئ الحرية والمساواة والشفافية والخبر الصادق، وقوائم الشهداء من الصحفيين تعج بالأسماء الصغيرة والكبيرة، بالمبتدئين والمشهورين، ولكنهم قضوا من أجل هدف واحد، وهو إيصال المادة الصحفية بصدق ومهنية وشفافية للجماهير، وتُشير تقارير منظمة "مراسلون بلا حدود"، وهي منظمة مستقلة إلى أن أكثر من ٥٠٠ صحفي فقدوا حياتهم خلال العقد الماضي فقط. ويُعتبر هذا التاريخ من كل عام فرصة كبيرة لكل المدافعين عن حرية الصحافة من صحفيين ومتقنين وسياسيين ونشطاء حقوقيين واجتماعيين، وذلك للمطالبة بوجود أجواء ومناخات صحفية حرة ومستقلة ومسؤولة، ومن أجل ذلك تُنظم المهرجانات والملتقيات والفعاليات والاحتفالات لتكريس هذا اليوم العالمي لحرية الصحافة كدلالة رمزية وتاريخية في ثقافة ومزاج وسلوك القائمين على صناعة الصحافة، والإعلام على وجه العموم، فضلاً عن المجتمعات أو الأفراد. وبالعودة للوراء قليلاً، وتحديدًا في ٣ مايو من عام ١٩٩١م، اجتمع عدد من الصحفيين الأفارقة الطموحين في "ويندهوك" بناميبيا، واتفقوا على صياغة إعلان، عُرف بـ "إعلان ويندهوك"، والذي نتج عنه فيما بعد اعتبار اليوم الثالث من مايو من كل عام يوماً عالمياً لحرية الصحافة، والاحتفال بهذا اليوم يمثل دعوة متقدمة لحماية المبادئ الأساسية لحرية التعبير في المجال الصحفي التي تنص عليها المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسوف يكون الموضوع الرئيس لمؤتمر هذا العام الخاص باليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يُقام في اليونسكو بعنوان "وسائل الإعلام في القرن الـ ٢١: آفاق جديدة وحواجز جديدة"، وهذه ترجمة أمينة - كما أظن - للعبارة باللغة الإنجليزية والتي تصدرت الموقع الإلكتروني لليوم العالمي لحرية الصحافة، ويبدو أنه اختيار ذكي وفي محله من قبل المنظمين لهذا المؤتمر، وذلك للأهمية الكبرى لمفهوم الإعلام الجديد الذي يُعد ثورة تقنية ومهنية وحرية في مجال الإعلام، وسوف يُسلط - أي المؤتمر - الضوء على الصعوبات والتحديات والفرص التي تُتيحها التكنولوجيا الجديدة، أو ما بات يُعرف بالإعلام الرقمي الذي يُسيطر تقريباً على كامل المشهد الصحفي العالمي، إعلام بلا قيود، وفضاء بلا حدود، وثورة بلا توقف، إعلام غير كل أدبيات ومفاهيم ومبادئ وقيم الإعلام التقليدي السابق، حيث لم تعد الرقابة ممكنة، ولا يستطيع أحد إيقاف هذا التدفق الهائل من المواد الإعلامية المختلفة الذي تضخه الماكينات الإعلامية الجديدة كالفيديو والتويتر والواتساب، وغيرها من هذه الوسائط والوسائل الإعلامية المتمردة على كل شيء تقريباً...والآن، وبعد كل هذا الرصد التاريخي والإعلامي لهذه التظاهرة العالمية المهمة التي تحظى بعناية فائقة واهتمام كبير من غالبية الدول والمجتمعات المتقدمة والمتحضرة، لا بد من سؤال، بل عدة أسئلة، وهي أسئلة من النوع الذي لا يحتاج إلى إجابة، لأنها أصبحت - كما أظن - شعارات تُصاغ على شكل أسئلة، شعارات تُنادي بحرية التعبير واستقلال الصحافة، شعارات يصدر بها الصحفيون الحقيقيون صباح مساء وفي كل مكان من العالم. ما هي الصورة الحقيقية لواقع الصحافة العالمية؟، هل في عالمنا العربي صحافة حرة ومستقلة ونزيهة؟ هل يستطيع الصحفي العربي الحصول على المعلومة من أي مكان وبمصادقية وشفافية؟، لماذا تغيب الأرقام والنسب والإحصائيات الحقيقية عن صحافتنا؟ لماذا لا يثق المواطن العربي بما يُنشر في غالبية صحفنا؟ ما هي الرسالة التي تحملها صحافتنا، بل وإعلامنا العربي؟ هل استطاعت صحافتنا العربية إيصال صوت وقضايا وهموم وتحديات المواطن العربي من المحيط إلى الخليج؟ هل ساهم الإعلام العربي في تثقيف وتوعية وتشكيل الشعب العربي لكي يُطالب

بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ هل تحولت الصحافة إلى وسيلة ارتزاق؟ أسئلة كثيرة قد تُثار في هذا اليوم الرمزي لحرية الصحافة... بصراحة شديدة، لست أدري إذا كان هناك من يحتفل بهذا اليوم، ولكن أغلب الظن أنه قد يمر دون أن يلتفت إليه أحد في عالمنا العربي!

من يحدد للكاتب أين يتحرك وأين يقف؟

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ١٤٠٩٦

<http://www.al-jazirah.com/20110504/lp4.htm>

د. جاسر عبد الله الحريش

أمسك بالقلم هذه المرة وفي أصابعي رعشة الحذر من الدخول سهواً في دائرة المساءلة. هذا الشعور لم يكن موجوداً قبل التعديل الجديد في نظام المطبوعات والنشر. الخوف بالتأكيد ليس من مقاصد القيادة العليا ولا من جوهر التعديل بنصه، بل من الرجال الذين سوف يتعاملون مع النص المعدل. الخوف بتعبير أكثر صراحة هو من تضارب الأهواء وحرص أجهزة الرقابة على تضيق الواسع وتوسعة الضيق. المقصود بالواسع هنا هو التعرض بالنقد المفتوح لكل ما هو دنيوي، من بشر على كراسي المسؤولية بأنواعها ومن مشاريع وخطط وتصريحات يرى الكاتب أنها تستحق نظرة ناقدة للفت قمة الهرم السياسي إليها. الكاتب يعرف حرص مراكز المسؤولية العليا في الاطلاع على آراء المتقنين والكتاب وأصحاب الرأي. لكنه يعرف أيضاً حرص بعض المسؤولين فيما تحت قمة الهرم على طمس آثار ما يخفون فيه أو ما لا يرغبون في تغيير ما اعتادوا عليه عرفاً ومصلحة وممارسة.

سوف أغامر وأعبر عن مكامن الخوف عندي من إمكانية التأويل وتضارب المصالح الشخصية وتأثير الهوى والرغبات في بعض الفقرات الواردة في التعديل.

٩-١: تعديل المادة التاسعة: يلتزم كل مسؤول في المطبوعة بالنقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة.

يكن الخوف هنا من تقديم المسؤول في المطبوعة مصلحة مطبوعته ومصالحته الشخصية بطريقة مبالغ فيها. أخاف أن يرى المسؤول في المطبوعة في كثير من محاولات الانتقاد لعدم تحقق العدالة الاجتماعية في أمر أو مكان ما، أو لعدم الكفاءة الإدارية لمسؤول كبير، أو لنقص الرأي والتخطيط في مشروع ما إخلالاً بمصلحة مطبوعته أو مصالحته الشخصية. الخوف هو أن يرى مسؤول المطبوعة في ذلك ما قد يعرضه للمساءلة والتأنيب والغرامة. من وما الذي سوف يحدد لكل مسؤول في مطبوعة أو أداة رأي أين يقف ومتى يتحرك. أعصاب وقلوب المسؤولين عن هذه المطبوعات وعمقهم الثقافي ونظرتهم إلى مكانهم ومصالحهم المهنية الأنانية والمستقبلية داخل المطبوعة وخارجها تختلف من واحد إلى آخر. التعديل في هذه الفقرة يضع مجالاً واسعاً للرقابة الذاتية المصلحية عند الكاتب وعند المسؤول عن المطبوعة. هذا يضعف كثيراً من قوة الطرح فكرياً وأسلوبياً ويستبدل بها عقلية الحذر والاحتياط واللف والدوران في العرض والتعبير. في هذه الحالة لا يعود النقد إصلاحياً وإنما تعبيراً إنشائياً يثير السخرية ولا قيمة له لا في الداخل ولا في الخارج.

٩-٦: يحضر أن ينشر بأي وسيلة كانت ما يضر بالشأن العام في البلاد. هذا التعديل مفهوم ضمناً وشرعياً ووطنياً وأخلاقياً لأن الخروج على مضمونه يعتبر سفاهة وخروجاً على المصلحة الجامعة. لكن السؤال هو من وما الذي يضمن للكاتب أن ما يعتبره هو في قلب المصلحة الوطنية الجامعة قد يعتبره الرقيب إضراراً بها. الموضوع هنا بالذات يمس التعرض للنواقص والعيوب الإدارية والقضائية والاجتماعية واعتبار السكوت عنها هو ما يشكل حقيقة إضراراً بالشأن العام في البلاد. الفقر والبطالة وبخس المرأة حقوقها وتزويج القاصرات والعنف الأسري وسرقات المنازل وتكسير السيارات في الشوارع بقصد السرقة وتواجد الأعداد الهائلة من مخالفي نظام الإقامة ومشاكلهم الأخلاقية والاجتماعية، كل تلك الأمور من الممكن أن يعتبر الشخص ذو الصدر الضيق قي أحد مراكز المتابعة الرقابية أن التعرض لها في وسائل الرأي والإعلام يشكل إضراراً بالشأن العام للبلاد. كيل المديح والعزف على

وتر كل شيء على ما يرام له ألف أب وعم وخال، لكن تقليب المواجع وكشف الجروح ليس لها أقارب سوى من يتطلعون إلى البحث عن علاج.

٩-٧: يحضر أن ينشر بأي وسيلة كانت وقائع التحقيقات أو المحاكمات دون الحصول على إذن من الجهة المخولة نظاماً. سؤال: ما هي الجهة المخولة نظاماً إعطاء الإذن في نشر وقائع التحقيقات والمحاكمات؟ هذه إن وجدت سوف تكون بما يشبه المؤكد دائرة حكومية تقع داخل منظومة السلطة القضائية أو التنفيذية. هل هذه الدائرة سوف تتجاوب حقيقة لا افتراضاً مع طلب الحصول على إذن النشر في وسيلة إعلام عامة عن قضية خلافية بين طرفين أو عدة أطراف قد تكون أحدهما جهة حكومية؟. أحتفظ لنفسى بميزة الشك حتى يثبت العكس.

في الختام.. لا خلاف على المقاصد النبيلة فيما أمر به المقام السامي من التعديلات في نظام المطبوعات والنشر لكن، وبما أن الرجال يعرفون بالحق والحق لا يعرف بالرجال فإن الخوف من أهواء بعض الرجال الذين لا تتسع صدورهم إلا لتضييق الواسع وتوسعة الضيق. في كل الأحوال العبرة بالنتائج.

حق الصحة البدنية والعقلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤١٣
http://www.aleqt.com/2011/05/04/article_534395.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في المقالة السابقة تحدثنا عن أهمية توفير الحماية الخاصة بالأمهات خلال فترة معقولة من الوضع وبعده، مع منح الأمهات العاملات - أثناء فترة الرضاع إجازة بأجر أو إجازة مصحوبة باستحقاقات الضمان الاجتماعي الكامل، وأشرنا إلى أهمية تقديم الحماية والمساعدة لجميع الأطفال والمراهقين من سوء الاستغلال، مع الحرص على عدم إفساد أخلاق الأطفال والمراهقين وعدم الإضرار بصحتهم، مع تحديد السن الأدنى الذي يجب ألا يطلب منهم القيام بعمل عند ذلك الحد أو دونه، مع الاهتمام بحق الإنسان في مستوى معيشي مناسب هو وأسرته مع الالتزام بحق الإنسان في التحرر من الجوع، والآن ننقل إلى:

المادة (١٢) من العهد الدولي

(أ) تقر الدول الأطراف في العهد الدولي بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه .

(ب) تشمل التدابير التي يجب على الدول الأطراف الالتزام بها في هذا العهد فيما يخص الصحة الأمور التالية :

(1) العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع والحرص على نمو الطفل نمواً صحياً .

(2) تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية .

(3) الوقاية من الأمراض الوبائية والمستوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها .

(4) الحرص على تأمين الخدمات الطبية للجميع وخاصة في حالة المرض. والآن مع المادة (١٣) من العهد الدولي: أ-

تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، كما اتفقت تلك الدول على أهمية توجيه التربية والتعليم إلى التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتنمية الحس بكرامته وتوطيد احترام حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية، كما اتفقت الدول الأطراف على أن يكون من أهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية والدينية ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلام .

ب - كما تقر الدول الأطراف في هذا العهد أن ضمان الممارسة التامة للحق المشار إليه يتطلب الالتزام بما يلي :-

(1) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته للجميع مجاناً .

(2) نشر وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة والحرص على الأخذ تدريجياً بمجانية التعليم .

(3) جعل التعليم العالي متاحاً للجميع بالعدل والمساواة وفقاً للكفاءة بكل الوسائل المناسبة والحرص على الأخذ بمبدأ مجانية التعليم تدريجياً .

(4) تشجيع التربية الأساسية أو تكييفها إلى أبعد مدى ممكن مراعاة للأشخاص الذين لم يتمكنوا من الدراسة الابتدائية .

(5) تنمية روح الفريق الواحد بين المدارس وإنشاء وسيلة اتصال بين تلك المدارس على جميع مستويات التعليم وإنشاء نظام يسمح بمنح فرص للتعليم، مع العمل على تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس، وهكذا نجد فيما ورد أعلاه أهمية حقوق الإنسان الصحية بما فيها البدنية والعقلية وتخفيض أعداد الموتى من المواليد والرضع وتأمين الخدمات الطبية للجميع، بجانب حق الإنسان في التربية والتعليم الذي يؤدي للمشاركة في التنمية وخدمة المجتمع. وفي الحلقة (١٧١) نكمل هذه المادة ثم نبدأ في مواد أخرى من ذلك العهد الدولي المذكور.

حقوق الانسان في العالم

تهدف لدعم التعاون بين الجانبين.. لجنة حقوق الإنسان توقع بروتوكول تعاون مع نظيرتها الجزائرية

المصدر: جريدة الشرق الخميس ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٨ إبريل ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240017>

الدوحة-الشرق:

وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بروتوكول تعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية الجزائرية لحقوق الإنسان، يتعلق بدعم نشر ثقافة حقوق الإنسان حيث قام بتوقيعه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري — رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — خلال زيارته والوفد المرافق له للجنة الاستشارية لحقوق الإنسان في الجمهورية الجزائرية التي تأتي في إطار استحداث آليات التعاون المشترك وتبادل التجارب والخبرات بين اللجنتين، حيث قام بالتوقيع عن الجانب الجزائري سعادة الاستاذ مصطفى فاروق قسنطيني..

وتهدف هذه الاتفاقية الى دعم فرص التعاون بين اللجنتين وذلك من خلال التنسيق المشترك في مجالات نشر ثقافة حقوق الانسان من خلال الندوات المشتركة والتدريبات المتبادلة والتشاور في المجالات التي تهم اللجنتين.. حيث التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري والوفد المرافق رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية سعادة السيد عبد العزيز زيارى، دار الحديث خلال اجتماع حول أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وما استجد من أحداث وتطورات في هذا المجال، وأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الانسان في التعامل مع الوضع الحالي في المنطقة العربية على المستويات المحلية...

حضر اللقاء كل من سعادة سفير دولة قطر لدى الجمهورية الجزائرية السيد عبدالله بن ناصر الحميدي، ورئيس اللجنة الاستشارية الجزائرية لترقية حقوق الانسان وحمايتها، وسعادة الدكتور يوسف بن عبيدان فخرو نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان،

كما اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري برئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان لمجلس الأمة سعادة السيد لزه مختاري حيث تناول اللقاء الامور المتعلقة بمجال حقوق الانسان والجهود المبذولة من اللجنتين القطرية والجزائرية لتوطيد وتعزيز التعاون المشترك بين اللجنتين في شتى المجالات المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الانسان...

7 مايو انتخابات البحرينية لحقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٥٥ - الخميس ٢٨ أبريل ٢٠١١م الموافق ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ

<http://www.alwasatnews.com/3154/news/read/553061/1.html>

أكدت المدير الإداري المؤقت للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان سبيكة النجار أن الجمعية ستجري انتخابات جمعيتها العمومية صباح يوم السبت بعد المقبل (٧ مايو/ أيار) 2011 ، بعد مضي ثمانية أشهر على تجميد مجلس إدارة الجمعية، ولفتت النجار إلى أنه تمت مخاطبة عدد من الأعضاء بغرض دعوتهم للاجتماع، ولإبلاغهم بمن يود إعادة ترشيح نفسه لمجلس إدارة الجمعية.

وعلمت «الوسط» أن الإدارة السابقة للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ستعاود ترشيح نفسها في الانتخابات المقبلة للجمعية العمومية.

ومن المتوقع أن يعاود كل من الأمين العام السابق للجمعية عبدالله الدرازي، ونائبه عيسى الغائب، والأمين المالي للجمعية محمد فضل، وسكرتير الجمعية عبدالرضا حسن، ورئيس لجنة الرصد عبدالجليل يوسف، إضافة إلى معاودة الإداريين عيسى إبراهيم ومحمد الصميخ ومحمد عبدالرحيم ترشيح أنفسهم للانتخابات المقبلة. ورفعت الجمعية خطاباً إلى وزارة التنمية الاجتماعية بغرض إشعارها بالموعد المحدد للانتخابات، ونتيجة لظروف وجود قانون السلامة الوطنية، فإن الوزارة ستتكفل بمتابعة الإجراءات الأمنية لتسهيل عقد اجتماع الجمعية العمومية.

تعقد جمعيتها العمومية في ٧ مايو المقبل

إدارة «البحرينية لحقوق الإنسان» السابقة تعاود الترشح للانتخابات المقبلة

علمت «الوسط» أن الإدارة السابقة للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ستعاود ترشيح نفسها في الانتخابات المقبلة للجمعية العمومية.

وأكدت المدير الإداري المؤقت للجمعية سبيكة النجار أن الجمعية ستجري انتخابات جمعيتها العمومية صباح يوم السبت الموافق ٧ مايو/ أيار المقبل، لافتة إلى أنه تم مخاطبة عدد من الأعضاء بغرض دعوتهم للاجتماع، ولإبلاغهم بمن يود إعادة ترشيح نفسه لمجلس إدارة الجمعية.

ومن المتوقع أن يعاود كل من الأمين العام السابق للجمعية عبدالله الدرازي، ونائبه عيسى الغائب، والأمين المالي للجمعية محمد فضل، وسكرتير الجمعية عبدالرضا حسن، ورئيس لجنة الرصد عبدالجليل يوسف، إضافة إلى الإداريين عيسى إبراهيم ومحمد الصميخ ومحمد عبدالرحيم معاودة ترشيح أنفسهم للانتخابات المقبلة.

وبحسب النظام الأساسي للجمعية، فإن غلق باب الترشح لانتخاباتها، يتم قبل أسبوع من موعد الانتخابات، وسيتم في انتخابات الجمعية مناقشة التقريرين المالي والأدبي للجمعية، قبل التصويت على الانتخابات.

ورفعت الجمعية خطاباً إلى وزارة التنمية الاجتماعية بغرض إشعارها بالموعد المحدد للانتخابات، ونتيجة لظروف وجود قانون السلامة الوطنية، فالوزارة ستتكفل بمتابعة الإجراءات الأمنية لتسهيل عقد اجتماع الجمعية العمومية.

وفي هذا الصدد، أوضح الدرازي أن آخر جمعية عمومية عُقدت للجمعية ضمت ٣٦ عضواً ممن سددوا اشتراكات العضوية.

وقال: «نأمل من أعضاء الجمعية تسديد اشتراكاتهم للعام الحالي وحضور الاجتماع، لأهمية أن تمارس الجمعية نشاطها بشكل اعتيادي بغرض خدمة القضايا الحقوقية في البحرين. وخصوصاً أن رجوع الجمعية هو مؤشر جيد من أجل تطوير العمل الحقوقي في البحرين ومساندته».

وتابع: «نتمنى أن يكون للجمعية دوراً في حضور المحاكمات لأهميته، لأنه من المهم أن جمعية مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عُرف عنها توازنها وسمعتها الدولية أن يكون لها دور في حضور جلسات المحاكمات التي تتم في الوقت الحالي».

وكانت وزارة التنمية اتخذت قراراً بتجميد مجلس إدارة الجمعية وتعيين مدير مؤقت لإدارة شئون الجمعية والعمل على إعداد التقارير المالية والإدارية للجمعية، وفتح باب العضوية لكافة فئات المجتمع البحريني، تمهيداً للدعوة إلى عقد جمعية عمومية، يتم من خلالها انتخاب مجلس الإدارة، وأسندت هذه المهمة إلى أحد موظفي الوزارة، العاملين في المجال القانوني، ضماناً لحسن سير العمل بالجمعية وفقاً للقانون.

واتهمت الوزارة الجمعية في ذلك الوقت، بالابتعاد عن التعبير بحيادية عن كافة طوائف المجتمع البحريني، ما أوقع القائمين على مجلس إدارتها في تصرفات كانت محل العديد من الشكاوى التي أرسلت إلى الوزارة، والتي تقدم بها مجموعة من الصحفيين البحرينيين، على إثر إهانتهم وسبهم من أعضاء الجمعية لمجرد طلبهم من مسؤولي الجمعية التعبير بحيادية عن أنشطة الجمعية، لكافة فئات المجتمع من دون أن يقتصر ذلك على فئة معينة.

كما أشارت الوزارة إلى قيام مجلس إدارة الجمعية بالعديد من المخالفات، وفقاً لقانون الجمعيات رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩، وخصوصاً التي ترمي منها إلى الدعوة لعقد الجمعية العمومية وانتخاب مجلس الإدارة، وإخطار جهة الإدارة وأعضاء الجمعية العمومية بالإضافة إلى القيام بالتنسيق مع عدد من الكيانات غير الشرعية، وقيام الجمعية بنشر ذلك على موقعها الإلكتروني.

وبعد المفاوضات التي أجرتها الوزارة مع الجمعية، أصدرت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي قراراً في أواخر شهر مارس/ آذار الماضي بتعيين سبيكة النجار مديراً مؤقتاً للجمعية بدلاً من المدير المؤقت السابق عبدالله إبراهيم الجودر، إذ كلفت النجار بإعداد تقرير يُقدم لوزارة التنمية بشأن أوضاع الجمعية متضمناً أمورها المالية خلال العامين الماضيين ومقترحاتها لإصلاحها وتطوير وتنظيم العمل بها، وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي المشار إليهما وذلك خلال شهر من تاريخ العمل بالقرار.

كما يقضي القرار بأن يدعو المدير المؤقت إلى اجتماع يعقد قبل انتهاء المدة المحددة بأسبوعين على الأقل

واشنطن تريد بياناً يطالب دمشق بوقف مهاجمة المحتجين جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف غداً

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ٢٨ أبريل ٢٠١١ م الموافق ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=40400&y=2011>

جنيف (وكالات) - يعقد مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان جلسة خاصة غدا الجمعة لمناقشة الوضع في سوريا التي شهدت تظاهرات منادية بالديموقراطية، اسفرت عن مقتل اكثر من ٤٥٠ شخصا منذ منتصف مارس الماضي . وقال المتحدث باسم مكتب المفوض الاعلى لحقوق الانسان سدريك سابي "ان الجلسة التي ستعقد بطلب من الولايات المتحدة عند الساعة ١١ صباحا، ستحضرها ١٠ دول من الاتحاد الاوروبي اضافة الى اليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية والسنغال وزامبيا ."

وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى المجلس ايلين دونا هو ان المجلس ينبغي أن يطالب دمشق بوقف هجماتها الدامية على المحتجين المسالمين، و اضافت في تصريح لـ "رويترز" "ذهل المجتمع الدولي لمقتل مئات المدنيين فيما يتصل بالاحتجاجات السلمية في الأسبوع الماضي... نتوقع في الجلسة الخاصة أن يدعو أعضاء مجلس حقوق الإنسان حكومة سوريا للالتزام بمسؤوليتها بحماية سكانها ووقف هذه الهجمات ."

وتشارك في المجلس الذي يضم ٤٧ عضوا دول تعد حليفة تقليديا لسوريا مثل روسيا والصين وكوبا، اضافة الى دول اسلامية مثل ماليزيا وباكستان وعدد من الدول العربية، ولم تصدر اي مؤشرات على مشروع القرار الذي قد يطرح في الجلسة .

وقال نشطاء حقوقيون ان عقد جلسة غدا في جنيف سيشكل ضربة لترشيح سوريا لعضوية المجلس، وكانت سوريا اعلنت في وثيقة بتاريخ الاول من مارس عن نيتها الترشح لعضوية المجلس في الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ لالتزامها باحترام ودعم الحقوق الثابتة والطبيعة الموحدة لجميع حقوق الانسان، ويتوقع ان تصوت الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك على ترشيح الاعضاء الجدد في المجلس في مايو .

ودعا ناشطون امس المجلس إلى بدء تحقيق دولي في أعمال القتل والاعتقالات الجماعية في سوريا، وقالت "الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" في بيان "إن استخدام الذخيرة الحية من جانب قوات الأمن ضد المحتجين أدى إلى وفاة المئات منذ منتصف مارس، وإلى مئات المفقودين وجرى احتجاز أكثر من ١٧٠٠ على مدى الأيام الثلاثة الماضية"، وأضافت "أن الجرائم الدولية وفقا لتعريف المحكمة الجنائية الدولية ترتكبها السلطات السورية، وتابعت "على السلطات الدولية أن تدين بشدة الانتهاك الشديد والمنهجي لحقوق الإنسان، من جانب السلطات السورية وتدعوها لوضع حد لأعمال العنف فوراً ."

في ختام دورة تدريبية للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة.. جدل ساخن حول ارتداء النقاب للعاملات في مجال الإرشاد الأسري

المصدر: جريدة الشرق الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240095>

العبيدلي: نسعى لصياغة لائحة شرف مشتركة لضمان حقوق وواجبات المسترشد
د. بوزبون: الإرشاد الأسري يتطلب من العاملين الالتزام بمعايير المهنة
"المركز الشامل" بات أولوية من أولويات "حماية الطفل والمرأة"
هديل صابر:

رحبت السيدة فريدة العبيدلي — المدير العام للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — بالاقتراح الذي قدمته الدكتورة
بنه بوزبون — أخصائية نفسية وإكلينيكية ومدير عام مركز الدانة للاستشارات بمملكة البحرين — خلال الدورة
التدريبية التي نظمتها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة على مدار يومين تحت عنوان "الإرشاد الأسري"، وهو
الاقتراح المتعلق بصياغة لائحة شرف تتضمن حقوق وواجبات المسترشدين أو طالبي الخدمة الإرشادية بالمؤسسات
الاجتماعية..

وأكدت العبيدلي في تصريحات على هامش أعمال الدورة التدريبية التي اختتمت أعمالها ظهر أمس بفندق شرق لـ٢٥
أخصائية من العاملات بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بالدولة، أهمية الوصول
لصيغة مشتركة تجمع كافة المؤسسات الاجتماعية بالدولة تعنى بلائحة الشرف هذه لتنظيم العلاقة بين المرشدين والعلماء
الطالبين للخدمة.

هذا وقد أثار عدد من الحاضرات قضية النقاب الذي قد ترتديه بعض المرشدات أو الأخصائيات النفسيات أو الاجتماعيات
خلال التعامل مع الحالات، حيث انقسم الحضور بين معارض له بأنه قد يشكل عائقاً، ومؤيد له باعتباره جزءاً لا يتجزأ
من العادات والتقاليد المتبعة في المجتمع القطري، إلا أن كان رأي الدكتورة بنه بوزبون هو أن ارتداء النقاب قد يكون
فعلاً حاجزاً للتواصل بين المرشدة والحالة، مشددة على ضرورة عدم إرتدائه بالحالات التي يكون فيها المسترشد طفلاً أو
امرأة، مع خيار ارتدائه في حال التعامل مع الرجال، على اعتبار أن لغة الجسم وإيماءات الوجه تعد من المداخل التي
بالإمكان أن تسهل عملية الإرشاد.. وعرجت العبيدلي خلال تصريحاتها على أهمية إنشاء المركز الشامل لمواكبة الخطة
الخمسية التي صاغتها المؤسسة من ٢٠٠٩ — ٢٠١٢، لافتة إلى أن المركز الشامل بات من الأولويات لتسهيل آلية
العمل لطالبي الخدمة لاسيما وأن المركز سيكون فيه مكتب تنسيق سيعمل على توزيع الحالات على المؤسسات كل حسب
حاجته، مشيرة إلى أن المركز الشامل بات طموحاً لمواكبة الانفتاح الذي تعيشه الدولة على مختلف الثقافات والبيئات..
الإرشاد الأسري

وحول الدورة.. قالت العبيدلي "إن المؤسسة تحرص كل الحرص على تأهيل كادرها العامل لاسيما الأخصائيات
الاجتماعيات لتدريبهن على كيفية التعاطي مع الحالات، ولهذا الهدف قامت المؤسسة بتنظيم ورشة العمل التدريبية
"الإرشاد الأسري" على مدار أربعة أيام، لافتة إلى أن المؤسسة تعقد النية على تنظيم ورشة تدريبية تحت عنوان "فن
الاستماع لضحايا العنف" كمرحلة ثانية من سلسلة الدورات والورش التدريبية التي تستهدف تأهيل الإخصائيات
الاجتماعيات العاملات في المؤسسات الاجتماعية والأسرية..

وأضافت العبيدلي "إنَّ التدريب بات ضرورة لتوسيع آفاق الأخصائيات لمواكبة التطور الذي تشهده الدولة، والانفتاح على الآخر لذا تضع المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة نصب عينيها أهمية التدريب وتطوير قدرات العاملات في مجال الإرشاد حتى يتسنى لهن التعاطي مع أي من الحالات التي ترد للمؤسسة بغية طلب المساعدة، بيد أنَّ التدريب يعمل على إثراء حصيلة الإخصائيات الاجتماعيات بحيث يستطعن التعامل مع الحالات كل حسب احتياجاتها.. وأشادت العبيدلي بآلية الطرح التي قدمتها الدكتورة بنة بوزبون خلال الدورة، لافتة إلى أن ما قدمته الدكتورة بوزبون يحاكي الواقع المعاش بالنسبة للعديد من القضايا التي تم طرحها خلال فترة انعقاد الدورة، مؤكدة أن الدورة عرجت على جملة من الموضوعات التي تتعلق بمهنية المرشد، وتدريب الإخصائيات على كيفية التعامل ليس فقط مع الحالة بل مع كافة أفراد الأسرة، لاسيما وأن هناك حالات تستدعي التعامل مع أقطاب الأسرة لإيجاد الحل المناسب لها من خلال خطة علاجية وإرشادية متكاملة..

وعرجت العبيدلي في حديثها على موضوع استراتيجية المؤسسة بأنها خمسية من ٢٠٠٩ — ٢٠١٢ ومن أهم أولويات الاستراتيجية تدشين مركز الاتصال (٩١٩) الذي يتلقى العديد من الحالات منذ تدشينه.

معايير المهنة

ومن جانبها أثارَت الدكتورة بنة بوزبون — أخصائية نفسية وإكلينيكية ومدير عام مركز الدانة للاستشارات بملكية البحرين — قضية غاية في الأهمية تتعلق بمعايير مهنة الأخصائي أو الإخصائية النفسية والتي تعنى بشكل كبير في لباس الإخصائية ومظهرها العام بحيث لا يكون مائلاً للبهرجة التي تخلق حاجزاً نفسياً بين العميل وبين مقدم الخدمة كعدم التحلي بالساعات والمجوهرات باهظة الثمن، فضلاً عن اختيار المكان المناسب لتقديم الخدمة من خلال قاعة تمتاز بالأثاث البسيط الذي لا يلفت انتباه العميل ولا يشعره بالدونية، والأخذ بعين الاعتبار أن المرشد سيتعامل مع فئات تعود لطبقات اقتصادية مختلفة..

وأضافت الدكتورة بوزبون قائلة "إنه على المرشد أن لا ينشغل عن العميل بالرد على هاتفه الخاص، أو إشراكه بقضاياها الخاصة، كما لا بد الالتزام بوقت الجلسة لكلا الطرفين، وعدم قطع التواصل من خلال لافتة "ممنوع الدخول" خلال فترة انعقاد الجلسة".

وطالبت الدكتورة بوزبون بضرورة اعتماد لائحة من قبل المؤسسات الاجتماعية يتم تضمينها حقوق وواجبات العميل لتنظيم العمل والعلاقة بين العميل والمرشد..

وأكدت الدكتورة بنة بوزبون على ضرورة الانتباه إلى العادات والتقاليد في عملية الإرشاد الأسري واحترام الخصوصية والسرية، وقد تناولت الدكتورة بنة الحديث عن استراتيجيات المواجهة لدى الأسر وأنماط تفاعل الأسرة، والحدود والتباعد والتشابك بين أفراد الأسرة الواحدة، وأشارت إلى الانساق الفرعية للأسرة بما فيها النسق الفرعي الزوجي والنسق الفرعي الوالدي والنسق الفرعي الأخوي والنسق الأسري الفرعي الخارجي، واستعرضت دورة حياة الأسرة ومراحلها؛ المرحلة الأولى: الزوجان حديثي الزواج والمرحلة الثانية: الأسرة ذات الأطفال الصغار إضافة إلى المرحلة الثالثة: أسرة تربية الطفل (٦ — ١٢ سنة) والمرحلة الرابعة: أسرة المراهقين (١٣ — ١٩ سنة) كما المرحلة الخامسة: أسرة انطلاق الأبناء والمرحلة السادسة: الأسرة في أواخر العمر، كما تناولت الورشة الحديث عن الهضبات والتحويلات والمهام والتغيرات التي تمر بها الأسرة والتي تشمل مرحلة الزوجين حديثي الزواج والمرحلة الثانية: الأسر ذات الأطفال الصغار إضافة إلى المرحلة الثالثة: أسرة تربية الطفل والمرحلة الرابعة: أسر المراهقين والمرحلة الخامسة: أسر انطلاق الأطفال وأخيراً المرحلة السادسة: الأسر في أواخر العمر..

وركزت الدكتورة بنة على آلية عمل جلسات الإرشاد الأسري حول دورة حياة الأسرة العادية، والضغوط التي تعاني منها كل أسرة قائلة "هناك ضغوط يمكن التنبؤ بها يجب أن تواجه في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة وقد وجد أن عدداً من العوامل هي الأكثر إثارة في كل مرحلة. مضيئة أن عدم القدرة على التعامل مع الضغوط الهامة هو واحد من العوامل التي يمكن أن توقف أو تبطئ التقدم في دورة الحياة وعلى الرغم من أن كل مرحلة من مراحل دورة الحياة تمثل عاملاً ضاغطاً أولاً فإن هناك ضغوطاً أخرى عديدة في كل مرحلة".

التفاعل مع النسق الوالدي

وتحدثت الدكتورة بنة عن التفاعل مع النسق الفرع الوالدي، وأشارت إلى أن المسؤولين في دور الرعاية والحضانات أجزاء من النسق الفرع الخارجي للأسرة. وهؤلاء الأشخاص يتفاعلون مع الوالدين في اتخاذ القرارات المتعلقة برعاية الطفل ويوفرون دعماً ومساعدة للوالدين، وربما يقومون بدور النموذج الذي يجد المهارات الوالديه المناسبه. وفيما يتعلق بالأسر ذات الحاجات الخاصة قالت "إذا عمد أحد الزوجين إلى سماع المحاضرات الخاصة بتربية الطفل، أو حصل على

معلومات حول هذا الموضوع بشكل أو بآخر، أو استمع الى نصائح المعلمين والمرشدين النفسيين في المدرسة مستبعداً في ذلك الوالد الآخر، فإنه لابد من ان ينشأ الصراع بين الوالدين فيما يتعلق بأساليب تنشئتهما للطفل" ..



هنا رئيس الجمهورية بعيد العمال العالمي

مجلس النواب يوافق على انضمام اليمن إلى اتفاقية كيب تاون

المصدر: جريدة الثورة اليمنية الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

<http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=2733>

الثورة نت.. /

وافق مجلس النواب في جلسته اليوم برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي على طلب الموافقة على الانضمام إلى اتفاقية (كيب تاون) الخاصة بالضمانات على المعدات المنقولة والبروتوكول الملحق بها الخاص بمعدات الطائرات . جاء ذلك في ضوء تقرير لجنة النقل والاتصالات والتي بينت أن الاتفاقية تتكون من (٦٢) مادة موزعة على (١٤) فصلاً تتضمن في مجملها نظام التطبيق وأحكامه، انشاء الضمانة الدولية، التدابير في حالة الإخلال بالالتزامات، نظام التسجيل الدولي، المسائل الأخرى المتعلقة بالتسجيل، امتيازات وحصانات السلطة الإشرافية والمسجل، مسؤولية المسجل، أثار الضمانة الدولية إزاء الغير، إحالة الحقوق التبعية والضمانات الدولية حقوق الحلول، الحقوق أو الضمانات الخاضعة لإعلانات من الدول المتعاقدة، تطبيق الاتفاقية على المبيعات، الاختصاص القضائي، العلاقة باتفاقيات أخرى والأحكام الختامية .

واعتبرت اللجنة في تقريرها أن هذه الاتفاقية بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة الموقع عليها في مدينة كيب تاون في ١٦ نوفمبر ٢٠٠١ م والبروتوكول الملحق بها والمعروف ببروتوكول بشأن المسائل الخاصة بمعدات الطائرات من فروع القانون الخاص الدولي .

وأوضحت اللجنة أن الاتفاقية تهدف إلى التغلب على المشاكل الخاصة بالحصول على تمويل للطائرات ومعدات ذات القيمة العالية من المعدات المتنقلة وتأمين حقوق الملكية والتأجير والتمويل المضمون بالأصول بحيث يسهل تمويل إقتناء هذه المعدات واستخدامها بشكل فعال .

وأشارت الى أن الاتفاقية تهدف ايضاً الى توحيد الإطار القانوني اللازم على الصعيد العالمي لما فيه من منافع اقتصادية كبيرة ومتبادلة لجميع الأطراف المعنية من عملية تمويل الطائرات ومعداتنا وتقوم هذه الاتفاقية على إنشاء نظام تسجيل دولي لحماية هذه الضمانات وتعزيز الاستقلالية للأطراف المعنية في العملية .

فيما البروتوكول الملحق بالاتفاقية يتكون من (٣٧) مادة موزعة على (6) فصول تضمنت في مجملها نظام التطبيق وأحكام عامة، التدابير في حالة الإخلال بالالتزامات - الأولويات والإحالات - أحكام التسجيل المتعلقة بالضمانات الدولية على معدات الطائرات، الاختصاص، العلاقة باتفاقيات أخرى والأحكام الختامية .

ولفتت اللجنة الى أن الهيئة العربية للطيران المدني قد حثت خلال دورتها الثالثة عشر للجمعية العامة ٢٠١٠ م كافة الدول العربية الغير منضمة إلى هذه الاتفاقية والبروتوكول سرعة الانضمام إليها .

وأشارت الى أن الناقل الوطني للجمهورية اليمنية - الخطوط الجوية اليمنية أكدت هي الأخرى مطالبتها بسرعة الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكول لما لها من أهمية اقتصادية بالغة من حيث توفير الثقة بين المقرضين والمستثمرين من المؤسسات في مجال تمويل الطائرات ومعداتنا وكوسيلة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية فيما يتعلق بهذه المعدات والحد من المخاطر الناجمة من تكاليف التمويل ومساعدة شركات الطيران في جمودها لتحديث وتطوير أساطيلها .

واكدت اللجنة البرلمانية أن الاتفاقية والبروتوكول قد دخلا حيز التنفيذ في الاول من شهر مارس ٢٠٠٦م ، وأن عدد الدول المصادقة عليها ٣١ دولة منها مفوضية الاتحاد الأوروبي وخمس دول عربية هي (الأردن ، عمان ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، دولة الإمارات العربية المتحدة).

وبمناسبة حلول عيد العمال العالمي الذي يصادف الأول من شهر مايو من كل عام عبر رئيس وأعضاء مجلس النواب عن نهانهم القلبية الحارة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكافة جماهير الشعب اليمني في الداخل والخارج وكل منتسبي القوات المسلحة والأمن .

ودعا المجلس إلى جعل هذه المناسبة منطلقاً تاريخياً جديداً لتعزيز عملية البناء وإحداث تحولات وطنية ديمقراطية وتنموية حقيقية والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خطوات إلى الأمام بما يعزز من المنجزات والمكاسب الوطنية لترسيخ مداميك النهج السياسي الوطني الديمقراطي لبلادنا وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وتحقيق الإزدهار الشامل لليمن .

كما دعا المجلس القوى العاملة اليمنية إلى تعزيز مواقفها الإيجابية في مجالات الإنتاج والخدمات الاجتماعية وبما يحقق اهداف ومبادئ الثورة اليمنية الخالدة سبتمبر واكتوبر في النهوض والتقدم للشعب والوطن .

وكان مجلس النواب الذي استمع في جلسته سابقه لرسالة الحكومة حول مشروع قانون الشركة الوطنية للبترول، قد أستهل جلسة اليوم بإستعراض محضره السابق ووافق عليه، على ان يواصل أعماله بعد يوم غد الاثنين .



إنشاء شبكة عربية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240186>

نواكشوط - اف ب:

قرر ممثلون لمؤسسات للدفاع عن حقوق الإنسان اجتمعوا في نواكشوط، إنشاء شبكة تهدف إلى "إعطاء دفع وحماية" هذه الحقوق في بلدانهم، بحسب ما جاء في بيان في ختام اللقاء. وستكون مهمة هذه الشبكة "تنسيق الأعمال والمساهمة في تحسين وضع حقوق الإنسان في العالم العربي وحماية التشريعات في هذا المجال"، بحسب ما جاء في البيان الذي تلاه حمود ولد نبيغه، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا. وأضاف البيان أن المشاركين في هذا الاجتماع السنوي السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان "شددوا أيضاً على ضرورة مواصلة مساهمة المؤسسات العربية في تعزيز نظام المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة". وشاركت المفوضة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة نافي بيلاي التي تزور موريتانيا في هذا الاجتماع. وقال مشاركون في الاجتماع أن تشكيل هذه "الشبكة" أملته التطورات التي يشهدها العالم العربي في مجال حقوق الإنسان في ضوء الانتفاضات الشعبية في عدد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وشارك في الاجتماع الذي بدأ الأربعاء ممثلون لجمعية حقوق الإنسان في تونس والمغرب وقطر والجزائر ومصر والأردن.

اقترح تأسيس هيئة لتقييم الراغبين في العمل بقطر.. المهندي لـ الشرق: الهيئة مهمتها حماية حقوق الفرد من القرار الشخصي لكفيله... استقلال الهيئة عن أية جهة تنفيذية وتمنح ميزانية خاصة

المصدر: جريدة الشرق الاحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240205>

عز الدين عبده:

اقترح المهندس عيسى محمد المهندي، مساعد مدير الادارة الهندسية بهيئة متاحف قطر أن تقدم الدولة على انشاء هيئة عامة للتقييم تكون مهمتها الرقابة على سوق العمل باصدار شهادات الصلاحية للأفراد والشركات التي تريد العمل داخل دولة قطر، وأن تقوم على حماية حقوق الفرد من القرار الشخصي لكفيله بإنهاء خدماته ومنحه فرصة الانتقال لعمل آخر ما دامت الهيئة قد منحتة "شهادة الصلاحية".

ودعا المهندي في حديثه لـ "الشرق" إلى أن تكون الهيئة مستقلة عن أية وزارة أو جهة تنفيذية وأن تتمتع بميزانية خاصة ومستقلة ليكون قرارها غير متأثر بوجود أية مصالح لأي شخص كان، وأن تكون الهيئة دون غيرها هي المعنية والمختصة والمسؤولة دون غيرها عن اصدار شهادات صلاحية العمل بدولة قطر ويكون الفرد أو الشركة صالحين للعمل بقطر بموجب الشهادة، وشدد على أن تكون مدة الشهادة عاما على الأقل للفرد وللشركة إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ووافقت الهيئة على أن تكون المدة أطول من ذلك.

وأضاف: "كما يجب أن تتشكل الهيئة من عدة لجان للتقييم، على أن يكون عدد اللجان بعدد الوظائف أو المهن التي يحتاجها السوق القطري لتتمكن كل لجنة من تقييم الأفراد والشركات، كل في التخصص الذي يطلب العمل به، كما يجب تشكيل لجنة تختص بالتخطيط للمونديال وأخرى لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية".

وحول تنفيذ القطاعات التي تقع تحت طائلة هيئة التقييم المقترحة، قال المهندي: "أي أن تتكون الهيئة داخليا من قطاعين أولهما قطاع الشركات وينقسم إلى قسمين "مقاولات واستشارات"، أما القطاع الثاني فهو قطاع الأفراد ويتكون من قسم واحد هو التوظيف، ويندرج تحت التوظيف كل القطاعات التي تستوعب وتطلب الأفراد للعمل بها، على سبيل المثال "قطاعات الصحة، التعليم، المشاريع، المحاسبة... الخ".

آلية العمل بالهيئة

ويواصل المهندي: "وتكون آلية العمل داخل الهيئة على النحو التالي: فيما يخص الأفراد، يتقدم الفرد بسيرته الذاتية إلى اللجنة المختصة بالوظيفة المطلوبة، عبر الوسيلة التي تحددها الهيئة وبناء على تقييم اللجنة للسيرة الذاتية يتم تحديد موعد للمقابلة الشخصية أمام اللجنة، ثم يصدر قرار اللجنة بناء على تقييم الشخص، إما بالموافقة ومنحه شهادة الصلاحية وإما بالرفض ولا يمنح الشهادة".

واستطرد: "وفيما يخص الشركات، تتقدم الشركة بالسيرة الذاتية لها وللمشروعات التي قامت بتنفيذها من قبل، ولمحة عن الوضع المالي للشركة خلال خمس سنوات مضت ومصدر هذا المال، حتى لا تكون قطر مكانا لغسل الأموال".

وشدد المهندي على حق الأفراد والشركات في تجديد شهادة الصلاحية قبل انتهاء مدتها وذلك أيضاً عن طريق الهيئة وإذا قررت لجنة التقييم والتجديد أنه لا يصلح للتجديد فقرارها نافذ، وقال: "كما يحق للشخص الذي حصل على الشهادة إذا تعرض للإبعاد أو لإنهاء الخدمات من كفيله أن يتقدم بتظلم إلى الهيئة وهي تحقق في الأمر وإما أن تعيده إلى عمله أو تمنحه حق الانتقال إلى مكان آخر".

واختتم المهندي: "ما دفعني لطرح هذه الفكرة هو تخوفي على الميزانية الضخمة التي رصدتها الدولة للمشروعات التنموية والتطويرية والعمرانية أيضاً، حتى لا تهدر على غير فائدة أو تنفق في غير محلها، كما أنني تساءلت لماذا نجد بعض الشركات التي تعمل مع بعض الجهات الحكومية تكون مؤهلة، ثم نجد شركات أخرى غير مؤهلة تعمل مع بعض جهات حكومية أخرى".



إسبانيا تلعب سياسياً بورقة القاصرين المغاربة غير المصحوبين

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الإحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=129936>

خديجة وريد | المغربية
أفادت جمعية حقوق الإنسان الإسبانية أن المديرية العامة للطفولة والعائلة التابعة لمستشارية المساواة والرعاية الاجتماعية في الحكومة المستقلة لإقليم الأندلس "تلعب سياسياً بورقة القاصرين المغاربة غير المصحوبين"، إذ تعطي أرقاماً غير حقيقية حول عددهم، حسب ما أوردته الوكالة الإسبانية للأنباء "إيروبا بريس".
وكذبت الجمعية الحقوقية أن يكون دخل التراب الإسباني ٧٥ قاصراً مغربياً، خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة الجارية، في حين أن عددهم لم يتجاوز ٥٤ شخصاً في الفترة نفسها من السنة الماضية.
وأوضحت الجمعية الحقوقية أنه على عكس ما تزعمه المديرية العامة للطفولة والعائلة في إقليم الأندلس، فإن عدد القاصرين المغاربة غير المصحوبين عرف تراجعاً ملحوظاً خلال هذه السنة، ما دفع بالسلطات المعنية إلى إغلاق بعض مراكز الإيواء.
وأضافت الجمعية أن كل الأرقام، التي سجلت منذ سنة ٢٠٠٧، تفيد أن هناك تراجعاً ملحوظاً في عدد القاصرين المغاربة غير المصحوبين، واستغربت، في الوقت ذاته، من موقف المديرية العامة للطفولة والعائلة في إقليم الأندلس، الذي لم تجد له مبرراً منطقياً، حسب تعبير مسؤوليها.
من جهتها، أفادت رئيسة المديرية العامة للطفولة والعائلة في إقليم الأندلس، تيريسا فيغا، أن التراجع، الذي تتحدث عنه جمعية حقوق الإنسان الإسبانية، يعزى إلى افتتاح ميناء طنجة المتوسطي، الذي شكل، في فترة معينة، عقبة أمام محاولة القاصرين المغاربة غير المصحوبين العبور إلى الضفة الأخرى من مضيق جبل طارق، مختبئين تحت الشاحنات، إذ أنهم كانوا يجهلون خريطة مرافقه.
وسبق للسلطات الإسبانية أن لعبت، في مناسبات سابقة، بورقة الإرهاب حول هذا الملف، فكانت بعض الجرائد الإسبانية تورد، بين فينة وأخرى، مقالات تحذر من خطورة وجود قاصرين مسلمين فوق التراب الإسباني، وتعتبرهم "مضغة سهلة" لمؤطري التطرف، الذين يستغلون وضعهم لضمهم إلى تنظيماتهم الإرهابية.

صنعا تدعو هيومن رايتس للتحقيق في أحداث الأربعاء

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=41387&y=2011>

دعت الحكومة اليمنية، منظمة "هيومن رايتس ووتش"، إلى التحقيق في أحداث العنف التي شهدتها العاصمة صنعاء، الأربعاء الماضي، وأسفرت عن مقتل ١٧ متظاهرا وإصابة المئات من مؤيدي ومناهضي الرئيس علي عبدالله صالح، حسب إحصائيات صادرة عن المعسكرين .

وعبرت الحكومة اليمنية عن أسفها لما ورد في البيان الأخير لـ "هيومن رايتس ووتش"، والذي قالت إنه احتوى "معلومات مغلوطة" عن أحداث الأربعاء الماضي، متهمة المنظمة الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، بعكس الحقائق وتحميل الحكومة "مسؤولية الأحداث المؤسفة".

وكانت المنظمة اتهمت صنعاء بانتهاج سياسة "عمليات القتل الواسعة والممنهجة" ضد المحتجين الشباب، معتبرة أن الحصانة التي ستعطى للرئيس علي عبدالله صالح، وفقا للمبادرة الخليجية، "منحته التقويض المطلق للقيام بالمزيد من الهجمات على المتظاهرين السلميين"، حسب بيان صادر عنها الخميس الماضي .

وقال مصدر مسؤول في حكومة تصريف الأعمال في اليمن، في تصريح نشرته صحف يمنية حكومية، أمس إن المنظمة الدولية، دأبت "على إصدار تقارير وبيانات" تحتوي على الكثير من المعلومات الخاطئة عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، بسبب اعتمادها كليا على "تقارير مضللة" تعدها أحزاب "اللقاء المشترك" المعارضة، وبعض المنظمات والناشطين الحقوقيين المنتمين للمعارضة اليمنية .

ودعا المصدر المسؤول "هيومن رايتس ووتش" إلى "تجري المصادقية والحياد والنزاهة في عملها"، و"أن تكلف نفسها عناء التحقق من صحة تلك المعلومات المضللة التي تدس لها، وعبر بعض موظفيها الذين يتطوعون للترويج لتلك المعلومات بصورة تهز حيادية ومصادقية المنظمة"، حسب قوله .

الروابدة: الهوية الوطنية الأردنية (جمعية وليست إقصائية) و حق مطلق لكل أردني

المصدر: جريدة الرأي الاثنين ١ مايو ٢٠١١م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=399950

عمان - حاتم العبادي - ما بين الحقائق التاريخية لنشأة الدولة الاردنية ومسيرتها ومزاياها الفريدة ومحاذير التجاوز على ثوابتها التي قامت عليها، قدم العين عبدالرؤف الروابدة تشخيصا للواقع الأردني بكل مكوناته، التي تشكلت في هوية جمعية لا إقصائية.

وخروجاً على أسلوب التنظير، الذي يلزم غالبية محاضرات السياسيين، حرص الروابدة، على الالتزام بالواقعية خلال حديثه كـ «ضيف الشرف» لنادي خريجي الجامعة العربية المفتوحة، حول «الوحدة الوطنية.. ركيزة أساسية في بناء المجتمع».

ورغم تعقيد المشهد السياسي في المنطقة، التي تتعرض لـ «تسونامي كبير»، كما يوصفه الروابدة لجهة حجم التغيير، إلا أن الواقعية والشفافية وسرد التفاصيل لواقع الوطن ونشأته ومسيرته، التي تحدث بها، شخّصت الحالة الاردنية بكل تجلياتها وتحدياتها ومحاذيرها وضرورتها.

ولم يقف العين الروابدة طويلاً، لتعريف ماهية «الوحدة الوطنية» الذي أوجزه بـ «تألف جميع الفئات والجماعات والهيئات في الوطن والثقافة حول رايته والاهتمام بمصالحه العامة والدفاع عن أمنه واستقراره»، مؤكداً ان الوحدة الوطنية «أحد المقومات الأساسية التي تمنح الوطن القوة والمنعة وتحول دون التفتت الداخلي والاختراق الخارجي». وقبل الدخول في تفاصيل الحديث عن «الوحدة الوطنية» وعناصرها والمواطنة وأركانها ومرتكزاتها، وقف قليلاً عند نشأة الدولة الاردنية عام ١٩٢١، والتي ساهمت في تحقيق تنوع وتعدديه في الأديان والأعراق والأجناس والمنابت والأصول، جمعتها هوية وطنية واحدة، فكانت «نموذجاً للدولة العربية التي فتحت صدرها لكل شقيق أفاء إليها من المناضلين وطلاب الحرية وطالبي العمل أو المهاجرين، فصّهر الجميع في بوتقة الوحدة الوطنية، وصار الجميع أسرة واحدة متلاحمة في السراء والضراء شركاء في العمل والبناء وحماية الوطن ورعايته».

ويقول أن الدولة الاردنية الحديثة، نشأت عام ١٩٢١، قاعدة لتحرير بلاد الشام بقيادة المغفور له بإذن الله الملك عبدالله الاول ابن الحسين، وقيادات الثورة العربية الكبرى والدولة الفيصلية في سوريا الكبرى، وبنيت على أكتاف الشعب الأردني بجميع فئاته».

ويدلل على أن الاردن هو نموذج الدولة العربية، بأنه البلد الوحيد الذي لا يوجد نشيد مدرسي باسمه، إنما أناشيد قومية عربية.. بأنه البلد العربي الذي احتضن الجميع بما فيه معارضية، مؤكداً أن الاردن، لا يوجد فيه العشائرية بمعناها السلبي.. العشائرية التي تصنع القرار السياسي. واصفاً ذلك بأن جميع الأردنيين متساوون في الطول باستثناء جلالة الملك، الذي هو المظلة والقاسم المشترك بين الجميع والذي يحتكمون اليه.

ويؤكد أن جميع الأردنيين، مهما كانت أفكارهم وآراؤهم ومواقفهم شركاء في الوطن على الشبوع، فهي «شراكة لا تقبل القسمة، وأن حماية تلك الشراكة والحفاظ على توافق عناصرها مسؤولية الجميع، لا يسمحون لأحد بخرق السفينة، فالخطر العام لا يفرق بين المواطنين، والفتنة لا تصيب الظالمين وحدهم».

ويشير الى أن الوحدة الوطنية تركز على مفهوم المواطنة، وجوهرها المساواة بين جميع المواطنين في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لافتاً الى ان هنالك ارتباط وثيق بين مفهوم المواطنة وبين الديمقراطية». ويضيف ان لمفهوم المواطنة ثلاثة أركان وعناصر، يتمثل الاول، بالانتماء في الوطن والثاني «المساواة» بحيث يعامل الجميع بالمساواة التامة بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة أو الأصل أو الثقافة». ونبه الى ضرورة فهم عنصر المساواة، التي باتت حديث البعض لخلخت الوحدة الوطنية، مبيناً أن المساواة في التعامل مع الشعوب، ليست «مساواة رقمية»، إنما المساواة في مراكزهم القانونية، وأن أي استثناء على مبدأ المساواة يجب ان

يكون في خدمتها (المساواة)، وذلك بتأهيل المواطنين الأقل تنمية او فرصا للوصول الى مراكز قانونية متماثلة، واصفا تلك الاستثناءات بـ«الاجابية» ومنها تمثيل الاقليات العرقية او الدينية او الاجتماعية او الثقافية.

اما العنصر الثالث، الذي أشار اليه العين الروابدة فهو «المشاركة»، موضحا أن «المواطن يملك على الشيوخ جزءا من السيادة السياسية للدولة، ولذا يجب تمكينه من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته وحاضر وطنه ومستقبله. وأكد أن مفهوم المواطنة، له وجهان، الاول حقوقا للمواطنين، والثاني واجبات على المواطنين تجاه الدولة، فهما أمران متلازمان لا يمكن فصلهما او الدعوة لاحدهما دون الآخر، وان التزام المواطن بتلك الواجبات هو التعبير الحقيقي عن الوطنية.

ويقول أن الوطنية تمثل الجانب الفعلي او الحقيقي للمواطنة، وان صفة الوطنية لا تكتسب إلا بالعمل الجاد والصادق لصالح الدولة، في حين ان المواطنة تكتسب اما بالولادة او بالتجنس.

وتجسد الوطنية بالعديد من المعايير التي تمثل أهم عناصر الوحدة الوطنية أبرزها، اولاً «وحدة الهوية الوطنية» التي تتمثل في النظر للوطن كوحدة واحدة لا تقبل القسمة إلا على رقم واحد، ويؤكد الروابدة بأن ذلك يترتب الالتزام بالهوية الوطنية وإعلانها وعدم تقديم أي هوية أخرى معها او الى جانبها.

وفيما اعتبر أن «بروز أكثر من هوية وطنية في وطن واحد دعوة صريحة للصراع وتمهيد لاختراق القوى المضادة، إلا أنه شدد على إنها «ليست دعوة للتفوق على الذات، وإنما هي في صلب الهوية العربية والإسلامية.

وقال أن «الهوية الوطنية الاردنية، هوية جمعية وليست اقصائية، فهي ليست وقفا على اصل او منبت او عرق او جنس او لون، بل هي حق مطلق لكل من يقول انه أردني».

وأعتبر ان التعددية في العرق او الدين او الأصل تمثل عنصر إغناء لتماسك الوحدة الوطنية، مشيرا الى أن «التعددية قائمة في كل مجتمع، وتمثل هويات فرعية، ولا يجوز ان تكون بديلا عن الهويات الوطنية او وسيلة لتعددية الولاءات السياسية او للدفاع عن الانعزالية او الاستقواء على الدولة او الحصول على امتيازات خاصة».

اما العنصر الثاني لمعايير الوحدة الوطنية «التمسك بالدستور»، الذي يعد الضمانة الوحيدة لسيادة الشريعة من قبل السلطات والجماعات والأفراد، ولقيام دول القانون.

وأشار الى أن الدستور يمثل العقد الذي توافق الشعب عليه، فليس من حق احد ان يرفض تطبيق أي من بنوده ولكن من حق الراي العام ان يطالب بتعديله من خلال الطرق الدستورية، مشيرا الى ان البرلمان صاحب الحق التعديل بموافقة جلالة الملك، إذ أن الدستور حدد أسلوب تعديله.

ومن العناصر التي تطرق لها الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله، وذلك برفض أي تبعية خارجية، على مستوى الحكومات ومؤسسات المجتمع والأفراد، منوها الى أن الحفاظ على السيادة لا يعني الانغلاق، إنما التعامل مع الآخرين بالندية وحفظ مصالح الوطن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف.

الى جانب عنصر الاعتزاز بالوطن، داخليا وخارجيا، وان لا تتقدم على هويته الوطنية هوية أخرى، مشير الى ان الاعتزاز لا يتصادم مع اشارة الانسان لأصله وعرقه ودينه، منبها بضرورة الوعي أن لا تتحول تلك الإشارة وان لا يفهمها أي طرف أنها خروج على الانتماء الوطني.

كما نوه الى ان الاعتزاز لا يعني عدم معارضة الحكومات ونقد مواقفها وإجراءاتها، على أن يكون النقد ممارسة سياسية توضح الايجابيات والسلبيات وتطرح البدائل الممكنة واستعمال جميع وسائل التعبير بالحكمة والموعظة وعدم التخوين او التكفير من أي طرف وعدم الاستقواء بدول أخرى وعدم كبت حرية التعبير السلمي.

كما تطرق الى عناصر المشاركة في العمل العام وعلى جميع المستويات، باعتباره التعبير الحقيقي عن الانتماء الوطني، اضافة الى عنصرى اداء الواجب و الحوار الجدي.

وشدد الروابدة على ان الدولة الاردنية كانت على الدوام قومية التوجه في السياسة والإدارة وتجاوزت في غالب الاحيان مصالحها الذاتية وخصوصيتها الوطنية التزاما بمصالح الامة وخدمة لمستقبلها، في حين كان الكثيرون ينظرون بخصوصياتهم وبهاجمون القطرية.

وقال ان الوحدة الوطنية تعرضت في أوقات مضت لبعض محاولات الاختراق من الأعداء والأصدقاء والأشقاء معا، ولكنها صمدت للتحديات فلم تتفاعل مع تلك المحاولات الا قلة قليلة وان صوتها عاليا.

غير انه بدأت تبرز على الساحة الوطنية منذ فترة قصيرة دعوات تعمل على تقسيم الوطن الى فئات وجماعات وفئات وجهات، تدعي الدفاع عن حقوق والشكوى من مظالم وتحاول فرز الوطن الى خصوصيات متميزة ومصالح متنافرة، لافتا الى ان هذه الدعوات كانت خفية يتم تداولها في جلسات مغلقة او مقالات واخبار تنشر خارج الوطن، ولكنها تطورت

لتنبدي على شكل دراسات موجهة او ندوات مبرمجة تدغدغ العواطف ويستثمرها البعض سبيلا للبروز على الساحة او طريقا للمغانم او وسيلة للاستقواء على السلطة والمجتمع معا، ويغلب على هذه الدراسات تمويل من الجهات التي تحاول الهيمنة على العالم.

واعتبر الروابدة ان بعض هذه الدعوات قد تكون سليمة النية وقد تنطلق من اتخاذ إجراءات معينة محدودة لا تمثل سياسة عامة ولكن النتيجة التي ادت اليها تخالف الهدف المرجو منها، فبرزت وجوها نصبت نفسها دعاء وممثلين لخصوصيات متباينة تتخيل صراعات موهومة، قد تقضي ان لم تلجأ الى تشطي الوطن، فيغدو اضعف في مواجهة مخططات الصهيونية التي تستهدف كل ارض عربية وجوار فلسطين هو أولوياتها الأولى.

وأكد الروابدة ان القيادات الوطنية بجميع فئاتها وتوجهاتها وأفكارها مدعوة من منطلق مسؤوليتها الوطنية والقومية والإنسانية الى التصدي لحماية الوحدة الوطنية من خصومها او من المدافعين عنها بأساليب تفتنت عليها.

كما أكد ان على الشباب مسؤولية اكبر في هذا المجال فالمستقبل لهم والوطن يبنى ويتطور لخدمتهم، واي ضعف في لحمته الاجتماعية اكبر تأثير له عليهم، فعليهم ان يتصدوا لرص الصفوف، وان يحاكموا كل الدعوات لتجذير الوحدة الوطنية او التي تؤدي الى اضعافها بمنتهى الوعي، حتى «يتبينوا الغث من السمين».

وفي نهاية المحاضرة، التي ادارها الدكتور مهند مبيضين، أجاب الروابدة على أسئلة واستفسارات وملاحظات عدد من الطلبة. كما قدم رئيس الجامعة – فرع عمان الدكتور محمد أبو قديس درع الجامعة للعين الروابدة.

الشرق

٧ دول وافقت على المقترح القطري.. إنشاء شبكة عربية

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢ مايو ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240385>

الشبكة تعنى بتشجيع الدول لإنشاء جمعيات وطنية لحقوق الإنسان

هديل صابر:

أجمعت الدول السبع المشاركة في اللقاء العربي السابع لشبكات حقوق الإنسان الذي عقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط، على المقترح الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمعني بإنشاء شبكة عربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تهدف إلى تشجيع إنشاء مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان في الدول التي لم تتخذ هذه الخطوة بعد، كما أن إنشاء مثل هذه الشبكات سوف يكون له دور مهم على عدة أوجه كتبادل الخبرات الوطنية بين المؤسسات وتعاونها مع آليات المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وأيضاً التعاون فيما بينها في مجال التقييم والاعتماد من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية ICC.

وقد جاء المقترح بأن تنشأ شبكة عربية تعمل على أساس المعايير الدولية لما لذلك من أهمية كبيرة تأتي في وجود مثل هذه الشبكة، وقد نص المقترح الذي لقي اهتماما كبيرا في هذا اللقاء على عدة أهداف يمكن تحقيقها في حال إنشاء الشبكة العربية منها تقوية الاتصال والتنسيق بين المؤسسات الوطنية في ما بينهما ومع المؤسسات الأخرى، وتقديم الاستشارات ورفع القدرات للمؤسسات الوطنية العربية، كما أنها ستدعم وتطور برامج المؤسسات، وتعاوناتها الثنائية ومساندة المؤسسات ذات الإمكانات المحدودة التي تكون في طور التكوين.

وقد تم التصويت على هذا المقترح من قبل المؤسسات الوطنية العربية التي حضرت اللقاء العربي السابع وهي: قطر، المغرب، الجزائر، موريتانيا، مصر، الأردن، وتونس، لاسيما أن هناك ١١ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي.

هذا وقد أبدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رغبتها في استضافة اللقاء السنوي الثامن للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان ٢٠١٢.

جامعة الخليج كرمتهم :

حجم الغبار والأثرية يشعرنا بمعاناة العمال

المصدر: جريدة القيس الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=699671&searchText&date=02052011>

أحمد العنزي

احتفلت جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتكريم ٨٦ عاملا وعاملة من طاقم الخدمات المساندة في الجامعة، وذلك تزامنا مع اليوم العالمي للعمال. وأكدت مستشارة رئيس الجامعة للشؤون الطلابية عفاف الرخيص أن طاقم الخدمات المساندة يلعب دورا مهما في سبيل تحقيق بيئة جامعية مميزة، مبينة أن جامعة الخليج حرصت على أن تطلق مبادرة «أنا أهتم» كفكرة جاءت لتؤكد على أهمية العمالة وعدم تهملهم.

حجم الغبار

ولفتت الرخيص بالقول لقد عزز انطلاق هذه المبادرة حجم الغبار والأثرية التي تعرضنا إليها، مما زاد من حجم العمل على كاهل طاقم الخدمات المساندة، حيث قاموا بجهود جبارة في سبيل توفير بيئة ملائمة لكل من يرتاد الحرم الجامعي، كما هدفنا من خلال هذه المبادرة أن نلقت إلى أن هذه العمالة ليست هامشية، بل هي ضرورية في حياتنا، فهم يملكون روح الإخلاص في أداء أعمالهم.

وأوضحت أن المبادرة لقيت تجاوبا وحماسا كبيرين من قبل الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة، كما قمنا برد الجميل لطاقم الخدمات المساندة من خلال تكريمهم في عيد العمال، فهم جزء لا يتجزأ من الجامعة، مشيرة إلى أن الجامعة حرصت على أن يكون التكريم مفاجأة لهم.

حقوق الإنسان

من جهته، شدد مدير الموارد البشرية في الجامعة محمد الناصري على أهمية دور الخدمات المساندة في تنظيم الجامعة بما يحقق لكل روادها الراحة والسلامة، مبينا أن حقوق الإنسان في الكويت بشكل عام وفي جامعة الخليج بشكل خاص محفوظة، مشددا على أهمية الاستمرار في تقدير طاقم الخدمات المساندة وشكرهم على ما يقومون به من تقان وإخلاص في العمل

بحضور عدد من الموظفين من مختلف الإدارات.. الشؤون الاجتماعية تنظم ورشة تثقيفية لاتفاقية "سيداو" الخاصة بالمرأة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240557>

يحيى عسكر:

نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية ورشة عمل تثقيفية عن اتفاقية سيداو الخاصة بالمرأة التي حضر خلالها السيد جابر الحويل مدير الادارة القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الانسان وذلك بحضور عدد من موظفات وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد بدأ الحويل الورشة بالتعريف بالاتفاقية حيث قال تعد اتفاقية (سيداو) احدى اتفاقيات الامم المتحدة لحقوق الانسان حيث عقدت في ١٨ - ١٢ - ١٩٧٩م ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨١ وهي اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي قامت في المكسيك وكينهاجن ونيروبي والهدف هو اقرار وتفعيل كل ما جاءت به اتفاقية سيداو من نصوص وبنود احتوتها الاتفاقية وتدعو سيداو الى المساواة التامة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والمدنية.

وتعتبر جميع الدول التي وقعت ملزمة قانونياً ودولياً بتنفيذها عن طريق سن القوانين التي تفعل تلك المواد، فالمساواة هي حيز الاساس لكل مجتمع ديمقراطي يتوق الى العدل الاجتماعى وحقوق الانسان، وفي جميع الميادين تتعرض النساء لأوجه عدم المساواة في الواقع ولقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي ركزت على مبادئ حقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين. القضاء على التمييز

وتطرق الحويل الى ذكر نبذة عن الاتفاقية واهميتها موضحاً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في عام ١٩٦٧ اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة وفي عام ١٩٧٢ بدأت لجنة مركز المرأة في الامم المتحدة استطلاع رأى الدول الاعضاء حول شكل مضمون صك دولي بشأن حقوق المرأة.

وفي عام ١٩٧٤ بدأت اللجنة المعنية في مركز المرأة بصياغة اتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة وظلت تعمل الى ان انتهت اعداد الاتفاقية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨١.

وأضاف تعتبر اتفاقية سيداو هي اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في كونها وضعت قضايا المرأة ضمن اهداف الامم المتحدة وفي قائمة اولوياتها فأصبحت جزءاً من القانون الدولي لحقوق الانسان وتناولت التمييز موضوعاً محدداً وعالجته بعمق وبشمولية بهدف احداث تغيير حقيقي في اوضاع المرأة.

وعن مواد الاتفاقية قال جاءت المادة الأولى من الاتفاقية لتعطي تعريفاً شاملاً للتمييز حيث عرفت بان التمييز ضد النساء هو كل تفرقة او اختلاف في المعاملة او استبعاد او تعقيد يتم على أساس الجنس ويكون من اثره وأغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على قدم المساواة مع الرجل بالحقوق الانسانية.

وجاءت المادة الثانية من الاتفاقية بان تلزم الدول الأطراف بان تتخذ الاجراءات المختلفة للقضاء على اشكال التمييز ضد المرأة من خلال القيام بتجسيد مبدأ المساواة في الدساتير الوطنية والتشريعات كافة، واتخاذ التدابير التشريعية وغير التشريعية لحظر كل التمييز ضد المرأة، واقرار حماية قانونية ضد التمييز عن طريق المحاكم الوطنية المختصة بتقديم الشكاوى، وكذلك التزام السلطات العامة في الدول المصادقة بالامتناع عن القيام بالممارسات التي فيها تمييز ضد المرأة،

الغاء القوانين والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، الغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

موقف الشريعة الإسلامية

وبالنسبة لموقف الشريعة الإسلامية من الاتفاقية قال مازالت هذه الاتفاقية محط اهتمام العديد من العلماء والمفكرين الغيورين على دينهم لما تحتوى من تناول الكثير من المسائل المهمة التي تضعف توجهات المرأة المسلمة نحو الالتزام بدينها وعاداتها وتقاليدها والمنصف يرى ان للاتفاقية بنوداً ايجابية وبنوداً سلبية ومن السلبيات ان هذه الاتفاقية تريد أن تفرض نظرة واحدة للانسان والكون والحياة وهى النظرة الغربية التي لا تعترف بالقيم الدينية او الخصوصية الحضارية.

وكذلك كون هذه الاتفاقية تنظر للانسان باعتباره كائناً مادياً يستمد معياره من القوانين الطبيعية المادية التي تفرض وجود تمايز في الخصائص والوظائف بين الرجل والمرأة وتتنظر الى المرأة كفرد مستقل وليس كعضو في أسرة يتكامل فيها الزوجان مما يؤدى الى تفكك الأسرة وكذلك ما نادى به الاتفاقية من اتخاذ جميع التدابير بما فى ذلك التشريع لابطال كافة الاحكام واللوائح والأعراف التي تمييز بين الرجل والمرأة من قوانينها وان تستبدل هذه القوانين وهذا مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية.

وكذلك ما نادى به الاتفاقية فى أحد بنودها وهو تجاهل مسألة الولاية على البنت فى اختيار من تراه وتتجاهل ما يفرضه الاسلام على الزوج من تقديم للمهر وتأثيث منزل الزوجية والتكفل بالنفقة وغير ذلك وكذلك تتجاهل وضع الأسرة كمؤسسة مكونة من زوجين وتسمح بأن ينسب الولد لامه وهذا مخالف للاسلام وغير ذلك كثيراً. التحفظ على بعض النصوص

وقد أبدت دولة قطر تحفظات على النصوص الآتية من الاتفاقية:

- المادة ١/٢ فيما يتعلق بأحكام وراثية الحكم لمخالفتها أحكام المادة ٨ من الدستور.
- المادة ٢/٩ بشأن منح المرأة حقاً مساوياً للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها لمخالفتها لقانون الجنسية القطرية.
- المادة ١/١٥ بشأن المساواة أمام القانون فيما يتعلق بمسائل الارث والشهادة لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.
- المادة ٤/١٥ بشأن منح المرأة المساواة مع الرجل بشأن حرية التنقل واختيار محل الإقامة والسكن، لمخالفتها لأحكام قانون الأسرة والأعراف السائدة.
- — المادة ١/١٦ بشأن الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

تمهيداً للمؤتمر الرابع لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة.. قطر تستضيف منتدى الدوحة التنسيق لمنظمات المجتمع المدني غداً

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٣ مايو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=240559>

الدوحة-الشرق:

تستضيف دولة قطر غداً منتدى الدوحة التنسيق لمنظمات المجتمع المدني تمهيداً للمؤتمر الرابع لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة (UNAOC)، حيث سيشهد المنتدى التمهيدي الضوء على قضايا التقارب في تبادل الثقافات والحكم والتنمية، مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص.

ويعتبر هذا المنتدى التمهيدي الأول لمنظمات المجتمع المدني لتحالف الحضارات بمثابة أول حدث رئيسي في سياق الإعداد للمؤتمر السنوي الرابع لتحالف الحضارات المزمع عقده في ديسمبر ٢٠١١، الذي يمثل مبادرة رئيسية تابعة للأمم المتحدة. ويسعى تحالف الحضارات إلى التخلص من سوء الفهم والخوف من الغير واستبدالهما بالثقة النابعة من المعرفة والتفاهم المتبادلين.

و يدعم من مجموعة متنامية تزيد على أكثر من ١٠٠ دولة و ٢٠ منظمة دولية وإقليمية، تركز هذه المبادرة التي تدفعها الأمم المتحدة إلى مبادئ التسامح والاحترام المتبادل، وتهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي والحقوق الثقافية والحكم الرشيد والحرية الأساسية والوثام الاجتماعي والحق في التطور والتنمية.

وسيجتمع منتدى الدوحة التمهيدي أكثر من ١٧٠ من قادة المجتمع المدني، يمثلون الشبكات الإقليمية والمحلية من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعتبر هذه الجهود لتحقيق التفاهم المتبادل والعمل المشترك أمراً أساسياً لتخفيف حدة التوتر وتعزيز السلام والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال سعادة الدكتور جورج سامبايو، الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات: "كيف يمكننا العيش معاً بروح من الاحترام والتعاون في حين أن التنوع المتزايد لمجتمعاتنا يمكن أن يولد القلق والانقسامات والضغط على الديمقراطيات الهشة؟ وهذا هو السؤال الذي يجب التعامل معه في تحالف الحضارات ويتعين الإمعان في إيجاد إجابة له".

*نقطة تحول

ويدخل تحالف الحضارات مرحلة جديدة من تطوره، وتحت رعاية سمو الشخة موزا بنت ناصر، يهدف المؤتمر السنوي الرابع لتحالف الحضارات في العاصمة القطرية الدوحة إلى تجسيد هذه المرحلة الجديدة.

وعلى قائمة أولويات المنتدى التمهيدي، يحظى التركيز على رؤية موحدة في برامج التعليم والشباب والإعلام والهجرة على أهمية كبيرة، بالإضافة إلى التشجيع على التزامات أكثر موضوعية من جانب كافة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

واستناداً إلى بيان إعلان الألفية، بأنه "ينبغي عدم الخوف من الخلافات داخل وبين المجتمعات أو قمعها، بل يتعين الاعتراف بها واعتبارها رصيماً ثميناً للبشرية"، فقد تقدمت سمو الشخة موزا بنت ناصر باقتراح أكثر تركيزاً وواقعية للربط بين برنامج تحالف الحضارات ونطاق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الإطار، سيتم منح منتدى الدوحة التمهيدي لمنظمات المجتمع المدني لتحالف الحضارات أهمية متجددة لمركزية التنوع الثقافي والحوار المتبادل بين الثقافات، وليس فقط بهدف تحقيق الذات وتعزيز العلاقات السلمية بين الأمم، ولكن أيضاً كدافع للحد من وطأة الفقر وبناء مجتمعات ديناميكية تركز على المعرفة.

وسيتناول منتدى الدوحة التمهيدي لمنظمات المجتمع المدني لتحالف الحضارات قضايا التنوع الثقافي والحوار المتبادل بين الثقافات وحقوق الإنسان، كشروط أساسية لتعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة. وللمرة الأولى من نوعها على الإطلاق، وفي تزامن مع دورة التشاور التنظيمية مع منظمات المجتمع المدني، سيغطي منتدى الدوحة التمهيدي لمنظمات المجتمع المدني لتحالف الحضارات أيضاً الاجتماع السادس لممثلي نقاط الاتصال في ٢ مايو ٢٠١١. وسيركز اجتماع ممثلي نقاط الاتصال على الخطط الوطنية لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، وعلى أهمية تعزيز الملكية الوطنية لأهداف ومشاركات تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، وعلى المشاريع الجارية والمبادرات الإقليمية، ومناقشة آخر التطورات في سياق الاستعدادات لمؤتمر الدوحة، إلى جانب منح ممثلي نقاط الاتصال الفرصة للتفاعل مع منظمات المجتمع المدني الحاضرة للمنتدى التمهيدي.

مشاورات واسعة

ومن جانبها، تقوم اللجنة القطرية لتحالف الحضارات على عقد مشاورات واسعة النطاق وغير مسبقة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدول الأعضاء في تحالف الحضارات، وذلك من أجل وضع أهداف ملموسة للحوار المتبادل والتفاهم بين الثقافات، مما سيؤدي إلى الخروج بأفكار ومبادرات جديدة. وبشكل خاص، سيشكل المنتدى التمهيدي منصة تفاعلية لربط قضايا متعلقة بالتبادل الثقافي، مثل التنوع الثقافي وحقوق الإنسان في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، خاصة الحد من وطأة الفقر. وتتجسد تلك الروح من خلال الكلمات المؤثرة لسمو الشيخة موزا بنت ناصر بقولها: "يتعين علينا تجسيد إيماننا بأن قيم العدالة والمساواة لا تزال تحكمنا".

الأميرة بسمة بنت علي تزور الأردنية وجمعية لرعاية الأيتام

في مخيم إربد

المصدر: جريدة الرأي الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=400334

عمان - اربد - بترا - زارت الأميرة بسمة بنت علي مؤسس ورئيسة الحديقة النباتية الملكية، الجامعة الأردنية أمس الاثنين والتقت نائب رئيس الجامعة الدكتور رضا الخوالدة.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون بين الجامعة والحديقة في مجالات حفظ الأصول الوراثية والتنوع الحيوي وحفظ حقوق الملكية الأردنية للمصادر الوراثية الموجودة بالمملكة و التصرف فيها لخدمة المجتمع المحلي.

وتم التأكيد على ضرورة تأسيس حافظة وطنية للتنوع الحيوي وأهمية إنشاء قاعدة وطنية للبيانات تتضمن المراجع القديمة والحديثة والأبحاث التي نفذت على الأصول الوراثية والحرص على توفير النقص في المعلومات غير المتوفرة من أجل ضمان حق استخدامها من قبل المؤسسات الوطنية.

واطلعت سموها خلال زيارتها لكلية الزراعة على مشروع دراسة انتاج «المشروم البري الأردني» الذي تنفذه الكلية بالتعاون مع الحديقة وقدم المشرف على المشروع الدكتور أحمد المومني شرحاً حول طرق تصنيف الفطر البري وعمل التحاليل اللازمة والمتعلقة بالقيمة التغذوية للفطر لانتخاب أصناف ملائمة للإنتاج.

وتم بحث إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالفطر البري ينتج عنها كتاب ودليل حقلي للمشروع في الأردن. يشار إلى أن الحديقة النباتية الملكية تهدف إلى حفظ جميع الأصول الوراثية النباتية وإشراك المجتمع المحلي بإدارة وحفظ مصادره الطبيعية.

الى ذلك وزارت سموها جمعية الفاروق الخيرية لرعاية الأيتام في مخيم اربد حيث اطلعت سموها على إنجازاتها وخدماتها في مجالات رعاية الاطفال الايتام وتقديم الخدمات لهم في مجالات متعددة طبية وتعليمية. كما زارت سموها غابة الجمعية التي قدمتها وزارة الزراعة للجمعية في منطقة ام قيس ضمن مشروع الممر الاخضر الرامي الى إعادة الغطاء النباتي للأردن. وأكدت سموها خلال اللقاء الذي عقد في الغابة، ان المشروع يأتي لدمج البيئة مع الانسان، معتبرة ان الانسان اهم عنصر في المملكة، وان هذا المشروع الوطني يساهم في مساعدة الانسان للحفاظ على البيئة. وأشارت سموها الى ان هذا المشروع يوفر فرصة للمجتمعات المحلية في المناطق النائية لإنشاء مشاريع تنموية صغيرة، تحسن مستوى الدخل المعيشي للأسر في تلك المناطق، موضحة أن انطلاقة المشروع سيكون من اربد وذلك لما لها من أهمية في الشمال حيث تشتمل مناطقها على تنوع بيئي وطبيعية متميزة على مستوى المملكة. بدوره عرض رئيس جمعية الفاروق الخيرية حسين الهواري اهم إنجازات الجمعية على المستوى الصحي والاجتماعي والبيئي والإعلامي، لافتا الى أهمية اقامة مثل هذا المشروع السياحي بغابة الجمعية في منطقة الشمال لخدمة فئات الأيتام وفئات المجتمع المحلي.

خلافًا لاتفاقية حقوق الطفل... الشورى يرفض رفع سن الحدث

لـ ١٨ سنة

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٦٠ - الثلاثاء ٠٣ مايو ٢٠١١م الموافق ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ
<http://www.alwasatnews.com/3160/news/read/553998/1.html> (لحقوق)

صوّت مجلس الشورى أمس الإثنين (٢ مايو/ أيار ٢٠١١) على توصية لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بالمجلس برفض مشروع قانون بتعديل المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث، الذي يتم بموجبه رفع سن الحدث إلى ١٨ سنة.

ويأتي ذلك الإقرار بخلاف ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل - التي اعتمدها الجمعية العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩، والتي انضمت إليها البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم (١٦) للعام ١٩٩١ - إذ جاء في مادتها الأولى في تعريفها للطفل «إنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة».

وأشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني صلاح علي إلى أن «رفع سن الحدث من ١٥ إلى ١٨ سنة سليم من الناحية الدستورية، وقانون الطفل رفع سن الحدث إلى ١٨ سنة، كما أن هناك توجهاً عالمياً لرفع سن الحدث إلى ١٨، إلا أن الحكومة أثارَت مشكلة وجود مواد في قانون العقوبات تنص على معاقبة هذه الفئة العمرية»، داعية إلى ضرورة التوفيق بين القوانين.

«الشورى» يرفض رفع سن الحدث لـ ١٨ سنة

وافق مجلس الشورى على توصية لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بالمجلس برفض مشروع قانون بتعديل المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الذي يتم بموجبه رفع سن الحدث إلى ١٨ سنة.

وأشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني صلاح علي إلى أن «رفع سن الحدث من ١٥ إلى ١٨ سنة سليم من الناحية الدستورية وقانون الطفل رفع سن الحدث إلى ١٨ سنة، كما أن هناك توجهاً عالمياً لرفع سن الحدث إلى ١٨، ورفع السن هو من أجل إعطائهم الفرصة»، وتابع «اللجنة ليست لديها مشكلة في الفكرة ولكن الحكومة أثارَت مشكلة وهي أن المطلوب ليس تعديل هذه المادة، لأن هناك مواد في قانون العقوبات تنص على عقوبات على هذه الفئة العمرية»، وواصل «وقالوا إنه ليس له أي سند قانوني على الواقع وطلبوا التوفيق بين القوانين. ووزارة الداخلية تريد رفع سن الحدث».

من جهتها ذكرت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى بهية الجشي «نحن منذ فترة طويلة نناقش قانون الطفل، أين الإشكالات القانونية عندما رفعنا سن الطفل إلى ١٨ سنة؟ قانون العقوبات وقانون الأحداث المرفوع من قبلنا لرئيس مجلس الشورى يعالج هذا الأمر».

أما النائب عبدالعزيز أبل فنوه إلى أن «المشكلة هي في الرفض من حيث المبدأ دون أن تبرر الأمر بشيء جوهري، والصح أن نصح رفع السن ثم نصح العقوبات»، وتابع «ولو جئنا وعدلنا العقوبات لقلل لنا كيف يتم تعديل العقوبات قبل تعديل سن الحدث؟، والعقل يقول أن نعدل سن الحدث وبعدها نعدل العقوبات».

وأما لولوة العوضي فقالت: «إن الأحداث التي شهدتها البحرين بينت أن الغالبية العظمى التي استخدمت في الأحداث الأخيرة في البحرين هم دون الثامنة عشرة ورفع سن الحدث سيسهل استغلالهم».

وأبدى رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة فؤاد الحاجي تأييده لتوصية اللجنة بالرفض، ونوه إلى أن «البعض يتزوج وعمره أقل من ١٨ سنة وفي هذه الأثناء ينبغي له طفل قبل وصوله إلى سن ١٨ سنة، ويمكن أن يسيء المعاملة لعائلته ولا يمكن محاسبته لأنه طفل وابنه طفل».

إلى ذلك قالت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني أنها تدارست مشروع القانون، ورأت أن «ظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع، والتي تحتاج إلى تضافر جهود الجهات الرسمية والأهلية كافة، وأنه من الأهمية بمكان إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من الأحداث الجانحين للانضمام إلى برامج تربوية وإصلاحية واجتماعية معدة لهذا الغرض في مراكز الإصلاح وذلك بغية تأهيلهم ليصبحوا أعضاء فعالين في المجتمع»، وتابعت «إذ إن التعديل الوارد في مشروع القانون رفع سن الحدث من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة دون الإشارة إلى النصوص العقابية الواردة في المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ بشأن قانون العقوبات»، مشيرة إلى أن «التعديل الذي ورد في مشروع القانون ليس له أثر ما لم يمس التعديل كلاً من المواد (٣٢، و ٧٠، و ٧١) من قانون العقوبات، وإن هذا التعديل سيثير مشكلات عملية عند تطبيق المادتين (٧٠) و (72) من قانون العقوبات المشار إليها فيما يتعلق بالأعذار المخففة ومن بينها حادثة سن المتهم الذي جاوز الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة»، وشددت على أن «الاقتناع برفض مشروع القانون لضرورة أن يكون نطاق الحماية الجنائية أكثر فاعلية لشمول الأحداث الجانحين أسوة بالكثير من الدول العربية والأوروبية».

فخرو: مكتسب لا يمكن التراجع عنه... حميدان: مراعاة جميع الأطراف

«الشورى» يوافق على «بقاء الأجنبي عاماً قبل انتقاله»

رفض مجلس الشورى توصية لجنة الخدمات برفض مشروع قانون بتعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل الذي يلزم العامل الأجنبي بالبقاء عاماً واحداً في العمل قبل الانتقال لعمل آخر. وبالتالي يتوافق قرار مجلس الشورى مع قرار مجلس النواب بالموافقة على تعديل مشروع القانون والزام العامل بالبقاء عاماً قبل انتقاله إلى عمل آخر.

وأشارت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى بهية الجشي إلى أن «النسبة ليست مبرراً كون النسبة اليوم ١ في المئة لكنها تتغير بين وقت وآخر، ومسألة تفضيل العامل الأجنبي على البحريني لأن الأخير ينتقل كثيراً أمر غير مبرر إذ إنه لابد من دواء لعملية كثرة التنقل بدلاً من علاج الداء بالداء»، وبيّنت أن «الأمر لم تؤخذ فيه مصلحة صاحب العمل، وترك الأمر سيكون عمالة سائبة تنتقل من عمل لآخر دون حسيب ورقيب».

ولفت النائب الأول لرئيس مجلس الشورى جمال فخرو إلى «إنني صاحب عمل ولكني مشرع وأرى من مصلحة البحرين أن ننسى إننا أصحاب أعمال، وفلسفة إصلاحات سوق العمل قائمة على التوازن وعدم التمييز بين العامل الأجنبي والعامل البحريني»، وتابع «فلسفة إصلاح سوق العمل متكاملة ولا يمكن أن أتى لأقطع جزءاً منها، ونحن أمام تعدد يعتقد البعض أنه سيساعد سوق العمل ولكن التجربة العملية تقول خلاف ذلك، فالسوق لم يتأثر بل أصبح سوق العمل متوازناً بل أن سمعة البحرين عالمياً في التعامل مع العامل الأجنبي ممتازة ونحن حققنا مكتسبات يجب ألا نتراجع عنها»، وواصل «وفي هذه الظروف بالذات يجب ألا نتراجع عنها، والأمر سمعة البحرين بكشل أساسي والجميع يعلم أن ٩٩ في المئة من انتقال العمالة الأجنبية بتوافق الطرفين».

ونبه وزير العمل جميل حميدان إلى أنه من «الطبيعي أن نقيم نتائج التطبيق وهل كانت هناك محاسن أو مساوئ، كما أن المبدأ أن نحافظ على مصلحة أصحاب الأعمال والعمال»، وقال «أنا أترأس لجنة منذ سنتين تتابع تطبيق هذا القانون كما أن أصحاب الأعمال انخفض احتجاجهم»، وبيّن أن «تضييق انتقال العامل محل انتقاد دولي والجميع يعلم، وإتاحة حرية انتقال العامل الأجنبي أصبح (من ضرورات) سوق العمل كما أن صاحب العامل مرغم على زيادة الأجور لجلب العامل البحريني والأجنبي ما ساعد على تحسين بيئة العمل وهذا كان لمصلحة البحرين»، ونوه إلى أنه «ليس هناك أي مبرر لوجود العمالة السائبة فهو في حال سوء الاستغلال غير مجبر على البقاء في العمل السيئ»، ولفت إلى أن «البحرين بلد متقدم وبالتالي لا يمكنه أن يتجاهل مطالب حرية العامل كما أن هناك أموراً لم نتطرق لها بعد، ونحن في البحرين نتشرف بالقول إننا تبوأنا مكانة عالية في التشريعات العمالية».

وأوضح رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح أن «بقاء العامل سنة من الممكن أن يضر بمصلحة صاحب العمل إذ إنه من الممكن أن يؤخذ أسرار العمل وينقلها إلى المنافس».

وكانت لجنة الخدمات رفضت المشروع بقانون الذي ينص في مادته على إضافة عبارة «وذلك بشرط أن يكون العامل الأجنبي قد قضى في عمله الحالي سنة ميلادية على الأقل» بعد عبارة «أو نصوص عقد العمل المبرم بين الطرفين» الواردة في الفقرة (أ) من المادة (25) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل؛ وبيّنت أنه لا يتوافق مع نص الفقرة (ج) من المادة (١٣) من الدستور والتي تنص على أنه «لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يبينها القانون»، واعتبرت أن «ذلك من ناحية أخرى يؤدي إلى إيجاد تمييز غير جائز نصت عليه الاتفاقية

الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة المصادق عليها من قبل المملكة بالمرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠٠٠م، ذلك لأن مشروع القانون الذي ينص على إلزام العامل الأجنبي فقط دون العامل المواطن على قضاء مدة سنة في عمله ليحق له الانتقال إلى عمل آخر، إنما يوجد تمييزاً يخالف أحكام الاتفاقية المشار إليها.»

واتفقت هيئة تنظيم سوق العمل مع اللجنة على ما ذهبت إليه، مؤكدة أنه «لا حاجة إلى تعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم سوق العمل، مستدلة على أن توجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتبني القرار هو دليل واضح على نجاح التجربة في مملكة البحرين، وخاصة أنها جاءت بعد أن قام عدد من المسؤولين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بزيارة الهيئة وإطلاعهم على هذه التجربة»، ونوهت إلى أن «الواقع العملي يؤكد ذلك، إذ إنه منذ تطبيق القرار في ١ أغسطس ٢٠٠٩م ولغاية ٣١ يناير ٢٠١٠م أظهرت بيانات الهيئة أن من أصل (١٣٩٦٧) حالة انتقال، سجلت (١٣٢) حالة فقط التي انتقل فيها العامل الأجنبي إلى صاحب عمل آخر من دون موافقة صاحب العمل الأصلي، ويمثل هذا الرقم نسبة (١ في المئة) من عدد العمال الذين انتقلوا»



مطالبات بضمان حرية التعبير وإزالة القيود عن الصحافة

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٦٠ - الثلاثاء ٠٣ مايو ٢٠١١م الموافق ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ
<http://www.alwasatnews.com/3160/news/read/554024/1.html> (لحقوق)

طالب المدون البحريني محمود اليوسف والناشط الحقوقي عبدالله الدرازي بضمان حرية التعبير وإزالة القيود عن الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية.

وفي تعليقه على التقريرين الصادرين أخيراً عن منظمتي «فريدوم هاوس» و «مراسلون بلا حدود»، إذ صنف الأول البحرين ضمن الدول غير الحرة في الإنترنت، فيما اعتبرها الثاني ضمن الدول «قيد المراقبة»، قال اليوسف: «في الفترة الأخيرة لا نتوقع كمدونين أو صحفيين في البحرين أن نرتقي إلى ما كنا عليه في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وهو ما يمكن أن نسميه بالعهد الذهبي في الكتابة الحرة، وخلالهما كانت البحرين من الدول القيادية في الخليج على صعيد حرية التعبير، ومن الممكن أن نعود لذلك بسهولة جداً، في إزالة الأيدي الأمنية من أعناق الكتاب والصحفيين، حتى نتمكن من بناء الدولة بالأسلوب الذي دعا إليه جلالة الملك»

وتابع: «لا يوجد مدون أو صحفي أعرفه غير مقيد نفسياً قبل أن يكون مقيداً إدارياً في ما يكتب أو ينشر، ولذلك يجب ألا نكون متفاجئين أبداً من الدرجة الدنيا التي أعطانا إياها تقريراً المنظمين.»

وأكد المحمود أنه في بداية الألفية الثالثة كان عدد المدونات البحرينية النشطة يصل إلى ١٠٠ أو ٢٠٠ مدونة، في حين اقتصر عدد المدونات في الوقت الحالي على مدونتين أو ثلاث تصدر بشكل منتظم.

وختم حديثه بالقول: «إذا كانت البحرين مهتمة بسمعتها اقتصادياً، وترغب في الحد من هروب أموال الشركات العالمية، فيجب عليها المبادرة بإعلاء حرية الكلمة وأحقية القوانين الموجودة، لأن ذلك من شأنه أن يعزز موقف البحرين في التقارير الدولية التي تصدر في هذا الشأن، وبالتالي يمنحها ثقة الشركات الكبار التي ترغب بالاستثمار.»

أما الدرازي فأشاد بمضمون كلمة رئيس الوزراء سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة التي صرح بها يوم أمس الاثنين (٢ مايو/ أيار ٢٠١١)، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للصحافة، والتي أكد خلالها على حرية الصحافة، وعلى أن حرية الكلمة مكفولة.

وقال الدرازي: «من الضروري الإسراع في إصدار قانون الصحافة الذي مضى عليه أعوام وتم تأجيله كثيراً، وفي الوقت نفسه يجب إلغاء المادة المتعلقة بحبس الصحفيين.»

وأضاف «ضمان حرية التعبير مهم جداً، ويجب تعزيزها بشكل فعال وأساسي من أجل أن تكون الصحافة سلطة رابعة حقيقية تعكس ما يدور في المجتمع، وهو أمر مهم جداً أيضاً. كما يجب ضمان الحريات الصحافية بشكل أساسي، وحرية

الحصول على المعلومة، وتوفيرها للصحافة، من أجل أن يؤدي الصحفي عمله بشكل فعال، وهو ما يتطلب أن يكون هناك تعاون من جميع أجهزة الدولة والقطاع الخاص لتوفير هذه المعلومات من أجل أن ينقلها الصحفي بأمانة.» كما أكد الدرازي ضرورة أن تكون الصحافة مرآة تعكس الوضع الحقيقي للمجتمع، منوهاً إلى ضرورة أن تقوم إدارة الإعلام الخارجي في هيئة شئون الإعلام بدور أكبر من أجل تطوير العمل الصحفي في البحرين وفي نقل الصورة الصحيحة إلى الخارج عن البحرين



رسالة الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٦٠ - الثلاثاء ٠٣ مايو ٢٠١١م الموافق ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ

<http://www.alwasatnews.com/3160/news/read/554040/1.html>

عندما تقمع الحكومات شعوبها وتحصن نفسها ضد التدقيق في أعمالها، تصبح حرية الصحافة من بين أقوى الأدوات لفضح مساوئها والحفاظ على ثقة الجمهور... وعندما يتعرض الناس للتمييز والتهميش، يمكن لوصولهم إلى وسائل الإعلام أن يعطيهم صوتاً، وأن يخلق وعياً مشتركاً بمخاوفهم... وفي عصر التحديات العالمية الملحة، يمكن للتبادل الحر للمعلومات والأفكار عبر وسائل الإعلام أن يربط الشعوب والبلدان في شبكات للقضايا المشتركة... وتعود جذور اليوم العالمي لحرية الصحافة إلى الصحفيين الأفارقة الذين سعوا، في أعقاب سقوط جدار برلين وانتهاء القيود التي كانت مفروضة على وسائل الإعلام في أوروبا الشرقية، إلى تحقيق تقدم مماثل في قارتهم. فقد تعاونوا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتنظيم الحلقة الدراسية التي عُقدت في العام ١٩٩١ في ناميبيا، والتي صدر عنها إعلان ويندهوك التاريخي بشأن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، وهو بدوره الإعلان الذي استلهمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد عامين لإعلان الاحتفال بهذه المناسبة.... واليوم، نجد شعوب شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحتشد من أجل حقوقها وحرياتها الديمقراطية، وهي تفعل ذلك بالاعتماد بشدة وبصورة خلاقية على شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية للمساعدة في حفز إحداث التغيير في مجتمعاتها... وموضوع الاحتفال هذا العام، «أفاق جديدة، حواجز جديدة»، يسلط الضوء على هذا المشهد الإعلامي العالمي الذي تغير بصورة جذرية؛ فالوسائل والأدوات الإعلامية الجديدة، مثل الهواتف المحمولة، مستمرة في تمكين الأفراد، وإثراء عملية جمع الأخبار، وتسليط الضوء على أساليب عمل الحكومة وأصحاب الأعمال والصناعة التي كانت في وقت من الأوقات خفية إلى حد كبير... ولكن إلى جانب هذه الفوائد، تظل التحديات القديمة قائمة، مثل استخدام وسائل الإعلام لنشر الكراهية والتحريض على العنف. كما أن هناك حواجز جديدة لا يمكن إنكارها تفرضها الدول، بما في ذلك المراقبة الشاملة على شبكة الإنترنت، والمضايقات الرقمية وفرض الرقابة على شبكة الإنترنت. ووفقاً للجنة حماية الصحفيين، فإن ما لا يقل عن ستة صحفيين ممن يعملون من خلال شبكة الإنترنت في المقام الأول قد لقوا حتفهم في العام ٢٠١٠. وفي العام ٢٠٠٨، وللمرة الأولى، كانت أعداد «صحفيي الإنترنت» (من بين المودعين في السجون تزيد عن أولئك الذين يعملون في وسائل الإعلام التقليدية... وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة، دعونا نتذكر الصحفيين والمحررين وغيرهم من الإعلاميين الذين قتلوا بسبب عملهم الإعلامي. ودعونا نكرم ذكراهم من خلال السعي وراء إقرار العدالة. فالإفلات من العقاب الذي كثيراً ما يعقب جرائم القتل هذه إنما يشير إلى الغياب المزعج للإحساس بالاهتمام الرسمي بحماية الصحفيين، والازدراء التام للدور الحيوي الذي يضطلعون به. فهناك الكثير من الصحفيين الآخرين يقعون في غياهب السجون لمجرد قيامهم بعملهم... وفي هذا اليوم، ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لإعلان ويندهوك، دعونا نتعهد أيضاً بسد الفجوة الرقمية، حتى يتسنى لجميع الناس الاستفادة من الوصول إلى وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الجديدة واستخدامها.... والمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على حق جميع الناس في «التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود». فدعونا نؤكد من جديد التزامنا بهذا المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية والتنمية والسلام



وزير الصحة : لا تغيير على أسس عمل لجنة المعالجة في الخارج

المصدر : جريدة الرأي الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=400301

حوار - رانيا تادرس - أكد وزير الصحة الدكتور ياسين الحسين ان «التأمين الصحي يعد من اهم محاور الاستراتيجية الصحية لذلك تسعى الوزارة الى اعتماد لائحة اجور موحدة بين القطاعات الصحية المختلفة المتعاقدة مع الوزارة وذلك لضبط الانفاق وتخفيض التكلفة والحد من الهدر».

وقال في حوار مع «الرأي» ان «هذه الخطوة تتبع بخطوات منها انجاز مشروع نظام التأمين الصحي لدى الضمان الاجتماعي لتأمين العاملين في القطاع الخاص والعاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة، إضافة الى تعديل لائحة الاجور النافذة في الوزارة بشأن معالجة غير الاردنيين».

وعن الفساد في الوزارة اكد الحسين انه تم اكتشاف العديد من قضايا الفساد سواء مالي او اداري ، مشيراً الى انه تم ضبط ٨٠ موظفاً مابين طبيب وفني واداري يعملون خارج الوزارة مخالفين الانظمة والقوانين وتم استرداد ١٤٢٣٧٣ ديناراً منهم ، وتوجيه عقوبة اذار لهم إضافة إلى قضايا تتعلق بالتعيينات في مستشفى الأمير حمزة والتقارير الطبية والادوية. وأشار الى ان موضوع الهدر في الدواء وايقافه لن يتحقق الا عبر استحداث نظام حاسوبي فعال ويجاد بطاقة الكترونية (بطاقة ذكية) تتضمن معلومات اساسية عن المريض وعلاجاته وتاريخ صرفها ومكان محدد للصرف وحسب مكان اقامته.

وفيما يتعلق باللجنة الطبية الخاصة بالمعالجة في الخارج قال انه لا تغيير على اسس عملها لانها تشكل وفق نظام التأمين الصحي وان دور الوزير محصور بالتصديق على القرار فقط لافتاً الى انه «تم ارسال ٢٦ مريضاً للعلاج خارج المملكة في عام ٢٠١٠ بكلفة اجمالية (٤٣٣ ١١٨) ديناراً».

وحول السياحة العلاجية اكد الحسين ان هذا الملف يحظى باهتمام بالغ لانه يعد نفط الاردن لما للمكانة الطبية المتقدمة التي يتمتع بها الاردن ، ولاهمية هذا الجانب فان الوزارة بصدد افتتاح مكاتب تنسيق في المطار ومواقع اخرى لمتابعة المرضى وجودة الخدمة المقدمة لهم، إضافة الى خطة تحفيز عبر تعيين ملحقين صحيين في سفاراتنا في الخارج، والتنسيق مع السفارات الاجنبية في المملكة واجراءات عديدة اخرى.

وحول اضرابات الكوادر الطبية اكد الحسين انه يدعم «تحسين رواتب وعلاوات الكوادر الطبية حيث تحظى برعاية واهتمام خاص ، خصوصاً تعديل الرواتب والعلاوات» ، مبيناً «ان الاستمرار في الاضراب يعني تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة التي يجب تغليبها على اية مصالح اخرى لاسيما في الظروف الصعبة التي يمر بها الاردن اقتصادياً».

وفيما يلي نص الحوار :

الرأي لعل اصعب المشاكل الصحية والتحديات التي تواجه الوزارة التأمين الصحي ، أديكم رؤية خاصة ازاء هذا الملف؟
بداية اود القول ان من اهم الاهداف تحسين الخدمة الصحية المقدمة للمواطن الاردني وان تصبح المعالجة في وزارة الصحة لا تقل عن مثيلاتها في القطاعات الاخرى لانه لدينا اطباء متميزين ومستشفيات مجهزة.

ويعد التأمين الصحي من اهم محاور الاستراتيجية الصحية لدى الوزارة لتحقيق خدمات صحية رائدة لجميع المستفيدين من خدمة التأمين الصحي.

وعملها هناك (مخاطر) تواجه الاهداف الاستراتيجية للتأمين الصحي لعل ابرزها محدودية الموارد والنمو السكاني السريع والتحول النمطي للأمراض يصاحبه ارتفاع معدل العمر عند الولادة للإنسان وارتفاع التكلفة للمعالجة وتقديم الخدمات الصحية لدى كافة الجهات.

ومن المعلوم ان اجور المعالجة لدى الوزارة لا تزيد عن ١٥% من الكلفة الفعلية للمعالجة. كما تشكل ازدواجية التأمين بين القطاعات الصحية المختلفة عبئا وهدرًا للموارد ،ويبلغ عدد المؤمنين لدى وزارة الصحة مليونين وأربعمئة وخمسة وسبعين ألف فرد.

وتنفيذا للمبادرات الملكية السامية وتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني وقرارات مجلس الوزراء فقد باشرت الوزارة بتنفيذ برامج توسعة مظلة التأمين الصحي والتي شملت محاور الاسرة للمشاركين وبرنامج تأمين غير القادرين والذين يتلقون معونة منتظمة من صندوق المعونة الوطنية والاعاقات والمتبرعين بالدم والاعضاء وبرنامج المناطق الاشد فقرا والمناطق النائية والمشمولين في شبكة الامان الاجتماعي.

وكذلك تسهيلا على المواطنين بالحصول على بطاقات التأمين الصحي او تجديدها فقد تم ربط (٢٣مركزا) داخل المملكة في مواقع مديريات الصحة والمناطق التابعة لها الكترونيا مع المركز الرئيسي للتأمين.

كما يستفيد المواطنون غير المؤمنين من المكرمة الملكية السامية بإعفاء المواطنين من نفقات المعالجة من خلال الطلبات المقدمة لوحدة شؤون غير المؤمنين وحدة الديوان الملكي الهاشمي.

لكن أهم التحديات والتي اعمل جاهدا لحلها هو تسديد الالتزامات المترتبة على الوزارة من المؤمنين المعالجين خارج مراكزها ومستشفياتها وبلغت نفقات المعالجة خارج المستشفيات ومراكز الوزارة خلال السنوات الست الماضية اكثر من مليار دينار اردني.

اما الصعوبات التي تواجه صندوق التأمين الصحي هو العجز بتسديد الالتزامات المترتبة عليه واهم اسبابه زيادة المؤمنين دون مشاركة يصاحبها انخفاض الواردات عن معالجة القادرين لدى الوزارة والتوسع في تقديم المعالجة وزيادة التكلفة العلاجية وانخفاض واردات التأمين الصحي وانخفاض الدعم من الخزينة العامة.

وكما تسعى الوزارة لا اعتماد استراتيجيات مختلفة لضبط الانفاق وتخفيض التكلفة والحد من الهدر ،اعتماد لائحة اجور موحدة بين القطاعات الصحية المختلفة المتعاقدة مع الوزارة ،والتأكيد على انجاز مشروع نظام التأمين الصحي لدى الضمان الاجتماعي لتأمين العاملين في القطاع الخاص والعاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة وتعديل لائحة الاجور النافذة لدى وزارة الصحة عن معالجة غير الاردنيين بما يضمن استرداد الكلفة الفعلية ثم تأمين باقي المواطنين الاردنيين من كافة الشرائح الاجتماعية من غير المشمولين بأي تأمين صحي اخر لدى اي جهة.

الرأي بخصوص مشكلة الوزارة مع المستشفيات الخاصة ماذا ستفعلون لانهاء هذه الازمة نهائيا ؟

تم حل المشكلة عبر تسوية نقاط الخلاف مع جمعية المستشفيات الخاصة حيث انها كانت محصورة بألية التدقيق والمحاسبة بما يضمن حقوق كافة الاطراف وتؤكد أن الاتفاقيات سارية المفعول وفي حال حدوث خلاف على تطبيق بعض الاتفاقيات يتم اعادة النظر فيها.

الرأي لا تخلو وزارة الصحة من الفساد الاداري والمالي على غرار مؤسسات اخرى ، لكنه في القطاع الصحي متعدد الاشكال والالوان فماذا لديكم بهذا الخصوص ؟

نعم الفساد موجود وهناك العديد من الممارسات والسلوكيات الخاطئة تتطوي على فساد اداري ومالي ومنها مثلا قضية عدم الالتزام بالدوام الرسمي رغم تشديد الوزارة على هذا الامر لكن هناك كوادير ما تزال غير متقيده. واستطيع القول انه في مركز الوزارة تم ضبط الدوام وذلك بوضع ساعات مراقبة وصرف بطاقات لجميع العاملين في مركز الوزارة يتم ختمها دخولا وخروجا وكذلك سجل خاص بالدوام لدى كل مدير في الوزارة. كما ان الجهات الرقابية في وزارة الصحة ضبطت بعض العاملين فيها يعملون في القطاع الخاص مخالفين بذلك نظام الخدمة المدنية الذي يحظر على الموظف العام العمل في القطاعات الاخرى.

وضبطت الوزارة خلال العام الماضي ٨٠ موظفا من كواديرها الصحية بين طبيب وفني واداري ، وتم استرداد مبلغ مقداره (٤٢٣٧٣١ دينار) ، وتوجيه عقوبة الانذار لهم وفقا لنظام الخدمة المدنية.

وقامت الوزارة بالطلب من المستشفيات الخاصة تزويدها بأسماء العاملين فيها للتدقيق على اسماء موظفي الوزارة. وحول شبهات الفساد فأن جالات الفرق الرقابية كشفت عن زيادة في استهلاك مادة الديزل في احد المستشفيات وبعد تشكيل لجنة خاصة للتحقيق وتم تحويل ملف القضية الى هيئة مكافحة الفساد وعدد من الموظفين تم إيقافهم عن العمل وبلغت القيمة المالية لهذا الهدر زهاء (٨٠٠٠٠) دينار.

اما موضوع التقارير الطبية ،قيام عدد من الاطباء بأصدار تقارير دون استيقاء الرسوم المقررة وتم ضبط ذلك من قبل مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي حيث تم اصدار ١٥٠٠ تقرير طبي بمبلغ (٧٠٩٠) ديناراً تم استرداده من الاطباء الذين حرروا هذه التقارير.

في حين فساد الادوية وجدت الوزارة ان لدى بعض الصيدالة في مختلف مواقعهم نقصا في الادوية فضلا عن انتهاء مدة صلاحيتها حيث تم تغريم اكثر ١٥ عاملا، وتم تحصيل (٣٠٠٠٠) دينار.

ومجددا تم اكتشاف شكل جديد من الفساد المالي وهو تلاعب مسؤولي العهدة الطبية في بعض المواقع حيث طلبون شراء مواد طبية اي طلبات شرائية خارجية بقيمة ٢٠٠ دينار، وهذا المبلغ لا يحتاج الى توقيع وزير او الامين العام رغم توفر هذه في المستودعات الطبية.

ومسألة عطاءات الادوية فتتم عن طريق مؤسسة الشراء الموحد والوزارة تشتري أدويتها حيث أن ٩٨% من ادوية الوزارة تتم من خلال الشراء الموحد.

وهناك شكل اخر للفساد في التعيينات خصوصا في مستشفى حمزة لذا قمت بإعادة تشكيل لجنة التعيينات وتم تحصينها من اشخاص لديهم مصداقية وسمعة متميزة وحددت لهم ارضية للعمل منها بعدم وجود تأثير لاي وساطة او محسوبية واختيار الافضل.

الرأي هدر الدواء ومشروع حوسبة الدواء للحد منه.. ماذا لديكم بهذا الملف ؟

بصراحة اكثر ما يقلقني في وزارة الصحة عدم وجود نظام حوسبة متكامل لمستشفيات وزارة الصحة لوقف هدر الدواء. وبما اننا نعترف ونذكر وجود هدر في الدواء رغم محاولة الضبط والتقليل منه لكن كل الحلول اخفقت ، واعتقد ان نظام التزويد الدوائي الحكومي عاجز حاليا عن وقف هدر هذه الكميات من الادوية بسبب طبيعة الوضع الحالي التي تمكن المريض من الحصول على علاجاته من اكثر من مستشفى او مركز طبي وكذلك بسبب تعدد جهات التأمين الصحي لنفس المريض لدى اكثر من جهة.

لذلك عملت على وضع اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص في المواقع الحساسة لضبط مشتريات الادوية وتوزيعها (..)

ومن انواع الهدر السرقة ،حيث فئات تأخذ الدواء بدون وصفة وكذلك الدواء الذي يصرف باسم مريض منتفع لمعالجة مريض غير منتفع ، وهو تزوير.

ونوع هدر اخر ، يتعلق بسوء تقدير الاحتياجات للادوية ، فاما ان تقدر زيادة غير مبررة مما يؤدي الى انتهاء صلاحيتها قبل استنفاد كمياتها أو طلبها بكميات اقل من الاستهلاك الحقيقي مما يؤدي الى نفاذها بسرعة وحصول انقطاع يربك العملية التزويدية ويربك المرضى ويزيد من انعدام ثقة المرضى بنظام التزويد اضافية الى وجود ممارسات خاطئة متعددة باصرار البعض على نوع معين من الماركات التجارية للدواء وعدم الاقتناع بالبدائل المتوفرة من الدواء المحدد. ونحاول اتباع طرق عديدة للحد من الهدر عبر اتباع سياسات واضحة وعلمية لاختيار الانواع اللازمة من العلاجات على اساس جودتها وأمنيتها وسهولة وبساطة استعمالها من قبل المرضى ، اضافة الى توفير اجواء صحية من المنافسة بين مصنفي ومزودي العلاجات ، الى جانب وجود احصائيات دقيقة لتسهيل عملية حساب الاستهلاك الفعلي للادوية عبر اعتماد الارقام الصادرة عن المستشفيات وليس المستودعات الرئيسية.

لكن من اجل ايقاف هدر الدواء لا بد من استحداث نظام حاسوبي فعال واجاد بطاقة الكترونية (بطاقة ذكية) تتضمن معلومات اساسية عن المريض وعلاجاته وتاريخ صرفها ومكان محدد للصرف وحسب مكان اقامته.

الرأي الاضرابات والاعتصامات شعار المرحلة في وزارة الصحة وتشمل كل العاملين في المهن الطبية ، في حال الاستمرار والتصعيد ماذا ستفعل الوزارة ازاء نظام الرواتب والعلاوات وما ابرز ملامحه وتكلفته الماليه.

اود التأكيد ان تحسين رواتب وعلاوات والمستوى المعيشي والعلمي لاطباء وزارة الصحة من الاهداف الرئيسية لدي واعتقد ان المرحلة تنسم فعلا بالاضرابات والاعتصامات التي بات موظفو الوزارة في المهن المختلفة يلوحون باللجوء اليها وينفذونها لتلبية مطالبهم غير ابهين بالمصلحة العامة التي يجب تغليبها على اية مصالح اخرى لاسيما في الظروف الصعبة التي يمر بها الاردن اقتصاديا كغيره من الدول في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، وبدورها تنتظر الوزارة باهتمام بالغ لهموم كوادرها وامالهم وتسعى نحو تلبية المطالب ضمن الامكانات المتاحة لكنها في ذات الوقت ترفض اللجوء للاضراب والاعتصام لانه على حساب المواطن خصوصا غير القادر الذي يعتبر القطاع الصحي العام ملاذه الوحيد.

وبخصوص نظام الرواتب والعلاوات فما زال مجال حوار حكومي لعل ابرز ملامحه ارتفاع سقف الراتب الاساسي ودرجة التعيين ويترتب على ذلك تلاشي التفاوت بين الاطباء الخاضعين للتقاعد المدني واولئك الذي يخضعون للضمان الاجتماعي اضافة الى التحسن الملموس الذي يطرأ على الراتب التقاعدي ، كما ان خروج كوادر الوزارة من نظام الخدمة

المدنية تعزيز اللامركزية وفتح افاق اوسع لتطوير نظام الادارة الذاتية للمستشفيات وسهولة تطبيق اسس ومعايير قابلة للتقويم.

الرأي نقص اطباء الاختصاص مشكلة في الوزارة ما السبل والحلول للخروج من هذا المأزق ؟
نعم ، تعاني الوزارة نقصا في عدد من الاختصاصيين وهذه مسألة مؤرقة ، ومن الحلول التي تراها الوزارة تعزيز الفرص التعليمية وخصوصا زيادة الابتعاث الداخلي والخارجي ، ووضع برنامج اقامة ملزم وتدوير الاقامة ضمن القطاعات الطبية وتحسين الرواتب والحوافز الممنوحة للكوادر.

وتعتقد الوزارة انه ان الاوان لتغيير السياسات القائمة في مجال التعليم الجامعي ، والتوسع في اعداد المقبولين لدراسة الطب في الجامعات الرسمية.

لكن في حال استمرار النقص هناك تفكير لسد النقص باللجوء الى التعاقد مع اطباء اختصاص حسب حاجة الوزراء بطلب استثناء من رئيس الوزراء بهذا الخصوص ، وندرس نظام فتح عيادات خاصة لاطباء الاختصاص اذ كان هذا الحل يساعدهم خارج ساعات الدوام وهذا لا يشمل اطباء الاسنان لانه بحسب نقيب اطباء الاسنان هناك بطالة مقتعة في القطاع. الرأي يتمتع الاردن بسمعة طبية عالية تعد عنصرا جاذبا للسياحة العلاجية ، ما الجديد لديكم بهذا الباب ، وفي ظل الاضرابات والتوقف عن العمل من قبل الكثير من العاملين تتأثر المهن الطبية ما تعليقكم على ذلك ، وهل هناك تجاوزات او شكاوى قدمت لكم ؟

تحتل صناعة السياحة العلاجية في الاردن مراتب متقدمة ، بالمرتبة الاولى على الصعيد العربي ، والمرتبة الاولى والخامسة على المستوى العالمي ، وهذا لم يأت من فراغ بل لاستثمار الاردن بقطاعه العام والخاص في المجال الطبي في الاردن.

وفيما يتعلق باعداد المرضى ودخل السياحة العلاجية في الاردن ، اقول للأسف لا يمكن حصرها او اعطاء ارقام محددة ، لعدم وجود قاعدة بيانات مركزية تقوم بجمع واحصاء والكلف والمرضى ومرافقيهم. لكن احد مهام مديرية السياحة العلاجية في الوزارة التعاون مع القطاعات ذات العلاقة لحصر الاعداد وايجاد قاعدة بيانات وذلك للخروج بمؤشرات لتوجيه الاستثمار في هذا القطاع والذي يرفد الاقتصاد الوطني مما يوجد فرص عمل جديدة في القطاع الطبي وقطاع الخدمات المساندة.

ورغم وجود الخط الساخن لمديرية السياحة العلاجية لكن في ظل تعدد الجهات التي يقصدها المريض لا يمكن حصر الشكاوى ، لذلك سيتم العمل لاجاد مرجعية واحدة ، ومن المتوقع ان تفتتح وزارة الصحة مكاتب التنسيق في المطار ومواقع اخرى لمتابعة المرضى وجودة الخدمة المقدمة لهم وقياس مدى الرضى اثناء فترة تليقهم للعلاج في الاردن. ونعترف ان استمرار الاضرابات والاعتصامات للعاملين في وزارة الصحة وما تبرزه وسائل الاعلام المختلفة قد يؤثر سلبا على السمعة الطبية الاردنية مما ينعكس سلبا على صناعة السياحة العلاجية في الاردن. والجديد لدي وزارة الصحة لجذب المزيد من المرضى (حيث تعتبر السياحة العلاجية نطفة الاردن) تم استحداث مديرية خاصة ، والعمل على تقييم الاسواق التقليدية ودراسة ايجاد اسواق جديدة ، وعقد بروتوكولات تعاون صحي مع عدة دول لخدمة هذا القطاع.

وحاليا يجري تعاون بين القطاعين العام والخاص لوضع تصور لامكانية التعاون الصحي مع جهات عدة كدول وسط اسيا (اوزبكستان) وتفعيل مذكرة التفاهم مع اقليم كردستان العراق ، وضرورة اقرار قانون المسؤولية الطبية الذي وصل لمرحلة متقدمة لقراره اذ سيعود بالفائدة في جذب اعداد واسواق جديدة من خلال تعزيز ثقة المريض والدول بالخدمات الطبية المتوفرة في الاردن ، ونفكر بالتعاون مع السفارات الاردنية في الخارج وامكانية تعيين ملحقين صحيين للسفارات ، وكذلك السفارات الاجنبية في الاردن من خلال الملحقين الصحيين المعتمدين في الاردن.

الرأي قانون المساءلة الطبية ما يزال حبيس الادراج ما الاسباب والمعوقات في عدم اصداره ؟
انا شخصا ادم القانون ليخرج الى حيز الوجود والاسراع في انجازه ، خصوصا بعد التوافق عليه في المجلس الصحي العالي في اجتماع شمل كافة الاطراف ، وحاليا بات في الرتوش الاخيرة.

الرأي محرقة النفايات الطبية كان من المفترض ان تعمل في شهر اذار الماضي ، متى يتوقع ان تعمل للتخلص من النفايات الطبية الخطرة.

تأخير تشغيل محرقة النفايات الطبية في منطقة الغباوي مكب امانة عمان يعود الى الشركة المستثمرة حيث تتذرع بان لديها مشكلة في الاغلاق المالي لتمويل المشروع الاكبر ، ولكن حاليا تم توجيه كتاب شديد اللهجة من قبل وزارة البيئة لحث الشركة على الاستعجال للتشغيل ومن المتوقع ان تعمل في تموز او اب من العام الحالي. لكن اوكد ان الكوادر الصحية تكثف الرقابة لتقليل الاثار السلبية الناتجة عن عمليات الحرق بالقدر المستطاع في الاماكن

المحددة لان المشكلة التي تواجه عمليات الادارة هي عملية المعالجة لعدم وجود منشآت مركزية لهذه الغاية في مختلف مناطق المملكة.

الرأي لجنة المعالجات الخارجية.. هل انتم بصدد تغيير اسس عملها وادراج مبدأ معاناة المرضى بدل الاعتماد على التقارير الطبية فقط ، وماذا عن اعداد المعالجين في الخارج والتكاليف ؟

بداية تشكل اللجنة الطبية الخاصة بالمعالجة في الخارج وفق نظام التأمين الصحي ومدتها سنتان وتجتمع مرة اسبوعيا ، وكذلك في الحالات الاستثنائية والطارئة والحرية.

وتتألف من رئيس من الصحة ، واعضاء من التأمين الصحي والخدمات الطبية الملكية ، ونقابة الاطباء ، وعضو عن احدى الجامعات الرسمية.

وطبيعة عمل اللجنة الطبية الخاصة بالمعالجة بالخارج هي النظر في امكانية علاج المرضى المؤمنين صحيا ولا توجد امكانيات فنية لعلاجهم داخل الاردن وذلك بعد تقديمهم طلبا الى وزير الصحة ، وكذلك النظر في طلبات غير المؤمنين صحيا بناء على طلب رئيس الوزراء او الديوان الملكي.

وبخصوص مبدأ معاناة المرضى عدم الاكتفاء بالتقارير الطبية والاستشارات من مختلف القطاعات العامة فان ذلك يتم في الحالات المرضية والمتواجد الاختصاصي المعني بها من ضمن اللجنة ورغم ذلك يجب ان يكون هنالك رأي طبي مكتوب خطيا وموقع وبختم وزارة الصحة ، والخدمات الطبية او مستشفى الجامعة الاردنية علما ان بعض المرضى لا تسمح حالتهم الصحية او الجسدية بقدمهم الى مكان انعقاد اللجنة الطبية الخاصة وهو مبني التأمين الصحي وليس عيادة مستشفى ، لذلك لا يتم استدعاء المريض لمعاينته حرصا على سلامته وخصوصيته المرضية وبالتالي تعتمد التقارير والاستشارات الطبية والتي تكون من رؤساء الاختصاص واستشاريين مشهود لهم بالكفاءة العلمية والنزاهة الاخلاقية من مختلف مؤسساتنا الصحية العامة.

واريد توضيح مسألة ، ان دور وزير الصحة في اللجنة فقط هو التصديق وتوقيع القرار الصادر عن اللجنة.

وحول اعداد المعالجين فتم ارسال ٢٦ مريضا للعلاج خارج المملكة في عام ٢٠١٠ بكلفة اجمالية (٤٣٣ ١١٨) ديناراً.

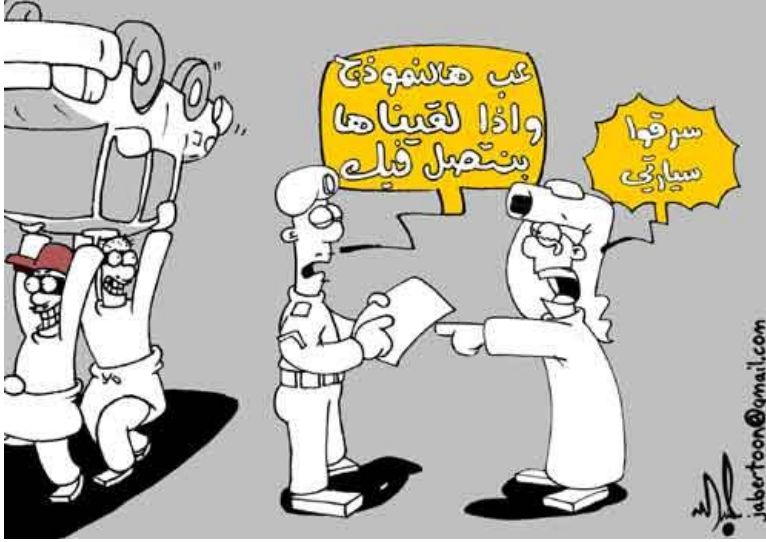
الرأي ماذا بشأن الخدمات الصحية الجديدة التي ستقدم في المستشفيات والمراكز الصحية ؟

هناك خدمات صحية جديدة كثيرة ادخلت منها جراحة القلب والقسطرة في مستشفى الامير حمزة حيث بدأ العمل في قسم جراحة القلب بمساعدة من الخدمات الطبية الملكية وباشرت الكوادر المدربة والمبتعثة من قبل وزارة الصحة العمل في كوادر الخدمات الطبية الملكية وينتظر التطور التدريجي بكوادر مستشفى حمزة ، لاسيما بعد ان تم التعاقد مع نخبة اطباء في مجال جراحة القلب ، والدماغ والاعصاب ، ومن الخدمات الجديدة المقدمة هو زراعة الكلى في مستشفى حمزة وبعد اجراء حوالي ٣٠ عملية بات وفق المقاييس العالمية انه مركز عالمي لزراعة الكلى.

ما ان هناك عددا من مستشفيات وزارة الصحة تقوم بزراعة القرنية وعددها مرشح للزيادة حتي الطرفية منها ، وهناك زراعة القوقعة ، وجراحة الكبد والقنوات المرارية ، وتجرب بشكل متطور في مستشفى البشير بالتعاون مع مستشفى نجارديا الايطالي ، ومشروع زراعة الكبد حيث يجري حاليا تهيئة وتدريب كادر طبي متكامل للتعامل مع زراعة الكبد بمساعدة ايطالية وتم تخريج الفوج الاول من مبعوثي الوزارة ، وكذلك خدمات عيادات القدم السكرية .



كاريكاتير



Al-Jazirah
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110219/cartoon.htm?pic=haged.jp&sms=6567&g&nam>



Al-Jazirah
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الجمعة ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110429/cartoon.htm?pic=haged.jp&sms=6567&g&nam>



facebook.com/nasrk1

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاحد ٢٧ جمادى الأولى
١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/261730>



الجزيرة

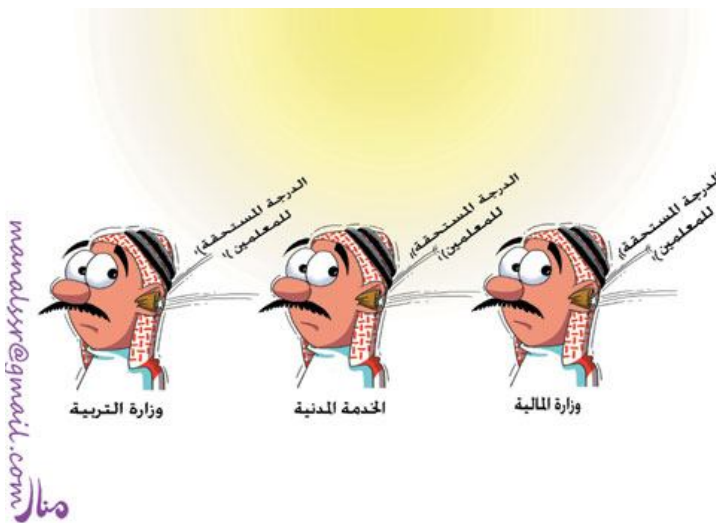
المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد ٢٧ جمادى الأولى
١٤٣٢ هـ - ١ مايو ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110501/cartoon.htm?pic=hag&ed.jpg&nam&sms=6567>



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110504/cartoon.htm?pic=haged.jp&nam=g&haged=6567>



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الأربعاء ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110504/cartoon.htm?pic=haged.jp&nam=g&haged=6567>



المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء ٣٠ جمادى الأولى
١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1740>